الدعوى الجنائية
فى ضوء
أحكام الدوائر الجنائية بمحكمة النقض
اعداد



أحمد صلاح

الطلبات فى الدعوى

==========

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٤٩
بتاريخ ١٦-١٠-١٩٥٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : الطلبات فى الدعوى

فقرة رقم : ١

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجرى تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذى كان يضىء مكان الحادث وقت وقوعه و فى مثل الظروف التى وقع فيها لمعرفة ما إذا كان ممكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، فردت المحكمة على ذلك بقولها إنه لا جدوى من إجراء هذه التجربة إكتفاء بالمعاينة التى أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح و لزوال المعالم و العناصر التى تؤدى إلى النتيجة المبتغاه من إجرائها - فهذا يعتبر رداً سائغاً .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠)

==========

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٥١

بتاريخ ١٦-١٠-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : الطلبات فى الدعوى
فقرة رقم : ٢
ما دام المتهم لم يطلب إلى المحكمة ندب الطبيب الشرعى لمناقشته فى سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تستدعه .

==========
الطعن رقم ٠٥٨٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٢٦٤
بتاريخ ٢٨-١١-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : الطلبات فى الدعوى
فقرة رقم :

==========
الطعن رقم ٠١٤٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ١٠٧١
بتاريخ ٠٨-٠٥-١٩٥١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : الطلبات فى الدعوى
فقرة رقم : ١
من الحقائق العلمية المسلم بها أن أحداً لم يستطع من فحص المواد المنوية إثبات أن لها فصائل تختلف وحداتها عن الأخرى ، فطلب الطاعن تحليل المواد المنوية التى وجدت بملابس المجنى عليه فى جريمة هتك عرض لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج فإذا ما رفضته المحكمة و عولت على ما فى الدعوى من أدلة فلا تثريب عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢١ ق ، جلسة ٨/٥/١٩٥١)
==========
الطعن رقم ٠٣٥٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٣٩
بتاريخ ١٥-١٠-١٩٥١
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : الطلبات فى الدعوى
فقرة رقم : ١
الدفاع ينتهى بإقفال باب المرافعة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢١ ق ، جلسة ١٥/١٠/١٩٥١)
==========
الطعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٥٨٤
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : الطلبات فى الدعوى
فقرة رقم : ١
إذا تبين من محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن الدفاع عن المتهم طلب إلى المحكمة ضم محضر شكوى أشار إليه ، فقررت المحكمة التأجيل لضمه ، و لكنه لم يتمسك بهذا الطلب فى جلسة المرافعة ، بل إكتفى بإنكار التهمة المسندة إليه ، فإن هذا يعتبر منه تنازلاً ضمنياً عن طلب ضم المحضر المذكور .

(الطعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٥/٣/١٩٥٥)
==========

المصلحة فى الدعوى

==========
الطعن رقم ٠٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٠٢
بتاريخ ٠٨-٠٤-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : المصلحة فى الدعوى
فقرة رقم : ١

الأصل أن حق الإلتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التى تثبت للكافة و أنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد إنحرف به عما وضع له و إستعمله إستعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير سواء إقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

تحريك الدعوى الجنائية

==========

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤١٢
بتاريخ ٢٤-٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : تحريك الدعوى الجنائية
فقرة رقم : ٣

و لما كان مؤدى نص المادة ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب المشار إليه آنفاً و إذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم و لا يغنى عن النص عليه أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من ينيبه فى ذلك فإنه يكون مشوباً بالبطلان .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٤/٢/١٩٩١)

==========

تكييف الدعوى

==========

الطعن رقم ٠٠٧٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٤٤٣
بتاريخ ١٩-٠٤-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : تكييف الدعوى
فقرة رقم : ٤
قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر و إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ، و الإمارات و المظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى و تنم عما يضمره فى نفسه ، و إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

==========

دعوى الاشكال

==========

الطعن رقم ٠١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤
بتاريخ ٢٠-٠٢-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى الاشكال
فقرة رقم : ٦
لا يفرق القانون فى دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائى و طلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب فى جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة فى طلب الايقاف المؤقت فلا محل لما ينعاه الطاعنان عليه من قالة إغفاله الفصل فى الطلب .

==========

دعوى جنائية وقفها

==========

الطعن رقم ٠٧٩٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٦٩٣
بتاريخ ٢٣-٠٦-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ٢
قصد الشارع بما أوجبه فى المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إيقاف الدعوى الجنائية أن تكون مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من أركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط لا يتحقق وجود الجريمة إلا بوجوده و إلا لا تتوافر علة الإيقاف ، و هذه العلة فى خصوص هذا النص هى أن تكون المسألة مما يتوقف عليها جدياً الفصل فى الدعوى الجنائية ، و من ثم فلا جناح على المحكمة إذا فصلت فى الدعوى الجنائية المرفوعة بتزوير ورقة و لو كانت الورقة تمت بصلة إلى نزاع مطروح أمام المحكمة المدنية و لما يفصل فيه .

==========

الطعن رقم ٠٩٤٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧١٧
بتاريخ ١٧-٠٦-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ١
إذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى عدم وقوع الجريمتين الواردتين فى أمر الإحالة من الطاعن و دانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى آخر و هى الشروع فى إبتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه ، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد مجرد تعديل فى التهمة مما تملك إجراءه بعد

لفت نظر الدفاع إليه ، بل هو فى حقيقته قضاء بالإدانة فى واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة و تستقل عنها فى عناصرها و أركانها ، و قد جرى النشاط الإجرامى فيها فى تاريخ تال على حصولها و قد سيقت الواقعة المكونة لهذا النشاط كدليل على إرتكاب الطاعن للجريمتين اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية ، و لم تكن واردة فى أمر الإحالة و ليس متصلة بما ورد فيه إتصالاً لا يقبل التجزئة أو الإنقسام ، و من ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن خلصت إلى ما إنتهت إليه أن تتعرض إلى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساساً لإدانة الطاعن بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ، بل غاية ما كانت تملكه فى شأنها إن أرادت هو أن تعمل حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يتجاوز ذلك إلى الفصل فى موضوع تلك الواقعة ، و إذ كان ما تقدم ، فإن الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة الجديدة تكون غير مقبولة بحالتها .

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)

==========

الطعن رقم ٠١١٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٣٢
بتاريخ ٢٠-٠٣-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ١

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده بوصف أنه إرتكب و آخر تزويراً فى محرر عرفى " إيصال " و إستعمل المحرر بأن قدمه إلى المحكمة فى دعوى مدنية فدانته محكمة أول درجة . فإستأنف هذا الحكم و قررت المحكمة الإستئنافية وقف السير فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً فى موضوع الدعوى المدنية . فإن هذا القرار فى حقيقته حكم قطعى لا يجوز العدول عنه إلى أن يقدم الدليل على الفصل نهائياً فى الدعوى التى قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية إنتظاراً للفصل فيها . و أنه و إن كان حكماً صادراً قبل الفصل فى موضوع الدعوى و غير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها ، فا الطعن فيه بطريق النقض جائز عملاً بالمادة ٣١ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

==========

الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٢
بتاريخ ٢٠-٠٢-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ١
أن المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية و إن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى إلا أنها لم تقيد حق المحكمة فى تقدير جدية الدفع بالإيقاف و ما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير فى الدعوى و تعويق الفصل فيها .

==========

الطعن رقم ٠٢٤١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٦٢
بتاريخ ٢٣-١٢-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ١
القاضى فى المواد الجنائية غير مكلف بإنتظار حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التى يوجب عليه القانون ذلك فيها ، و إذن فليس عليه أن يقف الفصل فى الدعوى العمومية إلى أن يقضى من المحكمة المدنية فى النزاع القائم بين المتهم و بين المجنى عليه حول البيع المقامة الدعوى على المتهم بسرقة مشارطتيه .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ١٧ ق ، جلسة ٢٣/١٢/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٢٥
بتاريخ ٠١-٠٦-١٩٨٧
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ١
لما كان من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الغيابى الإبتدائى الصادر عليه لما يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على إستئناف النيابة هذا الحكم بل يجب عليها فى هذه الحالة أن توقف الفصل فى الإستئناف حتى يفصل فى المعارضة و الإ كان حكمها باطلاً . لما كان ذلك ، و كان يبين من محاضر جلسات المعارضة الإستئنافية أن الطاعن حضر و معه محاميه بجلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٢ و قرر أنه عارض فى الحكم الغيابى الإبتدائى و إن الدعوى ما زالت منظورة أمام محكمة أول درجة و طلب أجلاً لتقديم ما يدل على ذلك فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢ ثم لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ التى صدر بها الحكم المطعون فيه كما يبين من حافظة المستندات المقدمة من الطاعن و المرفقة بملف الطعن أن من بين ما إشتملت عليه شهادة رسمية صادرة من نيابة أمن الدولة الجزئية مؤرخة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ تفيد أن الطاعن قد عارض فى الحكم الغيابى الإبتدائى الصادر ضده بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ و تحدد لنظر معارضته جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨١ و أن المعارضة مؤجلة لجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ لضم المفردات . لما كان ذلك ، و كانت المحكمة الإستئنافية قد نظرت الإستئناف المقدم من النيابة و قضت فى موضوعه قبل الفصل فى المعارضة ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه و تطبيق القانون بإيقاف النظر فى الإستئناف المرفوع من النيابة .

(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١/٦/١٩٨٧)
==========
الطعن رقم ٦٩٢٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٥
بتاريخ ٩-١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - وقفها
فقرة رقم : ٦

لما كانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية و إن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى إلا أنها لم تقيد حق المحكمة فى تقدير جدية الدفع بالإيقاف و ما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير فى الدعوى و تأخير الفصل فيها .

==========

دعوى جنائية انقضاؤها

==========

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤٨٥
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على إنقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، و كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها ، و كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص فى الفقرة الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ و لما كانت الواقعة التى رفعت بها الدعوى قد وقعت فى الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ و إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع سنوات و

النصف المنصوص عليها فى المادة ١٧ المذكورة ، و لما كانت الدعوى العمومية لم تنقض بمضى المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله و لا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على إحتساب مدة الإنقطاع إبتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، و لما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها ، قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، و أعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد إنقضت .

==========

الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٧٦
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم - فى جريمة إقامة بناء غير قانونى و بدون ترخيص - قد خلص إلى أن البناء شيد حديثاً مستنداً فى ذلك إلى ما شهد به مهندس التنظيم من أن الطاعن بدأ فى البناء بتاريخ معين ، و هو ما يدحض ما ورد بالشهادة الإدارية و التقرير الإستشارى المقدمين منه ، فإن ما ذهب إليه الحكم يكون سائغاً فى الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء و إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

==========

الطعن رقم ٠١٧٧٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٨٢٤
بتاريخ ٠٤-١٢-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها

فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التى لم تكن معلومة للمحكمة فى وقت صدوره ، فإنه يتعين العدول عن الحكم المذكور و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٤/١٢/١٩٦٢)

==========

الطعن رقم ٠٧٠٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩١٠
بتاريخ ١٤-١١-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية و لا تكون له قوة الشىء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ - فإذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن ملف الجنحة المطعون فى الحكم الصادر فيها قد سرق و لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى ، و كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت ، فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣١ ق ، جلسة ١٤/١١/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٤٣
بتاريخ ١٣-٠٥-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
متى كان الثابت أن محكمة النقض قررت بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وقف السير فى الطعن المرفوع من المتهمين الثانى و الثالث حتى يصبح الحكم الغيابى الصادر ضد المتهم الأول " بإعتباره الفاعل الأصلى "

نهائياً . و كان يبين من الأوراق أن الحكم الغيابى أعلن إلى المتهم الأول بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ و لم يعارض فيه و لم يتخذ فى الدعوى أى إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ لتحديد جلسة لنظر الطعن . و إذ كان يبين من ذلك أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم الغيابى الحاصل بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مدة تزيد على الثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعنين تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك القضاء بنقض الحكم المطعون فيه و بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة الطاعنين مما أسند إليهما .

(الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١٣/٥/١٩٦٨)

==========

الطعن رقم ٠٩٨٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٣٠
بتاريخ ٢٩-٠٥-١٩٦٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها

فقرة رقم : ١

نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون " . و لما كان المتهم قد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى الحالية يمثل جزءاً من ثمن بضاعة إشتراها صفقة واحدة من ذات الشركة البائعة ، و حرر عنها الشيكات التى دين نهائياً فى إصدار أحدها بغير رصيد قبل محاكمته و الحكم عليه فى هذه الدعوى ، و بذلك فإن ما قارفه من إصدار الشيكات المذكورة كلها أو بعضها بغير رصيد يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها . و من ثم فإن ما دفع به المتهم التهمة المسندة إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بقوة الأمر المقضى يكون صحيحاً متعين القبول .

(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ٢٩/٥/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ٠٢٢١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٧

بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٧٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها

فقرة رقم : ١

إن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، و التى من شأنها أن تندفع بها التهمة المسندة إلى المتهم ، و إذ كان ذلك ، و كان الطاعن قد دفع فى كلتا درجتى التقاضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، و كان الحكم المطعون فيه قد دانه دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له رداً عليه ، فإنه يكون قاصر البيان ، معيباً بما يبطله و يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ٦/٤/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ٠٣٧٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٠

بتاريخ ٢٩-٠٥-١٩٧٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها

فقرة رقم : ٤

متى كان آخر إجراء صحيح من أجراءات محاكمة المطعون ضده هو ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية المؤرخة ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ لجلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٦٧ لنظر معارضته فإن مدة إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تبدأ من هذا التاريخ، و لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد فتكون المدة القانونية المقررة لإنقضاءها هى ثلاث سنين من ذلك التاريخ و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أصاب صحيح القانون لإنقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع لمدة التقادم فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم فى ١٨ أبريل سنة ١٩٧١ .

(الطعـــن رقـــم ٣٧٤ لســـنة ٤٢ ق ، جلســـة ٢٩/٥/١٩٧٢)

==========

الطعن رقم ٠٨٨٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٠
بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
من حيث إنه يبين من الأوراق أنه من بعد التقرير بالطعن بطريق النقض و إيداع أسبابه فى الميعاد ، توفى الطاعن المحكوم عليه ... ... و كانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، و لا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى " . فإنه يكون من المتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(الطعـــن رقـــم ٨٨٧ لســـنة ٤٦ ق ، جلســـة ٢٧/١٢/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٨٨
بتاريخ ٢٩-١٢-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
لا يبدأ ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة إلا من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه و الإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه . و من ثم فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى إعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية .

==========

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٢١
بتاريخ ٢٤-١١-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
إن جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة و التمسك بها و تبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ، و لا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها ، أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

==========

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٠
بتاريخ ١٢-٠١-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
إذا كانت جريمة إقامة البناء بغير ترخيص - التى حكم من أجلها بعقوبة الغرامة فى القضية الأولى - قد إرتكبها المتهم فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ و صدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فحرر له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - و هو فعل جديد و ليد إرادة إجرامية إنبعثت لمناسبة الفعل الإجرامى الجديد - فإنه لا يجوز قانوناً إدماج هذا الفعل فيما سبقه - و إن تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٢/١/١٩٦٠)

==========

الطعن رقم ٠٣٢٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٩٧

بتاريخ ٢٢-٠٥-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
الأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم و إحضاره هو من إجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣١ ق ، جلسة ٢٢/٥/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٣١
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوة و لو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ما يحمل مقومات هذا الدفع .

==========

الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٣١
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
إن قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى ، أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد من يوم الإنقطاع و

إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

==========

الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٣١
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣
إن الأصل أنه و إن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

==========

الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٣١
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٥
إن ما أثارته نيابة النقض فى مذكرتها فى الطعن الماثل من القول بأن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة حضور المتهم الثانى ..... أمامها حتى صدر الحكم الإبتدائى مما مفاده قطع التقادم بالنسبة للطاعن إستناداً إلى المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى نصت على أنه " إذا تعدد المتهمون ، فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقين و لو لم تكن قد إتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " فإن ذلك القول مردود بأن النص القانونى سالف الذكر قد حدد نطاق الأثر العينى لإنقطاع المدة بالنسبة إلى جميع المساهمين فى الجريمة أياً كانت درجة المساهمة و إلى الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، و لا يمتد إلى غيرها من دعاوى الجرائم الأخرى المتميز عنها و لو كانت جميعاً موضوعاً

لإجراءات واحدة . لما كان ذلك ، و كان ما أسند إلى كل من الطاعن و المتهم الآخر من إتهام فى الدعوى هو عن جريمة متميزة عن الأخرى و لا إرتباط بين هاتين الجريمتين . فإنه لا يجوز إعمال الأثر العينى للإنقطاع المنصوص عليه فى المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية حتى و لو كانت الجرائم محلاً لإجراءات واحدة كما هو الحال فى الدعوى الراهنة .

(الطعن رقم ٥٢٦٠ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٥/١٢/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ١٥٠٢٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢٧
بتاريخ ٠٢-٠١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٦
من المقرر أن الدعوى الجنائية تنفصل تماماً عن الدعوى التأديبية لإختلاف الدعويين سبباً و موضوعاً و أن قوة الأمر المقضى أمام المحكمة الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة و من ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكمة التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية و ليس لها قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة الجنائية .

==========

الطعن رقم ٧٨٣٥ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦١
بتاريخ ٠٩-٠١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان الثابت من المفردات المنضمة أن وكيل الطاعنين قدم إقراراً مذيلاً بتوقيع الزوج الجنى عليه ..... موثقاً بمكتب توثيق كفر الشيخ بمحضر تصديق رقم ..... لسنة ١٩٨٧ فى ..... يقر فيه بتنازله عن شكواه ضد زوجته - الطاعنة الثانية - و بإرتضائه معاشرتها له كما كانت ، و بتنازله عن التمسك بالحكم المطعون فيه و عن الآثار المترتبة عليه . لما

كان ذلك ، و كان المشرع قد أجاز بما نص عليه فى المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكى فى دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض و رتب على التنازل إنقضاء الدعوى الجنائية ، و لما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً و هى الزوجة ، و يعد الثانى شريكاً ، و هو الرجل الزانى فإذا محت جريمة الزوجة و زالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً لأنه لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة و إلا كان الحكم على الشريك تأثيماً غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلى ، و الواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة و تجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ما تقدم فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته - الطاعنة الثانية - ينتج أثره بالنسبة لها و لشريكها - الطاعن الأول - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية للتنازل و براءتهما مما أسند إليهما .

(الطعن رقم ٧٨٣٥ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٩/١/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١٤٦٠٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٤٩٤
بتاريخ ٨-٣-١٩٩٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها

فقرة رقم : ١

من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة إلى أن يصدر فى موضوعها حكم نهائى بالإدانة أو البراءة ، و أن الحكم بعدم الإختصاص لا يترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى و يجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل فى موضوعها بحكم نهائى و لا قيد على النيابة العامة فى ذلك حتى و لو كان الحكم بعدم الإختصاص لم يصبح بعد نهائياً ، إذ

ليس فى القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ، بل إن القانون نظم حالات التنازع السلبى و الإيجابى . لما كان ذلك فإنه بفرض صدور حكم بعدم الإختصاص من محمكمة أمن الدولة العليا طوارىء فإن تحريك الدعوى أمام المحكمة العادية - محكمة الجنايات - يكون متفقاً و صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ١٢٩٦٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٦٩
بتاريخ ٥-٤-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٤
لما كان إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن الشكوى فى الحالات التى يتوقف رفع الدعوى تلك عليها ، متعلقاً بالنظام العام ، إلا أن التمسك بهذا التنازل لأول مرة أمام محكمة النقض ، لا يجوز ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره أو تشهد له ، لما يتطلبه ذلك من تحقيق تنأى عنه وظيفتها ، و كان الطاعنان لم يتمسكا بهذا الدفاع أمام قضاء الموضوع - و بفرض أنهما ممن ينطبق عليه نص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فإنه لا يجوز لهما - على السياق المتقدم - إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٩٦٢ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٥/٤/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١٠٨٥٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٣٤
بتاريخ ١٨-٤-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة

و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ..... لما كان ذلك ، و كان البين من المفردات المضمومة أن المجنى عليه أبلغ بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٨٦ من أنه بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٨٣ كان قد إستأجر شقة من الطاعن و أن الأخير إقتضى منه مبلغ ستة آلاف جنيه نظير تحرير العقد فى ذات التاريخ ، بيد أن هذا الأخير لم يسأل فى محضر جمع الإستدلالات إلا بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٨٦ ، أى بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من يوم وقوع جريمة تقاضى الطاعن خلو رجل و لم يحدث خلال هذه المدة أى إجراء من الإجراءات القاطعة لمدة إنقضاء الدعوى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة بحسب صريح نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائيه ، و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دفع الطاعن فى هذا الخصوص قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لهذه الجريمة بمضى المدة .

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها

فقرة رقم : ١

إن قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥ منه على إنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة نص فى الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها على أنه " ..... لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات و التى تقع من موظف عام إلا من تاريخ إنتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك " . فإن مفاد ذلك أنه إذا كان الجانى موظفاً عاماً و كانت الجريمة المسندة إليه إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فإن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية لا تبدأ من يوم إرتكاب

الجريمة و إنما من يوم إنتهاء خدمته أو زوال صفته أو من تاريخ مباشرة النيابة العامة للتحقيق .

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
إن المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بإنقطاع مدة التقادم بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ، و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٤
الأصل أنة و إن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطة للدعوى الجنائية ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنة يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة ، فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٦
إن مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق التى تتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها تقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته .

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٧
إن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى و أن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثرة إلى جميع المتهمين فى الدعوى و لو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات .

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٨
من المقرر أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، و كان الثابت أن النيابة العامة بدأت التحقيق فى الواقعة المسندة إلى المستأنف قبل إنتهاء خدمته أو زوال صفته العامة ، و أنه قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات بين تاريخ إنتهاء تحقيق النيابة العامة فى الواقعة بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ و بين إعلان المتهم - المستأنف - إعلاناً صحيحاً بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٨٠ بالحكم

الغيابى الإبتدائى دون إتخاذ أى إجراء قاطع لتلك المدة سواء بالنسبة له أو بالنسبة للمتهمين الآخرين ، إذ لا يعتد فى هذا الخصوص بقرارات تأجيل جلسات المحاكمه طالما أن المحكمة لم تكن قد إتصلت بالدعوى إتصالاً صحيحاً ، فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للمستأنف تكون قد إنقضت بمضى المدة و من ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف و بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة له .

(الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٣/٥/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١٥٩٣٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٣٠
بتاريخ ١٢-٧-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١

لما كان البين من محضر جلسة ١٣/١٠/١٩٨٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن ذكر فى مرافعته أن الطاعن لم يقم بتجريف تلك الأرض و أن والد الطاعن هو الذى قام بتسويتها فى عام ١٩٧٩ الأمر الذى تنقضى به التهمة قبله ، لما كان ذلك ، و كانت العبرة فى الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، إنما هى بالمعانى ، فإن مفاد ما آثاره الطاعن - على النحو المتقدم ، هو التمسك بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة الذى لا يشترط فى التمسك به إيراده بلفظه ، لما كان ذلك ، و كان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام ، و من ثم فقد كان على الحكم - أن يمحصه و أن يرد عليه بما يفنده لما ينبنى عليه - إن صح - إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، أما و هو لم يفعل - بل دان الطاعن - دون أن يعرض لهذا الدفع كلية ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب و الإخلال بحق الدفاع ، مما يبطله و يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٩٣٣ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٢/٧/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٠١٦
بتاريخ ١٣-١١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه تنقطع مدة التقادم بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تارخ آخر إجراء . و كان يبين من المفردات المضمومة أن المطعون ضدة سئل عن التهمة المسندة إليه بمحضر مصحلة الجمارك بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٥ و وقع على المحضر ، و هو إجراء من إجراءات الإستدلال إتخذ فى مواجهته مما يقطع مدة التقادم . و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة منذ تاريخ وقوع الجريمة فى ١٣/١٠/١٩٨٢ حتى إتخذ إجراء بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٥ ، على الرغم من إنقطاع المدة بإجراء الإستدلال الذى إتخذ فى مواجهة المطعون ضده بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٥ ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبه عن بحث عناصر الدعوى المدنية و التى لا يجوز الحكم فيها إلا من المحكمة الجنائية - لما سلف بيانه - و من ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه و الإحالة فى خصوص الدعوى المدنية مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٣/١١/١٩٩٠)
==========
الطعن رقم ٤٨٠٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٠٩
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢

من المقرر أن مجال بحث إنقضاء الدعوى الجنائية يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض إتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه و إبداء حكمها فيه .

(الطعـــن رقـــم ٤٨٠٩ لســـنة ٥٨ ق ، جلســـة ٢٥/١٠/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٦٠
بتاريخ ٢٢-١-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان البين من الأوراق إنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض و إيداع أسبابه فى الميعاد ، قد توفى الطاعن المحكوم عليه المرحوم .....
بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٩٠ - كالثابت من شهادة الوفاة المرفقة صورتها - فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته و ذلك عملاً بنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٠١
بتاريخ ٢٩-١-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلالات إذا إتخذت فى مواجهة المتهم و إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

==========

الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٠١
بتاريخ ٢٩-٠١-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته .

(الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤٩٧
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ فى معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بإدانته بجنحة السرقة من مكان مسكون بطريق الكسر من الخارج بقبولها شكلاً و رفضها موضوعاً ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ و أودعت أسباب طعنه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ و لكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ إيداع الأسباب إلى أن نظرت بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، و إذ كان يبين من ذلك أنه و قد إنقضى على الدعوى من تاريخ إيداع أسباب الطعن الحاصل فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعـــن رقـــم ٤٢٠٢ لســـنة ٥٧ ق ، جلســـة ١٤/٣/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣
لما كان من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالإستئناف أو بالنقض يقطع التقادم و أن مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ذلك أن إنقضاء الدعوى بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء . لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن الحكم الإبتدائى الغيابى قد صدر بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٢ و أن الطاعن قد عارض فى هذا الحكم قبل تاريخ أول جلسة نظرت فيها معارضته فى ١١/٦/١٩٨٥ ثم صدر الحكم فى معارضته بجلسة ١٩/١١/١٩٨٥ فإستأنف بوكيله فى ٣٠/١١/١٩٨٥ و صدر الحكم فى إستئنافه بجلسة ٨/١٠/١٩٨٦ ثم عارض إستئنافياً و صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ١٤/٦/١٩٨٦ . لما كان ذلك ، و كانت كل هذه الإجراءات متلاحقة متتالية بحيث لم تنقض بين أى منها و الآخر المدة المسقطة للدعوى الجنائية فى الجنح و هى ثلاث سنوات . فإن دفع المتهم بالتقادم يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٨/٣/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٠٦٠٩ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٧٩
بتاريخ ٠٤-٠٤-١٩٩١

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الإتهام و ذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة و كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٦ و قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٩/٥/١٩٨٦ و قدم أسباب طعنه فى ٣١/٥/١٩٨٦ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة ٩/٣/١٩٨٩ و إذا كان قد إنقضى على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم إلى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع للمدة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، و لا يغير من ذلك أن تكون التهمة الثانية مخالفة بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ الذى أطال مدة التقادم فى المخالفات التى تقع طبقاً لأحكامه إلى ثلاث سنوات ما دامت المدة المقررة لإنقضاء الدعوى قد إكتملت قبل صدوره .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٤/٤/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٨٥
بتاريخ ٤-٤-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان قانون الإجراءات الجنائية فى الفصل الثالث " من الباب الثانى من الكتاب الثانى " الذى عنوانه فى الإجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين قد نص فى المادة ٣٩٤ على أنه " لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات فى جناية بمضى المدة و

إنما تسقط العقوبة المحكوم بها و يصبح الحكم نهائياً بسقوطها " . و نص فى المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات و يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " و نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه " تسقط العقوبة المحكوم بها فى جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة " . و واضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة القانون جناية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابياً يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات و هى عشرين سنة . و إذن فمتى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لإرتكاب جنايات القتل العمد و إحراز السلاح و الذخيرة بدون ترخيص و قضت محكمة الجنايات غيابياً فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٤ بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة و إنه لم يمض منذ صدور ذلك الحكم حتى وقت الضبط المطعون ضده فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦ مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة فى مواد الجنايات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة و هى عشر سنوات يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ، و لما كانت هذه المخالفة قد حجبت المحكمة عن الفصل فى موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٤/٤/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٩٩٨
بتاريخ ١٧-١٠-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الإتهام و ذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة .

لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه صدر فى ١٠ يونية سنة ١٩٨٢ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ يونية سنة ١٩٨٢ و قدم أسباباً لطعنه فى ذات التاريخ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥ و إذ كان قد إنقضى على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم و تقديم أسباب الطعن إلى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد الخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف و براءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجبن المغشوش المضبوط .

(الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ١٧/١٠/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١١٧٥
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض و إيداع أسبابه فى الميعاد قد توفى المحكوم عليه المرحوم ..... بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠ كالثابت من إفادة نيابة النقض الجنائى المرفقة و المؤرخة ٤/١١/١٩٩١ . لما كان ذلك ، و كانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم و لا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى " فإنه يكون من المتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم و مصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ٧/١١/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٩٤
بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣
لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح تأسيساً على تصالحه مع الجهة الإدارية دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بالإعفاء ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٨/١٢/١٩٩١)

==========

دعوى جنائية رفعها

==========

الطعن رقم ٠٤٥٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ٦٤٤
بتاريخ ١٥-٠٥-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ، فهى صاحبة الحق فى رفعها وفقاً للأوضاع التى رسمها القانون . و متى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح و قد إتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها

من الأدلة و العناصر دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون عليها بالتزوير .

==========

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٢٤٣
بتاريخ ٠٤-١٢-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التى أقامتها النيابة العامة على المتهم أمامها بجناية الرشوة على أساس إرتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها و هى جناية إحراز المخدر ثم حكمت فيها هى بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل و دون أن تترك للنيابة حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية و لا يؤثر فى ذلك عدم إعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذ ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . و من ثم يتعين نقض الحكم و إعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معاً .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ٤/١٢/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٤٩
بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ، و قد إتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من شتى الأدلة و العناصر المعروضة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام

المدنية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فإذا كان الطاعن لا يجادل فى أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايته جميعها فإن النزاع لا يمنع من محاكمته و المطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشىء عن الجريمة المسندة إليه " التبديد " لاختلاف موضوع الدعويين ، و هو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم رداً خاصاً .

==========

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٦٦٤
بتاريخ ٢٣-١٠-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٢
إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانونى و فقاً لنص المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات ، فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم و المسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠١٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٤
بتاريخ ٠٧-٠٤-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة و قد إتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها و على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من العناصر و الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد فى ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من قرارات

منها بشأن النزاع المطروح عليها . و من ثم فإن معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما يمتلكه المحجوز عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحكمة لنظر دعوى التبديد المقامة ضد القيم و الفصل فيها .

==========

الطعن رقم ٠٦٩٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٥٩
بتاريخ ١٦-١١-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة إنما توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون - أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلاً أمام القضاء ، أما إذا كانت الدعوى لم تحقق و لم ترفع فلا محل لوقف الدعوى .

==========

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٨
بتاريخ ٢٥-٠٤-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه لكى يكتسب العاملون فى خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مداراً بمعرفة الدولة عن طريق الإستغلال المباشر . و شركة مياه الإسكندرية
على ما يبين من النظام الأساسى لها قد نشأت فى الأصل شركة إنجليزية ذات مسئولية محدودة منحت إمتياز توريد المياه للمدينة ثم رخص لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٨ بالإستمرار فى العمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس إدارتها ، و قد نص فى المادة الثالثة من نظامها الأساسى على أن " غرض الشركة

توريد المياه طبقاً للإتفاقات القائمة مع السلطة مانحة الإلتزام " . و من ثم فإن العاملين فى هذه الشركة بعد أن تبين أنهم لا يساهمون فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الإستغلال المباشر لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . و لا يغير من ذلك أن يكون للدولة رقابة و إشرافاً على الإرادة المالية للشركة و إلزام الشركة بتقديم كشوف أو بيانات أو فحص حساباتها وفقاً لما تقضى به المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بإلتزامات المرافق العامة ، و لا أن يكون موظفوها قد خضعوا طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأحكام قانون النيابة الإدارية و المحاكمات التأديبية ، ذلك بأن أحكام هذا القانون أصبحت تسرى بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفى الشركات و الجمعيات و الهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، و ليس من شأن هذا الإشراف وحده دخول موظفى تلك الهيئات فى زمرة الموظفين العموميين . و القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات و المنشآت و إن قضى بتأميم شركة مياه الإسكندرية و بأيلولة ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه نص على إحتفاظ الشركة المؤممة بشكلها القانونى و إستمرارها فى مزاولة نشاطها . و كان الشارع قد أفصح فى أعقاب هذا القانون عن إتجاهه إلى عدم إعتبار موظفى و عمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى و عمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل و التأمينات الإجتماعية على عمال و موظفى هذه الشركات و إعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل ، و قد عاد المشرع إلى توكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و التى حلت محل اللائحة السابقة و فى ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات و ما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو من طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ، فى حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك فى شأن العاملين فى المؤسسات العامة بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى و عمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فى خضوعهم لأحكام القوانين و النظم السارية على موظفى الدولة . و كلما رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو

المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جريمتى الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين فى تطبيق نصوص الجريمتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٢٥/٤/١٩٦٦)

==========

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٢
بتاريخ ١٥-٠٢-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، و لما كان الثابت من ملف خدمة المتهم أن المتهم عين سائقاً بمرفق مياه القاهرة الذى تديره الدولة عن طريق الإستغلال المباشر و طبق عليه كادر عمال الحكومة فى تاريخ سابق على وقوع الحادث - فهو و الحالة هذه يعد من المستخدمين العموميين فيجرى فى شأنه القيد الذى قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ و المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

==========

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٢

بتاريخ ١٥-٢-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٢
القول بأن حكم المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا ينصرف إلى جرائم الإهمال مردود بأمرين : الأول - هو عمومية نص المادة سواء بالتعديل الذى جرى بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ حين بسط الشارع الحماية التى أسبغها على الموظفين و المستخدمين العموميين و رجال الضبط بالنسبة إلى كل الجرائم من جنايات و جنح و مخالفات أو بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حين أخرج المخالفات من عداد تلك الجرائم ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله . و الأمر الثانى - مستفاد من أن حكمة النص و هى - على ما أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل و مراعاة لحسن سير العمل و دفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبى الجرائم العمدية و إنحسارها عمن يقارفها بإهمال .

==========

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٢
بتاريخ ١٥-٢-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر و لذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، و هو أمر من النظام العام لتعلقه

بولاية المحكمة و إتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداؤه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

==========

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٢
بتاريخ ١٥-٠٢-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٤
الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)

==========

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٣٠
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات و المنشآت و إن قضى بتأميم شركة أتوبيس المنوفية و أيلولة ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه نص على إحتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانونى و على إستمرارها فى مزاولة نشاطها . و قد ألحق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة - تلك الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، و أفصح الشارع فى أعقاب هذا القانون عن إتجاهه إلى عدم إعتبار موظفى و عمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة موظفى و عمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - من سريان قوانين العمل و التأمينات الإجتماعية على موظفى و عمال هذه الشركات

و إعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل . و قد عاد الشارع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و التى حلت محل تلك اللائحة السابقة ، و فى ذلك كله آية بينة على أن تأميم الشركات و ما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو من طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ، فى حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك فى شأن العاملين فى المؤسسات العامة بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى و عمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من خضوعهم لأحكام القوانين و النظم السارية على موظفى الدولة . و كلما رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جريمتى الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثه نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين - فى تطبيق نصوص الجريمتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

(الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦)

==========

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤
بتاريخ ٠٧-٠٣-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ب
١) إن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة

١٩٣٥ ، و الإجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك ، و الإجراء المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد - كل منها فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

٢) الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون و أن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، و أحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق . و أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق . و إذن فمتى صدر الطلب ممن تملكه قانون فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها و صحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . و القول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد و بقائه معاً مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها و هو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشتات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة و لا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، و بالتالى فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها و كيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشفت عرضاً أثناء التحقيق ، و ذلك بقوة الأثر العينى للطلب ، و قوة الأثر القانونى للإرتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص و إلزام بما لا يلزم ، و يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً ،

خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .

٣) يبين من نصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و مذكرتها الإيضاحية و المادة ٤٨ من قرار وزير الإقتصاد رقم ٨٩٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد و المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة - أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ، على عكس ما إستنه فى نصوصه الأخرى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من إطلاق الحظر بحيث يؤثم كل من يخالفه ، أما المقيم و هو من تتوافر فيه إحدى الصفات الواردة فى المادة ٢٤٠ من اللائحة فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصدر المال الذى يتعامل به و هو ما يباح له التعامل به إستثناء أو يحظر عليه أصلاً و إلا وقع الناس فى الحرج . لأن الأصل أن يجرى التعامل فى داخل إقليم الدولة بين الناس كافة بنقدها الوطنى لا بالنقد الأجنبى . و لا يتصور قيام الجريمة فعلاً أصلياً فى حق المقيم إذا تعامل مع غير المقيم و إن أمكن تصور الإشتراك فى حقه متى توافرت عناصره . و لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى تقريراته إلى تخلف ركن العلم لدى المطعون ضده بصفته المتعامل معه و كونه غير مقيم - و هو ما لا تنازع فيه الطاعنة ، فإنه إذ قضى ببراءته من التهمة المسندة إليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

٤) يبين من إستقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ كما يدل أصلها التاريخى فى لائحة الجمارك الصادرة فى ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ و المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الصادر فى ١٣ من نوفمير ١٨٨٢ و التى صارت المادة ١٩٢ من قانون العقوبات الصادرة سنة ١٩٠٤ ثم حلت محلها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحالى ، و كذلك من الأعمال التحضيرية و المذكرات الإيضاحية لهذه النصوص أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون و هو ما عبرعنه الشارع بالطرق غير المشروعة .

٥) ينقسم التهريب الجمركى من جهة محله - و هو الحق المعتدى عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، و نوع يردعلى منع بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها و تصديرها و ذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . و فى كلا النوعين ، إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، و إما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد إجتازت الدائرة الجمركية و لكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إحتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع إبتداء و أجرى عليها حكم الجريمة التامة و لو لم يتم للمهرب ما أراد . و قد إفترض الشارع وقوع هذه الأفعال و منها إخفاء البضاعة عند إجتياز البضاعة للدائرة الجمركية . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف و الخاصة بالتهريب الحكمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى التالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى بحيث لا يصح أن تستقل كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك و لو صح أن التهريب الحكمى هو ما يقع فى أى مكان و لو بعد إجتياز الحظر الجمركى لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلى . و من ثم فإن تجريم إخفاء البضائع بوصفة تهريباً لا يتصور إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية ، و لو أراد الشارع تجريم فعل الإخفاء فى أى مكان يقع لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ و كذلك فى القوانين الأخرى المشار إليها فى ديباجته بشأن الأدخنة الممنوعة .

٦) المراد بإخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجمركى هو حجبها من المهرب لها - فاعلاً كان أو شريكاً - عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك إقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة الثانية من لائحة الجمارك قد أتت بقاعدة عامة هى أن يجوز فيما وراء حدود الرقابة الجمركية نقل البضائع بحرية و ذلك إفتراضاً من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها ممن لا صلة له بتهريبها أمراً مباحاً . و إذ كان القانون قد أقام

هذه القرينة فى حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة حتي يثبت العكس فذلك على تقدير أنه لا يؤثم فعل الحائز أو المخفى للبضاعة وراء الدائرة الجمركية و لا يخاطبه بأحكامه . و لما كان ما نسب إلى المطعون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب إليه من تهريب ، فإن فعله يخرج حتماً من نطاق التأثيم و العقاب .

٧) لا يخاطب الشارع فى الجرائم الضريبية بعامة و فى جرائم التهريب الجمركى بخاصة إلا المكلف بأداء الضريبة ، و إذا شاء أن يبسط نطاق التجريم إلى غيره فإنه ينص على ذلك صراحة ، يدل على ذلك ما تقضى به المادة ٣٤ من لائحة الجمارك من أن تكون العقوبات فى مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين و المشتركين فى الإحتيال أياً كانوا و على أصحاب البضائع . و لا يوجد ما يدل على أن الشارع فى قانون الجمارك الجديد قد أراد الخروج على هذا الأصل .

٨) البين من نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات و من مذكرتها التفسيرية و أصلها التشريعى أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بإنتزاع حيازته من يد مالكه أو صاحب الحق فى حيازته شرعاً بحيث يكون المال ثمرة للجريمة و حصيلة لها ثم تتصل يد الشخص بحصيلة تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة فى التبديد أو المستولى عليها فى النصب أو الأشياء التى حلت محلها كثمن المسروقات ، يدل على ذلك أن جريمة الإخفاء قبل التعديل الذى أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذى ينتزع بالسرقة و كان موضوعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات فى الباب الخاص بجرائم الأموال . كما أن نص المادة ٤٤ مكرراً صدر بما يدل على أصله التشريعى و على المنحى الذى إتجه إليه الشارع من قصره على الأشياء التى يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة و التى تعد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ و التى جرى نصها بمعاقبة " كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوبة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة إرتكاب جناية أو جنحة " . و يتطبيق المبادئ المتقدمة على إخفاء البضائع المهربة أو حيازتها يبين أن المادة ٤٤ مكرراً لا تنطبق عليها لأن جريمة التهريب السابقة على الإخفاء ليس موضوعها إنتزاع المال

من يد صاحبه الذى تظل يده مبسوطة عليه ، و إنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذى يعد حينئذ موضوعاً للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر فى شأن المادة المهربة . و من ثم فإن البضاعة لا تكون حصيلة لجريمة التهريب و لا ناتجاً من نواتجها - و إذن فإن حيازة المطعون ضده للسبائك الذهبية التى لم يشارك فى تهريبها لا يعتبر إخفاء بالمعنى الضيق فى حكم قانون التهريب الجمركى فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها إخفاء لشئ متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للإخفاء و هو مطلق الإتصال بالمال المخفى و إلا توارد التأثيم و الإباحة على محل واحد و هو ممتنع عقلاً .

٩) إن الإلتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، و إلتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها - و صدور العفو عن العقوبة أياً ما كان قدر المعفو منها يخرج الأمر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة فى معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه فيما صدر العفو عنه .

١٠) أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور و لم يستطع تقديمه قبل الحكم و ميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه . و لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية ، و كانت المادة ٣٢ من القانون المذكور تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً ، و كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً إعتبارياً بالنسبة إلى أحد المطعون ضدهم و غيابياً بالنسبة إلى آخر ، فإن طعن النيابة فى الحكم الصادر عليهما يكون غير جائز .

١١) إن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات و رفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ٧/٣/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٦٧
بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى المسائل المدنية فى الحدود اللازمة للقضاء فى الدعوى الجنائية ، و لا يجوز مطالبتها بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها .

==========

الطعن رقم ٠٨٤٠ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨١
بتاريخ ٠٢-٠٦-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
لما كان الطاعن يسلم بأن الجهة صاحبة الإختصاص المشار إليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - و الذى يحكم الواقعة - قد طلبت من النيابة العامة كتابة إقامة الدعوى الجنائية ضده ، و هو ما تسترد به كامل حريتها فى إجراءات تحريك الدعوى و مباشرتها و يندفع به ما يثيره الطاعن من أن النيابة التى تلقت الطلب هى نيابة بندر سوهاج و ليست نيابة المركز التى أقامت الدعوى . ذلك بأن الخطأ فى توجيه الطلب إلى نيابة غير مختصة على فرض حصوله ليس بذى أثر على إسترداد النيابة العامة حقها فى إقامة الدعوى ما دام أنها لم تباشر هذا الحق إلا بناء على الطلب المكتوب ، و هو ما لم يخطىء الحكم فى تقريره .

==========

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٥
بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ٣٦٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أنه تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية و الغدر و التزوير و غيرها من الجنايات الواردة فى الأبواب الثالث و الرابع و السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات و الجرائم المرتبطة بها ، و ترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة و يفصل فى هذه الدعوى على وجه الدعوى على وجه السرعة و كانت الجناية المسندة للمطعون ضدهما هى من الجنايات المنصوص عليها فى الباب السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، فإن رفع الدعوى الجنائية فيها يكون من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق المرسوم فى القانون ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

==========

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٨-١١-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين و المشتبه فيهم الصادر فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه " يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين و المشتبه فيهم و القوانين الأخرى ، و كذلك تلغى جميع إنذارات التشرد و الإشتباه التى سلمت تحت ظل ذلك القانون ، و مع هذا فإن القضايا التى لا تزال منظورة أمام المحاكم فى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ " فقد دلت على أن القضايا التى تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هى وحدها المرفوعة بالفعل أمام المحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور . و

لما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للمحكمة ، بل لابد لذلك من إعلان المتهم بالحضور للجلسة ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى قالت إن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح أن تسرى على الدعوى التى لم يعلن المتهم فيها بالحضور إلا بعد العمل بالمرسوم الجديد .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٦ ق ، جلسة ١٨/١١/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٩
بتاريخ ٠٣-٠٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٣

من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة ، لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت و وقعها عضو النيابة و جرى من بعد إعلانها وفقاً للقانون ترتبت عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الإتهام .

==========

الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٧٠
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ١

لما كان المشرع قد أفصح بما أورده فى المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث : الشكوى و الطلب و الإذن ، فأما الشكوى فقد قصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى ، و أما الطلب فهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنياً عليها أو

بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ، و أما الإذن فقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التى قد يكون فى رفع الدعوى عليه مساس بمالها من إستقلال لما كان ذلك ، و كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه " - فقد أفصح المشرع بصريح هذا النص على أن الإجراء الواجب فى جرائم التهرب من الضريبة هو " الطلب " و ليس الشكوى و لا الإذن .

==========

الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٧٠
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - رفعها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الطلب يختلف عن الشكوى إختلافاً جذرياً بحسبانه عملاً إدارياً لا يعتمد على إرادة فرد و لكن على مبادئ موضوعية فى الدولة و لا يكون إلا كتابياً و الجامع بينه و بين الشكوى هو جواز التنازل عنهما طبقاً للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، و كان القانون لم يتطلب تقديم الطلب فى خلال فترة زمنية معينة من وقت الجريمة - كما فعل فى صدد الشكوى فإن الحق فى الطلب يظل قائماً حتى تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة قانوناً فى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ما تقدم ، و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، و لما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن نظر الدعوى و الفصل فيها فإنه يكون متعيناً مع النقض الإعادة .

(الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٧/١٠/١٩٩١)

==========

دعوى جنائية سقوطها

==========

الطعن رقم ٠٠٥٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٨٠٤
بتاريخ ٢٢-٠٦-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية سقوطها
فقرة رقم : ١
إذا كانت الجنحة التى حوكم الطاعن من أجلها قد حصلت فى ٢٨ من مارس ١٩٤٨ ، و لم يكن قد إنقضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات و نصف سنة فإن الدعوى العمومية لم تسقط .

==========

الطعن رقم ٠١٠٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ١
القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية هى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها .

==========

الطعن رقم ٠١٠٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٧٨
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ٢
إن جريمة التبديد جريمة وقتية تقع و تنتهى بمجرد وقوع فعل التهديد . و لذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت . و إعتبار يوم ظهور التبديد تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

==========
الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٣٣
بتاريخ ١٨-٠٥-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ١٦٠ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية و أن أجازت للنائب العام و للمحامى العام فى الأحوال المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً "أ" من قانون العقوبات أن يحيل بعض الجنايات إلى محكمة الجنح لتقضى فيها وفقاً لأحكام تلك المادة ، إلا أن تلك الإحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تظل صفتها قائمة و تسرى على سقوطها و إنقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات ، و كانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضده - و كما رفعت بها الدعوى - جناية مما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وقعت من موظف عام ، و من ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيها بمضى عشر سنين تبدأ من تاريخ إنتهاء خدمة هذا الموظف ما لم يكن التحقيق فى الجريمة قد بدأ قبل ذلك . لما كان ما تقدم ، و كان الحكم المطعون فيه قد أعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى جنحة لمجرد أنها أحيلت إلى محكمة الجنح عملاً بالمادة ١١٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية ، و خلص إلى إنقضاء الدعوى الجنائية فيها لمضى ثلاث سنين أسند بدايتها إلى تاريخ وقوع الجريمة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه و يوجب نقضه .

(الطعـــن رقـــم ٢٠٥٣ لســـنة ٥٢ ق ، جلســـة ١٨/٥/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٤٩
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ٢
جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة و التمسك بها ، و تبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ، و لا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها - و لو ظلت فى يد الجهة المستعملة أمامها - أو من تاريخ صدرو الحكم بتزويرها .

(الطعـــن رقـــم ٥٥٠١ لســـنة ٥٢ ق ، جلســـة ١٤/٣/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ٠٦٩٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٦١٦
بتاريخ ١٦-٠٢-١٩٤٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ٢
إن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس بل من تاريخ طلبه و ظهور عجز المودع لديه عن رده .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ١٢ ق ، جلسة ١٦/٢/١٩٤٢)

==========

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٠
بتاريخ ١٠-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ٥

الحكم الإبتدائى الغيابى الذى يصدر قبل مضى ثلاث سنوات على تاريخ إرتكاب المتهم لجريمة الجنحة ، و إعلان المتهم فى مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور إعلاناً مستوفياً الأوضاع الشكلية المقررة للإعلانات ، و كذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية و لو حصل بميعاد يوم واحد - كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

==========

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٦٣٢
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ١
المدة التى ينقضى فيها الحق فى إقامة الدعوى الجنائية فى جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة إنما تحسب من يوم وقوع الإختلاس لا من يوم الحجز .

(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ١٨ ق ، جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢
بتاريخ ٠٥-٠٦-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - سقوطها
فقرة رقم : ٦
من المقرر أن القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية فى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة و المقصود بذلك، هو تاريخ تمامها وليس تاريخ إرتكاب السلوك الإجرامى.

==========

دعوى جنائية نظرها

==========

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٣٥
بتاريخ ١٩-٠٢-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١

تنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمية فى موعد لا يتجاوز سته شهور من تاريخ إستعمال الإعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، و لما كان المشرع قد إعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ إستعمال الإعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، و كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى و التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و القرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ ، و أن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التى يتم وجودها قانوناً بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التى حددها القرار الوزارى سالف الذكر فهى تسقط وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات و تبدأ مدة سقوطها من تاريخ إنقضاء ستة شهور على تاريخ إستعمال الإعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . و لما كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلا أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة و هى فى حقيقتها جريمة وقتية، و كان الواضح مما أثبته الحكم و ما تبين من الإطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إنتهاء الستة شهور التى كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها و بين أول إجراء إتخذ فى الدعوى لقطع التقادم الأمر الذى يجعل الحكم مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون و يتعين من أجل ذلك نقضه

و تطبيق القانون على وجهه الصحيح و الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة المتهم مما إسند إليه .

(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١٩/٢/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركنا فى طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير و المسئولية الناشئة عن الأشياء ، وكانت الطاعنة لا تجادل فى إنطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، و كان نعيها على الحكم بالخطأ حين إستجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن الأشياء صحيحاً لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسئولية إذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على إفتراض المسئولية فى جانب حارس الشئ و ليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته ، غير أنه لما كان إستناد الحكم على هذه المسئولية لا يعدو لأن يكون تزيداً لم تكن المحكمة فى حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعها ، فإن النعى يكون غير مجد .

==========

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٥
بتاريخ ٠٨-٠٢-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١

الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يترتب عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلتزم بأن تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام فى شأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة ، و لا يستثنى من ذلك إلا المسائل الأولية التى يتوقف عليها قبول الدعوى ذاتها و حالات الوقف التى يتوقف فيها الحكم فى الدعوى الجنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقاً لما نصت عليه المادتان ٢٢٢ ، ٢٢٣ من القانون المشار إليه . و ليس فى القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة فى القانون معلقاً على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة و لا يغير من الأمر شيئاً - فى ثبوت الإختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافة - أن يكون الإختصاص الأصيل بالدعوى المدنية منعقداً لمحكمة عادية فى السلم القضائى أو لمحكمة مخصوصة ناط بها القانون ولاية الفصل فيها . و من ثم فإن المحكمة إذ دانت الطاعن دون أن توقف الدعوى حتى يفصل فى تحديد الأجرة من المحكمة المدنية المختصة تكون قد طبقت صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧
بتاريخ ٢١-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٤
قضاء الحكم المطعون فيه خطأ بعدم قبول الدعوى الجنائية بحالتها الراهنة ، يعد فى الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل فى موضوع الدعوى - منهياً للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً - على مقتضى أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ - من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بعدم جواز نظرها لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة و خروجها من ولايته القضائية ، و من ثم يصح الطعن بالنقض فى الحكم المذكور .

(الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ٢١/١١/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ٠٠٥٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٩٨
بتاريخ ٠٨-٠٤-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢
تدل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب الدخان على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى و الإذن ، إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ، و لا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال - و من وزارة الخزانة - المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون المذكور و المنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق .

==========

الطعن رقم ٠٧٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨١١
بتاريخ ١٤-١٠-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
تنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى . و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع . و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة ، فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء " . و مفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير

الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى فى غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها - و ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نبهت المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة .

==========

الطعن رقم ٠٧٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨١١
بتاريخ ١٤-١٠-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢
نصت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا تعدد المتهمون ، فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقين و لو لم تكن قد إتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " . و مفاد ذلك أن إنقطاع المدة عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى و لو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات . كما يمتد إلى الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة .

==========

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٨٣
بتاريخ ١٣-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا إنقطعت عن السير بأن لم تنظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت إدارياً ، فإنه يتعين أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها .

==========

الطعن رقم ٠٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
لئن كان الطاعن قد جادل فى أسباب طعنه فى تاريخ علمه بجريمة القذف و أرجعه إلى يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، إلا أنه سلم بأن المطعون ضده " المتهم " لم يعلن بالدعوى إلا بتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ أى بعد مضى أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة و مرتكبها ، و إذ كان ما تقدم ، و كان الشارع قد جعل من مضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة و مرتكبها قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل ، لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة بعد بمثابة نزول الشكوى لأسباب إرتآها ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا إستمر أو تأبد ، سلاحاً للتهديد أو الإبتزاز أو النكاية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

==========

الطعن رقم ٠٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لا تنعقد الخصومة فى الدعوى الجنائية التى يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة إلا عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً .

==========

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧١
بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها

فقرة رقم : ٢
تنص المادة ١٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون و بذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . و لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص فى فقرتها الأولى على أنه " تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات و بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية " فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر و يترتب عليه كافة الآثار القانونية و بما لا مجال معه إلى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٩٨
بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
إذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلى أن آخر إجراء إنقطعت به مدة التقادم هو يوم ١٣ يونيه ١٩٦٥ تاريخ صدور الحكم الغيابى الإستئنافى ضد المطعون ضده و أنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٠ . و كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده أعلن بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ مخاطباً مع شخصه ثم أصدرت المحكمة أمراً بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بضبط المطعون ضده و إحضاره ، كما تم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتاريخ

١٣ أبريل سنة ١٩٧٠ و كلها من إجراءات المحاكمة القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية و قد تمت على التوالى من قبل مضى المدة المسقطة للدعوى الجنائية بين إحداها و الأخرى ، و من ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنقض بمضى المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار إليه . و يكون الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ ق ، جلسة ٢٠/١٢/١٩٧١)

==========

الطعن رقم ٠٦٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣
بتاريخ ٢٦-٠٦-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٣
تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية بتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية " . و إذ كان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن قوامه أن الدعوى الأخرى التى موضوعها إعطاء الطاعن للمطعون ضده الأول شيكاً لا يقابله رصيد هى التى عول فى دفاعه فيها على أن الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية ، فإن مفاد ذلك أن تلك الدعوى هى التى يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل فى الدعوى المطروحة ، و لما كان الإخلال بحق الدفاع الذى يثيره الطاعن يتعلق بالدعوى الأخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن و كان الطاعن قد أبدى فى هذه الدعوى دفاعه كاملاً و لم يكن من بين ما طلبه فى هذا الدفاع إيقاف الفصل فيها حتى يفصل فى الدعوى الأخرى التى كانت منظورة فى نفس الجلسة و لم يثبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابياً ، فإن نعى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

==========

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٩٠٠
بتاريخ ٢٩-١٢-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن القاضى ... ... كان ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى و حجزتها للحكم ثم تغيب القاضى المذكور عن حضور جلسة النطق بالحكم فقررت الهيئة الجديدة تأجيل إصدار الحكم بجلسة مقبلة لتعذر المداولة و فى الجلسة الأخيرة إنعقدت المحكمة بهيئتها الأصلية التى سمعت المرافعة بحضور القاضى ... ... و أصدرت الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ٠١٨٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢
بتاريخ ٠٦-٠٦-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
متى كانت المحكمة الإستئنافية قد إستنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت بحكمها السابق الصادر بتاريخ ٢٤/٥/١٩٧١ فى موضوع إستئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده برفضه و تأييد الحكم المستأنف فما كان يصح لها من بعد عند تقديم القضية إليها من النيابة العامة بعد تحريكها خطأ بالنسبة للمطعون ضده ، أن تعاود نظر الإستئناف بالنسبة له و تقضى فى موضوعه ، لزوال ولايتها . ذلك بأنه من المقرر متى أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن فيه بالطرق المقررة فى القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها ، و متى كان الأمر كذلك فما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل و ضد ذات

المتهم المحكوم عليه . و من ثم فإن المحكمة إذا عادت إلى نظر الدعوى و فصلت فى موضوع الإستئناف من جديد بالنسبة للمطعون ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى القانون خطأ يؤدى لهذه المحكمة عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم و تصحيحه على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر إستئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده لسابقة الفصل فيه .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٦/٦/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٢-٥-١٩٨٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها

فقرة رقم : ١

لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها و إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة و لا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها فإن نعى المدعين بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يستجب لطلبهم تعديل وصف التهمة لا يكون سديداً .

==========

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ٢١-٥-١٩٨٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها

فقرة رقم : ٣

من المقررأنه الدافع بسقوط حق المدعى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة القذف و السب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ

علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها محله أن يكون هذا العلم علماً يقيناً لا ظنياً و لا إفتراضياً فلا يجري الميعاد المنصوص عليه فالمادة ٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية و التى يترتب على مضيه عدم قبول الشكوى فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى يثبت منه قيام هذا العلم اليقينى ، كما أن المقرر قانوناً - و على ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتبعه الإدعاء المباشر و يترتب عليه كافة الآثار و بدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة ، و كان الثابت من المفردات المضمومة أنه قد حصل إعلان الطاعن بصحيفة الإدعاء المباشر المتضمنة للشكوى بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، و كان غير ثابت منها أن المطعون ضده قد علم علماً يقينياً بجريمة القذف التى إرتكبت فى حقه قبل ثلاثة أشهر من هذا التاريخ الأخير فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها فى ميعاد الثلاثة شهور سالفة الذكر . و لا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه فى تحديد بداية و نهاية ميعاد الإنقضاء ما دام ما إنتهى إليه من رفض الدفع بالإنقضاء له أساس سليم فى أوراق الدعوى بما يكون معه منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، و كان نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الأولى على أنه " يجوز لكل من المتهم و النيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى مواد الجنح " بما يبين منه أن القانون لم يقيد حق النيابة العامة فى إستئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح بأى قيد ، فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بإلتفاته عن الدفع بعدم جواز إستئناف النيابة يكون على غير أساس من القانون . لما كان ذلك ، و كان ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن دفاعه - من أن المطعون ضده وقع على صحيفة الإدعاء بعد إعلانها و أثناء تدوال الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات أنه و إن أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف إلا أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لحق بورقه الإعلان بعد تمام إعلانها بإضافة التوقيع عليها بإعتبار أن ورقة الإعلان من الأوراق الرسمية و من ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن أعرض عن هذا الدفاع و لم يرد عليه لإنتفاء الطريق القانون لإبدائه . لما كان ذلك ، و كان من المقرر أنه يشترط فى الدفاع الجوهرى كما

تلتزم المحكمة بالإلتفات له و الرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً لا ينفك مقدمه على التمسك به و الإصرار عليه و أن يشهد له الواقع و يسانده - أما إذا لم يصر عليه و كان عارياً من دليله فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها - و كان الطاعن قد حدد دفاعه بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧ التى قفل فيها باب المرافعة فى الإستئناف و حسبما هو وارد بمحضر تلك الجلسة " أنه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة رقم ... لسنة ١٩٧٥ الزيتون و عدم جواز إستئناف النيابة لأنها لم تطلب تطبيق الحد الأدنى للعقوبة و إنتفاء ركن العلانية إعمالاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات " فإنه يعد قد تنازل عما سبق أن أبداه عن طعن بالتزوير على بعض عبارات القذف الواردة بشكواه و يضحى هذا الدفاع غير جدى و لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة و ليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه ، الأمر الذى يكون معه منعى الطاعن فى هذا الصدد بدوره غير سديد .

==========

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٠٩
بتاريخ ٠١-١٢-١٩٨١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها

فقرة رقم : ١

يبين من الإطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الإستئنافية فى مذكرته بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابعه المتهم بالإستناد إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ هو موظف عمومى لا يجوز رفع الدعوى العمومية قبله إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البته لما كان ذلك و كان هذا الطعن موجهاً من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها عى خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية و المسئول عنها

على حقوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذى يرمى به الطاعن الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بإلتزاماته المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، و يتريب عل قبوله الحكم بعد جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، و ما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن و تابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً ، و من ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية حقه فى النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره فى طعنه و هو دفع يجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك و كانت الهئية العامة - و على ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، و كانت المادة ١٣ منه قد نصت على أنه تسرى على موظفى و عمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة و من ثم تشملها الحماية الخاصة التى جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحام العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - لما كان ذلك و كان يبين من المفردات المنضمة أن تابع الطاعن من العاملين فى هيئة النقل العام و هى هيئة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٨٨١ لسنة ١٩٦٤ تقوم على إدارة مرفق النقل العام بمدينتى القاهرة و الجيزة و ضواحيهما و قد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تأدية وظيفته و بسببها مما كان يتعين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته و ذلك لأن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كأن حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر و لذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها و هو أمر من النظام

العام لتعلقه بولاية المحكمة و إتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و بصحة إتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداؤه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

==========

الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٠٠
بتاريخ ٠١-٠٣-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢
ولاية محكمة الجنح و المخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح عليها من تلك الجرائم و إختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - إستثناء من هذه القاعدة - مبنى على الإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما و مشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، و مؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية و مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليها قانوناً - كالشأن فى الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٧
بتاريخ ٠٢-٠٦-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
و إن نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " . فإن البين منها أن الخطاب فى النص

موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب و الشكوى و الإذن هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق و لا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال .

==========

الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٧
بتاريخ ٠٢-٠٦-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ، و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها عن الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق و تحرياً للمقصود فى خطاب الشارع بالإستثناء و تحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوئها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

==========

الطعن رقم ٠٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢
بتاريخ ٠٩-٠٦-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٣

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية و مباشرتها ، و لا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد ، إلا ما قرره المشرع لإعتبارات إرتأتها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بإرتكابها ، و ليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات و المراقبة قيداً على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية و مباشرتها .

==========

الطعن رقم ٠٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢
بتاريخ ٠٩-٠٦-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٤
إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل فى الرقابة الإدارية و لا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية و مباشرتها ، فالخطاب فى النص موجه إلى الرقابة الإدارية ، أما النيابة العامة فهى تسير فى التحقيق و التصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦
بتاريخ ٣٠-٠٦-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ب
١) إن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، و هى لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أومر الواقع ، و قد أعمل الشارع هذا الأصل و أدار عليه نصوصه و رتب أحكامه و من شواهده ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائى الذى يتم على مقتضاه ، و ذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون و تحقيقاً

للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب ، فإذا كان الثابت من محضر التحرى أن الطاعنين يتجران فى المواد المخدرة ضمن عصابة تواطأت على ذلك ، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس ، فإنكشفت جريمة التهريب عرضاً أثناء تنفيذه ، فإن الإجراء الذى تم يكون مشروعاً ، و يكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً ، و لا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط ، ما دام هو لم يقم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التى صدر من أجلها الأمر .

٢) من البداهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه فى حدوده عمل باطل .

٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى أقرتها عليها فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٤) لا يقدح فى جدية التحريات حسبما أثبته الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما أنصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة و البطلان بمقدماتها لا بنتائجها

٥) لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التى ناط بها القانون إجراءه ، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها فى محضر الإستدلال كافية ، و بعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحاً للتحقيق .

٦) متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفوع و فنده من أوجه دفاع - مجالاً للشك فى أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً و صحت نسبتها إلى مقارفها ، و كان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غبر المخدر الذى جرى الضبط من أجله ، و قد سبق الرد عليه ، و على أن عبارات محضر التحرى و طلب الإذن جاءت عامة ، مع أنها محددة حسبما أثبته الحكم و بينه ، مما تندفع به دعوى الإحتمال ، فلا

تكون المحكمة بحاجة إلى الرد إستقلالاً على ما تذرع به من ذلك - بفرض أنه تمسك به فى مذكرته - لكونه ظاهر البطلان .

٧) إن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التى أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن .

٨) من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض إنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، و من ثم فلا صفة للطاعن فى الدفع ببطلان تفتيش السيارة التى ضبط بها بعض التبغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له و لم تكن فى حيازته ، و كذلك الحال بالنسبة للمخزن الذى ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك و لا محوز له .

٩) التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص و المساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، و إذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - و السيارة الخاصة كذلك - و من ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطلان .

١٠) متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر ، فإنكشفت جريمة تهريب الدخان الليبى عرضاً لمأمور الضبط دون مسعى مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون فى حالة تلبس و يصح لمأمور الضبط المضى فى الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له فى أحوال التلبس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذى إنقطع عمله ، و إنتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

١١) جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ و مثيلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية و مباشرة الإجراءات على طلب ممن يملكه ، على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة

بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية ، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ، و لا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الإستدلال .

١٢) إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش و لما إنكشفت له جريمة التهريب فى حالة تلبس إستصدار فور الضبط و قبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك ، ثم من مصلحة الإستيراد بالسير فى الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق و قبل رفع الدعوى - برفع الدعوى ، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون .

١٣) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة ، أن يكون محرزاً له مادياً ، بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ، و لو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه .

١٤) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ، على إعتبار تداول الدخان الليبى المعروف بالطرابلسى أو حيازته أو نقله تهريباً ، فقد أنشأت حالة من التخريب الإعتبارى لا يشترط فى توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ فى شأن الجمارك ، من ضرورة وقوع التهريب الفعلى أو الحكمى عند إجتياز الدائرة الجمركية ، و على ذلك تعتبر حيازة الدخان الليبى فى داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان ، تهريباً معاقباً عليه و لو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلاً كان أو شريكاً .

١٥) أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهربب التبغ - فضلاً عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين و الشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدى إلى مصلحة الخزانة بواقع عشرين جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، و إذ قضى الحكم بذلك ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

١٦) إن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى فى الأصل على مقتضى الأوراق و لا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق ، إلا ما ترى لزوماً له .

١٧) أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإستغناء عن سماع شهود الإثبات، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً ، و إذ كان ما تقدم ، و كان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام درجتى التقاضى فى جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات ، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم و ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتنفيذه .

١٨) من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة ، و أمرت بإقفال بابها و حجزت القضية للحكم ، فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبديه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز القضية للحكم ، أو الرد عليه ، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ، ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة .

١٩) إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفى التى ساقها الدفاع و التى سبق أن أشارت إليها فى حكمها .

٢٠) لا تناقض بين تبرئة الطاعن من تهمة إستيراد الدخان الليبى و بين إدانته فى حيازته بإعتبار هذا الفعل تهريباً بنص الشارع حسبما تقدم ، و لا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم فى حيازة الدخان المهرب ، و بين إدانته هو معهم فى حيازة ذات القدر المهرب منه بإعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين فى جريمة التهريب ، لما أثبته من تواطئهم جملة على الحيازة و إنبساط سلطانهم جميعاً على الدخان المحرز بناء على ما ساقه من الشواهد و البينات التى أوردها .

٢١) لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم فى خصوص جريمة الإستيراد ، إذ قضى ببراءته منها .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩)

==========

الطعن رقم ٠١١١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٤٠
بتاريخ ٠٧-٠٦-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٤
من المقرر أن الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية و لا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى . بل له أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل و الأسانيد بكامل سلطته و لا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائياً - لما كان ذلك - و كان من المقرر أيضاً أنه لا تثريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان و من ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ٠٨٢٧ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٩
بتاريخ ٢٧-٠١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٣
إن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية الناشئة عنها . لما كان ما تقدم ، و كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر و أيد الحكم الإبتدائى لأسبابه التى أفصح فيها عن أن قرار النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً كان مسبوقاً بتحقيقات أجرتها بنفسها و أنه فى حقيقته يعتبر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية و رتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٢٧/١/١٩٨٥)

==========

الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١١٤٧

بتاريخ ٢١-١٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢
أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

==========

الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٨٤
بتاريخ ١٣-٠٥-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
إن البين من منطوق الحكم المطعون فيه ، أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية ، و لم يعرض لها فى مدوناته ، و قضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه دون إيراد أسباب لهذا القضاء ، و من ثم فإنه لا يكون قد فصل فى الدعوى المدنية بقضاء صريح أو ضمنى و لا يصح القول فى هذا الخصوص بأن القضاء بالبراءة يتضمن لزوماً و حتماً قضاء برفض الدعوى المدنية ، ذلك أن مناط صحة هذا القول أن يكون القضاء بالبراءة فى الدعوى الجنائية ، أساسه عدم ثبوت الواقعة بإعتبارها الأساس المشترك للدعويين الجنائية و المدنية ، أو عدم صحتها و هذا هو الحال فى الحكم المطعون فيه الذى لا يعرف الأساس الذى أقام قضاءه بالبراءة عليه .

==========

الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٨
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها

فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية على موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها من غير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة و ذلك فيما عدا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات ، فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، و لا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها و هو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة و إتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة و هو بهذه المثابة يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من الحكم المطعون فيه أو كانت عناصر هذا الدفع قد إنطوت عليها الأوراق بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى .

==========

الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٨٨
بتاريخ ٢٩-١-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان البين من المفردات - و التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعى أن الطاعنة قدمت خلال الأجل المحدد مذكرة صممت فيها على طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى الجنحة رقم ..... الموسكى و الدعاوى المضمومة إليها - لما كان ذلك و كانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية " . لما كان ذلك و كان الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بتقديمها إنما هو تتمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة

المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، و من ثم يكون للمتهم أن يضمنها أيضاً ما يعن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى و منتجة فيها و كان طلب الطاعنة وقف الدعوى لحين الفصل فى أخرى ، هو فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهرى لما يترتب عليه من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تستجيب له أو ترد عليه فى حكمها بما يدفعه - أما و أنها لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع و القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه و الإعادة .

(الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ١٣٤٣٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٠٤
بتاريخ ١٧-١٠-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - نظرها
فقرة رقم : ٢

من المقرر أن الأصل أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، و هى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، و ذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام الوحدة فى الخصوم أو السب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية و السلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها إكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئ أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاءه فى الدعوى الجنائية على الفصل فى الإعتراض المقدم من المطعون ضده يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و يتعين النقض مع الإعادة .

(الطعـــن رقـــم ١٣٤٣٢ لســـنة ٥٩ ق ، جلســـة ١٧/١٠/١٩٩١)

==========

دعوى جنائية تحريكها

==========

الطعن رقم ٠٣١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٨٩١
بتاريخ ١٠-١١-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية تحريكها
فقرة رقم : ١
تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة فى تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه - و إذ كان هذا القيد الوارد فى باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب و خيانة الأمانة فى غير إسراف فى التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد منقولاتها و ملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى و قبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التى تتمثل فى الدعوى التى رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٠/١١/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ٠٢١٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٣٩٦
بتاريخ ٠٩-٠٤-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١
متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ الذى منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب إعمال مقتضى القيد الذى إستحدثه القانون سالف الذكر و الذى لم يعمل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الإجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ٩/٤/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ٠٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٤٩٦
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٤
من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدنى - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذى صفة و كانت مقبولة قانوناً ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها و تسير فى طريقة مستقلة عن الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٠١٥١ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ١١٢٦
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
لا تتقيد المحكمة التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، و من باب أولى لا تتقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى " كلجنة الكسب غير المشروع " ، بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بمعرفتها أو تستوفى كل ما تراه نقصاً فى التحقيق لتستخلص ما

تطمئن إليه فتحكم به .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ١٠٧٨
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة
وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ٥٦ فى فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى فإن أذن بإقامتها ضد الموظف العمومى فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التى يطرح أمامها النزاع .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٥/١٢/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٠٤
بتاريخ ١٦-٠٢-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٤
يقتصر أثر إستئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية و لا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى و لو كان هو الذى حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة .

==========

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٧
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
الأصل هو الفصل بين سلطتى الإتهام و المحاكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، إلا أنه أجيز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات
و للدوائر الجنائية بمحكمة النقض فى حالة نظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية - لدواع من المصلحة العليا و لإعتبارات قدرها المشرع نفسه - و هى بصدد الدعوى المعروضة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها .

==========

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٧
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لا يترتب على إستعمال " حق التصدى للدعوى الجنائية " غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ، و يكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يتراءى لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، و لا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

==========

الطعن رقم ٠٢١٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٩٧

بتاريخ ٣١-٠٣-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لا تقضى المحكمة الجنائية فى الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية
و متفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به الدعوى العمومية ، و ما دامت ملكية المسروقات لم تثبت للمدعى بالحقوق المدنية ، فهو إذن لم يكن الشخص الذى أصابه ضرر شخصى
و مباشر من الجريمة ، و إذ كانت الدعوى العمومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صح ما قضت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٣١/٣/١٩٥٩)
==========
الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٩٩٢
بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها و التى لا تلزم فيها الشكوى - و لما كانت جريمة الإشتراك فى تزوير عقد الزواج - التى دين المتهم بها مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا التى إتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة إن هى باشرت حقها القانونى فى الإتهام و قامت بتحريك الدعوى الجنائية و رفعها تحقيقاً لرسالتها ، و لا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض فى بعض أحكامها فى شأن التعدد الصورى للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد إرتكاب جريمة الزنا فيه .

==========

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٩٤٢
بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

==========

الطعن رقم ٠٨٢١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٣١
بتاريخ ١٨-١١-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لإتهامه بإرتكاب جنحة قتل خطأ ، و بجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وجه وكيل النيابة إليه تهمتين جديدتين هما - أنه أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً و ذخيرة مما تستعمل فى هذا السلاح - و كانت الدعوى قد أقيمت على المطعون ضده عن الجنايتين الأخيرتين ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ من وجوب رفع الدعوى فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه ، فإنه كان يتعين على محكمة الجنح ألا تتعرض لموضوع هذه الدعوى و أن تقضى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة . إلا أنه لما كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى إستناداً إلى قيام إرتباط لا يقبل التجزئة بين جنحة القتل الخطأ و بين جنايتى إحراز السلاح النارى و الذخيرة ، و هو حكم غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى و لا ينبنى عليه منع السير فى الدعوى فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٨/١١/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ٠٨٣٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٩٧
بتاريخ ٠٣-٠٢-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢

هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة ، و هو مرفق عام قومى من مرافق الدولة ، و تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة و بسلطة إدارية هى قسط من إختصاصات السلطة العامة ، و من ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدوا الهيئة يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين و تنعطف عليهم الحماية الخاصة التى تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية ، و لما كان يبين من أوراق الدعوى أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس فإن القرار المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم جواز الإستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ٣/٢/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ٠٩٠٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٥٩
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنيابة العامة بل هى من حق الهيئة الإجتماعية و ليست النيابة إلا وكيلة عنها فى إستعمالها ، و هى إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية و لا المكتوبة و لا بكيفية وصفها التهمة و ليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها و إن شاء رفضها و لا

يقبل الإحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمنى لأى أمر من الأمور الخاصة بإستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن فى الأحكام و لو كانت صادرة طبقاً لطلباتها ، و هى غير مقيدة بذلك أيضاً حين تباشر سلطتها القانونية أمام محكمة النقض بإعتبارها طرفاً منضماً تقتصر مهمتها على مجرد إبداء الرأى فى الطعون التى ترفع لهذه المحكمة .

==========

الطعن رقم ٤٣٩ . لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥٠٣
بتاريخ ٢٢-٠٦-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركى هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة بذلك ، و هذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . و إذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من مدير جمرك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٢٢/٦/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٥٤
بتاريخ ٣٠-١١-١٩٦٤
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانوناً لإمكان رفع الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدمغة المستعملة و إلا كانت غير مقبولة .

==========

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٥٤
بتاريخ ٣٠-١١-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها و التى لا يلزم فيها الطلب . و لما كانت جريمة الإختلاس التى دين الطاعن بها مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التى إتهم بها فلا ضير على النيابة العامة إن هى باشرت حقها القانونى فى الإتهام و قامت بتحريك الدعوى الجنائية و رفعها تحقيقاً لرسالتها . و لا يصح النعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية و الفصل فيها دون بحث الطلب الذى يستلزمه القانون بالنسبة إلى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالاً متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانونى مستقل ، و إذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة إلى أحد هذه الأفعال و هى جريمة بيع الطوابع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة إلى جريمة الإختلاس التى تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحاً ، كما أنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى التهمة الثانية ما دامت المحكمة قد دانته بجريمة الإختلاس و أوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٥١
بتاريخ ٢٢-٢-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢

من المقرر أنه إذا ما إتخذت فى الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة و لا يصححها الطلب اللاحق ، و هو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة و يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . و مؤدى ذلك أن شرط صحة إتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة و بغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها و يكون إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوماً و ما يتخذ فى شأنها لغواً و باطلاً أصلاً .

(الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥)

==========

الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٧٩
بتاريخ ١-٣-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر و لا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى و تفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف و عدم قبول الدعاوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، و بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك

الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز إبداؤه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء من تلقاء نفسها . و من ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول فى الجلسة أمام محكمة أول درجة و عدم إعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلاً بغير الطريق القانونى و لا يشفع فى ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الإجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .

==========

الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣١٩
بتاريخ ٣٠-٠٣-١٩٦٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

إذ نصت المادة ٢٤٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال و تحكم عليه بعدم سماع أقوال النيابة العامة و دفاع المتهم " . و نصت المادة ٢٤٦ على أن " الجرائم التى تقع فى الجلسة و لم تقم الدعوى فيها حال إنعقادها يكون نظرها وفقاً للقواعد العامة " . فقد دل الشارع بذلك على أن حق المحكمة فى تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت إنعقادها و بأن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى فى الحال فور إكتشافها . كما دل على أنه إذا تراخى إكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة فإن نظرها " الجنحة أو المخالفة " يكون وفقاً للقواعد العادية و لا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . و لما كان الأصل أن النيابة العامة هى صاحبة الدعوى الجنائية و هى التى تملك تحريكها و مباشرتها و كان ما خوله الشارع للمحاكم - لإعتبارات قدرها - من حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم الجلسة أمر إستثنائى ، فإنه ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره على أضيق نطاق . و لما كان مفاد ما أورده الحكم من أن محكمة أول درجة لم تتنبه إلى ما أثبته الطاعن بمحضر الجلسة إلا بعد إنتهاء الجلسة و مغادرة قاعتها إلى غرفة المداولة و إنصراف السيد وكيل

النيابة و كذا كاتب الجلسة و لم تعلم به إلا فى غرفة المداولة . و ما أتاه الطاعن من تماسك بالسيد القاضى إنما كان كذلك فى غرفة المداولة و لم تكن الجلسة منعقدة ، و كانت الجلسة بمعناها الصحيح لا تكون إلا فى خلال الوقت المعين لنظر القضايا أو المسائل المعروضة على هيئة المحكمة فى المكان المعد خصيصاً لهذا الغرض . و كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إنتهاء إنعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند قفل باب المرافعة فيها . و أن المحكمة تصبح من الوقت الذى إعتبرت المرافعة منتهية و لا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم التى وقعت أمامها فى الجلسة و لم تقم الدعوى عنها حال إنعقادها و يكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ إجراءات ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى فى مجال الرد على الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية إلى أن الجريمة تعتبر واقعة فى الجلسة حتى إذا وقعت أثناء إجتماع القضاة للمداولة يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه مع القضاء بقبول الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٣٠/٣/١٩٦٥)

==========

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٦٨

بتاريخ ١٩-٤-١٩٦٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

تنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فى فقرتها الثالثة على أنه : " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . و مع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات ، و كان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً فى منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام ، و عليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين به " . و الغرض من هذا النص

المستحدث - كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم و نزعتهم الطبيعية للشكوى منهم ، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر و بحثه بمزيد من العناية و التحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن أذنت بإقامتها ضد الموظف العمومى ، فلا تثريب على وكيل النيابة المختصة إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التى يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشرة النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . و لما كان الثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فأمر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الإذن فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة و يكون الحكم إذ قضى ببطلان الحكم المستأنف لرفع الدعوى ممن لا يملك رفعها قانوناً قد أخطأ فى تطبيق القانون و تأويله مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٩/٤/١٩٦٥)

==========

الطعن رقم ٠٠٤٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٢٤

بتاريخ ١٥-٢-١٩٦٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة فى تحرك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى أخصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها و التى لا تلزم فيها الشكوى . و لما كانت جريمتا الإعتياد على ممارسة الدعارة و إدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية و دين الطاعنان بهما - مستقلين فى أركانهما و كافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة إن هى باشرت حقها القانونى فى الإتهام و قامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما و رفعا تحقيقاً لرسالتها . و لا يصح النعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية و الفصل فيها بغير

بحث جريمة الزنا - التى لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لإستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التى أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

==========

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٧٨
بتاريخ ٠٨-٠٣-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
من المقرر أنه متى إتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة و لو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

==========

الطعن رقم ٠٠٨٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٤٩
بتاريخ ١٨-٠٤-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينيبه ، و أنه إذا ما إتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة و يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٨/٤/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧
بتاريخ ٢١-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
الإحالة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يتعين التقيد بالإجراءات التى رسمها هذا القانون فى مختلف نصوصه ، و إنما هى إحالة إدارية مبناها دلالة صريحة من الشارع عبر عنها فى المادة المذكورة ، و لا مجال معها للإحتجاج بما جاء مغايراً لها فى تشريع سواه ، أما ما ورد بعجزها إيجاباً على النيابة العامة بأن تتخذ الإجراءات الواجبة فى هذا الشأن ، فإن دلالة سياق النص لا تدع مجالاً للشك فى أن مراد الشارع قد تعلق بخطابه للنيابة العامة بأن تتخذ ما يمليه القانون فى شأن إعلان القضايا و إرسالها إلى المحاكم العادية التى أصبحت مختصة بنظرها و الفصل فيها وفقاً للدور الذى تشغله النيابة العامة فى التنظيم القضائى الجنائى العام .

==========

الطعن رقم ٠٣١٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٥١
بتاريخ ١٥-٠٤-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
متى كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بما نصت عليه من عدم إحراز " رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " قد صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، و كان مؤدى ما نصت عليه المادة الأخيرة من عدم جواز

رفع الدعوى الجنائية أو إ تخاذ إجراء فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابى من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها إنما ينصرف إلى إجراءات التحقيق التى تباشرها النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، و من ثم فإن القيد الوارد بالمادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التى تتخذها النيابة العامة تعقباً لمرتكبى الجرائم و إستجماع الأدلة عليهم و التى من بينها إجراء تفتيش المنازل المأذون به منها ، إذ هو طبقاً لصريح نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية و على ما إستقر عليه قضاء النقض عمل من أعمال التحقيق ، فإذا ما إتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب وقعت باطلة بطلاناً من النظام العام إتصاله بشرط أصيل لازم لإتخاذها و لا يصححها الطلب اللاحق .

==========

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٩٩
بتاريخ ٠٤-١١-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة .

==========

الطعن رقم ٠٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٣
القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فى جريمة القذف يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

==========

الطعن رقم ٠٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ١٩٧٠-٠٤-٠٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٤
إن إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية ، لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - و لو بدون شكوى سابقة - فلا خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون ، لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

==========

الطعن رقم ٠٥٧١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٤٨
بتاريخ ١٩٧٠-٠٦-٠٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
الأصل أن القيود الواردة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى ، دون الجرائم التى قد ترتبط بها .

==========

الطعن رقم ٠٧١٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٥٥
بتاريخ ٠٨-٠٦-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لئن كان أحد أوجه الطعن موجهاً من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية و المسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذى يرمى به المسئول المدنى الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية ، ينطوى على مساس بإلتزاماته المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، و يترتب على قبوله - الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم " تابع الطاعن " - عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، و ما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن و تابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة ، تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً ، و من ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره فى طعنه من عدم قبول الدعوى الجنائية قبل تابعه، و هو دفع يجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

==========

الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٩٥
بتاريخ ١٣-١٢-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فى شأن تهريب التبغ ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، قبل

صدور الطلب بذلك ممن يملكه ، فإذا إنتفت صفة مصدر الطلب وقعت الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً بالنظام العام ، لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطلبات المقدمة من مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ... ... قد صدرت فى ظل القرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ فى دعاوى جاوزت قيمة التعويض المطالب به ٥٠٠ ج ، و أن الطلبات المؤرخة .... قد صدرت من وكيل الجمرك و هو ممن لم يخولهم القرار الوزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٥ حق إصدار الإذن برفع الدعوى ، فإن الحكم إذ رتب على ذلك بطلان تلك الطلبات ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، و لا محل للتحدى بأن وكيل الجمرك مصدر تلك الأذون كان يقوم بعمل مدير الجمرك فى تاريخ إصدارها ، ما دام أن وزير الخزانة - فى مجال تحديده أولئك الذين فوضهم فى طلب رفع الدعوى الجنائية - قد سمى مدير الجمارك دون و كلائهم، و ما دام لم يثبت أن قراراً صدر بندب وكيل الجمرك مصدر الإذن للقيام بأعمال مديره ، أو أن هناك لائحة منظمة لحلول وكيل الجمرك محل مديره فى مباشرة إختصاصاته أثناء غيابه .

==========

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٩٥
بتاريخ ١٦-١١-١٩٧٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

إن التفويض برفع الدعوى و إتخاذ الإجراءات فى جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها فى المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ - الصادر من وزير الخزانة إستناداً إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - قاصر على من يملكونه و من بينهم مدير جمرك القاهرة - فى دائرة إختصاصه - و ليس للأخير أن ينيب غيره فى تقديم الطلب. و لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أثار فيها الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب إقامتها هو وكيل جمرك القاهرة و هو غير مختص بإصدار الطلب ، و كان يبين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك أنه لا

يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة " مدير جمرك القاهرة " المطبوعة و إنما إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء ، و كان الحكم قد دان الطاعن دون أن يفى بتحقيق ما أثاره من منازعة فى إسم وصفة مصدر الطلب و إقتصر على القول " بأنه صدر من مدير جمرك القاهرة رغم ظروف التوقيع و غموضه و منازعة الطاعن فيها " مما يعد فى خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً و مؤثراً فى مصيرها ، إذ ينبنى على صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع و اليقين ، أما و هى لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة السالف الإشارة إليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع و القصور بما يتعين معه نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ١٦/١١/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ٠٠٠١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٨٦
بتاريخ ١٤-٠٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
نص المادة السادسة من القانون ١٧٣ سنة ١٩٥٨ على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها فيه إلا بناء على إذن من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك . و مؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك الغرض ، فإذا ما رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلانا مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و بصحة إتصال المحكمة بالواقعة و يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . و لما كانت الدعوى المطروحة يتوقف رفعها على صدور طلب كتابى من وزير الداخلية أو من يندبه ، و كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية قبل الطاعن دون أن يصدر طلب بذلك من الجهة المختصة فإن الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف المادة السادسة من القانون

المشار إليه و يكون إتصال المحكمة بها فى هذه الحالة معدوماً قانوناً بما يمتنع معه التعرض لموضوعها . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون باطلاً مستوجباً نقضه و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية المقامة على الطاعن لرفعها على غير الأوضاع المقررة قانوناً .

==========

الطعن رقم ٠١٢٥٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٨
بتاريخ ١٨-١٢-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ و المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ هو فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى و أن الأصل أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون و أن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، و أن أحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق ، و إن أثر الطلب - متى صدر - رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق و إذ كان من المقرر أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بالجريمة و لا تعلق له بأشخاص مرتكبيها و ذلك بقوة أثره العينى ، و من ثم يكون ما يثيره المتهم الأول من عدم صدور إذن برفع الدعوى قبله فى غير محله .

==========

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٦

بتاريخ ٠٧-٠١-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها و ما بنى عليه من الإجراءات يكون معدوم الأثر و لا تملك المحكمة الإستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى و تفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن تتوافر الشروط التى فرضها الشارع لقبولها .

==========

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٧
بتاريخ ٠٧-٠١-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لا تدخل جريمة التبديد فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادتين الثالثة و التاسعة فى قانون الإجراءات الجنائية التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من المجنى عليه ، و لم يرد فى القانون نص يوجب فى شأنها ذلك . و لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لمحاكمته عن تهمة التبديد طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم المستأنف الصادر بإدانة المطعون ضده و قضى بعدم قبول الدعوى لتخلف المجنى عليها عن تقديم شكواها خلال ثلاثة أشهر من يوم علمها بالجريمة يكون قد أوجب لرفع الدعوى الجنائية فى جريمة التبديد شرطاً لم يتطلبه القانون ، بما يعيبه بالخطأ فى تأويل القانون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى مما يتعين معه نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٤٢ ق ، جلسة

(٧/١/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٠٦
بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى - " و هذا القيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ " - و إذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص . لما كان ما تقدم ، و كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من وزير المالية و الإقتصاد أو من يندبه لذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالفة الذكر ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ٢٤/٤/١٩٧٧)

==========

الطعن رقم ٠٧٧٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٢٢
بتاريخ ٠٣-١٢-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

تنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على أن " كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجة أو ... و إمتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين ... " و جرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه : " إذا إمتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو ... يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائرتها محل التنفيذ و متى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به و أمرته و لم يمتثل حكمت بحبسه و لا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوماً ، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلى سبيله ... " و قد أصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ و نص فى مادته الأولى على أنه : " لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو ... قد إستنفذ الإجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ المذكورة " بما مفاده أن المشرع أقام شرطاً جديداً علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلاً ، بالنسبة للخاضعين فى مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاه وجوب سبق إلتجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم " قضاء الأحوال الشخصية " و إستنفاد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، و كان هذا الشرط متصلاً بصحة تحريك الدعوى الجنائية و سلامة إتصال المحكمة بها فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - و لو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها و لم ترفع قبل الأوان ، و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن إستظهار تحقق المحكمة من سبق إستنفاذ المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، بل إنساق إلى تقرير قانونى خاطئ ، هو أن لها دواماً الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية و القضاء الجنائى ، فإنه فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون يكون مشوباً بالقصور.

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٣ ق ، جلسة

(٣/١٢/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٠١
بتاريخ ١٠-١٢-١٩٧٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٢

إن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون و أن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، و أحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق ، و أن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق . لما كان ذلك ، و كانت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " . و البين منها أن كل ما إشترطه الشارع بالنسبة لجريمة تهريب التبغ موضوع الإتهام هو أن يسبق إتخاذ الإجراءات فيها أو رفع الدعوى العمومية عنها طلب ثابت بالكتابة من وزير الخزانة أو من ينيبه ، أما مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين و إسناد التهمة إليه و رفع الدعوى عليه فهى إجراءات تالية و لا إتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . و يتطلب تفريعاً على ما تقدم أنه متى قدم الطلب ممن يملكه قانوناً إلى النيابة العامة - بصرف النظر عن الإختصاص المكانى لمن وجه إليه الطلب - إستردت النيابة حقها كاملاً فى إتخاذ ما تراه من إجراءات وفقاً للقواعد العامة فى الإختصاص التى ينظمها القانون و لا يلزم بحال من الأحوال أن يقوم بذلك عضو النيابة الذى وجه إليه الطلب و إنما يكفى بل و يتحتم أن يباشر تلك الإجراءات عضو النيابة المختص . و القول بغير ذلك ، فيه تخصيص بغير مخصص و إلزام بما يلزم . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن النيابة العامة لم تباشر حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الطاعن إلا بعد صدور طلب من مدير جمرك القاهرة الذى يملك إصداره بناء على القرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ ، و كان الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم من ذلك فإن ما يثيره

من قالة الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون له محل .

==========

الطعن رقم ٠٠٣٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢٧١
بتاريخ ١٢-٠٣-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية المقامتين من الطاعنين الثانى و الثالث على المطعون ضده على سند من قوله " ... ... أن الثابت من مطالعة صحيفتيهما أنهما لم تقدما من المجنى عليهما و لا من وكيل خاص عنهما ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت بناء على طلبه - بإعلان على يد محضر إلى المطعون ضده و أما توقيع محام على هامشها فقد كان إعمالاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الذى رفعت الدعويان فى ظله - فيما توجبه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت أو جاوزت قيمتها نصاب الإستئناف ، و هى الحال فى هاتين الدعوتين ، و من ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئاً إذ قضى بعدم قبولها تأسيساً على أن صحيفتيهما لم تقدما من المجنى عليهما أو وكيلهما الخاص .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ٠٦٢٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٥٨
بتاريخ ٢٧-٠٤-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
تنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه

، و للمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه . . . و يترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية و جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال " و مؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، و يترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح و يحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية أما إذا ما تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ للعقوبة الجنائية المقضى بها - لما كان ما تقدم - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به فى جريمة الشروع فى تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى . و الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

==========

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥
بتاريخ ٢٤-١١-١٩٧٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " . و كان الخطاب فى هذه المادة - و على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى و الإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى إستثناء من الأصل المقرر من أن

حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ، و لا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال و منها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ و المنوط بها من بعد ، توجيه الطلب إلى النيابة العامة للبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية ، و هى لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه النيابة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليهم و ملاحقتهم برفع الدعوى و طلب العقاب و لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الإستدلال و لو فى حالة الجريمة المتلبس بها ، إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها ، سابقة على تحريكها و التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق و تحرياً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء و تحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لرفعها إذا لا يملك تلك الدعوى فى الأصل غير النيابة العامة وحدها ، لما كان ما تقدم و كانت إجراءات الإستدلال التى قام بها رئيس مأمورية إنتاج أسيوط قد تمت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى و بدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب و من ثم لا جدوى مما يثيره الطاعن من خلو طلب وكيل عام الجمارك بإ تخاذ إجراءات الضبط فى حد ذاتها من بياناته و لا من عدم تثبيت المحكمة من أمره .

==========

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٥٢
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢

لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات رفع الدعوى و مباشرة إجراءات الضبط فيها بدون إذن من وزير الخزانة أو من ينيبه و أطرحه فى قوله "أن النيابة العامة قامت بتحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم أثر صدور طلب مدير عام جمارك القاهرة و الوجه القبلى المرفق بالأوراق ، و هو من الأشخاص الذين أنابهم وزير الخزانة طبقاً للقرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ ، و ليس بناء على الإذن الصادر من مدير عام شئون الإنتاج ، و أن إجراءات الضبط التى قام بها هذا الأخير هى من إجراءات الإستدلال و لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن . و هذا الذى أورده الحكم يستقيم به قضاؤه فى رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية و يتفق و صحيح القانون ، ذلك أن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أى إجراء فى الجرائم المنصوص عليها إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " . و كان الخطاب فى هذه المادة و على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة موجهاً من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها عن أحوال الشكوى و الإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ، و لا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال و منها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ و المنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية و هى لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليهم و ملاحقتهم برفع الدعوى و طلب العقاب ، و لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هى من الإجراءات الأولية

التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق و تحرياً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء و تحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوئها ، إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . و لما كانت الإجراءات التى قام بها مفتش إنتاج سوهاج الذى أسبغ عليه قانون مكافحة تهريب التبغ صفة مأمور الضبط القضائى قد تمت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى دون ندب من سلطة التحقيق على ما يبين من المفردات المضمومة مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن عدم حصول مفتش إنتاج سوهاج على إذن مكتوب من وزير الخزانة أو ممن ينيبه بإتخاذ إجراءات الضبط يكون على غير أساس سليم من القانون .

==========

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٥٢
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣

متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه و من المفردات المضمومة أن النيابة العامة قامت برفع الدعوى الجنائية قبل المتهم بعد صدور إذن مكتوب من مدير عام جمارك القاهرة و الوجه القبلى و هو من الأشخاص الذين أنابهم وزير الخزانة فى طلب رفع الدعوى العمومية طبقاً للقرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ فإن ما يثيره الطاعن من جدل فى صفة مصدر الإذن و إنتفاء و لايته فى إصداره يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩
بتاريخ ٢٩-٠٣-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٣

إن الدفع بسقوط حق المدعى المدنى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردود بدوره ، بأن علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية - و التى يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً و لا إفتراضياً فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى ثبت فيه قيام هذا العلم اليقينى . و إذ كان المدعى بالحق المدنى قد قرر فى صحيفة دعواه أنه ما علم بواقعة السب إلا فى يوم تقديمه لصحيفة دعواه المباشرة لقلم الكتاب فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، و كان ما ذهب إليه المستأنف من أنه سلم صورة المذكرة - التى تضمنت عبارات السب - إلى المدعى بالحق المدنى فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٩ جاء قولاً مرسلاً ، و كان لا دليل فى الأوراق على أن المدعى بالحق المدنى قد علم بالجريمة و بمرتكبها علماً يقينياً فى تاريخ معين سابق على يوم تقديمه لصحيفة دعواه فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ المعلنة للمتهم فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، و كان لا وجه لترتيب علم المدعى بالحق المدنى على علم وكيله لأنه ترتيب حكمى يقوم على الإفتراض ، فإن ما يثيره المستأنف فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

==========

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٣
بتاريخ ٠٩-٠٢-١٩٧٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها و تنعقد الخصومة فى تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً .

==========

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٣
بتاريخ ٠٩-٠٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية و ذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم . و يترتب على إتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة فى مباشرة التحقيق الإبتدائى بالنسبة إلى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها . لما كان ذلك ، و كانت دعوى الطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " . قد إنعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بندب مأمور الضبط القضائى - فلا جدوى من الخوض فى بحث شرعية هذا القرار على النحو الذى صدر به ، أو فى آثاره ما دام أنه قد صدر و نفذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقيق بإتصال المحكمة بدعوى الطاعن ، و صيرورته عديم الحجية فى خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة إلى المطعون ضده .

(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٩/٢/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ٠٨٨٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٠٤
بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٤
إن ما أثاره الطاعن من إقامة الدعوى الجنائية عليه ممن لا يملك رفعها قانوناً وفق المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هو سبب متعلق بالنظام العام ما يسوغ إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض و لو بعد مضى الأجل المضروب لإيداع أسباب الطعنين ، بشرط ألا يتطلب تحقيقاً موضوعياً ، لما كان ذلك ، و كان الدفع سالف الذكر يخالطه واقع ، و كان هذا الواقع يستمد من مجرد الإطلاع على الأوراق المطروحة على بساط البحث - كالحال فى الدعوى الماثلة دون حاجة إلى تحقيق و

كان الواقع الثابت من المفردات المضمومة أن رئيس النيابة العامة قد أذن بإقامة الدعوى على الطاعن و كان فى ذلك ما يدحض واقع هذا الدفع فإن الحكم المطعون فيه - و الحال كذلك - لم يكن ملزماً بالإشارة إلى ذلك الدفع و لا تثريب عليه فى الإلتفات عنه ، إعمالاً لما هو مقرر من عدم إلزام المحكمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه ، و الرد على ما كان منها ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ٠١٣٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧٠٦
بتاريخ ٠٦-٠٦-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
متى كان المتهم موظفاً بمرفق " الأتوبيس "الذى يتبع أحد أشخاص القانون العام و وقعت الجريمة أثناء تأديته لوظيفته و رفعت الدعوى الجنائية بمعرفة وكيل النيابة فإنها تكون غير مقبولة " لما كان ذلك ، و كان الثابت من الإطلاع على قرار محافظة الغربية رقم ٤٥٨ الصادر بتاريخ أول يونية سنة ١٩٦٥ و على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن مرفق أتوبيس مدينة المحلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة محافظة الغربية حيث نص قرار المحافظ المنوه عنه آنفاً على إنهاء أعمال الشركة السابقة و تشكيل لجنة إدارية لإدارة هذا المرفق من رئيس مجلس مدينة المحلة الكبرى و أمين الإتحاد الإشتراكى لكل من البندر و المركز و رئيس الشئون القانونية لمجلس المدينة تحت إشراف سكرتير عام المحافظة ، و أفاد مدير عام المرفق بخطابه المؤرخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ أن المطعون ضده موظف عمومى بالمرفق بالدرجة الثامنة ، و تضمن خطاب المشرف العام على مرفق النقل الداخلى بالمحافظة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بأن مرفق أتوبيس المحلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة المحافظة .

==========

الطعن رقم ٠٥٣٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٣
بتاريخ ٠٩-١٠-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
تنص المادة ٣٣٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على أن الدعوى الجنائية ترفع مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية و الغدر و التزوير و غيرها من الجنايات الواردة فى الأبواب الثالث و الرابع و السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات و الجرائم المرتبطة بها . و لما كان ذلك و كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات - و هو ما يسلم به الطاعن فى وجه الطعن - فإن ما ورد بديباجة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة بناء على طلب النيابة العامة يكون مجرد خطأ فى الكتابة و زلة قلم لا تخفى و لم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى . و لما كانت العبرة فى مثل هذه الحالة بحقيقة الواقع ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد بدعوى البطلان فى الإجراءات و تفويت درجة من درجات التقاضى لا يكون له محل .

==========

الطعن رقم ٠٢٨٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٨٧
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية و التى يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تنازل المجنى عليه من شكواه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٧٨)

==========

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٤٨
بتاريخ ٠٤-٠٥-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٥
لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق ، سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . و لا تعتبر قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة .

==========

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٢٢
بتاريخ ٠٣-٠٣-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الخطاب الوارد فى المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب و الشكوى و الإذن هى قيود على حريتها فى رفع الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال ، و إذ كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ، و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة ، ذلك أن المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى

الجنائية بل هى من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق تحرياً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء ، و تحديداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح و التى لا يملكها فى الأصل غير النيابة العامة .

==========

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٤٤
بتاريخ ٢١-٤-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

من المقرر أن إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بهما و من بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية و لا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه - بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة - فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة و لو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى . و كاون البيون من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدعيتين بالحقوق المدنية أقامتا دعواعهما قبل الطاعن بطريق الإدعاء المباشر وهو ما سلم به فى الطعن المقدمة منه ،فإن ما يثيره من قالة الخطأ فى القانون يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٠٤
بتاريخ ٢٦-٤-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه " . هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه فى ذلك ، و إذ كان هذا من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون تابعاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص .

(الطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٢٦/٤/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٨١
بتاريخ ٢٦-١١-١٩٨١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٤

لما كان البين من الإطلاع على المفردات أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده كانت موضع تحقيق أجرته النيابة العامة بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بناء على شكوى الطاعنة و آخرين و قيدت الشكوى برقم ٦١٩٩ سنة ١٩٧٧ إدارى النزهة و إنتهت النيابة فيها إلى إصدار أمر بحفظها إدارياً بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، كما يبين من الأوراق أن الطاعنة أقامت الدعوى بالطريق المباشر عن ذات الواقعة بتكليف المطعون ضده بالحضور بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، و كان الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها إلى النيابة العامة تحركها كما تشاء أما حق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك فقد ورد على سبيل الإستثناء فإذا كانت النيابة لم تجر تحقيقاً فى الدعوى و لم تصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فإن حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائماً فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على إعتبار أنه لا يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها أما إذا كانت النيابة العامة قد إستعملت حقها الأصيل فى تحريك الدعوى

الجنائية و باشرت التحقيق فى الواقعة و لم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها باللجوء إلى طريق الإدعاء المباشر ، و لما كان الثابت أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقاً فى الواقعة المسندة إلى المطعون ضده و لم تكن قد إنتهت منه قبل إقامة الطاعنة الدعوى بالطريق المباشر ، كما أن الطاعنة لا تمارى فى أن الواقعة التى صدر فيها بعد تحقيق النيابة أمر بحفظها إدارياً هى بعينها الواقعة موضوع الدعوى التى أقامتها ضد المطعون ضده بطريق الإدعاء المباشر فإن هذا الأمر و قد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها بعد - أياً ما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق و إن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه و هو أمر له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يلغ قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حجيته المؤقته ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

==========

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦١
بتاريخ ٠٦-٠٦-١٩٨٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٢

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه فى ذلك ، و لما كان يبين من المفردات المضمومة أن مدير عام الجمارك بورسعيد و سيناء هو الذى طلب تحريك الدعوى قبل المطعون ضده بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٧ و أنه يملك ذلك بموجب التفويض الصادر إليه من مدير عام الجمارك بتاريخ ٧/٧/١٩٦٣ فإن الحكم إذ لم يعتد بهذا

الطلب بقالة صدوره من غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، و لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعـــن رقـــم ٤٤٠٨ لســـنة ٥١ ق ، جلســـة ٦/٦/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٠٧
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ إلخ إنما يتضمن قيداً على حق النيابة العامة فى مباشرة الدعوى الجنائية دون حق المدعى المدنى فى ذلك إذ له حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم و لو بدون شكوى سابقة - لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى - و على أن يتم ذلك فى خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة سالفة الذكر .

==========

الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٨
بتاريخ ١٣-٠٥-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت و وقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقاً للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات

الإتهام .

==========

الطعن رقم ٠٨٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٦
بتاريخ ٢٨-٠٤-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

لما كانت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تنص على أن " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذه أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه " و كان من المقرر أن الخطاب الوارد فى المادة ١٢٤ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصيلة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب و الشكوى و الإذن هى قيود على حريتها فى رفع الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل العام المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال . و كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أن بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة ، ذلك بأن المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هى من الإجراءات السابقة عليها المهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق تحرياً للمقصود فى خطاب الشارع بالإستثناء و تحديداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح و التى لا يملكها فى الأصل غير النيابة العامة . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أبطل إجراءات الإستدلال التى إتخذها مأمور الضبط القضائى بما تضمنه من ضبط و تفتيش برغم أنها سابقة على الدعوى الجنائية تأسيساً على أنها كانت بغير إذن من مدير عام الجمارك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون . و لما كان القضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه . على أساس أن الواقعة

غير قائمة فى حقه إنما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى أقيم على عدم ثبوت وقوع الجريمة من المطعون ضدها إنما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية و لو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية و الإعادة .

(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٧٢
بتاريخ ٢٢-١١-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

لما كان الحكم المطعون فيه - قد عرض للدفع المبدى من المدافع عن الطاعن بعدم جواز محاكمته لتنازل عمه المجنى عليه عن الدعوى و أطرحه فى قوله " و قد نصت المادة ٣١٢ عقوبات على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب من المجنى عليه و للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى . . إلخ " - و بهذا أصبحت سلطة النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة التى تقع إضراراً بأصل الجانى أو فروعه أو بمن تربطه بالجانى صلة الزوجية معلقة على شكوى من المجنى عليه و إذ كان ذلك و كان نص المادة ٣١٢ عقوبات قد حدد من يتمتع بالإستثناء المقرر بالنص و هم الزوج أو الزوجة و الأصل أو الفرع - و الأصل شرعاً و فقهاً هو الأب و الجد و إن علا و الفرع هو الإبن و إن نزل و من ثم و إذا كان النص يمثل إستثناء يغل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى و قصره على المشرع على طائفة من الناس لا يدخل المجنى عليه فى عدادهم و إذ كان ذلك فتلتفت المحكمةعن ذلك التنازل لكونه قد صدر ممن لا يملكه قانوناً و يغدو الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز المحاكمة مجرداً من السند القانونى الصائب خليق بالرفض ... و ما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق و صحيح القانون ، ذلك بأن التقنين المدنى يفرق فى القرابة بين قرابة

مباشرة و هى قرابة الأصول و الفروع و فيها تقوم الصلة بين إثنين بتسلسل أحدهما من الآخر ، كقرابة الأب و أب الأب و إن علا و الإبن و إبن الإبن و إن نزل وقرابة غير مباشرة و هى قرابة الحواشى و فيها لا يتسلسل أحد من الآخر و إن جمعها أصل مشترك - كقرابة العم فهو ليس أصلاً لإبن أخيه و إن كان يعلوهما أصل مشترك . لما كان ذلك وكان حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قد ورد إستثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع فى تطبيقه أو تفسيره و ينبغى قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . لما كان ذلك و كانت قرابة الطاعن للمجنى عليه لا تعتبر فى حكم القانون - قرابة أصل بفرع - فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم الإعتداد بالتنازل عن الشكوى و رفض الدفع بعدم جواز المحاكمة يتفق و صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ٢٢/١١/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٩
بتاريخ ١١-١-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ، إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم ، لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، و كان من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، و كان الشارع كلما رأى إعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما ، أورد به نصاً ، كالشأن فى جرائم الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية و التسبب خطأ فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال ، و غيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث و

الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكرراً منه ، أنه يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب رؤساء و أعضاء مجالس الإدارة و المديرون و سائر العاملين فى الجهات التى إعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة ، و هى المادة ١١٩ من ذات القانون و التى نصت الفقرة السابقة منها على أنه يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام الباب المشار إليه ما يكون كله أو بعضه مملوكاً للشركات و الجمعيات و الوحدات الإقتصادية و المنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة ، فجعل هؤلاء فى حكم الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب ، دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أو المستخدم العام .

==========

الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٤
بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون و أن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، و كانت حالات الطلب المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين معه عدم التوسع فى تفسيره و قصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الطلب دون غيرها من الجرائم التى قد ترتبط و إذا كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من أى قيد على حرية النيابة العام فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب ، و هى جريمة مستقلة و متميزة بعناصرها القانونية عن جريمة التهريب الجمركى المعاقب عليها بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فلا حرج على النيابة العامة إن هى باشرت

التحقيق فى جريمة الجلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق ، و يكون تحقيقها صحيحاً فى القانون ، سواء فى خصوص جريمة الجلب أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى مما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على طلب ، ما دامت قد حصلت قبل رفعها الدعوى إلى جهة الحكم على طلب ، ما دامت فى خصوص جريمة التهريب الجمركى - كما هو الحال فى الطعن الماثل - و للمقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً الأمر الذى تتأذى منه حتماً العدالة الجنائية و من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ٦٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٩٠
بتاريخ ٠٥-٠٤-١٩٨٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٢

لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الأولى و الثانية على أنه " تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية . و يجوز الإستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة و وجهت إليه التهمة من النيابة العامة و قبل المحاكمة . " و البين من نص هذه المادة فى صريح لفظة و واضح دلالته أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية ، و أن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية و دعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه و بين المتهم و هو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً و ما لم تنعقد الخصومة بالطريقة التى رسمها القانون فإن الدعويين الجنائية و المدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية فى الجلسة و ذلك لأن القاضى إنما أجاز رفع الدعوى المدنية فى

الجلسة فى حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط أى مجرد إدعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية إنما هو إستثناء ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها و لو كانت مرتبطة بها .

==========

الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التى عددت حصراً فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية و التى يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه أو من وكيله الخاص .

==========

الطعن رقم ٠٣٨٥ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٤٥٩
بتاريخ ١٣-٠٢-١٩٣٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٢
إنـه و إن كـان نـص المـادة ٤٠ مـن قـانون تشـكيل محـاكم الجنايـات جـاء قاصراً على تخويل محكمة الجنايات حق تطبيق الأحكام الورادة بها ، فإن ذلك لا يمنع المحاكم الجنائية الأخرى من تطبيق تلك الأحكام لأنها جاءت مقررة لقواعد عامة فى إجراءات المحاكمة الجنائية . فإذا كانت الأفعال التى إتخذتها النيابة أساساً لرفع الدعوى على المتهم و إعتبرتها مكونة لجريمة السرقة و هى مساومته فى رد المواشى المسروقة ، و رده إياها فعلاً مقابل جعل أخذه من صاحبها ، و كانت هذه الأفعال هى التى تناولها الدفاع بالمناقشة فى مرافعته بجلسات المحاكمة و التى إعتبرتها المحكمة الإستئنافية مكونة لجريمة إخفاء المواشى المسروقة التى أدانت المتهم فيها ، فإن المحكمة إذ عدلت الوصف ، ملتزمة حدود الأفعال و الوقائع التى رفعت بها الدعوى و التى كانت مطروحة على بساط البحث أثناء المحاكمة ، لا تكون قد أخطأت فى شئ إذ هى ليست ملزمة قانوناً بلفت الدفاع إلى التعديل الذى أجرته ما دامت لم توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الواردة فى الوصف الأول الذى أعلن به المتهم .

(الطعـــن رقـــم ٣٨٥ لســـنة ٩ ق ، جلســـة ١٣/٢/١٩٣٩)

==========

الطعن رقم ٠٦٨٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١١٤
بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إذا قدمت النيابة أوراق الدعوى العمومية إلى القاضى الجزئى ليصدر أمراً جنائياً فيها بمعاقبة المتهم فرفض ، فإن هذا الرفض ليس من شأنه ، و لا يصح أن يكون من شأنه ، أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى إلى المحكمة للسير فيها ضد هذا المتهم بالطرق الإعتيادية .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٢٥/٣/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٠١

بتاريخ ٣١-٠٣-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
مؤدى إستصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التى أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ و الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ و المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام و إحترامها - التى تمليها المصلحة العامة - تقرض قيداً على سلطة النيابة العامة فى تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة ، فهى و إن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهماً مع المحكوم عليه فى الجريمة التى صدر فيها الحكم بإدانته - سواء كان فاعلاً منضمناً أو شريكاً - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا قامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن إتجهت فى دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلاً ممن صدر الحكم بإدانته إذ يمتنع عليها فى هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقى الحكم الأول قائماً يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . و قد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة البيان للنيابة العامة أن تطلب - عن طريق إلتماس إعادة النظر - إلغاء الحكم متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر و قطعت بترتيب أثرها فى ثبوت براءة المحكوم عليه ، فإذا ما تم لها ذلك إستعادت سلطتها فى تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . و بذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء الإجرائية التى لا ينكشف أمرها إلا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما ما أشارت إليه النيابة فى طعنها من أنها كانت تسعى إبتداء إلى محاكمة الجانى الحقيقى فى نظرها و كذلك شاهدى الزور حسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى فى شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سالفة الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم فى التطبيق الصحيح للقانون بعد أن إستحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها التى لم يكن لها ما يقابلها فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، فضلاً عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام و مجلية لتناقضها و مضيعة لقوتها و هيبتها التى حرص القانون دائماً على صونها مقرراً لها فى سبيل ذلك من الضمانات و

القيود ما يكفل تحقيق غرضه تغليباً له عما عداه من إعتبارات أخرى ، و لا تعارض بين هذا النظر و بين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم و إنما هو مجال النظر فى إتباع الطريق القانونى لتحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة .

==========

الطعن رقم ٠٥٣٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٠
بتاريخ ٢١-١-١٩٧٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٢

من المقرر أن إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحدة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من الجرائم المبينة بها - و من بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية و لا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أن من ينوب عنه بأى صورة الصورفى حدود القواعد العامة أن يحرك الدعوى أمام محكمة الوضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة و بمرتكبها فإذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى و تراخى تحقيقه أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له فى هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الإدعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى فى الميعاد و أبان عن رغبته فى السير فيها فضلاً عن أنه يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها . لما كان ذلك ، و كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة إلى المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعنين إلى قسم شرطة النزهة بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٢ و هو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحيلت أوراق إلى النيابة العامة التى تولت التحقيق مقتصرة فى ذلك على واقعتى السرقة و الإتلاف و ملتفتة عن واقعة السب التى تضمنتا الشكوى أيضاً و إنتهت بقرارها الصادر فى

١٢/٨/١٩٧٣ إلى قيد تهمتى السرقة و الإتلاف ضد مجهول و التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، و قد أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها الماثلة بالطريق المباشر بصحيفة إعلنت قانوناً للطاعنين فى ٢١/٣/١٩٧٣ . لما كان ذلك ، فإن قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها فى الميعاد القانونى قد حالت دون سقوط حقها فى إقامة دعواها المباشرة و يكون منعى الطاعنين فى هذا الصدد غير سديد و لا على المحكمة إن هى إلتفتت عن هذا الدفاع القانونى ظاهر البطلان .

==========

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٠
بتاريخ ١١-١-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب إلى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملاً بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - دون إنتظار تصرف النيابة العامة فى هذا البلاغ ، لأن البحث فى كذب البلاغ أو صحته و تحقيق ذلك إنما هو أمر موكول إلى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدى إليه إقتناعها . و إذ كان ذلك فإن دفع الطاعن بعدم جواز إقامة الدعوى بالطريق المباشر ، يضحى دفعاً قانونياً ظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب ، و إذ إنتهى الحكم إلى رفضه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون و من ثم فلا جدوى للطاعن من منعاه على تقريرات الحكم فى مقام رده على هذا الدفع .

==========

الطعن رقم ٠٠٩٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٤٤
بتاريخ ٧-٥-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة إلى أن يصدر فى موضوعها حكم نهائى بالإدانة أو البراءة و أن يكون الحكم بعدم الإختصاص لا يترتب عليه إنقضاء الدعى الجنائية بل تبقى و يجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل فى موضوعها بحكم نهائى و لا قيد على النيابة العامة فى ذلك حتى و لو كان الحكم بعدم الإختصاص لم يصبح بعد نهائياً إذ ليس فى القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ، بل إن القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبى و الإيجابى . لما كان ذلك و، فإن عرض الدعوى على مستشار الإحالة بعد صدور الحكم الإبتدائى فيها بعدم إختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جناية و صدور القرار بإحالتها إلى محكمة الجنايات و نظر هذه الأخيرة لها يكون متفقاً مع صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ٣٣٠٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٤
بتاريخ ١١-٥-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، و للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء ، لما كان ذلك ، و كانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، و كان هذا القيد الوارد فى باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب و خيانة الأمانة .

==========

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٣
بتاريخ ٣٠-٠٤-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها و من بينها جريمة السب المقامة الدعوى عنها المطروحة هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية و لا يمس حق المدعى بالحقوق للمدنية أو من ينوب عنه - بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة - فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة و لو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

==========

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٨٠
بتاريخ ٢٧-٠٧-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٥
لما كان يشترط فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر عملاً بمفهوم المادتين ٢٧ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه ضرر شخصى و مباشر من الجريمة ، و إلا كانت دعواه تلك غير مقبولة فى شقيها المدنى و الجنائى ، لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوماً و حتماً عدم قبول الشق الآخر عنها ، إعتباراً بأن الدعوى المدنية لا تنتج أثرها فى تحريك الدعوى إلا إذا كانت الأولى مقبولة ، فإن لم تكن كذلك وجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة ، و كذلك فإنه يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة كيما تقبل الدعوى المدنية ، بحسبان الأخير تابعة للأولى و لا تقوم بمفردها أمام محكمة القضاء الجنائى . لما كان ذلك ، و كان المدعى بالحقوق المدنية " ..... " - على السياق المتقدم - ليس إلا وكيلاً فى قبض قيمة الشيك لحساب المظهر " المستفيد

" فإنه ينحسر عنه وصف المضرور فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد المقامة بها الدعوى الماثلة بالطريق المباشر ، إذ يعد المستفيد هو من لحقه ذلك الضرر ، و ليس البنك المدعى . و إذ كان ذلك ، و كان البنك آنف الذكر على ما يبين من المفردات المضمومة ، قد أقام الدعوى بالطريق المباشر بوصفه أصيلاً منتصباً عن نفسه و ليس وكيلاً عن المستفيد من الشيك فإن دعواه فى شقها المدنى تكون غير مقبولة مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى فى شقها الجنائى أيضاً ، و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، و يكون النعى عليه فى خصوص قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية على النحو الذى أوردته النيابة العامة فى أسباب طعنها بعيداً عن الصواب.

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٢٧/٧/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ٠٦-٠٧-١٩٨٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، و لا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، و هو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحكمة و إتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة - و بهذه المثابة يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، لما كان ذلك ، و كان البين من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه أن الطاعن كان يقود سيارة المصلحة - هيئة السكك الحديدية - و أن مستقليها من العاملين بتلك الهيئة و قد وقع الحادث أثناء عودتهم من العمل - و هو ما أكدته المفردات المضمومة ، و من ثم فإن الطاعن بهذه الصفة يتمتع بالحماية المقررة بنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب رفع الدعوى الجنائية قبله من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة - حسب درجته الوظيفية - لما كان ذلك ، و كان هذا الإجراء لم يتبع إذ أن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده من وكيل النيابة - فإن إجراءات تحريكها تكون مشوبة بعيب البطلان . و يكون إتصال المحكمة بها معدوماً قانوناً ، و ينعدم بالتالى أثر الحكم الصادر فيها .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٦/٧/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٨

بتاريخ ١٥-٠٦-١٩٨٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه " . و كان مؤدى هذا النص أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقا لتعلقه بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة . و إذ كان بيان صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من البيانات الجوهرية التى يتعين أن يتضمنها الحكم الصادر بالإدانة فإن إغفال الإشارة إليه يترتب عليه بطلان الحكم و لا يغنى عن النص عليه أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور ذلك الطلب . لما كان ذلك ، و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على الرغم من تحصيله دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير طلب كتابى من الوزير المختص ، قد خلت مدوناته من الإشارة إلى

صدور ذلك الطلب ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يبطله و يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٥/٦/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧٥
بتاريخ ٣١-١٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ١٤/٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى قد نصت على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح المنفذة له أو إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه ، و كان مؤدى هذا النص و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الإجراء المنصوص عليه فيه هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة و هو من البيانات الجوهرية فى الحكم مما يلزم لسلامة الحكم أن ينص فيه على صدوره و إلا كان باطلاً و لا يعصمه من عيب هذا البطلان ثبوت صدور ذلك الطلب بالفعل ، و إذ أغفل الحكم المطعون فيه النص فى أسبابه على صدور ذلك الطلب فإنه يكون باطلاً .

==========

الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٠
بتاريخ ٠٩-٠٥-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابى من وزير العدل فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات و كذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص

عليها القانون كما جرى نص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك - و الذى يحكم واقعة الدعوى على أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه ، و كان المشرع المصرى لم ينص على ميعاد يتعين فيه تقديم الطلب من المختص بذلك و إلا سقط حقه فيه كما بصدد الشكوى و ذلك نظراً لإختلاف طبيعة الشكوى كحق شخصى يتعلق بشخص المجنى عليه عن الطلب الذى هو مكنه فى يد المختص لتقدير ملاءمة رفع الدعوى مما تتطلبه المصلحة العامة للدولة و لذلك إذا كان المشرع قد خشى أن يسىء المجنى عليه إستعمال حقه فى الشكوى إذا أطلقها من قيد المدة فإن هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظراً لأن المختص بالطلب يقدر الأمور تقديراً موضوعياً و ليس شخصياً و لذلك فحقه فى التقدم بالطلب غير مقيد بوقت معين فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون أى قيد زمنى غير أن حق المختص فى التقدم بهذا الطلب يجد قيداً عاماً و هو الخاص بتقادم الدعوى الجنائية بمعنى أنه يجب أن يتقدم بالطلب قبل حلول التقادم المسقط للدعوى العمومية فإذا سقطت الجريمة بالتقادم أو سقطت الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فلا يجوز التقدم بالطلب و إذا قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج أدنى أثر .

(الطعن رقم ٨٥٣١ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٩/٥/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢
بتاريخ ٠١-٠٦-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من رئيس نيابة أو من يعلوه إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين ، دون غيرهم ، فيما يرتكبونه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

==========

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢
بتاريخ ٠١-٠٦-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، و كان الشارع كلما إرتأى إعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما ، أورد به نصاً ، كالشأن فى جرائم الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية و التسبب خطأ فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال و غيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث و الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكرراً منه ، أنه يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب رؤساء و أعضاء مجالس الإدارة و المديرون و سائر العاملين فى الجهات التى إعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة و هى المادة ١١٩ من القانون ذاته و التى نصت الفقرة السابعة منها على أنه يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام الباب المشار إليه ما يكون كله أو بعضه مملوكاً للشركات و الجمعيات و الوحدات الإقتصادية و المنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة ، فجعل هؤلاء فى حكم الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أو المستخدم العام .

==========

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢
بتاريخ ٠١-٠٦-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٤
لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن

المدعيين بالحقوق المدنية قد إختصما فى الدعوى المدنية المطعون ضده الثانى وزير التموين و التجارة الخارجية - بصفته متضامناً مع المتهم تابعه - المطعون ضده الأول - بطلب الحكم عليهما بأن يدفعا لهما مبلغ واحد و خمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التى لحقت بهما من جراء جريمة القذف المسند إلى المطعون ضده الأول إرتكابها ، و من ثم فإن وزير التموين بصفته لم يختصم فى الدعوى الجنائية و إذ كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة الإشارة قد أسبغت الحماية على الموظف العام الذى يرتكب جريمة أثناء تأديته وظيفته أو بسببها بأن أوجبت رفع الدعوى الجنائية قبله من رئيس نيابة أو من يعلوه ، فقد دلت بصريح لفظها و واضح معناها على أن القيد الوارد بها مقصور على رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف العام دون الدعوى المدنية التى ترفع تبعاً لها ، و من ثم فإن إختصام المطعون ضده الثانى بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية فى الدعوى المدنية لا يخضع إلى القيد سالف الذكر خلافاً لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر الصحيح - على السياق المتقدم - و إستجاب للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و تأويله .

==========

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣
بتاريخ ٢١-٠٣-١٩٦٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٣

لا يشترط فى رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ فى فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفى أن يأذن أحدهم برفع الدعوى و يكلف أحد أعوانه بتنفيذه ، و بصدور الإذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى و مباشرتها ، فلا تثريب على

وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التى تطرح فيها القضية على المحكمة و باشر إجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

==========

الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٠٦
بتاريخ ١٣-٠٢-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات و لو عينت الجريمة التى كان الدخول إلى المنزل بقصد إرتكابها .

==========

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن الإجراءات المنصوص عليها فى قوانين النقد و الجمارك و الإستيراد و التى يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبى الجرائم المنصوص عليها فيها هى من القيود التى ترد على حق النيابة العامة التى تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون - مما يتعين الأخذ فى تفسيرها بالتنسيق ، و القول بأن الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل ، و إذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها ، و صحة الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية ما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد بصدق عليها جميعها أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة و لا تعلق له

بأشخاص مرتكبيها ، و بالتالى فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها و كيوفها القانونية الممكنة ، كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشفت عرضاً أثناء التحقيق و ذلك بقوة الأثر العينى للطلب و قوة الأثر القانونى للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، و إذ كانت الجريمة التى أثبتها الحكم فى حق الطاعنين هى جريمة إستيرادية لا يمارى أيهم فى صدور طلب كتابى ممن يملكه قانوناً ،، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب الجمركى لا يكون له محل .

==========

الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٢
بتاريخ ٢٩-١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٢٣٢ ، ٦٣ إجراءات جنائية ، فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، و إذ كان الحكم الإبتدائى المكمل و المؤيد بالحكم المطعون فيه إلتزم هذا النظر - على نحو ما تقدم بيانه - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٦
بتاريخ ٢٩-١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده ممن لا يملك

رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها و ما بنى عليه من الإجراءات يكون معدوم الأثر و لا تملك المحكمة الإستئنافية - حينئذ - أن تتصدى لموضوع الدعوى و تفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها .

==========

الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٦
بتاريخ ٢٩-١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لما كان المدعى بالحق المدنى لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها و أن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣١
بتاريخ ٩-٥-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج ، نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه

بالجريمة و بمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " و جريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادى المكون لها و هو الوطء فعل مؤقت على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما إذا إرتبط الزوج بأمراة أجنبية يزنى بها أو إرتباط أجنبى بالزوجة لغرض الزنا و حينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى و متصل جريمة واحدة فى نظر الشارع ما دام قد إنتظمها وحدة المشروع الإجرامى و وحدة الجانى و الحق المعتدى عليه . و لما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسرى حتماً من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآثمة لا من يوم إنتها أفعال التتابع

==========

الطعن رقم ٠٨٨٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣١
بتاريخ ٠٩-٠٥-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن علم المجنى عليه بجريمة الزنا الذى يبدأ فيه سريان ميعاد السقوط يجب أن يكون علما يقيناً لا ظنياً و لا إفتراضياً فلا يجرى الميعاد فى حق الزوج إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقينى .

==========

الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩
بتاريخ ٠٣-٠٣-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ و المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ قد نص فى المادة ٩٦ منه على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية على القاضى فى جناية أو جنحة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى ثم عطف تلك الحماية على أعضاء النيابة العامة فى المادة ١٣٠ منه ، كما نص فى المادة ٢٧ مكرراً "٤" من

ذات القانون على أنه " يضع المجلس لائحة بالقواعد التى يسير عليها فى مباشرة إختصاصاته و يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنه أو أكثر و أن يفوضها فى بعض إختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل " كما يبين من الأوراق أن مجلس القضاء الأعلى قد أصدر بجلسته المنعقدة بتاريخ الخامس من أبريل سنة ١٩٨٤ قراراً جرى نصه كالأتى : " و قد قرر المجلس الموافقة على تشكيل لجنة من السيد رئيس المجلس و رئيس محكمة إستئناف القاهرة و النائب العام فوضها بالفصل فى المسائل التى من إختصاص المجلس فيما عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل " . و قد صدر الإذن برفع الدعوى الجنائية على المطعون ضده الأول من تلك اللجنة بناء على التفويض سالف الذكر . لما كان ذلك ، و كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من النص على نهائية القرارات الصادرة من مجلس القضاء الأعلى أو اللجنة التى يفوضها فى بعض إختصاصاته فى هذا الشأن و لو أراد المشرع ذلك لما أعوزه النص عليه صراحة على غرار ما نص عليه فى المادة ٨١ من قانون السلطة القضائية و التى نصت على أن يكون قرار مجلس القضاء الأعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائياً ، و من ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع التى تنظر الدعوى إن هى قضت ببطلان ذلك الإذن لعدم صدوره من الجهة المختصة بإصداره .

==========

الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩
بتاريخ ٠٣-٠٣-١٩٨٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٢

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت فإن حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر و لا يحول دون ذلك صدور هذا الإذن من جهة قضائية إذ أن هذا الإذن مهما كانت طبيعته القانونية يعتبر إجراء جنائياً بالنظر إلى أثره اللازم فى تحريك الدعوى

الجنائية و من ثم فهو يخضع لرقابة القضاء .

==========

الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٥٠
بتاريخ ١٤-١٠-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ آية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من وزير الخزانة أو من ينيبه فى ذلك ، و إذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص .

(الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٤/١٠/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٦
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يجوز لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، و لا تملك المحكمة الإستئنافية

عنه رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى بإعتباراً أن باب المحكمة موصود دونها و هو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة و إتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة - و بهذه المثابة يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٦
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لما كانت هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرفق المرور بالقناة و هو مرفق عام قومى من مرافق الدولة ، و تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية العامة و سلطة إدارية هى قسط من إختصاصات السلطة العامة ، و من ثم فإن موظفيها يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين و تنعطف عليهم الحماية الخاصة التى تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٢/٣/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠
بتاريخ ١٧-٠٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٩
لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ... أن المدافع عن الطاعنين قد قرر أن الطاعنين لم يرد إسميهما فى مشارطة التحكيم الذى تم بين أسرتيهما و أسرة المجنى عليهما بما مفاده إختلاف تلك المشارطة عن الدعوى المدنية الحالية من حيث الخصوم ، و كان الأصل

أن حق المدعى بالحقوق المدنية فى إختيار الطريق الجنائى . لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان و لا على المحكمة إن هى إلتفتت عنه و لم ترد عليه ، هذا إلى أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين قد ترافع فى موضوع الدعوى قبل إشارته إلى مشارطة التحكيم ، و من ثم فإن هذا الدفع يكون قد سقط ، لما هو مقرر من أن الدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى إختيار الطريق الجنائى ليس من النظام العام لتعلقة بالدعوى المدنية التى تحمى صوالح خاصة فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض فى موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٧/٢/١٩٨٦

)

==========

الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٢٣
بتاريخ ٠٩-١٠-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبون من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.

==========

الطعن رقم ٣٣٨٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٩
بتاريخ ١٥-١٠-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ٣

من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون، أو القواعد المنفذة له، أو إتخاذ إجراء فيها، فيما عدا مخالفة المادة "٢" إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه". إلا أن الخطاب فيها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - موجه من الشارع إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية، بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن المنصوص عليها فى المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية، إن هى إلا قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد على قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق و لا ينصرف فيه الخطاب، البته، إلى غيرها من جهات الإستدلال، و الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة التحقيق، سواء بنفسها أم بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم، و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء أخر تقوم به سلطات الإستدلال إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراء الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية، بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الأذن، رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق، و تحرياً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء و تحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح ، دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوئها، إذ لا يملك تلك الدعوى - فى الأصل - غير النيابة وحدها. و إذ كان ذلك، و كانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه - على السياق آنف الذكر - من شأنها أن تجعل الجريمة فى حالة تلبس فإن الإجراءات التى قام بها مأمور الضبط القضائى، من قبض تفتيش و سؤال للمتهم، تعد من إجراءات الإستدلال المخولة له قانوناً، و لا تعتبر من إجراءات تحريك الدعوى الجنائية التى تتوقف مباشرتها على طلب من الوزير المختص أو من ينيبه.

(الطعن رقم ٣٣٨٥ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٥/١٠/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٣٦٧٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨١٢
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو إتخاذ أى إجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة "٢" إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه " و كان يبين من هذا النص أن الخطاب فيها موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى و الإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق و لا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال و منها مأمورى الضبط القضائى المكلفين بالبحث عن الجرائم و مرتكبيها و جمع الإستدلالات التى تلزم للتحقيق و الدعوى، و لا تبدأ إجراءات الدعوى الجنائية إلا بما تتخذه النيابة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليه و ملاحقتهم برفع الدعوى و طلب العقاب.

==========

الطعن رقم ٣٦٧٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨١٢
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أنه لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو

برفع الدعوى أمام جهات الحكم.

==========

الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٣
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ٢٤٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال و تحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة و دفاع المتهم " فقد دل الشارع بذلك على أن من حق المحكمة الجنائية أن تحرك الدعوى و تحكم فى جميع الجنح و المخالفات التى تقع فى جلساتها بشرط أن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى فى الحال فور إكتشافها ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه بما قضى به مع إدانة الطاعن عن جنحة وقعت منه أثناء إنعقاد الجلسة يكون قد أصاب صحيح القانون . أما ما يتحدى به الطاعن من أن المحكمة حركت الدعوى قبل الطاعن بالمخالفة لنص المادة ١٠٦ من قانون المرافعات المدنية و التجارية فمردود بأن المحاكم الجنائية تطبق على جرائم الجلسات أحكام قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذى أصاب بشأنه الحكم المطعون فيه صحيح القانون . لما كان ذلك و كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن النيابة العامة طلبت تطبيق مواد الإتهام .

==========

الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٨
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من

قانون الإجراءات الجنائية و التى يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

==========

الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٥٨
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
لما كان الدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاثة أشهرمن تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردوداً بدوره ، بأن علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية - و التى يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علماً يقيناً لا ظنياً و لا إفتراضياً فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقينى و إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قرر فى صحيفة دعواه أنه علم بوقوع الجريمة فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠ ثم قام بتقديم صحيفة دعواه إلى النيابة العامة حيث إعلنت فى الأول و الواحد و عشرين من مايو سنة ١٩٨٠ و قد تضمن الحكم الإبتدائى و الحكم الإستئنافى المطعون فيه إسم المجنى عليه و المدعى بالحقوق المدنية . و من ثم ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

==========

الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٥
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص من المدعى مردوداً بأن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط

ذلك إلا فى حالة تقديم الشكوى و لا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .

==========

الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٨
بتاريخ ١٩-١١-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢

من المقرر أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادتين ٦٣/٣ ، ٢٣٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف العام أو من فى حكمه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث إنه إذا لم يتوافر أحد هذين الظرفين لم يعد ثمة محل للقيد بذلك القيد ، و أن الفصل فى ذلك من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام إستدلالها سليماً مستنداً إلى أصل صحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة و قد توجه مع صديق له إلى مقر المدعى بالحق المدنى بدائرة مركز . . . . . لوجود خلاف بين الأخيرين بشأن حيازة أرض زراعية ثم إعتدى على المدعى بالحق المدنى بالسب ثم عرض الحكم للدفعين الأخيرين المبديين من الطاعن و أطرحهما بقوله " . . . و ما هو منسوب إلى المتهم لا شبهة فى إنه لم يقع منه أثناء تأديتة لوظيفته و لا يمكن أن يتصور أن موظفاً عاما ينسب إليه إرتكاب جريمة قذف أو سب فى حق آخر فى مدينة أخرى تبعد عن مكان عمله بمسافة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الإتهام لو صح فإنما وقع من ذلك الموظف بسبب تأدية وظيفته و هو ما يخلص منه جميعه إلى أن الدفع الثانى سالف الذكر فى غير محله أيضاً من الواقع أو القانون و يتعين من ثم رفضه و هو ما تقضى به المحكمة - و لذات أسباب رفض هذا الدفع فإن المحكمة ترفض الدفع الثالث للمتهم بعدم قبول الدعوى لرفعها دون إذن رئيس النيابة بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، و كان مما أورده الحكم فيما تقدم صحيحاً فى القانون فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢) لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنضمة أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة فى مذكرة دفاعه المقدمة بجلسة . . . . . أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى و إحتياطياً سماع أقوال شهود الواقعة إلا أنه مثل بجلسة . . . . . أمام محكمة ثانى درجة و طلب سماع شاهد نفى فإستدعته المحكمة و سألته بتلك الجلسة ، و لم يعد الطاعن إلى طلب سماع شهود الواقعة فى جلسات المرافعة التالية فإنه يعتبر متنازلاً عن هذا الطلب لسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الإستئنافية ، و ليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها و لا تلتزم هى بإجرائه ، و من ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون و لا محل له .

(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٩/١١/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٢٠
بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول قد نصت على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ أى إجراء فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الإنباء على طلب مكتوب من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة فى ذلك . . " فقد دلت على أن ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب إتخاذ الإجراء فى الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة بإعتباره هو وحده الأصيل و من عداه ممن ينيبهم وكلاء عنه فى الطلب ، و أن عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب . و كان الثابت من مطالعة القرار الإدارى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن التفويض ببعض الإختصاصات أن مدير عام مصلحة الضرائب - المفوض من وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك بموجب القرار الإدارى رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ - قد فوض مدير عام التفتيش و الشئون القانونية و التحقيقات و المراقبين العامين و

مراقب مأموريات ضرائب الإنتاج بالأقاليم كل فى دائرة إختصاصه بطلب رفع الدعوى العمومية و إتخاذ الإجراءات فى جرائم التهرب من ضرائب الإنتاج أو الإستهلاك . و كان الثابت من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أن طلب الإذن بإقامة الدعوى الجنائية قد صدر من مراقب عام ضرائب الإنتاج بالأقاليم فى . . . . . " فإنه يكون قد صدر ممن يملكه و تكون إجراءات رفع الدعويين الجنائية و المدنية قد تمت صحيحة ، و إذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبولهما يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، و كان يتعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضى فى الإستئناف المرفوع إليها من المدعى بالحق المدنى من حكم محكمة أول درجة بإلغائه و رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية و إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع تلك الدعوى حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاض على المطعون ضدهما ، و ذلك طبقاً لنص المادة ٤١٩/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما و هى لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه و تصحيحه و القضاء فى موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف و بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية محل الطعن .

(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٦/٤/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٢٥
بتاريخ ٢١-١٠-١٩٨٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها

فقرة رقم : ١

لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمتى القذف و السب المنصوص عليهما فى المادتين ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات على شكوى المجنى عليه نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة و بمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " ، مما مفاده أن حق المجنى عليه فى الشكوى ينقضى بمضى ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة و بمرتكبها دون أن يتقدم

بشكواه و يكون إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوماً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، و من ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية و الدعوى المدنية التابعة لها - هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له و تمحصه و تقول كلمتها فيه بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضت به و يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام و حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه و إن قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية و بالتالى الدعوى المدنية التابعة لها - إلا أنه قعد عن الأفصاح عن دعامته فى هذا الخصوص مما يشوبه بالقصور .

==========

الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٨٥
بتاريخ ١١-٠٥-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر بنص الفقرتين الأولى و الثانية من المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة هى المختصة أصلاً برفع الدعوى الجنائية و لا يجوز لغيرها رفعها إلا إستثناء فى الحالات التى بينها القانون على سبيل الحصر ، و متى قامت برفعها - إما بتكليفها المتهم بالحضور أمام المحكمة أو بتوجيهها التهمة له إذا حضر بالجلسة و قبل المحاكمة فى مواد المخالفات و الجنح طبقاً لنص المادتين ٦٣/١ ، ٢٣٢/١ ، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أو بإحالتها فى مواد الجنايات طبقاً لنص المادة ٢١٤ من القانون ذاته - فلا يجوز لها التنازل عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون و لا يجوز لها أيضاً تعديل التهمة أو الوصف أو إستبدال غيرها بها ما دامت الدعوى قد خرجت من يدها و دخلت فى حوزة المحكمة إمتثالاً للأصل المقرر من الفصل بين سلطتى الإتهام و المحاكمة الذى أفصحت عنه المادة ٢٤٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى حظرت على القاضى أن يشترك فى

الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى يعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة و أكدته المادة ٣٠٧ من القانون ذاته حين نصت على أن " لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى " ، و قصارى ما تملكه النيابة العامة هو أن تطلب من المحكمة تعديل التهمة أو الوصف و للأخيرة أن تستجيب لذلك أو لا تستجيب فى حدود ما يجيزه نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، و لا يخل ذلك كله بحق النيابة العامة فى مواد الجنح و المخالفات فى رفع الدعوى الجنائية عن الوقائع الجديدة التى لم ترد فى التكليف بالحضور بتوجيه التهمة للمتهم فى الجلسة من قبل المحاكمة عنها أو بإعلانه بها متى رفض ذلك حسبما يفصح عنه نص المادة ٢٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠٤٩٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٧١
بتاريخ ٢٨-٠٤-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
حيث إن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على إن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ ، ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى < و هذا قيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ > و إذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب عن جهة الإختصاص لما كان ما تقدم ، و كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب

كتابى من وزير المالية و الإقتصاد أو من ينيبه لذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالفة الذكر ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يتعين معه نقضه و الإحالة و ذلك بالنسبة للطاعن و المحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن فى الحكم لإتصال وجه الطعن به .

(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ٢٨/٤/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٧
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
إن الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليهم و ملاحقتهم برفع الدعوى و طلب العقاب و لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال و لو فى حالة التلبس بالجريمة .

==========

الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨١٦
بتاريخ ١٦-٠٦-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٧
من المقرر أن خطاب الشارع فى المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق و لا ينصرف فيها

إلى غيرها من جهات الإستدلال التى يصح لها إتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً ، و من ثم فإن أعمال الإستدلال التى قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة فى صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى و بدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون و فى تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه و الإحالة بالنسبة للدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٦/٦/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٤٥٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٨
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢

لما كان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه و من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بإدارة الدورية اللاسلكية بشرطة نجدة ..... و أن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأديته وظيفته و أن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية دون أن يأذن بذلك النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقاً لما جرى عليه نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة الذكر ، فإن وجه النعى الذى أثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى يكون مقبولاً و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى فى موضوع الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين نقضه و تصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى و ذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

==========

الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٤٤
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٨٨

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها و من بينها جريمة السب هو فى حقيقته قيد وارد عن حرية النيابة العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية و لا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة و مرتكبيها و كان البين من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه و المكمل بالحكم المطعون فيه أن الواقعة حدثت يوم ٢٥/٧/١٩٨٣ و أن المدعى بالحقوق المدنية تقدم بشكواه ضد الطاعن إلى قسم الشرطة و تحرر عن ذلك المحضر رقم ..... إدارى مصر القديمة لسنة ١٩٨٣ و ذلك قبل إيداع صحيفة الدعوى المباشرة قلم الكتاب فى ١٤/٩/١٩٨٣ فإن منعى الطاعن يكون غير سديد .

==========
الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٤٤
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط أن يصدر توكيل من المدعى بالحق المدنى إلى وكيله إلا فى حالة تقديم الشكوى و لا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر فإن منعى الطاعن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٨)
==========
الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٠٨
بتاريخ ٢٤-١١-١٩٨٨

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، و للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء " . و كانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، و لما كان هذا القيد الوارد فى باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب و خيانة الأمانة فى غير إسراف فى التوسع . لما كان ما تقدم ، و كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أشارت إلى زوجة الطاعن قد نسبت إليه تبديد منقولاتها . و كان الطاعن قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية مخالصة منسوباً صدورها إلى زوجته و إذ كان الحكم قد إلتفت عن هذا المستند و لم يقسطه حقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه على الرغم مما له من أثر فى الدعوى الجنائية - فإنه يكون مشوباً فضلاً عن قصوره فى التسبيب بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله و يوجب نقضه و الإعادة .

(الطعن رقم ٥٥٤٧ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٢٤/١١/١٩٨٨)
==========
الطعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٦٣
بتاريخ ٠٧-٠٤-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ و المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - السارى على واقعة الدعوى - قد نصت على إنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية على القاضى فى جناية أو جنحة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى ، كما

أن المادة ١٣٠ من القانون ذاته قد نصت على سريان حكم المادة السابقة على أعضاء النيابة العامة ، و مؤدى ذلك هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ضد من تقدم ذكرهم قبل صدور الإذن بذلك من مجلس القضاء الأعلى ، و إذ كان البين من مدونات الحكم أن الطاعن يعمل مساعداً للنيابة العامة بنيابة مخدرات القاهرة و كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بإذن من مجلس القضاء الأعلى و كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه البطلان . و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الإذن من جهة الإختصاص . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان فضلاً عن القصور فى البيان بما يعيبه مما يتعين معه نقضه .

==========

الطعن رقم ٣٠٤٥ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩١٤
بتاريخ ١٦-١٠-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون ، و أن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الإستثناء من نص الشارع ، و من ثم فإن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره و قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها و التى لا تلزم فيها الشكوى ، و لما كانت جريمة الإشتراك فى تزوير عقد الزواج - التى دين الطاعن بها - مستقلة فى ركنها المادى عن جريمة الزنا التى إتهم بها فلا ضير على النيابة العامة إن هى باشرت التحقيق فى جريمة الإشتراك فى التزوير رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق ، و يكون تحقيقها صحيحاً فى القانون سواء فى خصوص جريمة الإشتراك فى التزوير أو ما يسفر عنه من جرائم

أخرى مما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى ، ما دامت الشكوى قد قدمت قبل رفعها الدعوى إلى جهة الحكم فى خصوص جريمة الزنا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - و القول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى تقديم شكوى الأمر الذى تتأذى منه حتماً العدالة الجنائية و من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٢٧-٥-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا النسبة للموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

==========

الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٢٧-٥-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله نصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، و كان المشرع كلما رأى إعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما أورد به نصاً ، كالشأن فى جرائم الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث و الرابع من الكتاب

الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة السادسة من المادة ١١١ منه أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها أعضاء مجالس إدارة و مديرو و مستخدمو المؤسسات و الشركات و الجمعيات و المنظمات و المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . و كذا ما نصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإستهلاكى من أنه فى تطبيق أحكام قانون العقوبات "أ" يعتبر مؤسسو الجمعية التعاونية و أعضاء مجلس إدارتها و مندوبو التصفية و مراجعو الحسابات و المديرون و العاملون فى حكم الموظفين العموميين "ب" ..... "جـ" ..... " فجعل هؤلاء فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام .

==========

الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٢٧-٠٥-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
لما كانت المادتان الثانية و الثالثة من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نصتا على أن الجمعيات التعاونية الإستهلاكية منظمات جماهيرية ديموقراطية تتكون طبقاً لأحكام هذا القانون من المستهلكين للسلع أو الخدمات للعمل على تحقيق مطالب أعضائها إقتصادياً و إجتماعياً بعقد الصلات المباشرة بين المنتج و المستهلك و أن أموالها مملوكة لها ملكية تعاونية بصفتها الإعتبارية ، فإن الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن أن الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ليست مرفقاً من المرافق التى تديرها للدولة أو أحد أشخاص القانون العام و أن موظفيها و عمالها لا يعتبرون من الموظفين أو المستخدمين العامين إلا فى تطبيق أحكام قانون العقوبات فقط و هو ما يؤكد إتجاهه الذى نص عليه فى المادتين الأولى من مواد الإصدار الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من سريان أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة و التى يصدر بإخضاعها لأحكامه قرار من رئيس الجمهورية كما يسرى على العاملين بها أحكام قوانين العمل و التأمينات الإجتماعية و إعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل .

==========

الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٢٧-٥-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٤
لما كان الثابت أن المطعون ضده و لئن كان من العاملين بهيئة فرفرة القطن إلا أنه يعمل فى نفس الوقت بالجمعية التعاونية الإستهلاكية للعاملين بتلك الهيئة ، و أنه بصفته الأخيرة هذه تعمد إخفاء حسابات الجمعية و التقارير و الميزانية الواجب تقديمها للجهات المختصة ، و إذ كان ذلك فإن ما نسب إلى المطعون ضده من إرتكابه تلك الجريمة ، يكون بهذه المثابة منبت الصلة بوظيفته و لم يقع منه أثناء تأديته لها أو بسببها ، و إنما بحكم كونه عاملاً بالجمعية التعاونية الإستهلاكية للعاملين بهيئة فرفرة القطن . لما كان ما تقدم و كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر و رتب على ذلك إنعطاف الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المطعون ضده بإلغائه الحكم المستأنف الذى دانه و قضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، و إذ حجبه هذا الخطأ عن نظر موضوع الإستئناف ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة .

(الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٢٧/٥/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٢١٧
بتاريخ ١٩-١١-١٩٩١

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية - تحريكها
فقرة رقم : ٣

لما كان ذلك و كان مما تثيره النيابة الطاعنة من عدم معاقبة المتهم بالمادة ١١٦ مكرراً "أ" من قانون العقوبات - المستبدلة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن الحكم أسند إليه إهمالاً يستوجب المساءلة التأديبية فإن ذلك مردود من وجهين أولهما أن إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة أولها الخطأ ثانيها الضرر الجسيم و ثالثها رابطة السببية بين الخطأ و الضرر الجسيم و قد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاث الإهمال فى أداء الوظيفة أو الإخلال بواجباتها أو إساءة إستعمال السلطة و هذا الركن هو محل البحث فى هذا الطعن ، و من الواضح أن الخطأ الذى إشترطه الشارع فى هذا النص يختلف عن الخطأ فى مجال المسئولية الإدارية ، ذلك أنه يجب عدم الخلط بينهما إذ أن كل منهما يمثل وجهاً مغايراً يختلف عن الآخر . فالخطأ فى المسئولية الجنائية قوامه خروج الموظف عن المسلك المألوف للرجل العادى المتبصر الذى يلتزم الحيطة و الحرص على أموال و مصالح الجهة التى يعمل أو يتصل بها حرصه على ماله . و مصلحته الشخصية ، فى حين أن الخطأ فى المسئولية الإدارية قد يتوافر رغم عدم خروج الموظف عن هذا المسلك لمجرد مخالفته لتعليمات أو أوامر إدارية بحتة ، و أنه و إن جاز إعتبار الخطأ فى المسئولية التأديبية إلا أن العكس غير صحيح فى مجال المساءلة الجنائية . لما كان ذلك ، و كان ما أورده الحكم فى مدوناته من أن " الأوراق قد جاءت مليئة بأخطاء إدارية إقترفها المتهم المذكور يجدر بالجهة الإدارية إتخاذ شئونها فيها " فإن هذا القول من الحكم لا يوفر بذاته الخطأ الذى عناه الشارع فى المادة ١١٦ مكرر أ - المستبدلة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - كما سلف بيانه هذا ، و الوجه الثانى أن تهمة الجنحة المنصوص عليها فى هذه المادة هى واقعة جديدة لم تكن تهمتها موجهة للمتهم و لم ترفع بها الدعوى و تختلف عن واقعة جناية الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢/١ ، ٢ من قانون العقوبات المرفوعة بها الدعوى و على ذلك فمعاقبته عن الجنحة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة ، و أن قضاء الحكم الصادر بها على المتهم فى جناية الإختلاس لا يمنع النيابة العامة من إقامة الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة

على المتهم بمقتضى المادة سالفة الذكر إذا رأت توافر أركان تلك الجريمة و الأدلة فى حق المتهم .

(الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٩/١١/١٩٩١)

==========

دعوى جنائية

==========

الطعن رقم ٠٣٦٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ١١٨٥
بتاريخ ٢٩-٠٥-١٩٥١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إنه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى و تسمع أقوال أى شخص . فإذا هى إستعملت هذا الحق فإستدعت شخصاً تصادف وجوده بالجلسة و لم تحلفه اليمين و لم يعترض الطاعن على هذا الإجراء أمامها فلا يصح له أن يثيره أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ٠١٤٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٨٥٣
بتاريخ ١٥-٠٤-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، و كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها ، و كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنين و نصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر

قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء هذه المحكمة على إعتباره موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر فيها بالعقوبة و براءة الطاعن لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

==========

الطعن رقم ٠٤٥٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٩٨٤
بتاريخ ٢٠-٠٥-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إذا كانت بعض وقائع التزوير و الإختلاس المرفوعة عنها الدعوى - كما يبين من الحكم المطعون فيه - قد مضى عليها أكثر من خمسة عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء هذه المحكمة على إعتباره موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه مما يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية بالنسبة إلى هذه الوقائع فإنه ما دامت الوقائع الأخرى التى أوردتها المحكمة فى حكمها لم ينقض عليها المدة المسقطة للدعوى و المحكمة قد طبقت فى حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات و قضت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الرد
و الغرامة ، يتعين نقض هذا الحكم فيما قضى به من الرد و الغرامة عن الوقائع جميعها
و الحكم على الطاعن برد المبالغ التى إختلسها عن الحوادث التى وقعت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع إلزامه بغرامة مساوية لها .

==========

الطعن رقم ٠٧٩٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ١٨٠
بتاريخ ٠٢-١٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١
إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين و كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها ، فإنه إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات و نصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه - إذا كان ذلك كان من المتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة و براءة الطاعن لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

==========

الطعن رقم ٠٩٣٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ١٢٨
بتاريخ ١١-١١-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، و قد أوجبت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها . و إذن فإذا كانت الدعوى قد إستنفدت أكثر من أربع سنوات و نصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصلح للمتهم من نصوصه فإنه يكون من المتعين نقض الحكم الصادر فيها بالإدانة و القضاء ببراءة المتهم لإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٩٣٢ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤٠٩
بتاريخ ١١-٠١-١٩٥٥

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن دعوى الجناية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنايات أن تحال إليها من غرفة الإتهام أو من المحكمة الإبتدائية بهيئة إستئنافية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية . و إذن فإذا كانت النيابة العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنايات بوصف أنه إرتكب جناية عاهة ، لم تسلك الطريق التى رسمها القانون ، و إنما أقامت الدعوى على المتهم بالجلسة ، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنايات .

==========

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٣٨
بتاريخ ٠٦-٠٢-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية فى إستعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - و لو بدون شكوى سابقة - فى خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

==========

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٢٨٨
بتاريخ ٠٦-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

إستحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية و أباح به المسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل فى الدعوى الجنائية فى جميع الأحوال و بصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . و ذلك إستثناء من القاعدة العامة التى مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم و المسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٦/٣/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٣٤
بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
قصر الإدعاء المدنى على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الإتهام فى الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة .

==========

الطعن رقم ٠٤٨٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٠٠
بتاريخ ٢٧-٠٦-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية و ظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التى يمتنع معها القول بوحدة الواقعة فى الدعويين .

==========

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٧١

بتاريخ ١٣-٠٦-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٥
عدم تقديم طلب تسليم المتهمين لا يسلب سلطة الإتهام حقها الأصيل فى رفع الدعوى الجنائية ، كما أنه لا يخول دون تطبيق قواعد الإختصاص طبقاً للتشريع المعمول به فى كل من الدولتين ، و من ثم فإن ما ينعاه المتهم من أن السلطات القضائية المصرية لم تطلب تسليم المتهمين السوريين إليها مما يستفاد منه أنها تركت أمر محاكمتهم للقضاء السورى يكون مردوداً .

==========

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٦
بتاريخ ٢٠-٠٣-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى و لو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته . فإذا كان يبين مما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التى ترتب عليها العود للإشتباه قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ و أن أول إجراء قاطع للمدة بشأنها كان سؤال المتهم فى محضر جمع الإستلالات يوم ١٦/٥/١٩٥٧ ، فإن جريمة العود للإشتباه تكون قد سقطت بمضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . و من ثم فإن الحكم المطعون فيه لإذ دان المتهم عن تلك الجريمة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون و مما يتعين معه نقضه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ببراءة المتهم .

(الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق ، جلسة ٢٠/٣/١٩٦٢)

==========

الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٢٤
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ إجراءات أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الإتهام أم المحاكمة ، و سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته . و أن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى و لو لم يكونوا طرفاً فى تلك الإجراءات . أما بالنسبة للأمر الجنائى و إجراءات الإستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا إخطرت بها بوجه رسمى . فإذا كانت إجراءات التحقيق التى إتخذت فى الدعوى فى مواجهة المجنى عليه و المتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة و ممن ندبته ندباً صحيحاً من مأمورى الضبط القضائى مما تنتج أثرها فى قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين فى الدعوى فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدعوى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون سديداً و صحيحاً فى القانون .

==========

الطعن رقم ٠١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤
بتاريخ ٢٠-٠٢-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٧
لا تلزم المحكمة - طبقاً لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل فى دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدنى يكون قد أغفل طلباً ظاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه .

==========

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٤٣
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

أفصح المشرع - بما أورده فى المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث - الشكوى - و قصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى -والطلب - و هو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنياً عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا - و الإذن - و قد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التى قد يكون فى رفع الدعوى عليه مساس بها لما لها من إستقلال . كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينطوى على تصريح بإتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون إعتبار لمرتكبها - أما مباشرة الإجراءات قبل شخص معين و إسناد التهمة إليه و رفع الدعوى عليه فهى إجراءات تالية و لا إتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . و يترتب تفريعاً على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهرى فى الإذن ، أما الطلب فإنه يكفى لصحته إشتماله على البيانات التى تحدد الجريمة ذاتها التى صدر من أجلها تحديداً كافياً دون إعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن إسنادها إليه و رفع الدعوى عنها قبله . و لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة فى عمليات النقد المعدل تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها و إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية و الإقتصاد أو ممن يندبه لذلك " . و مؤدى هذا النص أن الجرائم المنوه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين و أن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها و لا ينصرف إلى شخص مرتكبها . و مما يؤيد هذا التفسير أن المشرع لا يلتزم أحياناً التعبير الفنى الدقيق فيما يورده عن قيود رفع الدعوى إذ إستعمل فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٣ على سبيل المثال عبارة " شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه " مع أنه مما لا جدال فيه أنه قصد

الطلب لا الشكوى ، و بذلك فلا محل للقول بأن تكييف القصد الخاص بجرائم النقض بأنه طلب فيه خروج على صراحة النص فى تعبيره بأنه إذن ما دام التكييف الأول هو الذى يتفق و حكم القواعد العامة ، و بذلك فإنه يكفى لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى إشتماله على البيانات المحددة للجريمة دون لأن يلزم أصلاً تعيين من صدر بإتخاذ الإجراءات قبله و دون أن يؤثر فى صحته عدم النص فيه على المسئول عن الجريمة التى صدر من أجلها و هل وهو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهرى فى الطلب . و لما كان المتهم لا ينازع فى صدور الطلب - أو الإذن كما عبرت عنه المادة التاسعة - عن الجريمة ذاتها التى إسندت إليه ، و كان الثابت بإقراره فى محضر الشرطة أن عضو مجلس الإدارة المسئول عن الشركة و بالتالى ممن عددتهم المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فإن ما يثيره المتهم بدعوى بطلان الإجراءات يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

==========

الطعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١١٣
بتاريخ ١١-٠٢-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
الإرتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذى نص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بمعنى أنه إذا كون الفعل جرائم متعددة أو إرتكبت عدة جرائم لغرض واحد و مرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة و كانت إحدى تلك الجرائم من الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة فإن باقى الجرائم المرتبطة بها تخضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات ، أما مجرد الإرتباط الزمنى بين جريمتين فإنه لا يتوافر الإرتباط كما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . و من ثم فإن غرفة الإتهام إذا أمرت بعدم إختصاصها بنظر جناية إحرز المخدر لمجرد قيام إرتباط زمنى بينها و بين جنايتى إحراز الأسلحة و الذخائر تكون قد أخطأت ، إذ لا سبيل إلى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة إحراز المخدر إلا عن طريق

تقديمها إلى غرفة الإتهام .

==========

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩٨٩
بتاريخ ٢٤-١٢-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
نصت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية توقف الدعوى و تحدد للمتهم أو لمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة إلى الجهة ذات الإختصاص " . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع و ما إذا كان يستوجب وقف السير فى الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى و إستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

==========

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٣١٧
بتاريخ ١٥-٠٣-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف أحكام المادتين ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة ، و يجوز الدفع به فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

==========

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٣١٧
بتاريخ ١٥-٠٣-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢

من المقرر أنه إذا أذن من له حق الإذن بإقامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد جلسة للمحكمة التى يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشر النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه
بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . و لما كان الثابت أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن " السائق بمؤسسة النقل العام " التى أمر وكيل النيابة بتحديد جلسة فيها بعد صدور الإذن ، فإن هذه الدعوى على ما جرى به قضاء محكمة النقض تعتبر مرفوعة منها و يكون النعى على الحكم بالبطلان ليس له محل .

==========

الطعن رقم ٠٠٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٠
بتاريخ ١٩-٠٤-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

الأصل فى القضاء الجنائى أن قاضى الدعوى هو قاضى الدفع فتختص المحكمة الجنائية وفقاً للمادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما دامت تختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية . و لما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقت إصدار الشيك كان تحت تأثير تهديد المجنى عليه و إكراهه ، و كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع و أطرحه فى تدليل سائغ ، و كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها

توافر ظروف التهديد أو الإكراه المعنوى أو إنتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام إستدلال الحكم سليماً يؤدى إلى ما إنتهى إليه ، فإنه لا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة فى هذا الشأن .

==========

الطعن رقم ٠٠٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٠
بتاريخ ١٩-٠٤-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات و إن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة فى تقدير جدية الدفع بالإيقاف و ما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير فى الدعوى و تأخير الفصل فيها .

==========

الطعن رقم ٠٠٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٠
بتاريخ ١٩-٠٤-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
لا يقبل من الطاعن أن ينعى على محكمة الموضوع بعدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى فى ذات المسألة التى أثارها أمامها كدفع فى الدعوى و التى فصلت فيها فى حدود إختصاصها .

==========

الطعن رقم ٠٨٩٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦٨٩
بتاريخ ٢٣-٠٥-١٩٦٦

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
الأصل هو الفصل بين سلطتى الإتهام و المحاكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، إلا أنه أجيز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الإستثناء فيما أجازته لمحكمة الجنايات - لدواع من المصلحة العليا و لإعتبارات قدرها المشرع نفسه - و هى بصدد الدعوى المعروضه عليها - أن تقيم الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، و لا يترتب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ، و يكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يتراءى لها .

==========

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . و من ثم فإنه كان متعيناً على المحكمة - و قد تبينت لزوم الفصل فى ملكية الأرض محل النزاع للقضاء فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها - أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية و الفصل فيها ، فإن إستشكل الأمر عليها أو إستعصى إستعانت بأهل الخبرة و ما تجريه هى من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق - أما و أنها لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

==========

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٠٠
بتاريخ ١٤-٠٢-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٤
مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ ، ١٨ من قانون الإجراءت الجنائية أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته . و أن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى و لو لم يكونوا طرفاً فى تلك الإجراءت .

==========

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤
بتاريخ ٠٧-٠٣-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٣٥ ، و الإجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك ، و الإجراء المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد - كل منها فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

==========

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤
بتاريخ ٠٧-٠٣-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
١) إن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٣٥ ، و الإجراء المنصوص عليه فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك ، و الإجراء المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد - كل منها فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

٢) الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية و مباشرتها طبقاً للقانون و أن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، و أحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق . و أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق . و إذن فمتى صدر الطلب ممن تملكه قانون فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها و صحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . و القول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد و بقائه معاً مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها و هو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشتات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة و لا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، و بالتالى فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها و كيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن

معلومة وقت صدوره متى تكشفت عرضاً أثناء التحقيق ، و ذلك بقوة الأثر العينى للطلب ، و قوة الأثر القانونى للإرتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص و إلزام بما لا يلزم ، و يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً ، خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .

٣) يبين من نصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و مذكرتها الإيضاحية و المادة ٤٨ من قرار وزير الإقتصاد رقم ٨٩٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد و المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة - أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ، على عكس ما إستنه فى نصوصه الأخرى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من إطلاق الحظر بحيث يؤثم كل من يخالفه ، أما المقيم و هو من تتوافر فيه إحدى الصفات الواردة فى المادة ٢٤٠ من اللائحة فيباح له التعامل بالنقد المصرى مع من يشاء دون أن يكلف مؤونة التحقق من صفته أو من مصدر المال الذى يتعامل به و هو ما يباح له التعامل به إستثناء أو يحظر عليه أصلاً و إلا وقع الناس فى الحرج . لأن الأصل أن يجرى التعامل فى داخل إقليم الدولة بين الناس كافة بنقدها الوطنى لا بالنقد الأجنبى . و لا يتصور قيام الجريمة فعلاً أصلياً فى حق المقيم إذا تعامل مع غير المقيم و إن أمكن تصور الإشتراك فى حقه متى توافرت عناصره . و لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى تقريراته إلى تخلف ركن العلم لدى المطعون ضده بصفته المتعامل معه و كونه غير مقيم - و هو ما لا تنازع فيه الطاعنة ، فإنه إذ قضى ببراءته من التهمة المسندة إليه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

٤) يبين من إستقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذى حل محل

القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ كما يدل أصلها التاريخى فى لائحة الجمارك الصادرة فى ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ و المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الصادر فى ١٣ من نوفمير ١٨٨٢ و التى صارت المادة ١٩٢ من قانون العقوبات الصادرة سنة ١٩٠٤ ثم حلت محلها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحالى ، و كذلك من الأعمال التحضيرية و المذكرات الإيضاحية لهذه النصوص أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون و هو ما عبرعنه الشارع بالطرق غير المشروعة .

٥) ينقسم التهريب الجمركى من جهة محله - و هو الحق المعتدى عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، و نوع يردعلى منع بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها و تصديرها و ذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . و فى كلا النوعين ، إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، و إما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد إجتازت الدائرة الجمركية و لكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إحتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع إبتداء و أجرى عليها حكم الجريمة التامة و لو لم يتم للمهرب ما أراد . و قد إفترض الشارع وقوع هذه الأفعال و منها إخفاء البضاعة عند إجتياز البضاعة للدائرة الجمركية . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف و الخاصة بالتهريب الحكمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى التالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى بحيث لا يصح أن تستقل كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك و لو صح أن التهريب الحكمى هو ما يقع فى أى مكان و لو بعد إجتياز الحظر الجمركى لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلى . و من ثم فإن تجريم إخفاء البضائع بوصفة تهريباً لا يتصور إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية ، و لو أراد الشارع تجريم فعل الإخفاء فى أى مكان يقع لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ و كذلك فى القوانين الأخرى المشار إليها فى ديباجته بشأن الأدخنة الممنوعة .

٦) المراد بإخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجمركى هو حجبها من المهرب لها - فاعلاً كان أو شريكاً - عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك إقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة الثانية من لائحة الجمارك قد أتت بقاعدة عامة هى أن يجوز فيما وراء حدود الرقابة الجمركية نقل البضائع بحرية و ذلك إفتراضاً من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها ممن لا صلة له بتهريبها أمراً مباحاً . و إذ كان القانون قد أقام هذه القرينة فى حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة حتى يثبت العكس فذلك على تقدير أنه لا يؤثم فعل الحائز أو المخفى للبضاعة وراء الدائرة الجمركية و لا يخاطبه بأحكامه . و لما كان ما نسب إلى المطعون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب إليه من تهريب ، فإن فعله يخرج حتماً من نطاق التأثيم و العقاب .

٧) لا يخاطب الشارع فى الجرائم الضريبية بعامة و فى جرائم التهريب الجمركى بخاصة إلا المكلف بأداء الضريبة ، و إذا شاء أن يبسط نطاق التجريم إلى غيره فإنه ينص على ذلك صراحة ، يدل على ذلك ما تقضى به المادة ٣٤ من لائحة الجمارك من أن تكون العقوبات فى مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين و المشتركين فى الإحتيال أياً كانوا و على أصحاب البضائع . و لا يوجد ما يدل على أن الشارع فى قانون الجمارك الجديد قد أراد الخروج على هذا الأصل .

٨) البين من نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات و من مذكرتها التفسيرية و أصلها التشريعى أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بإنتزاع حيازته من يد مالكه أو صاحب الحق فى حيازته شرعاً بحيث يكون المال ثمرة للجريمة و حصيلة لها ثم تتصل يد الشخص بحصيلة تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة فى التبديد أو المستولى عليها فى النصب أو الأشياء التى حلت محلها كثمن المسروقات ، يدل على ذلك أن جريمة الإخفاء قبل التعديل الذى أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذى ينتزع بالسرقة و كان موضوعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات فى الباب الخاص بجرائم الأموال . كما

أن نص المادة ٤٤ مكرراً صدر بما يدل على أصله التشريعى و على المنحى الذى إتجه إليه الشارع من قصره على الأشياء التى يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة و التى تعد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون سنة ١٨٨٣ و التى جرى نصها بمعاقبة " كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوبة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة إرتكاب جناية أو جنحة " . و يتطبيق المبادئ المتقدمة على إخفاء البضائع المهربة أو حيازتها يبين أن المادة ٤٤ مكرراً لا تنطبق عليها لأن جريمة التهريب السابقة على الإخفاء ليس موضوعها إنتزاع المال من يد صاحبه الذى تظل يده مبسوطة عليه ، و إنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذى يعد حينئذ موضوعاً للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر فى شأن المادة المهربة . و من ثم فإن البضاعة لا تكون حصيلة لجريمة التهريب و لا ناتجاً من نواتجها - و إذن فإن حيازة المطعون ضده للسبائك الذهبية التى لم يشارك فى تهريبها لا يعتبر إخفاء بالمعنى الضيق فى حكم قانون التهريب الجمركى فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها إخفاء لشئ متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للإخفاء و هو مطلق الإتصال بالمال المخفى و إلا توارد التأثيم و الإباحة على محل واحد و هو ممتنع عقلاً .

٩) إن الإلتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، و إلتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها - و صدور العفو عن العقوبة أياً ما كان قدر المعفو منها يخرج الأمر من يد القضاء ، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة فى معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه فيما صدر العفو عنه .

١٠) أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور و لم يستطع تقديمه قبل الحكم و ميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه . و لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية ، و كانت المادة ٣٢ من القانون المذكور تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً ، و كان الحكم

المطعون فيه قد صدر حضورياً إعتبارياً بالنسبة إلى أحد المطعون ضدهم و غيابياً بالنسبة إلى آخر ، فإن طعن النيابة فى الحكم الصادر عليهما يكون غير جائز .

١١) إن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات و رفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ٧/٣/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٦

بتاريخ ٣٠-١-١٩٦٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

المشروعات المؤممة تأميماً كلياً التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . و تلك قاعدة عامة إلتزمها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية . و يتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات و البنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانونى و إستمرار ممارستها لنشاطها مع إخضاعها لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقها بها . و لا شك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذى أممت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة زجاجات " الكوكا كولا " تجمعه مع القانون الأول وحدة الروح و الهدف و لهذا أشار إليه صراحة فى صدره ، و أحكامه لا تتضمن ما يؤدى إلى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانونى السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم . و قد أفصح الشارع عن إتجاهه إلى عدم إعتبار موظفى و عمال مثل تلك الشركات من الموظفين العامين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفى و عمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل و التأمينات الإجتماعية على موظفى و عمال الشركات المذكورة و إعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل . و قد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده

إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى حلت محل اللائحة السابقة و إمتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة و الذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة و شركات القطاع العام . و كلما رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جرائم الرشوة و إختلاس الأموال الأميرية و التسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال و غيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث و الرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأيه صفة كانت - فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ٣٠/١/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢١

بتاريخ ٣٠-١-١٩٦٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات و تنظيم إستعمالها و الإتجار فيها على أن : " لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج " . و لما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر و طلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب إلحاقه

بالمصحة ثم إعترف فى تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط و تقديمه إياه للضابط و علل ذلك برغبته دخول السجن لفشله فالحصول على عمل ، و إذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لعلاجه من الإدمان رفض ذلك و أصر على رغبته فى دخول السجن ، فإن الحكم إذ أثبت أن المتهم طلب إلى الضابط إلحاقه بإحدى المصحات للعلاج يكون معيباً بالخطأ فى الإسناد فى واقعة جوهرية لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية ، و قد أدى به هذا الخطأ إلى الخطأ فى القانون - ذلك بأنه إعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلاً مباحاً لإستعماله حقاً خوله القانون و هو رغبته فى العلاج بما يرفع عن فعله صفة التجريم ، فى حين أن ما أتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة لأن المشرع إنما إستحدث الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ سالفة الذكر تدبيراً وقائياً أجاز للمحكمة الإلتجاء إليه بالنسبة إلى من يثبت إدمانه على تعاطى المخدرات بأن تأمر بإيداعه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها و ذلك بدلاً من العقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الإقبال على العلاج ، مما مفاده تأثيم الفعل فى الحالين و إن كان جزاؤه مرداً بين العقوبة المقيدة للحرية أو التدبير الوقائى العلاجى ، و إذ كان الفعل مجرماً فى الحالين فإن أسباب الإباحة تنحسر عنه . و إذ ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر القانونى فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ٣٠/١/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤

بتاريخ ٠٨-٠١-١٩٦٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٤

متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن بعض المتهمين قد أعلنوا إعلاناً صحيحاً للحضور أمام محكمة الحدود المخصوصة بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى و ذلك فى ظل النظام الذى كان قائماً قبل صدور

القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى و النظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر و مطروح و الوادى الجديد ، فإن ذلك يفيد إتصال المحكمة المذكورة بالدعوى إتصالاً صحيحاً قبل العمل بالقانون المشار إليه . ولا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق فى الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها - بعد صدور ذلك القانون - طالما أن الدعوى قد إتصلت بقضاء الحكم.

==========

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٢
بتاريخ ٢١-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الإتهام و التحقيق و المحاكمة .

==========

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٢
بتاريخ ٢١-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
تسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع .

==========

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٤٧
بتاريخ ٢١-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

إذا كانت الدعوى الجنائية مقامة فعلاً أمام محاكم الحدود عند صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ و أصبحت الدعوى بين يدى القضاء و خرجت من ولاية سلطة التحقيق ، فإن إحالتها إنما تكون إلى محكمة الموضوع المختصة ، بعد إلغاء القانون رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٥٣ - و لا يسوغ القول بإحالتها إلى النيابة العامة أو مستشار الإحالة ، قياماً لمظنة أن يقرر أحدهما بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، ذلك أن الدعوى قد خرجت من ولاية سلطة التحقيق التى لا تملك - بعد إنحسار سلطتها عليها بتقديمها للقضاء - حق التصرف فيها على وجه آخر .

==========

الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٧
بتاريخ ٠٨-٠١-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
مؤدى نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية - فى جريمة بيع طوابع دمغة سبق إستعماله - قبل صدور طلب كتابى من مصلحة الضرائب . و إذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفالة يترتب عليه بطلان الحكم ، و لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .

(الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ٨/١/١٩٦٨)

==========

الطعن رقم ٠٥٩٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٧٣
بتاريخ ٢٠-٠٥-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
العبرة فى تحقيق جريمة الإقراض بالربا الفاحش هى بعقود الإقتراض

ذاتها ، و ليست بإقتضاء الفوائد . و لما كان الثابت بالحكم أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها و بين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة و لا بين كل عقد و آخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس إلى بدء إجراءات المحاكمة ، و كان الطاعن فضلاً عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذى تشهد مدونات الحكم بنقيضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة و الدعوى بها لم تنقض .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ٢٠/٥/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٠٤-١١-١٩٦٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الإتهام و ذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى و فقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة . و لما كانت الدعوى الجنائية و إن أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن قد إقترف جناية شروع فى قتل المجنى عليه الأول و جنحة ضرب المجنى عليه الثانى إلا أن محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه إنتهت إلى أن الواقعة جنحة ضرب و دانت الطاعن على هذا الأساسي طبقاً للمادتين ٢٤١/١ و ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، و كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ و قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى نفس اليوم و قدم أسباباً لطعنه و لكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ فإنه تكون قد إنقضت مدة تزيد على ثلاث سنين المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أى الدعوى . و من ثم تكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك الحكم بقبول

الطعن و نقض الحكم المطعون فيه و براءة الطاعن .

(الطعـــــن ١٢٠٤ لســـــنة ٣٨ ق ، جلســـــة ٤/١١/١٩٦٨)

==========

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٧٢
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لم يقيد القانون حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة التبديد حتى و لو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالبينة فيها ، بل إن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط فى إثبات تلك الجريمة . و من ثم فإن مناسبة إبداء هذا الدفع هى وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة و ليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك الدعوى ما دام أنه لا يقيد حريتها فى هذا الصدد ، و يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم إبدائه أمام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون و يضحى النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

==========

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٨٣
بتاريخ ١٣-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
إن الإجراءات الواجبة الإتباع فى طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور فى الدعوى الجنائية هى بعينها الإجراءات التى تتبع فى المواد المدنية المبينة بقانون المرافعات .

==========

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٠٧

بتاريخ ٠٥-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن التكييف القانونى السليم للقيد الوارد فى نص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، المضافة بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، هو أنه فى حقيقته طلب بالمعنى الوارد فى المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن الجرائم المنوه عنها فيها تتعلق بعمليات لا تتصل بأشخاص معينين، و أن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها و لا ينصرف إلى شخص مرتكبها .

==========

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٣٢
بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ب
١) إذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم الأول - الذى لم يطعن - حضروا جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ و قد نظرت المحكمة الدعوى فى حضورهم و إستمعت لدفاع الطاعنين و بعد أن إستوفيا دفاعهما إنتهيا إلى طلب البراءة ، أمرت المحكمة بإستمرار المرافعة لليوم التالى ، و فى هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعنين و المتهم الأول ، و تولى الدفاع عن الحاضرين تفنيد التهم المسندة إليهم ، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون حضورياً بالنسبة للطاعنين .

٢) من البداهة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع و غيابه كذلك ، و إعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل .

٣) يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جناية ، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة و تسمع البينة فى

حضرته و يتم دفاعه أو يسعه أن يتمه بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم .

٤) إن العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة للمتهم ، هى بواقع حالها و ما إنتهت إليه ، أعلن هذا الواقع فى صورة قرار أو لم يعلن ، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تؤجل ، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ، و لم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه . و إذ كان ما تقدم ، و كان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعنين و إستوفى الدفاع عنهما مرافعته ، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً ، و لا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم ، أو أن يتخلف الطاعنان فى الجلسة التالية التى أجلت إليها الدعوى فى مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين ، فإن ذلك من جانبهما تفريط فى واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما ، و لا يخولهما النعى على المحكمة بشئ ، لأن المحكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع .

٥) إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل فى الواقع إلى عدة دعاوى ، تنفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجرى محاكمته عنها ، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعنين و المتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام ، مستقل عما إتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء لهذا المال .

٦) لا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعنين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون لمحكمة الجنايات من رأى فى وصف الحكم الصادر منها ، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه المحكمة و تفصل حكمه و لا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها .

٧) إن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة ، أو الذى يقيم فيه المتهم ، أو الذى يقبض عليه فيه ، و هذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية فى إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى و لا تفاضل بينها .

٨) الإستيلاء على مال الدولة يتم بإنتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة ، أما إتصال الجانى أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه ، فهو إمتداد لهذا الفعل و أثر من آثاره . و إذ كان ذلك ، و كان الإستيلاء قد تم فى دائرة محكمة معينة ، فإنها تختص بنظر الدعوى عن هذا الفعل .

٩) لئن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام ، إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة النقض ، مشروط بأن يكون مسنداً إلى وقائع أثبتها الحكم المطعون فيه و لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً و كانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التى أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناط المتقدم ، فإن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير سديد .

١٠) رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العمومين فى تطبيق جريمتى الرشوة و الإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً فى باب الرشوة هو المادة ١١١ و أوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى المتضمن المادة ١١٣ التى طبقها الحكم المطعون فيه ، و هو بذلك إنما دل على إتجاهه إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى جريمة الإستيلاء بدون وجه حق ، و أورد معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة و الجهات التابعة لها فعلاً و الملحقة بها حكماً ، مهما تنوعت أشكالها، و أياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه و أياً كان نوع العمل المكلف به ، و قد إعتبر البند السادس فى هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى حكم الموظفين العمومين ، أعضاء مجالس إدارة و مديرى و مستخدمى المؤسسات و الشركات و الجمعيات و المنظمات و المنشأت ، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

١١) لا محل للإستدلال بإنحسار صفة الموظف العام عن موظفى الشركات فى موطن الحماية التى أسبغها المشرع على الموظفين العموميين فى المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن رفع الدعوى الجنائية ، إذ المناط فى قيام هذه الصفة ، الموطن الذى إنصرف إليه مراد الشارع و لا يمتد إلى غيره ، و لا قياس فى هذا الصدد .

١٢) من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، و إن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، إلا أنها من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، و بالتالى يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الإلتزام بها ، ما لم ينص فى الحكم على خلافه ، ذلك بأن المشرع فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجانى بصفة عامة دون تخصيص ، و جاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن الثانى عن عدم إنعطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف ، شريكاً لا فاعلاً ، لا يتفق و صحيح القانون .

١٣) إن ضبط الأشياء المختلسة "إطارات" لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها .

١٤) من المقرر أن الإعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها و قيمتها فى الإثبات ، و لها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق ، متى إطمأنت إلى صدقه و مطابقته للواقع و إن عدل عنه فى مراحل أخرى .

١٥) إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعترافات التى عول عليها فى الإدانة ، و قال بصدورها عن طواعية و إختيار ن فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض .

١٦) متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثانى لم يدفع ببطلان الإعتراف الصادر منه و لم يقل أنه كان وليد إكراه ، و كل ما قاله هذا الدفاع عنه فى هذا الصدد هو أن الإعترافات الموجودة فى الدعوى " إعترافات غير سليمة " دون أن يبين وجه ما ينعاه على هذه الإعتراف مما يشكك فى سلامتها ، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى ساقها ، تشكل دفعاً ببطلان الإعتراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له ، و كل ما يمكن أن تنصرف

إليه ، هو التشكيك فى الدليل المستمد من الإعتراف ، توصلاً إلى عدم تعويل المحكمة عليه .

(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ٦/٤/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٨٢
بتاريخ ٧-١٢-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين العموميين و المستخدمين العامين و من فى حكمهم ، دون غيرهم من موظفى الشركات العامة ، سواء منها المؤممة أو التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى ما لها بنصيب ، إذ أن المشروعات المؤممة التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية ، لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، و إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن الجرائم المسندة إلى المطعون ضده على بطلان كافة إجراءات الإتهام التى إتخذها وكيل النيابة فى الدعوى و ما تلاها من إجراءات المحاكمة التى تمت خلال السنوات الخمس التى إنقضت على وقوع هذه الجرائم و حتى تاريخ المحاكمة ، دون أن يستظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام فى المتهم المطعون ضده الذى بوشرت قبله تلك الإجراءات بنوعيها، مع أنه لو قبل بإنتفاء هذه الصفة فى حقه ، لصحت إجراءات الإتهام الى إتخذها وكيل النيابة قبله فى البدء ، منفرداً و كذلك إجراءات المحاكمة التى إتخذت فى مواجهته و إنتهت بصدور الحكم الأول فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة، و بالتالى أنتجت أثرها فى قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية و كان الحكم فوق ذلك قد أغفل كلية أثر الحكم الإبتدائى الصادر فى ٢٢ يناير

سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، و تقرير النيابة العامة بإستئناف هذا الحكم ، و كذلك الحكم الإستئنافى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف ، و هى إجراءات صدرت صحيحة فى ذاتها على التوالى - قبل أن تكتمل مدة السقوط بين أحدها والآخر - من جهة مختصة بإصدارها ، فتعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية ، بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها ، فإن الحكم المعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب و الخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ٧/١٢/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٧٨

بتاريخ ٠١-٠٣-١٩٧١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

تنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية ، و لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . و يبين من ذلك أن المدعى المدنى لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجنح و المخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف و من فى حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها و أن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧١
بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
متى كان الثابت أن إعلان المدعى - المطعون ضده - بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم إلا بعد إنقضاء مدة السقوط المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب موضوع المحاكمة التى تشملها تلك المادة ، فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة و بالتالى أيضاً الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى الطاعن أنه لحقه من الجريمة . و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بعدم قبول الدعوى المدنية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ٢٢/٣/١٩٧١)

==========

الطعن رقم ٠١٤٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨٤
بتاريخ ٠٢-٠٥-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
مفاد ما ورد بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية أن الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها ، إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها و ليس من تاريخ التصرف فى الشكوى موضوع الجريمة .

==========

الطعن رقم ٠٤٣٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٦٧
بتاريخ ١٣-٠٦-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١
من المقرر أنه لا يشترط فى رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفى أن يأذن أحدهم برفع الدعوى و يكلف أحد أعوانه بتنفيذه . و بصدور الإذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى و مباشرتها . و متى كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى عرضت على السيد رئيس نيابة الجيزة فأذن برفع الدعوى الجنائية على الطاعن ، فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التى تطرح فيها القضية على المحكمة و باشر إجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

==========

الطعن رقم ٠٠٠٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠٤
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن إجراءات المحاكمة تقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية . و متى كان الثابت أن المتهم أعلن وفق أحكام المواد ٢٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية و التجارية ، ذلك بأن المحضر قد أثبت إعلانه المتهم مخاطباً مع ... المقيم معه لغيابه و تسليمه الصورة و قيامه بإخبار المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل ، فإن هذا الإعلان الصحيح يعتبر - عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً ، و من ثم فإن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية تكون قد إنقطعت بإجراء قضائى ، هو ذلك الإعلان .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ٢١/٢/١٩٧٢

)

==========

الطعن رقم ٠٠٠٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠٧
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ، و أن إعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً يقطع تلك المدة .

==========

الطعن رقم ٠٠١٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢١١
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية - حتى فى غيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها . و من ثم فإن إعلان المتهم إعلانا صحيحاً بالحضور بجلسة المحاكمة - و هو إجراء قضائى - يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى .

==========

الطعن رقم ٠٠٩٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٨٤
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً و على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون

الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً و لا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت كان حكمها و ما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، و لا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفضل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف و عدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة و إتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانونى رغم أنه أثبت فى مدوناته أن المتهم قد دفع به و كان هذا الدفع جوهرياً لتعلقه بالنظام العام مما يوجب على المحكمة تحقيقه و الرد عليه فضلاً عن أنه وقد فصل فى موضوع المعارضة مقتصراً على ترديد أسباب الحكم الذى وقف عند حد رفض الدفع بسقوط الدعوى ، فإنه يكون قد خلا من الأسباب التى بنى عليه قضاءه بالمخالفة لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بما يبطله فوق ما تقدم مما يتعين معه نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)

==========

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٦
بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
متى كان الثابت أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن إلى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير

الـدعوى المدنيـة المرفوعـة معهـا ، فهـى لا تنقضـى إلا بمضـى المـدة المقررة فى القانون المدنى .

==========

الطعن رقم ٠٠٨٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥١٦
بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، و تسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع ، و بالتالى فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً و كذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهما المدة المسقطة للدعوى - و لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ذلك بأنه و إن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها بإعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما - أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام و من أنه إرتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم و الشهود لحضور جلسات المحاكمة و خلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، و من ثم فإن مثل هذه الإجراءات و كذا الحكم الصادر فى الدعوى " بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة " متى تم كل منها صحيحاً فى ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها ، فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(الطعـــن رقـــم ٨٢ لســـنة ٤٣ ق ، جلســـة ١٦/٤/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ٠٣٤٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٦٥
بتاريخ ٢٤-٠٦-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و تسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع ، و بالتالى فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً و كذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما المدة المسقطة للدعوى . و لما كان الحكم بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صفة قد صدر صحيحاً فى حد ذاته و من محكمة مختصة بإصداره و ذلك قبل أن تتكامل مدة السقوط - و هى ثلاث سنوات - فإنه يعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية ، و إذا إعتنق الحكم المطعون فيه هذا الرأى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون . و لا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأنه و إن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها بإعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما - أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام و من أنه إرتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم و الشهود لحضور جلسات المحاكمة و خلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، و من ثم فإن مثل هذه الإجراءات و كذا الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها صحيحاً فى ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات

تحريكها السابقة على نظرها .

(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٣ ق ، جلسة ٢٤/٦/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٢

بتاريخ ١٣-١-١٩٧٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية - حتى فى غيبة المتهم - و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها . و لما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم " المطعون ضده " عارض فى الحكم الغيابى - الذى قضى بسقوط إستئنافه - و قد مثل المطعون ضده بالجلسة حيث قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى فى مواجهته إلى جلسة تالية ثم تخلف عن حضور الجلسات التى أجلت إليها الدعوى بالرغم من التنبيه عليه بالجلسة السابقة و هذا الإجراء و هو تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة و هو كغيره من الإجراءات التى باشرتها المحكمة و كانت فى مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذى لم يبلغ غاية المدة المسقطة للدعوى و قبل أن يمضى على آخر إجراء قامت به المدة المحددة للتقادم الأمر الذى يجعل الدعوى ما تزال ماثلة فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان الذى جعله الشارع علة للسقوط . و كان الثابت أنه تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور قرار تأجيل الدعوى بعد سابقة التنبيه عليه بالحضور لحين صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه نقضه ، و لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعـــن رقـــم ١١٧٢ لســـنة ٤٣ ق ، جلســـة ١٣/١/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤٦
بتاريخ ١٩-١-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٥
لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً و منها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضى الموضوع و لا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض و كان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشىء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه و الإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه فإنه لا تثريب على المحكمة إن هى إعتبرت يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ - تاريخ شراء الطاعن للمساحة المتنازع عليها موضوع عقد البيع المبدد . مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الحق فى الدعوى الجنائية بإعتبار أنه فى هذا التاريخ إنكشفت نية الطاعن فى تبديد العقد المسلم إليه بما مفاده أن المدة المقررة للتقادم لم تنقض - و من ثم يكون ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعـــن رقـــم ١٠٠٤ لســـنة ٤٤ ق ، جلســـة ١٩/١/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨
بتاريخ ٣-١٢-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
إذا كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قد جرى بأن " كل من نشر أو أذاع أقوالاً كاذبة عن موضوع الإستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة الإستفتاء أو الإنتخاب ، و كل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا

تجاوز خمسين جنيهاً " كما نصت المادة ٥٠ منه على أنه " تسقط الدعوى العمومية و المدنية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الإنتخاب أو الإستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق " . و كانت جريمة السب - موضوع الدعوى الماثلة - ليست من بين الجرائم التى عددتها المادة ٤٢ سالفة الذكر ، فإنه لا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من ذات القانون ، و يكون الدفع بسقوط الدعويين العمومية و المدنية لذلك غير سديد ، و بالتالى فلا محل لما ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفعين بعدم قبول الدعوى و بسقوطها - على فرض أنه قد أبداهما فى مذكرته - إذ طالما أنهما دفعان ظاهرا البطلان و بعيدان عن محجة الصواب فلا تلتزم المحكمة بإيرادهما و الرد عليهما .

==========

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٤
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٧٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

لما كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلى أن آخر إجراء إنقطعت به مدة التقادم قد جرى بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ التى حضر فيها المطعون ضده الأول و أنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع للتقادم حتى يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تاريخ إعلان المطعون ضده الأول ، و كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده الأول حضر جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ ثم أصدرت المحكمة أمراً بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ بضبط المطعون ضدهما و إحضارهما مقبوضاً عليهما لجلسة ٢ مارس سنة ١٩٧٠ كما تم إعلان المطعون ضده الأول بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ مخاطباً مع شخصه ، و حضر بناء على هذا الإعلان بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ و كل هذه الإجراءات من إجراءات المحاكمة القاطعة لمدة التقادم طبقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية و قد تمت على التوالى من قبل مضى المدة المسقطة للدعوى الجنائية بين إحداها و الأخرى ، و إذ كانت المادة ١٨ من قانون

الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا تعدد المتهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقين و لو لم يكن قد إتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " ، و مفاد ذلك أن إنقطاع المدة عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ، و لو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات ، و من ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة لكل من المطعون ضدهما لا تكون قد إنقضت بمضى المدة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار إليه وقت صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٧

بتاريخ ١٧-٠٢-١٩٧٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٢

من المقرر حسبما إستقر عليه قضاء محكمة النقض أن القيد الوارد على تحريك الدعوى فى جرائم النقد و الذى أشارت إليه الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ و عبرت عنه بلفظ " الإذن " برفع الدعوى بنصها على أنه لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها " جرائم النقد " أو إتخاذ أى إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية و الإقتصاد أو من يندبه لذلك ... " هو بحسب التكييف القانونى السليم " طلب " بالمعنى الوارد فى المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية و الذى تنطبق عليه أحكام المادة العاشرة من ذات القانون فيما قررته من أنه يجوز لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى و تنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . و لما كان الحاضر عن الطاعن قد أثار أنه بعد أن قرر بالطعن و قدم أسبابه تنازلت الإدارة العامة للنقد عن طلبها إقامة الدعوى مما يترتب عليه إنقضاؤها ، و كان

الثابت من المفردات المضمومة أن المدير العام للإدارة العامة للنقد بوزارة المالية و الإقتصاد قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بأنه تقرر سحب " الإذن " الصادر برفع الدعوى العمومية فى القضية موضوع الطعن مما ينبنى عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل و هو أمر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها و لو بغير دفع من الطاعن - فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل و براءة المتهم .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٧/٢/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢

متى كان الحكم قد صدر بالبراءة و إنقضت بين تاريخ تقرير النيابة العامة الطعن فيه بالنقض و بين عرض الطعن على هذه المحكمة ما يربو على مدة السنة التى قررتها المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى فى مواد المخالفات - دون إتخاذ أى إجراء قاطع فتكون الدعوى قد إنقضت بمضى المدة و لا جدوى من بعد من نقضه و لا مناص و الحال هذه من رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ٥/١/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٩٠٢
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢

إذا كان قد إنقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى الحكم إلى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقرر بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى بمضى المدة ، و كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده ، فلا يبقى إلا تصحيح ما أغفله من القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة جسم الجريمة ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة فى جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء يعد عرضها للبيع جريمة فى ذاته ، مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه و القضاء بمصادرة الحلوى المضبوطة .

(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٠
بتاريخ ٠٢-٠٢-١٩٧٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

من المقرر أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و أن تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المقررة لإنقطاع الدعوى الجنائية - لما كان ذلك ، و كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحكم الغيابى بإدانة الطاعن صدر فى ٢ يونيه سنة ١٩٦٩ فعارض فيه و حدد لنظر المعارضة جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ و فيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ لضم المفردات و ظلت تتداول الدعوى أمامها إلى أن صدر الحكم فى المعارضة فى حضور الطاعن بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ و كانت قرارات التأجيل بجلسات ٢ فبراير ، ١٣ أبريل ، ٢٤ أغسطس ، ١٩ أكتوبر ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، ١١ يناير سنة ١٩٧١ ، ٣٠ يوليه ، ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ فى مواجهة الطاعن و لم تمض ثلاث سنوات

بين قرار تأجيل و آخر صدر فى مواجهة الطاعن ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت فى الدعوى متلاحقة دون أن تكتمل المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية حتى صدر الحكم فى المعارضة و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بإنقضائها قد أصاب صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ١٧٧ . لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥٦٧
بتاريخ ٢٣-٦-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٤

إذا كانت المطعون ضدها قد طلبت الحكم لها بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت فقضت لها محكمة أول درجة بثلاثين جنيهاً تعويضاً نهائياً و لما إستأنفت قضت المحكمة الإستئنافية بتعديل التعويض المقضى به إلى المبلغ المطالب به و قدره ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مقررة أنها ترك تقدير قيمة التعويض للمحكمة المدنية ، فإن ما ينعاه الطاعن على هذا القضاء لا يكون مقبولاً ، ذلك بأن كل ما جرى بالحكم المطعون فيه أنه إستجاب - فى نطاق سلطة محكمة الموضوع - إلى طلب المطعون ضدها المقدم لمحكمة أول درجة بالقضاء لها بتعويض مؤقت ، فليس يعنيه من بعد أن تكون قيمة هذا التعويض بوصفها التوقيتى زائدة عما قدرته محكمة أول درجة من تعويض نهائى ما دام أن تقدير قيمة هذا التعويض قد باتت مرجأة إلى حين التداعى بشأنها لدى المحكمة المدنية المختصة ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً ، مع مصادرة الكفالة و إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢٣/٦/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ٦٩٣ . لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤٣١
بتاريخ ١٨-٥-١٩٧٥

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٤
الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه المبنى على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التى يعاقب عليها القانون يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ، و لا كذلك إذا كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين فإنه لا يحوز حجية إلا فى حق من صدر لصالحه - لما كان ذلك - و كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه و من أمر الإحالة و من الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة قبل ..... الموظف بمحكمة دمنهور الإبتدائية أن النيابة العامة أجرت تحقيقاً أسفر عن إختلاس السند و تزوير سند آخر بدلاً منه و إستعماله مع العلم بتزويره و لم تكشف التحقيقات قبل إقامة الدعوى على الطاعن عن الفاعل الأصل من بين موظفى محكمة دمنهور الإبتدائية كما تبين من الأمر الصادر من النيابة العامة أثناء نظر المحكمة الدعوى أن الدليل لم يكن كافياً لتقديم ..... للمحاكمة فإنه ليس فى تصرف النيابة فى الحالين ما ينفى وقوع الجرائم موضوع الدعوى الماثلة أو أن هذه الوقائع غير معاقب عليها - و كان مبنى تصرفها أحوالاً خاصة بالمساهمين فى الجريمة من بين موظفى محكمة دمنهور فإن كلا التصرفين لا يحوزان حجية فى حق الطاعن ، و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ٠٨٤٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥٢١
بتاريخ ١٥-٠٦-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده - قد قرر فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ بالمعارضة فى الحكم الغيابى الإستئنافى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ و القاضى بتأييد الحكم

المستأنف الذى قضى بتغريمة مائة جنيه و المصادرة و تحدد لنظر المعارضة الإستئنافية جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٠ و فيها لم يحضر المطعون ضده فتأجل نظر الدعوى لإعلانه لشخصه أو فى محل إقامته و توالت جلسات التأجيل لهذا السبب إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، لما كان ذلك ، و كان أول إعلان صحيح فى محل إقامة المطعون ضده قد تم فى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ إذ أعلن مخاطباً مع شقيقه ، و كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك الأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلالات إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . و إذ كان الثابت أنه قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ تقرير المطعون ضده بالمعارضة فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ و إعلانه فى محل إقامته فى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة و كان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته و هو الأمر الثابت حسبما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ فى القانون مما يتعين معه نقضه ، و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة المطعون ضده مما نسب إليه .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٥/٦/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٩٦

بتاريخ ١٦-١١-١٩٧٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٢

تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه و الوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة و إذا صدر حكم فى موضوع

الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون " و من ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين لما كان ذلك ، و كان القول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أن تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم و توافر الشروط المقررة فى المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها و إن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما إرتأته من ذلك سابقاً فى حد ذاته - لما كان ذلك ، و كانت محكمة الموضوع قد إكتفت فى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - المثار من المحكوم عليه بقولها بإستقلال كل من سندى الدعويين عن الآخر دون أن يبين من الوقائع التى أوردتها ما إذا كان المبلغان المثبتان بالسندين قد سلما إلى المحكوم عليه فى الوقت نفسه و المكان ذاته ، أم لا و ظروف هذا التسليم و ما إذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الأولى نهائياً و بذلك جاء الحكم مشوباً بقصور فى بيان العناصرالكافية و المؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه " يتسع له وجه الطعن " بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون - إبتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على إستقلال أو تعدده مع وحدة الغرض و الإرتباط - الأمر الذى يعيب الحكم و يستوجب نقضه و الإعادة .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٦/١١/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٢
بتاريخ ٠٢-٠٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية . إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية

الوظيفة أو بسببها .

==========

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٨
بتاريخ ٠٨-٠٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان المستفاد من صريح نص المادة ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أنه يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح فى جميع الأحوال و أنه يترتب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال . و كان الطاعن لم يزعم أن مدير عام مصلحة الجمارك قد قبل التصالح معه - فإن مجرد عرض الطاعن الصلح دون أن يصادف ذلك قبولاً من مدير عام مصلحة الجمارك لا يرتب الأثر الذى نصت عليه المادة ٢٢ من إنقضاء الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٨/٢/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ٠٨٨٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢١٠
بتاريخ ٠٧-٠٢-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية و إن نصت على أنه " تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى " و أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى و إن نصت على أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر و بالشخص المسئول عنه ، و تسقط هذه الدعوى فى كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم و قوع العمل غير المشروع " إلا أن فقرتها الثانية قد نصت على أنه " على أنه إذا كانت هذه الدعوى

ناشئه عن جريمة و كانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية " ، لما كان ذلك و كانت الحال فى الطعن الماثل أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية - مثار الطعن - تكون كذلك بدورها و يكون الحكم المطعون فيه - بقضائه بإنقضاء الدعوى المدنية - قد أخطأ فى تطبيق القانون متعين النقض و الإعادة .

==========

الطعن رقم ٠٨٩٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٢٥
بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

١و٢) لما كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن دفع بجلسة المرافعة الأخيرة المعقودة فى ٧ من يناير سنة ١٩٧٥ أمام محكمة ثانى درجة بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . و كان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام و الذى من شأنه - لو ثبت - أن تنقضى الدعوى الجنائية و كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له و رداً عليه فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى إستظهار رابطة السببية إذ أغفل بيان كيف أدت إصابات المجنى عليه التى أوردها إلى وفاته من واقع الدليل الفنى المتمثل فى التقرير الطبى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٦
بتاريخ ٠٥-٠٦-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه " و إذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، و مفاد ذلك أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية و تستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها لما كان ذلك ، و كانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال و الطلبات الختامية - و تعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن و تقديم الأسباب فى الميعاد القانونى ، كما هو الحال فى الطعن الحالى - و من ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن.

==========

الطعن رقم ٥٣٩ . لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٨
بتاريخ ٠٩-١٠-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه دفع الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله : و حيث أنه عن الدفع الثالث المبدى من المتهم - الطاعن - و هو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فمردود عليه بأن واقعة التبديد لم تتأكد إلا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى و هو ٢١/٦/١٩٧٢ . و إذ كان من المقرر أن ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه و الإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن الرد إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، و كان الحكم قد أبان أن الإمتناع و ظهور العجز عن الرد لم يتحققا إلا من يوم ٢١ يونية سنة ١٩٧٢ - تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجارى الذى قضى بالرد - و كان الثابت أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية لم تمض من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فإن الحكم إذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق

القانون تطبيقاً صحيحاً .

==========

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٨٩
بتاريخ ١٩-١١-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن المدعى هو الذى إشترى المنقولات المسروقة من ماله الخاص و إستأجر غرفة و أودعها فيها لمنفعة إبنه الذى كان طالباً متفرغاً لدراسته فإن ما أورده الحكم يكون سائغاً يستقيم به إطراح هذا الدفع .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ١٩/١١/١٩٧٨)

==========

الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٢٤
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء صحيح يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة حتى إذا إتخذت تلك الإجراءات فى غيبة المتهم أو وجهت إلى غير المتهم الحقيقى ذلك أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الإذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء .

==========

الطعن رقم ٠١٩٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و أطرحه فى قوله . " و حيث إنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم من أن الدعوى الجنائية إنقضت بمضى المدة فهذا الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ أن إعلان المتهم بعريضة الدعوى المدنية فى ٥/١٢/١٩٧٤ ، ١٢/٨/١٩٧٥ قد قطع المدة و هذا إجراء قضائى يقطع المدة " . لما كان ذلك ، و كان نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على إنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح - عدا الجنح المنصوص عليها فى المادتين ٣٠٩ مكرر ٣٠٩ مكرر [١] من قانون العقوبات - بمضى ثلاث سنين ، و كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى " و كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية و إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحتة و لا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها ، لما كان ذلك . فإنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة أمام القضاء المدنى أم الجنائى ، و من ثم فإن جميع اتصرفات المدعى بالحقوق المدنية و المسئول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية ، لما كان ذلك . و كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة و محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ١/٦/١٩٧٢ و فيها تأجل نظر الدعوى لجلسة ١٩/١٠/١٩٧٢ ثم تأجل نظر الدعوى إدارياً بالجلسة ٤ من يناير لسنة ١٩٧٣ لإعلان المتهم و توالت التأجيلات لهذا السبب حتى أعلن فى ٢٠/١١/١٩٧٥ بالحضور لجلسة ٢٧/١١/١٩٧٥ و فيها حضر المتهم ثم حجزت الدعوى للحكم و صدر الحكم فى ٤ من مارس سنة ١٩٧٦ ، و كانت قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن

بجلسة ١/٦/١٩٧٢ و إعلانه فى محل إقامته فى ٢٠/١١/١٩٧٥ دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية و القضاء بإنقضائها بمضى المدة دون ما حاجة لبحث ما يثيره الطاعن بشأن إقامة الدعوى العمومية عليه عن التهمتين الثانية و الثالثة ممن لا يملك إقامتهما ، و دون أن يكون لهذا القضاء تأثيراً على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٤/٦/١٩٧٨)

==========

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٧٤
بتاريخ ٠٤-٠٥-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية و لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . و لما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ٤/٥/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١
بتاريخ ١٧-٠٣-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٥
المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة و هى بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

==========

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٢
بتاريخ ٠٦-٠٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

إذ كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٧١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد و الصلب قد نص فى مادته الأولى على أنه " تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد و الصلب مقرها مدينة القاهرة و تكون لها الشخصية الإعتبارية و تلحق بوزارة الصناعة و البترول و الثروة المعدنية " ، و كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثالثة على أنه " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجناية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها " . و كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يعمل مستخدماً عموماً بالهيئة العامة لمجمع الحديد و الصلب و الملحق بوزارة البترول و الثروة المعدنية و هى أحد أشخاص القانون العام و أن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته و بسببها و أن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية و هو أمر غير جائز قانوناً وفقاً لما جرى عليه نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة يكون متفقاً مع حكم القانون .

(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٦/٢/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٦١
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١
متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧ بإدانة الطاعنين بجنحتى لعب القمار والسماح بلعبه بالمقهى ، فقرروا بالطعن فيه بطريق النقض فى أول مارس سنة ١٩٧٧ م ، و قدموا أسباب طعنهم فى ذات التاريخ ، و لكن الدعوى لم يتحد فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن نظرت بجلسة اليوم ١١ من يونيو سنة ١٩٨٠. و إذ كان يبين من ذلك أنه و قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل فى أول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة المتهمين الطاعنين .

(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨١٠
بتاريخ ٢٥-٦-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان قانون الإجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلالات إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ، و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . و لما كان ذلك ، و كان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحكوم عليه غيابياً بالحبس بالجلسة المحددة لنظر معارضته و حضر عنه محام فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة و أجلت القضية لجلسة أخرى - و هو الحال فى الدعوى المطروحة - وجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة ، و إذ كان الثابت حسبما سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات إبتداء من

جلسة ٣/٥/١٩٧٠ التى أجلت فيها المعارضة و حتى صدور الحكم المطعون فيه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٧٨ ، و كان ذلك دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة - إذ خلت المفردات مما يفيد إعلان الطاعن إعلاناً صحيحاً لآى جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ، و كان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته و هو ما تفصح به الأوراق فيما سلف بيانه - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، و القضاء بإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة المطعون ضده مما نسب إليه .

(الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٢٥/٦/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٢-٥-١٩٨٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه. و للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء . و كانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائى على الجانى بتخويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء ، و إذ كانت الغاية من هذا الحد و ذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين المجنى عليه و الجانى فلزم أن ينبسط أثرهما إلى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص ، و لما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه و كان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن و كان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانونى هو إنقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢

السالفة الذكر فإنه تعين نقض الحكم المطعون فيه و إنقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٢/٥/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٤٠٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٩٧
بتاريخ ١٤-١٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من حيث أنه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض و إيداع أسبابه فى الميعاد قد توفى المحكوم عليه المرحوم ... ... كالثابت من إفادة رئيس القلم الجنائى لنيابة النقض المرفق و المؤرخة ٦/١٢/١٩٨٠ . لما كان ذلك ، و كانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه . " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، و لا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى " ، فإنه يكون من المتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٤/١٢/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٧٨٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٠٦
بتاريخ ٢١-١٠-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة

المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ، و إذ تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، و كان الأصل أنه و إن كان ليس بلازم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

==========

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٥
بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣

لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات و إن قضى خاطئاً بعدم قبول الدعوى بحالتها لإحالتها إليها من النيابة العامة مباشرة دون عرضها على مستشار الإحالة، فإنه يعد فى الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل فى موضوع الدعوى - منهياً للخصومة على خلاف ظاهرة طالما أنه سوف يقابل حتماً على مقتضى ما تقدم - من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة و خروجها من ولايته القضائية - و من ثم فإن هذا الحكم يكون صالحاً لورود الطعن عليه بطريق النقض . و لما كان الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون ، فإنه يتعين الحكم بقبوله شكلاً ، و إذ جاء الطعن فى محله فإنه نقض الحكم المطعون فيه و قبول الدعوى الجنائية و الإحالة إلى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٨/١٢/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٧٧
بتاريخ ٢٨-٠٥-١٩٨١
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان البين من الإطلاع على الأوراق و المفردات أن الطاعن قرر فى ٣٠/١٢/١٩٧٢ بإستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٢ بإدانته و إلزامه بالتعويض إلا أن إستئنافه لم ينظر إلا فى أولى جلساته بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٧ أى بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى إجراء قاطع للمدة من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى حين نظر الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية ، و كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تقطع المدة بإجراءات التحقيق أو ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ أخر إجراء . لما كان ذلك ، و كان قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى يوم نظره دون إتخاذ إجراء من هذا القبيل ، و كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما أن هذا الدفع مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته و هو الأمر الثابت حسبما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر و قضى بإدانة الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية و القضاء بإنقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمقتضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

==========

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٣٧
بتاريخ ٢٥-٥-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١
لما كان البين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ٢٣/٢/١٩٨١ و من مذكرة التحريات المقدمة من وحدة مباحث ديرمواس أنه توفى إلى رحمة الله فى غضون سنة ١٩٨٠ أى بعد التقرير بالطعن بالنقض و إيداع الأسباب فى الميعاد ، و من ثم يتعين إنقضاء الدعوى الجنائية لوفاته عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٥٣٧
بتاريخ ٢٥-٠٥-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه و إذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها و مفاد ذلك أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية و تستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها . لما كان ذلك ، و كانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال و الطلبات الختامية و تعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن و تقديم الأسباب فى الميعاد القانونى كما هو الحال فى الطعن الحالى و من ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن .

==========

الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢
بتاريخ ٠٩-٠٣-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١
لئن كان الطاعن قد توفى إلى رحمة الله ، إلا أن ذلك لا يمنع من الإستمرار فى نظر الطعن ، لما هو مقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات من أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية و تستمر المحكمة الجنائية فى نظرها . إذا كانت مرفوعة إليها .

==========

الطعن رقم ٠٣٦٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ١٣-١٢-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان المتهم أنتج كحولاً مهرباً من أداء رسوم الإنتاج و مغشوشاً فى نفس الوقت و إرتكب بذلك فعلاً واحداً قامت به الجريمتان المسندتان إليه ، و كانت الدعوى الجنائية عن جريمة التهرب من أداء الرسوم قد إنقضت بالتصالح عملاً بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، إلا أنه لا تأثير لذلك على الدعوى الجنائية الأخرى الناشئة عن جريمة الغش و ذلك طالما لم يصدر فى موضوع الواقعة حكم نهائى بالإدانة أو بالبراءة ، لأن مثل هذا الحكم وحده هو الذى من شأنه عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن ينهى الدعوى الجنائية بالنسبة للواقعة برمتها بحيث تمتنع العودة إلى نظرها بناء على وصف آخر للفعل المكون لها . فإنه يتعين القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح و ذلك بالنسبة للتهمة الأولى فقط .

==========

الطعن رقم ٠٥٤٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨٢٩
بتاريخ ٠٨-١١-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ فقررت النيابة العامة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ الطعن فيه بطريق النقض ثم عرض على هذه المحكمة بجلسة اليوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ - و إذ كان قد إنقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى ذلك الحكم إلى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد إنقضت بمضى المدة و لا جدوى من بعد من نقضه ، و لا مناص و الحال هذه من رفض الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق ، جلسة ٨/١١/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٧٨
بتاريخ ١١-٥-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالإستئناف أو بالنقض بقطع التقادم و أن مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع ذلك أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء .

(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١١/٥/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٣١
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية تنفصل تماماً عن الدعوى التأديبية لإختلاف الدعويين سبباً و موضوعاً ، و أن قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، و من ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبة لا تنقضى بها الدعوى الجنائية و ليس لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .

==========
الطعن رقم ٢٦١٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٦
بتاريخ ١٩-١-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب الجمركى فى جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، و يترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية ، أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ، و يحدث أثره بقوة القانون ، فإنه يتعين على المحكمة إذا ما تم التصالح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع المبدى من الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية صلحاً و لم يقل كلمته فى الدليل الذى قام عليه هذا الدفع و المستمد من أقوال الشاهد بأنه تم سداد مبلغ الصلح المستحق كاملاً ، و لاقى صفته هذا الشاهد و مدى تمثيله للجهة الإدارية المختصة بإجراء الصلح ، و ما توفره هذه الصفة لأقواله من تأثير على وجه الرأى فى الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى و مدى مطابقة الصلح المقول بحدوثه لأحكام المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، بما يوجب نقضه و الإحالة .

==========

الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٤٨
بتاريخ ٠٩-٠٦-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى العمومية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوطة بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة، و كانت الجريمة المسندة إلى المتهم قد وقعت بتاريخ ٤-٨-١٩٦٨ ، و صدر حكم محكمة أول درجة بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى فى ١٥-٥-١٩٧٣ ثم أعيد رفع الدعوى بعد إستذان رئيس النيابة و قضت فيها محكمة أول درجة بالإدانة بجلسة ٩-٤-١٩٧٤ ، فإن إجراءات رفع الدعوى و نظرها فى المرة الأولى و التى إنتهت بصدور الحكم بعدم القبول تنتج أثرها فى قطع التقادم ، و ليس بذى شأن أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال فى هذه الدعوى ذلك أنه و إن كان لايحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها بإعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما " أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام و من أنه إرتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته و بسببها " بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم و الشهود لحضور جلسات المحاكمة و خلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، فإن مثل هذه الإجراءات أو ذلك الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها فى ذاته صحيحاً فى ذاته لا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن إنقضاء الدعوى بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم إتخاذ إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها و إذ لم تكن مدة التقادم قد إنقضت ما بين صدور الحكم بعدم القبول و إعادة تحريك الدعوى بالطريق الصحيح -

مما لا ينازع فيه المتهم - فإن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ ق ، جلسة ٩/٦/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٤٨
بتاريخ ٢٩-٠٥-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
الأصل فى المحاكمة أن تتقيد المحكمة بوقائع الدعوى و أشخاصها فلا يجوز لها طبقاً لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات أن تفصل فى وقائع غير معروضة عليها و لا أن تحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ، و كانت الدعوى لم ترفع على الطاعن أصلاً إذ أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكلفه بالحضور أمام محكمة أول درجة بإعتباره المظهر للشيكيين للحكم فى مواجهته فحسب على المتهم بالعقوبة المقررة لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد و بالتعويض ، الأمر الذى لا يعد معه الطاعن - و أياً ما كان الرأى فى إدخاله فى الدعوى على هذه الصورة - خصماً حقيقياً - فيها لا بوصفه متهماً أو مدعى عليه كمسئول عن الحقوق المدنية ما دامت لم توجه إليه أى طلبات لا فى الدعوى الجنائية و لا فى الدعوى المرفوعة تبعاً لها ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن رغم عدم رفع الدعوى الجنائية عليه و إلزمه بالتعويض يكون - فضلاً عن مخالفته القانون - مشوباً بالبطلان - و يتعين لذلك نقضه و إلغاء الحكم الإبتدائى الذى أيده سواء فيما قضى به فى الدعوى الجنائية أو فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ٢٩/٥/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٨٦
بتاريخ ٢٨-٠٤-١٩٨٣
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه " و إذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها " و مفاد ذلك أنه إذا إنقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية و تستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها . لما كان ذلك ، و كانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال و الطلبات الختامية ، و تعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن و تقديم الأسباب فى الميعاد القانونى .

==========

الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٥٨
بتاريخ ١٥-٠٣-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة القتل الخطأ و إلزامه بتعويض مدنى و قرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض فى ذات يوم صدوره و قدم أسباباً لطعنه فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ و لكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء منذ ذلك التاريخ إلى أن نظرت أمام محكمة النقض بجلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٣ . و إذ كان يبين من ذلك أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ تقديم أسباب الطعن الحاصل فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها إلا

بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

==========

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٢٧
بتاريخ ٠٩-١١-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من حيث إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه ، أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، و كذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون و لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة و بمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " فإن مفاد ما ورد فى الفقرة الثانية من هذه المادة أن مدة الثلاثة أشهر إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها و ليس من تاريخ التصرف فى البلاغ أو الشكوى موضوع الجريمة . و إذ خالف القانون الحكم المطعون فيه هذا النظر و إحتسب تلك المدة من تاريخ صدوره الحكم ببراءة المدعى بالحق المدنى من تهمة الرشوة التى أسندها إليه الطاعن ، و رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف على هذا الأساس و قضى بقبولها و رتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٦٨
بتاريخ ١٧-١١-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

مجرد عرض المطعون ضده الصلح و سداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولاً من وزير الخزانة أو من ينيبه لا يرتب الأثر الذى نصت عليه المادة الرابعة سالفة الذكر من إنقضاء الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ١٧/١١/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٠
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٨٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أن " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه ، إلا بناء على طلب المجنى عليه . و للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها ، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء " و كانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ، يجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه الذى له أن يتنازل عن الدعوى الجنائية بالسرقة فى أية حالة كانت عليها ، كما تضع حداً لتنفيذ الحكم النهائى على الجانى ، بتخويلها المجنى عليه حق وقف تنفيذه فى أى وقت يشاء ، و إذ كان التنازل عن الدعوى من صاحب الحق فى الشكوى يترتب عليه إنقضاء هذا الحق ، و بالتالى إنقضاء الدعوى الجنائية و هى متعلقة بالنظام العام ، فإنه متى صدر التنازل ممن يملكه قانوناً يكون للمتنازل إليه أن يطلب فى أى وقت إعمال الأثار القانونية لهذا التنازل ، و لا يجوز الرجوع فى التنازل و لو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتداً ، لأنه من غير المستساغ قانوناً العودة للدعوى الجنائية بعد إنقضائها ، إذ الساقط لا يعود . و إذ ما كانت العلة مما أورده الشارع من حد و قيد بالمادة ٣١٢ بادية الذكر ، إنما هو الحفاظ على الروابط العائلية التى تربط بين المجنى عليه و الجانى ، فلزم أن ينبسط أثرهما على جريمة الإتلاف لوقوعها كالسرقة إضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص ، و لا يقدح فى ذلك أن يكون سند التنازل المنسوب إلى الطاعنة إتلافه ، كان تحت يد الغير ، ما دام أثره - وفق الثابت فيه و على ما جاء بمدونات الحكم المدعون عليه

- مقصوراً على العلاقة بين الطاعنة و المجنى عليها فى خصوص تنازل الأولى للثانية عن نصف العقار مقابل مبلغ نقدى ، و لم يدع من كان فى حوزته أن فعل الطاعنة إصابة بضرر ما .

==========

الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٦
بتاريخ ٠١-٠٣-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى و أن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى و لو لم يكونوا طرفاً فى الإجراءات فإنه و بفرض صحة زعم الطاعن الأول من أنه لم يحضر أمام محكمة أول درجة فإن إجراءات محاكمة المتهمين الآخرين فى الدعوى أمامها من شأنها أن تقطع مدة التقادم فى حقه .

==========

الطعن رقم ٦٥٤١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٤٦
بتاريخ ٢٦-٠٣-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من حيث أن الطاعنة - مصلحة الجمارك تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ فى تطبيق القانون لما كان ذلك و كان من المقرر أن الطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن الطعن الحالى يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية التى يمثلها الطاعن " مصلحة الجمارك " و من ثم تعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ٦٥٤١ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ٢٦/٣/١٩٨٤

)
==========
الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧٥
بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد و بطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية و بنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب ، لما كان ذلك ، و كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن قد دفع بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨١ - أمام محكمة ثانى درجة - بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، و كان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام و الذى من شأنه - لو ثبت - أن تنقضى الدعوى الجنائية ، و كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له و رداً عليه فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيب بما يوجب نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ٣/٤/١٩٨٤)
==========
الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٠
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٢/١١/١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة تبديد أشياء محجوز عليها ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ و قدم أسباب طعنه فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، و لكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ تقديم الأسباب إلى أن نظرت بجلسة اليوم ٤ من يونية سنة ١٩٨٤ ، و إذ كان يبين من

ذلك أنه و قد إنقضى على الدعوى من تاريخ تقديم الأسباب الحاصل فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و ببراءة المتهم الطاعن .

(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٤/٦/١٩٨٤)

==========

الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٢

بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٨٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول - الذى يحكم واقعة الدعوى - و إن كانت تنطوى على تضمينات مدنية تجيز لمصلحة الجمارك التدخل فى الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها و الطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام ، إلا أنها فى حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكمياً غير مرتبط بتحقق وقوع أى ضرر على المصلحة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية و لا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جابنها فى الدعوى و تلتزم المحكمة فى هذا القضاء القدر المحدد فى القانون .

==========

الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧٧

بتاريخ ٠٧-٠٦-١٩٨٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٢

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٣ من مارس سنة ١٩٨٠ و قرر المدعى بالحق المدنى بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٦ من إبريل

سنة ١٩٨٠ و قدم أسباب طعنه فى اليوم التالى للتاريخ الأخير ، و لكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ إيداع أسباب الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض حيث نظرت بجلسة اليوم ٧ من يونيو سنة ١٩٨٤ و إذ كان يبين من ذلك أنه و قد إنقضت على الدعوى من تاريخ إيداع أسباب الطعن الحاصل فى ١٧ من إبريل سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة .

==========

الطعن رقم ٠٧٥١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٢٢
بتاريخ ٠٨-٠٤-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم لإنقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابياً بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لكون واقعتها جناية على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق و أن الواقعة ، على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الإختصاص لكونها جناية و مهما كانت حقيقة الواقع من أمرها ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنح بوصف كونها جنحة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين : الأولى أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جناية من إختصاص محكمة الجنايات الفصل فيها قد قضى فى موضوعها بالبراءة ، و هذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجنح . الثانية أن الدعوى العمومية فى مواد الجنايات لا يسقط الحق فى إقامتها إلا بمضى عشر سنين بمقتضى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات . و وصف الواقعة خطأ فى بادئ الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لأن محكمة الجنح إعتبرت الواقعة جناية و محكمة الجنايات لم تقل كلمتها فى شأنها بعد ، فإن القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنين أو جناية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الإختصاص بالفصل فى الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت فى

حقيقتها أو جناية .

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٨/٤/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٣٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٤-١-١٩٤٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

إنه لما كانت إجراءات التحقيق يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ، و كانت هذه الإجراءات تشمل بالبداهة إستجواب المتهم و سؤال الشهود ، سواء فى التحقيقات الإبتدائية أو أمام المحكمة ، و تكليفه بالحضور ، و الأحكام الغيابية التى تصدر عليه ، و إعلانه بهذه الأحكام ، فإنه إذا قضت المحكمة بإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة حاسبة مبدأ السقوط من تاريخ المعارضة التى رفعت من المتهم فى الحكم الإبتدائى الغيابى الذى صدر ضده ، و مغفلة صدور الحكم الغيابى الإستئنافى و إعلان المتهم بهذا الحكم ثم معارضته فيه ثم تعيين جلسات متواليات لنظر المعارضة و حضور المتهم هذه الجلسات و سؤاله أمام المحكمة عن التهمة ، فحكمها بذلك يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ١٧ ق ، جلسة ١٤/١/١٩٤٧)

==========

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ٢٤-١١-١٩٤٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٢

التحقيق القضائى يقطع مدة التقادم بالنسبة إلى كل من يتهم فى الدعوى . فإذا كانت النيابة قد سألت المجنى عليه فى دعوى التزوير ، فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة إلى المتهم و لو لم يكن قد سئل فيه .

==========

الطعن رقم ٠٧٤٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٤٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

إذا كان المحكوم عليه فى جنحة قد قرر الطعن فى الحكم الصادر عليه فى الميعاد و قدم أسباباً لطعنه فى الميعاد كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد إنقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن ، فإن الدعوى العمومية تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين قبول الطعن و نقض الحكم و براءة الطاعن .

(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٤/٦/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ٠٠٠٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٠٧-٠٤-١٩٦٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

يقضى قانون الإجراءات الجنائية فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة ، و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإحراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . و لما كان قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى يوم نظره دون إتخاذ إجراء من ذلك القبيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه و

القضاء بإنقضاء الدعوى بمضى المدة و براءة المتهم مما نسب إليه .

==========

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦
بتاريخ ٠١-١٢-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها ، أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم .

==========

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦
بتاريخ ٠١-١٢-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها ، لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلسل لها سابقة على تحريكها و لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق و تحرياً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء و تحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوئها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة وحدها .

==========

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٠٦-١٢-١٩٧٩

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كانت الطاعنة قد قررت بالطعن بالنقض فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم إستشكلت فى الحكم المطعون فيه و بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ و من ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة فى الإشكال و بين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة و تكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بالتقادم وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية و يتعين لذلك نقض الحكم الطعون فيه فيما قضى فى الدعوى الجنائية و القضاء بإنقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

==========

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٦٨
بتاريخ ١٥-٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
مفاد نص المادتين ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية - حتى فى غيبة المتهم - و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها ، و أنه تطبيقاً لذلك فإن الحكم الإبتدائى الغيابى الذى يصدر قبل المتهم لجريمة الجنحة - يقطع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك و كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٥ بإدانة المطعون ضدهما فإن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية تكون قفد إنقطعت بذلك الحكم .

لما كان ذلك ، و كانت المدة لم تمض من يوم صدور الحكم الغيابى الإبتدائى لحين صدور الحكم المطعون بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ فإن هذا الحكم فيما إنتهى إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جانب صحيح القانون ، مما يتعين معه نقضه . و لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٠٧٧٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٨٤
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى فى غيبة المتهم أما بالنسبة لإجراءات الإستدلال التى يباشرها مأمورو الضبط القضائى لتهيئة الخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم إلا إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى - لما كان ذلك - و كانت إجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق فلى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليه و ملاحقتهم برفع الدعوة و طلب العقاب ، و لا تنعقد الخصومة و لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق أو برفع دعوى أمام جهات القضاء ، و لا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الإستلال و منها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلسل لها سابقة على تركها إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة أن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف

بالحضور حتى إذا ما أعدت و وقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقاً للقانون و ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الإتهام - لما كان ما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل و إعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة دون أن يعتد فى هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده و لا بتأشيرة النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق صحيح القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً و يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٢٥/١٠/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٣٣٠٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١١-٥-١٩٨٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٢

لما كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها - الطاعن - تبديد منقولاتها ، ثم تنازلت قبل الفصل فى الدعوى نهائياً عن شكواها فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع الحكم بإنقضاء الدعويين الجنائية و المدنية عملاً بمقتضى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة " محكمة النقض " و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها فى المادة ٣٥ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصحيحه و ذلك بالحكم بنقضه و بإنقضاء الدعويين الجنائية و المدنية بالتنازل عن الشكوى إعتباراً بأن التنازل عنها يشمل كلا الدعويين الجنائية و المدنية .

(الطعن رقم ٣٣٠٠ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١١/٥/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٦
بتاريخ ١٥-٠٣-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمض ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات - التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ أخر إجراء ، و كان قد مضى - فى صورة الدعوى - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الإبتدائى إلى يوم التقرير بالطعن فيه بالإستئناف دون إتخاذ إجراء من قبيل ما ذكر ، و كان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو مما تجوز إثارته لأول أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته ، و هو الحال فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن رغم إنقضاء الدعوى الجنائية يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية و الحكم بإنقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ٥٦٤٨ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٠٧٣٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٤
بتاريخ ٢٦-٠١-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض و إيداع أسبابه فى الميعاد قد توفى الطاعن المحكوم عليه ... بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ كالثابت من الإفادة المرفقة . لما كان ذلك ، و كانت

المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٢٦/١/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٠٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣١
بتاريخ ٢٠-٠٤-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر قانوناً - و على ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر و يترتب عليه كافة الآثار ، و بدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة . لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن واقعة الإبلاغ - موضوع الدعوى - تمت فى ١٠/١١/١٩٨٠ و لم يتخذ أى إجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ إعلان الطاعن بصحيفة الإدعاء المباشر فى يوم ٢١/١٢/١٩٨٣ ، و بذلك تكون جريمة البلاغ الكاذب قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣١
بتاريخ ٢٠-٠٤-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته فى أية حاله كانت عليها الدعوى و لو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه على ما

سبق إيضاحه يفيد صحته .

==========

الطعن رقم ٠٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣١
بتاريخ ٢٠-٠٤-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

==========

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٧١
بتاريخ ٠٢-٠٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان البين من الأوراق أن المحكوم عليه الأول ..... قد توفى إلى رحمة الله بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٦ ، و ذلك حسبما هو ثابت بشهادة قيد وفاته المرفقة بالأوراق . لما كان ذلك و كانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .... " و إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٧ - و هو تاريخ لاحق لوفاة المحكوم عليه المذكور بإعتبار الحكم الغيابى القاضى بإدانته بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ ما زال قائماً . فى حين أنه كان يتعين القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بالوفاة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه و تصحيحه و القضاء بذلك .

==========

الطعن رقم ٤٦٤٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١١٨٣
بتاريخ ١١-١٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمن خوله القانون حق تقديم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى و تنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

==========

الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٣
بتاريخ ١٣-٠٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - و على ما جرى قضاء محكمة النقض - يكون المدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى المحكمة نفسها التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية ، و هى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل و بإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، لما كان ذلك ، و كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية ، فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها ، مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً فى الدعوى المدنية و لم تفصل فيها . و كان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه التقرير بعدم جواز الطعن ، لما كان ما تقدم ، و كان إستئناف المدعى بالحقوق المدنية

بصفته قاصراً على ما يتعلق بدعواه المدنية فى الحكم الصادر بوقف الدعوى لمدة سنة و التى إنتهت خلال نظر طعنيه بالإستئناف و النقض ، فهو و شأنه فى متابعة إجراءاتها إذا شاء .

(الطعن رقم ٦٢٤٧ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٣/٢/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠
بتاريخ ١٥-٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٤
لما كانت المادة ٢٠٨ مكرراً/ د من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الأولى على أن " لا يحول إنقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ ، ١٣٢ فقرة أولى و ثانية و رابعة ، ١١٣ فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات " كما نصت فقرتها الثانية على أن " و على المحكمة أن تأمر بالرد فى مواجهة الورثة و الموصى لهم و كل من أفاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً فى مال كل منهم بقدر ما إستفاد " و كان الحكم المطعون فيه لم يدلل على إستفادة كل وارث من الجريمة و لم يحدد مقدار الفائدة ، من الأموال العامة التى نسب لمورثه الإستيلاء عليها و التى يعتبر إلزامهم بردها بمثابه عقوبة ، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه .

==========

الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٢١٣
بتاريخ ١٤-١٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
إن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يستتبع حتماً عدم الإستمرار فى الإجراءات و

الحكم بإنقضاء الدعوى . و لا يغير من هذا النظر أنه أجيز فى العمل - على سبيل الإستثناء - للجهة الإدارية المختصة أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، و الطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل و إن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت الجهة الإدارية بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة و الواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية و ليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة . كما أن طلب الجهة الإدارية فيه يخرج فى طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و قد تحصن قضاؤه بعدم الطعن عليه من النيابة العامة و كان مقتضى الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية ألا توقع على الطاعن أية عقوبة أصلية أو تبعية أو تكميلية ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و مع ذلك قضى بإلزام الطاعن بالتعويض عنها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه بإلغاء ما قضى به من تعويض عملاً بنص المادة ٣٩ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

(الطعن رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٤/١٢/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥٦٧
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
مبدأ حجية الأحكام يفترض و حدة الموضوع و السبب و الخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التى تطلب سلطة الإتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التى خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يمتنع بعد الحكم النهائى الصادر منها إعادة نظرها - حتى و لو تغاير الوصف القانونى طبقاً لأحكام القانون الذى يطبقه قضاء الإعادة ، و إلى هذا

الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، و لما كانت الواقعة التى أسندت إلى المتهم و حكم عليه من أجلها من المجلس العسكرى المختص هى ذات الواقعة التى قدم بها إلى محكمة الجنايات - على ما إستظهره الحكم بأسباب سائغة و بأدلة لها أصلها الثابت فى أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ١٤/٦/١٩٦٠)

==========

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٩٨

بتاريخ ٢٤-٥-١٩٦٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم بقطع المدة حتى فى غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها و النص فى ذلك صريح .

==========

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٧٨

بتاريخ ٨-١١-١٩٦٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجمركى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية و مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا إتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة و لا يصححها الطلب

اللاحق - و هو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية و لصحة إتصال المحكمة بالواقعة و يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أطرح الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، و دون أن يورد الحكم و هو فى معرض رفضه ذلك الدفع أسباباً تصلح لتبرير ما إنتهى إليه ، و أقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور و دون أن تجرى المحكمة تحقيقاً أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوباً بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه و إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد .

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٦٠)

==========

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان تقدير التصالح من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التى أسست عليها قولها فيه تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها ، و إذ كان الحكم المطعون فيه نفى فى تدليل سائغ - له سنده من الأوراق - إبرام صلح بين الطاعنين و بين وزارة التجارة فى شأن جريمتى الإستيراد التى دانهم بهما ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٦
بتاريخ ٢٩-٠١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ٣
إن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

==========
الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٨
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٤
من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٥)
==========
الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٠
بتاريخ ٠٨-١٠-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان يبين من الأوراق أن وكيل الزوج المجنى عليه فى جريمة الزنا قد تنازل - قبل رفع الدعوى الجنائية - عن شكوى هذا الزوج، و ذلك بجلسة ..... لدى نظر أمر مد الحبس الإحتياطى للطاعنين و بموجب توكيل خاص أثبت بمحضر الجلسة، ثم عدل الزوج عن التنازل بالجلسة التالية فى اليوم .... من الشهر ذاته. لما كان ذلك و كان التنازل عن الشكوى من صاحب الحق فيها يترتب عليه بحكم الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية إنقضاء الدعوى الجنائية، و متى

صدر هذا التنازل ممن يملكه قانوناً يتعين إعمال الآثار القانونية له، كما لا يجوز الرجوع فيه و لو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتداً، لأنه من غير المستساغ قانوناً العودة للدعوى الجنائية بعد إنقضائها، إذ الساقط لا يعود، فإن الدعوى الجنائية فى الواقعة المطروحة تكون قد إنقضت بالتنازل قبل رفعها من النيابة العامة، دون أن ينال من الإنقضاء العدول عن التنازل اللاحق لحصوله.

==========

الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٠
بتاريخ ٠٨-١٠-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
إن إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل هو عقبة إجرائية تحول دون إتخاذ إجراءات فيها إعتباراً من تاريخ الإنقضاء، و ينبنى عليه عدم قبول الدعوى الجنائية إذا رفعت فى مرحلة تالية له، و كان عدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تابعة لها.

==========

الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٠
بتاريخ ٠٨-١٠-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
لما كان التنازل فى خصوص جريمة الزنا ينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية و المدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقر حصول التنازل عن الشكوى قبل رفع الدعوى الجنائية و تعرض مع ذلك لموضوع الدعوى المدنية التبعية و قضى فيها بإلزام الطاعنين بالتعويض يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، متعيناً نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية و القضاء بعدم قبول هذه الدعوى.

(الطعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٨/١٠/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٩٤
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فالمادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراء التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء. و من ثم لا يقطع المدة مجرد تأشيرة وكيل النيابة تكليف مندوب الإستيفاء - و هو ليس من مأمورى الضبط القضائى الوارد بيانهم بالمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر - سرعة الإنتقال إلى نيابة الأحداث لبيان ما تم فى واقعة السرقه إذ هذا التكليف لا يجعل له سلطة التحقيق إذ لا تكون هذه السلطة إلا لمأمور الضبط القضائى بناء على أمر صريح صادر بإنتدابه للتحقيق وعندئذ يكون الأمر قاطعاً للتقادم .

==========

الطعن رقم ٤٧١١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٩
بتاريخ ١٣-٠١-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

من المقرر أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية و لا تكون له قوة الشىء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن لم تستنفد بعد ، و لا يقدح فى ذلك أن تكون مسودة الحكم - على

ما يبين من المفردات المضمومة - مرفقة بالأوراق .

==========

الطعن رقم ٤٧٣٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٢
بتاريخ ١٦-١-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن الصلح مع المجنى عليه لا أثر له على الجريمة التى وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٧٣٨ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٦/١/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٤٨٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٦٤
بتاريخ ١٢-٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة، أن العبرة فى تكييف الواقعة ، هى بالوصف الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى ، دون التقيد بالوصف الذى رفعت به ، أو يراه الإتهام ، و ذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة و إذا كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه ، الصادر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٨٣ ، قد إنتهى إلى أن الواقعة مخالفة و قرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٣ و قدم أسباب طعنه فى ذات التاريخ ، و لم ينظر الطعن إلا بجلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٦ ، بعد أن كان قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن و تقديم الأسباب مدة تزيد على السنة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات ، دون إتخاذ أى إجراء قاطع لها فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة ، و هو ما تقضى به هذه المحكمة

مع مصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة لجسم الجريمة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى توجب الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة فى جميع الأحوال إذا كانت هذه الأشياء يعد عرضها للبيع جريمة .

(الطعن رقم ٤٨٢٤ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٢/٢/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٦٨
بتاريخ ١٢-٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢

من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق و رئيس الضبطية القضائية له من الإختصاص ما يخوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول و الثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الإستدلالات من الإستعانة بأهل الخبرة و طلب رأيهم شفهياً أو بالكتابة بغير حلف يمين ، و لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات و لو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها ، فإنه لا على المحكمة - و قد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جناية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة - لو أنها أخذت بشهادة الصيدلى عن وزن المخدرات و لو لم يحلف يميناً قبل مباشرة مأموريته بحسبانها ورقة من أوراق الإستدلال فى الدعوى المقدمة لها و عنصراً من عناصرها ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث و تناولها الدفاع بالتفنيد و المناقشة ، و لا عليها - من بعد - إن هى لم تعرض فى حكمها لدفاع الطاعن فى هذا الشان ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان.

(الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٢/٢/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٦
بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه إذا صدر حكم فى الدعوى الجنائية بإنقضائها لوفاة المتهم ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة فإن ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادى، من سلطة محكمة الموضوع إصلاحه ، و سبيل ذلك إلى المحكمة نفسها التى إصدرته لتستدرك هى خطأها. إذ لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ. ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالواقع و تصحيحها، و لأن طريق الطعن لديها غير إعتيادى لا يسار فيه إلا حيث لا يكون هناك سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ، كما لا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشىء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه، لأنه لا يصدر فى دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلى كل منهما بحجته للمحكمة ثم تفصل هى فيها بإعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غيابياً بغير إعلان لا فاصلاً فى خصومة أو دعوى .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ٢٤/٤/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٩
بتاريخ ٢٩-٠٤-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٨
من المقرر أنه لا أثر للصلح على الجريمة التى وقعت و لا على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

==========

الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٢

بتاريخ ٠٤-١٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الحكم الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو فى واقعه حكم صادر فى موضوع الدعوى فإنه يتعين على المحكمة -عند قضائها بإنقضاء الدعوى الجنائية - أن تفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أو إحالتها إلى المحكمة المدنية إذا إستلزم الفصل فيها إجراء تحقيق خاص.

==========

الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٢
بتاريخ ٠٤-١٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "و إذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها" مما مفاده أن الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يكون له تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى.

==========

الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩٨
بتاريخ ٢٩-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى ، الأمر الذى منع عليها السير فيها ، و كانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية

تنص على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع و رأت المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلاناً فى الإجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان و تحكم فى الدعوى ، أما إذا حكمت بعدم الإختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى و حكمت المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم و بإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها " ، و كان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى فى موضوعها و فوت بذلك على الطاعن إحدى درجتى التقاضى له ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٣٥
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كانت الدعوى المدنية الماثلة قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التعبية للدعوى الجنائية فإن الحكم الصادر من هذه المحكمة بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يسلب إختصاصها بنظر الدعوى المدنية و عليها أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه و صحة نسبته إليه لترتب على ذلك أثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاءها الأول .

==========

الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧٧
بتاريخ ٣١-١٢-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٤

لما كان قد إنقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى الحكم إلى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد إنقضت بمضى المدة .

(الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٣١/١٢/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٢١

بتاريخ ٢٣-٠٢-١٩٨٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية

فقرة رقم : ١

لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بإدانة المتهم - المطعون ضده - بجريمة عدم نقل رخصة محله و عاقبته من أجلها بغرامة قدرها خمسين جنيهاً ، و الغلق فإستأنفت النيابة العامة هذا الحكم و حدد لنظر إستئنافها جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ و فيها حكم حضورياً بقبول إستئنافها شكلاً و فى الموضوع برفضه و تأييد الحكم المستأنف و الإيقاف . كما إستأنف المطعون ضده و بجلسة ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ قضى فى إستئنافه حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً و فى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف و الإكتفاء بتغريم المتهم - المطعون ضده - عشرة جنيهات و تأييد الحكم فيما عدا ذلك و الإيقاف عدا ذلك و الإيقاف . و لما كان ذلك ، و كان الحكم الذى صدر من المحكمة الإستئنافية بناء على إستئناف النيابة العامة بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه فإنه ينتج أثره القانونى و تنتهى به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية . و لما كان ذلك ، فإنه كان من المتعين على المحكمة الإستئنافية و قد عرض عليها الإستئناف الذى رفع من المتهم - المطعون ضده - أن تضع الأمور فى نصابها و تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أما و أنها عاودت نظر الدعوى و تصدت للفصل فيها من جديد حين عرض عليها الإستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر إبتدائياً بإدانته و قضت فيها - بحكمها

المطعون فيه - فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بما يعيب حكمها و يوجب - وفقاً للمادة ٣٩ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المطعون فيه و الحكم بمقتض القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٢٢
بتاريخ ٠١-٠٤-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣

من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتوجب على المحكمة أن توقف الفصل فى الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى الأخرى ، مرفوعة بالفعل أمام القضاء فإن لم تكن قد رفعت فعلاً ، فلا محل لوقف الدعوى ، و كان البين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى ، أن الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية " المطعون ضده الثانى " لم ينازع فى أن الدعوى الأخرى قد رفعت بالفعل أمام القضاء ، فقد كان على محكمة الموضوع تمحيص طلب الطاعن وقف الفصل فى الدعوى المطروحة حتى يفصل فى الدعوى الأخرى ، بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أو الرد عليه مما يدفعه ، أما و قد قعدت عن ذلك ، و لم تعرض له البتة ، فإن حكمها يكون قد تعيب بالقصور .

(الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١/٤/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٦٣٥٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٢٧
بتاريخ ٠١-٠٤-١٩٨٧
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلالات إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، وكان الثابت أنه مضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ إيقاف السير فى الدعوى و إحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير دون أى إجراء قاطع للتقادم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٦٣٥٣ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١/٤/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٤
بتاريخ ١٨-١١-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة و لم تقع الجريمة موضوع الدعوى الراهنة إلا من تاريخ الحكم ببطلان عقد الشركة فى ٥/١٢/١٩٨٢ إذ حينئذ إكتملت أركان الجريمة و وضحت نية المتهم فى الإستيلاء على المبلغ . لما كان ذلك ، و كانت القاعدة العامة فى إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هى أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها .

==========

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦

بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
لما كان من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و تسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع . وبالتالى فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً و حضوره جلسات المحاكمة و كذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهم المدة المسقطة للدعوى ، و كان من الثابت أن الواقعة حدثت فى ٧/٤/١٩٧٤ و أن الطاعن أعلن لشخصه بسراى المحكمة بتاريخ ١/١/١٩٧٥ بقرار الإحالة للمحاكمة و حضر جلسات المحاكمة حتى صدر بتاريخ ٨/٢/١٩٧٨ الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، و هى إجراءات قاطعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية . فإن الحكم المطعون فيه إذ إعتنق هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون و يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . و لا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى فى هذا الخصوص غير سديد . و لا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٣٦ و ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ذلك بأنه و إن كان لايحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقتصر حكمها على عدم قبولها بإعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما ، أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام و من أنه إرتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته و بسببها ، بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم و الشهود لحضور جلسات المحاكمة و خلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، و من ثم فإن مثل هذه الإجراءات و كذا الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها صحيحاً فى حد ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان و لم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها

.

==========

الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٨٧
بتاريخ ٢٣-٠٣-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية و دعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه و بين المتهم - و هو المدعى عليه فيهما - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً ، و ما لم تنعقد هذه الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية و المدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، و كانت المفردات المضمومة خلواً من قيام المدعية بالحقوق المدنية بتكليف الطاعن بالحضور بالنسبة للدعويين الجنائية و المدنية المقامتين منها فى الجلسة فإن الخصومة - على السياق المتقدم - لا تكون قد إنعقدت بشأنهما بالنسبة للطاعن و يتعين نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بعدم قبولهما .

(الطعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٢٣/٣/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٠١٤٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨٠٥
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة

المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من آخر إجراء . و إذ كان الثابت بأنه قد مضى - فى خصوص الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة حتى صدور الحكم غيابياً ضد الطاعن من محكمة أول درجة - على نحو ما سلف بيانه - دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة الطاعن مما نسب إليه .

==========

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨٠٥
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
لما كانت دعوى المطالبة بالتعويض فى الدعوى المطروحة تخضع لأحكام إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - فإنه لا يعتد بإعلان المدعية بالحقوق المدنية دعواها المدنية للطاعن بتاريخ .....
إذ أن هذا الإجراء لا يقطع التقادم لما هو مقرر من أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية و إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت فدعواه مدنية بحتة و لا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها و أنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء كانت مقامة أمام القضاء المدنى أو الجنائى ، و من ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة الطاعن مما إسند إليه و بإنقضاء الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٤/٦/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٢٠
بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
إن قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

==========

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٢٠
بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣
لما كان الأصل أنه و إن كان ليس بلازم مواجهة المهم بإجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم . و لما كانت المعارضة الإستئنافية قد تعاقب تأجيلها أمام محكمة الإحالة من جلسة ٢٥/٦/١٩٨٠ حتى جلسة ٤/٢/١٩٨١ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يحضر المتهم أو يعلن بإعلان صحيح لشخصه أو فى محل إقامته إذ تم إعلانه لهذه الجلسات بجهة الإدارة لعدم الإستدلال عليه - على ما تبين من المفردات - فإن تلك الإعلانات التى تمت بجهة الإدارة تكون باطلة و بالتالى غير منتجة لأثارها فلا تنقطع بها المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، و كان قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور حكم محكمة النقض بجلسة ١١/١٢/١٩٧٨ دون إتخاذ إجراء صحيح

قاطع للمدة ، و كان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته - و هو الأمر الثابت حسبما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً فضلاً عن البطلان فى الإجراءات بالخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه و القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة و براءة الطاعن دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٣/٤/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٠٥
بتاريخ ٢١-١-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١
لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق و على مذكرة القلم الجنائى المختص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الجنحة رقم ..... لسنة < ..... > قسم ثانى المحلة الكبرى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد و لما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى و كان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية و لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد ، و لما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

==========

الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٧٦٦
بتاريخ ٨-٦-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٢
لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه

بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة و تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة و كذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ، و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع و إذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، و كان قد مضى فى صورة الدعوى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الفصل فى معارضة الطاعن الإستئنافية فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ إلى يوم تقريره بالطعن النقض فى هذا الحكم فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ دون إتخاذ إجراء من هذا القبيل ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين القضاء بذلك .

==========

الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٧٦٦
بتاريخ ٠٨-٠٦-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ٣

لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه " و إذا إنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها " فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(الطعن رقم ٢٢١٣ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٨/٦/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٠١٤٥ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٩٠
بتاريخ ١١-٠٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى جنائية
فقرة رقم : ١

من المقرر قانوناً - على ما جرت به نصوص قانون الإجراءات الجنائية فى شأن رفع الدعوى من النيابة العامة أمام محاكم الجنح و المخالفات - أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة

بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً لإعداد ورقة التكليف بالحضور ، و أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به رفع الدعوى و يترتب عليه كافة الآثار و بدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة .

==========

دعوى عمومية تحريكها

==========

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٥٩١
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية تحريكها
فقرة رقم : ١
الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها هو الذى يمنع من إقامة الدعوى العمومية إذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام فى مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقاً فى الدعوى و لم تصدر قراراً بألا وجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدنى يظل قائماً فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٧/٤/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٠٠٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦١١
بتاريخ ٢١-٠٦-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - و من بينها جريمة السب هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة

العامة فى إستعمال الدعوى الجنائية و لا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

==========

الطعن رقم ٠٩٤٣ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٦٨٠
بتاريخ ٢٠-١٠-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو لسببها " فقد دلت بصريح ألفاظها و دلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث أنه إذا لم يتوافر أحد هذين الظرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، أما مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه فإنها تتحقق لا فى حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها فحسب بل تتوافر أيضاً كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة إرتكابه ، لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه - بما تبناه من أسباب الحكم الإبتدائى - و ما أورده من أسباب له - قد إلتزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن و إلزام الطاعن بصفته المصروفات .

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤٨

بتاريخ ٢٩-١١-١٩٢٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - تحريكها
فقرة رقم : ١
إنه و إن كان من المتفق عليه علماً و عملاً أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدنى - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذى صفة و كانت مقبولة قانوناً فمن المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها و تسير فى طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ١٥
بتاريخ ١٠-٤-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - تحريكها
فقرة رقم : ٢
متى حركت الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة مباشرة من المدعى بالحق المدنى يكون للنيابة العمومية السلطة التامة فى أن تسير فى الدعوى العمومية إلى النهاية بدون أن تتقيد بسلوك المدعى المدنى و تصرفه فى دعواه . فإذا حكم إبتدائياً بعدم قبول الدعويين المدنية و الجنائية جاز للنيابة أن تستأنف هذا الحكم حتى لو كانت فوضت الرأى للمحكمة الإبتدائية .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ١٠/٤/١٩٣٠)

==========

دعوى عمومية انقضاؤها

==========

الطعن رقم ٤١١ ٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٦١٥
بتاريخ ٢٤-٠٣-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إن الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تنقضى طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنين ، و تنقطع هذه المدة بإجراءات الإتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، على ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها ، و ذلك طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون ، فإذا كان قد إنقضى من تاريخ الحادث إلى تاريخ نشر القانون فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، و هو التاريخ الذى إستقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما كان من نصوصه أصلح للمتهم مدة تزيد على أربع سنوات و نصف ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة .

(الطعن رقم ٤١١ سنة ٢١ ق ، جلسة ٢٤/٣/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٦٣٨
بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إنه لما كانت الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاث سنين ، و كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها ، فإنه متى كان قد مضى أكثر من أربع سنوات و نصف من وقت حصول الحادث إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه ، يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى الدعوى العمومية و القضاء ببراءة
الطاعن .

==========

الطعن رقم ٢٣٢ ٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ١٠٢٦
بتاريخ ٠٣-٠٦-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
قد إستقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه . فإذا كانت واقعة الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات و نصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد إنقضت بمضى المدة و يتعين براءة الطاعن منها .

(الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٣/٦/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ٣٣٩ ٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٨٧٩
بتاريخ ٢٩-٠٤-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إنه لما كانت الدعوى العمومية فى مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاثة سنين ، و كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها ، فإنه إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات و نصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء محكمة النقض على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر بالعقوبة فى هذه الدعوى و براءة الطاعن لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

==========

الطعن رقم ٠٦٠٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٨١٦
بتاريخ ١٨-٠٥-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على إنقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك و كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى العمومية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها و كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ و المنشور فى العدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر فى ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، و لما كانت الواقعة التى دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ و إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنوات و النصف المنصوص عليها فى المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الإنقطاع ، و لما كان الطاعنون لم يكتسبوا حقاً بإنقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله و لا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على إحتساب مدة الإنقطاع إبتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى و لما كانت المدة التى مضت من ١٥ نوفمبر سنة١٩٥١ لحين الحكم فى الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة و نصفاً ، و كانت المادة [١٧] السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ و أعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات و

هذا القانون أيضاً قد صدر قبل إنقضاء السنة و النصف المشار إليهما ، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد إنقضت .

(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ١٨/٥/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٤٨٢
بتاريخ ٠٧-٠٤-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إن الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، و المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية [قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢] توجب فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها . و إذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعنة بأنها فى خلال شهر مارس سنة ١٩٤٤ إستعملت عقداً مزوراً مع علمها بتزويره بأن قدمته لقلم العقود بمأمورية محكمة المنصورة المختلطة ، و كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بتهمة إستعمال عقد التنازل المزور إستناداً إلى أنها تمسكت بصحة هذا العقد حتى تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، و أن جريمة الإستعمال إستمرت إلى هذا التاريخ - متى كان ذلك - فإن المحكمة الإستئنافية تكون قد أخطأت ، إذ ما كان يجوز لها أن تسند إلى الطاعنة إستعمالاً آخر غير ذلك الإستعمال الذى رفعت به الدعوى ، و جرت المحاكمة عليه أمام محكمة أول درجة ، و تكون الدعوى العمومية قد إنقضت بمضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات و نصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء محكمة النقض على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصلح للمتهم من نصوصه ، و يكون من المتعين نقض الحكم الصادر بالإدانة و القضاء ببراءة الطاعنة .

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ٧/٤/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٢٣٩
بتاريخ ١١-٠١-١٩٥٤

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات
و نصف عند نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى إستقر قضاء محكمة النقض على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصلح للمتهم من نصوصه، فتكون الدعوى العمومية قد إنقضت قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ و القانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ و لا محل لتطبيق شئ من أحكامهما عليها لمساس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

(الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ١١/١/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٢١٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣٥
بتاريخ ٢٠-٠٤-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقعها رئيس المحكمة و كاتبها و محضر جلسة المحاكمة قد فقدا ، و لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية و لا يكون له قوة الشىء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد - لما كان ذلك - و كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت ، فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه و إحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لإعادة محاكمة الطاعن .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢٠/٤/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ٠٩١٠ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤١٠

بتاريخ ٠٤-٠١-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إجراءات التحقيق التى تشير إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات و تنص على أنها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية إنما هى الإجراءات التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تندبهم هى لذلك من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مبين فيه - و لو بطريق الإيجاز - المسائل التى يكلف هؤلاء المأمورون بتحقيقها .

==========

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إن الخطة التى رسمها قانون تحقيق الجنايات لمحاكمة الغائب لدى محكمة الجنايات و لإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هى خطة واحدة لا تفريق فيها بين المحكوم عليهم لجنح و بين المحكوم عليهم لجنايات . و لئن كانت هذه الخطة فيما يتعلق بمرتكبى جرائم الجنح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح إذ لا إعلان فيها للحكم بالطرق العادية و لا معارضة فيها و لا إستئناف فإن علة هذه المخالفة هى مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات و نظامها لا يحتمل التفريق و فيه من الضمان لمرتكبى الجنح ما رآه الشارع كافياً لمرتكبى الجنايات .

==========

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٣٢
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
و مقتضى نص المادة ٢٢٤ من القانون المذكور هو : أولاً أن الحكم الغيابى الصادر على المتهم الغائب يظل قائماً لا يبطل إلا إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانوناً لسقوط العقوبة . و مفهوم هذا أنه إذا إنقضت تلك المدة و لم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائياً له ما بقى لمثله من الآثار ، و ثانياً أنه إذا حضر هذا المحكوم عليه أو قبض عليه قبل إنقضاء تلك المدة فإن الحكم يبطل و الدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابى . و المفهوم الواضح من هذا القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه فى غيبته من محكمة الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلاً لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقيق جنايات و جعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة و مقدرة بقدرها تماماً أى أنها خمس سنوات هجرية فى مواد الجنح و عشرون أو ثلاثون بحسب الأحوال فى الجنايات .
و لما كانت الجرائم المنطبق عليها حكم المادة ٥٠ع هى جرائم قلقة النوع - قد تكون جنحة أو جناية تبعاً لنوع العقوبة المقضى بها - فالحكم الغيابى الذى قضى بإرسال المتهم للإصلاحية ليسجن بها قد إعتبر أن جريمته جناية لأن هذه العقوبة هى عقوبة جناية . و إذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة تمتد إلى عشرين سنة هلالية و هى المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجناية المذكورة .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢ ق ، جلسة ١/٢/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢١-١١-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إذا دفع لدى المحكمة الإستئنافية بسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هى من أجلها ، و لم تفصل المحكمة فى هذا الدفع ، بل أيدت الحكم الإبتدائى

القاضى بالإدانة أخذاً بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة ، تعين نقض حكمها .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣ ق ، جلسة ٢١/١١/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ٠٨٠٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ١٧٩
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إن الذى يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إنما هى إجراءات التحقيق الجنائى الذى يحصل بمعرفة الجهات المختصة دون إجراءات التحقيق المدنى .

==========

الطعن رقم ٠٦٥٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٤
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
إن مدة الثلاث السنوات المقررة لسقوط الحق فى الدعوى العمومية يجب إحتسابها بالشهور الهلالية طبقاً لنص المادة ٢٧٦ و ما بعدها من قانون تحقيق الجنايات .

==========

الطعن رقم ٠٦٥٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٤
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣

لا يقطع سريان المدة إعلان التكليف بالحضور إذا كان صادراً ممن لا صفة له فى تحريك الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ١٧/٤/١٩٣٠)

==========

الطعن رقم ٠٦٦٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٤٨
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إذا دفع المتهم بأن الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة و رفضت المحكمة دفعه قائلة إن هناك تحقيقات قطعت المدة بدون أن تبين ما هى هذه التحقيقات فإن الحكم يكون باطلاً و يتعين نقضه . إذ لا يعلم من هذه العبارة من الذى أجرى هذه التحقيقات و هل هى من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا . و هذا الإبهام فى البيان يعيب الحكم و يبطله .

==========

دعوى عمومية رفعها

==========

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٥٣٥
بتاريخ ٠٤-٠٣-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية رفعها
فقرة رقم : ١
إن رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة إلى واقعة معينة يوجب على قاضى الموضوع تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة

المرفوعة بها الدعوى دون أن يكون مقيداً بالوصف الذى وصفت به و لا بنصوص القانون التى طلب إليه توقيع العقوبة على أساس إنطباقها .

==========

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٥٠٥
بتاريخ ١٠-٠٢-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٢
إن القانون لا يوجب فى مواد الجنح و المخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق إبتدائى . فإذا كانت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى و سمعت أقوال الشهود فيها و بنت قضاءها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لما يثيره الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذى حرره مفتش بمراقبة الأسعار .

(الطعن رقم ١٠٦٠ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٠/٢/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٢٦٢
بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٣
إن الدعوى العمومية فى مواد الجنح يصح رفعها مباشرة دون تحقيق ، فما دامت محكمتا أول و ثانى درجة قد حققتا الدعوى فى مواجهة الطاعن و سمعتا الشهود الذين إستند الحكم إلى شهادتهم ، فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان محضر جمع الإستدلالات التى أجراها البوليس .

==========

الطعن رقم ٠٠٢٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٦٠٤
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٢
إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٧/٤/١٩٥٦)
==========
الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٢
بتاريخ ٠٩-١١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٤
رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها - التى كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتماً رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٩/١١/١٩٥٩)
==========
الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٧١
بتاريخ ٢٨-١٠-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ١
الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل و تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام و تسعى فى تحقيق موجبات القانون ، و لها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام من جهة الدعوى الجنائية و إن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتنوب عنهم فى الطعن لمصلحتهم و تتقيد فى ذلك بقيود طعنهم ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام و لا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادىء العامة المتفق عليها فى أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فى دعوى ، و إذ كان ما تقدم و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول معارضة المتهم شكلاً و قال فى

أسبابه إنها حازت شكلها القانونى و ذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منعه من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه - دون أن يقضى بعدم قبول المعارضة عملاً بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك فى أسبابه و هو ما يعتبر خطأ فى تطبيق هذا القانون و خطأ فى التسبيب - إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الإستئنافى المعارض فيه الذى كان قد نص بدوره على تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المتهم و كانت سلطة الإتهام قد أجيبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله و كان المتهم لم يبد طلبات ما سواء أكان ذلك فيما يتعلق بشكل المعارضة أو بموضوعها فلم يتصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مجد .

==========

الطعن رقم ٠٩٦٥ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ٠٤-٠١-١٩٣٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها

فقرة رقم : ١

إن النص الصريح للفقرة الأخيرة التى أضيفت إلى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ قاطع بأن المنع من رفع الدعاوى المباشرة على الموظفين غير مقصور على الجرائم التى ترتكب أثناء تأدية الوظيفة بل هو منع مطلق إطلاقاً غير محدود ، و لم يرد فى المذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يفيد غير ذلك ، بل المستفاد من هذه المذكرة أن الحكمة فى التشريع الجديد هى صيانة الموظف من تقحم الناس بالدعاوى الكيدية و إحاطته بسياج تشريعى يرد عنه زراية المحاكمة الجنائية ما لم تكن على أساس من الحق و ما لم تتولها سلطة الإتهام التى أقامها القانون . و لا ريب فى أن هذا الغرض يشمل كل أنواع قضايا الجنح التى ترفع مباشرة من غير تمييز بينها .

(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٢ ق ، جلسة ٤/١/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٣٢٩
بتاريخ ٠٨-١١-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن حق إقامة الدعوى العمومية الذى خولته المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات بمحكمة الإستئناف تملكه الآن محكمة الجنايات بعد التعديل الذى أدخل على هذه المادة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٥ ، و على أن المحكمة متى أقامت الدعوى فلها أن تعين أحد أعضائها لمباشرة التحقيق ، أو أن تقوم هى بنفسها بالتحقيق إذا رأت أن الدعوى فى حاجة إليه . و إذ كان ذلك مقرراً فإن محكمة الجنايات لا تكون مخطئة إذا هى أقامت الدعوى العمومية على المتهم الماثل أمامها بتهمة أخرى عدا التى رفعت بها الدعوى عليه من النيابة ، فإن هذا من غير شك يدخل فى متناول حق إقامة الدعوى المخول لها .

==========

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٦٩
بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٣
إن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة إخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات و الجنح لم يرتب على مخالفة ذلك بطلاناً .

==========

الطعن رقم ٠٥٣٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨١٦
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٤٩
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٢
إن رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظاً للدعوى بالنسبة إلى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك ما دام أن أمراً صريحاً مكتوباً - كالشأن فى جميع الأوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ ، و ما دام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الحفظ حتماً لأى وجه من أوجه عدم إقامة الدعوى .

(الطعـــن رقـــم ٥٣٢ لســـنة ١٩ ق ، جلســـة ٢٨/٣/١٩٤٩)

==========

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية - رفعها
فقرة رقم : ٣
إتفاق النائب العمومى مع الرئيس الإدارى على رفع الدعوى العمومية على موظف تابع لهذا الرئيس أو إختلافهما على رفعها لا يمكن أن يكون له أى أثر قانونى على سير هذه الدعوى العمومية . فإذا أمر النائب العمومى برفعها على موظف بدون الحصول مقدماً على ترخيص رئيسه قامت الدعوى سليمة و أنتجت نتائجها و لو سبق أن كان وعد النائب العمومى بحفظها ، إذ هذا الوعد عديم الأثر على سير الدعوى .

==========

دعوى عمومية

==========

الطعن رقم ٨٧٤ ٠ لسنة ١٩ مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ١١٨
بتاريخ ٢٩-١١-١٩٤٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١
إذا كان الطاعن قد توفى بعد تقريره بالطعن و تقديمه الأسباب فإنه يكون من المتعين الحكم بإنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .

==========

الطعن رقم ٨٣٠ ٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٣٧٣
بتاريخ ٠٧-٠١-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١
ما دام الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر فى الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنح ، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها و إتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية ، لأنها و قد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة و يكون على المحكمة أن تفصل فيها .

(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢١ ق ، جلسة ٧/١/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ٨٧٧ ٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٥٣٤
بتاريخ ١٠-٠٢-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٢
إن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على إستئناف المدعى بالحق المدنى لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة فى تقدير التعويض هى بمقدار الضرر الذى وقع و هذا لا يحول دون إستعمال الرأفة مع

المتهم .

(الطعن رقم ٨٧٧ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٠/٢/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٣٣٧
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٣
إن تقدير التنازل من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التى أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها .

==========

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٣٣٧
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٤
إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب فى التنازل عنه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، قد جعل أثر هذا التنازل منصباً على الدعوى الجنائية وحدها ، و لا يمنع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢١/١٢/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٣٤٦
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية

فقرة رقم : ١

إنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على إنقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، و كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون " قبل تعديلها " تقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لإنقضاء الدعوى العمومية بسبب الإنقطاع لأكثر من نصفها و كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ و المنشور بالعدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر فى ذات اليوم قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية ، نصت الأولى منها على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، و لما كانت الوقائع التى دين بها المتهم قد وقعت فى خلال شهور يونيو و يوليو و أغسطس سنة ١٩٣٧ و إلى حين صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر لم يكن قد مضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها فى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى العمومية بالرغم من أسباب الإنقطاع ، و كان الطاعن لم يكتسب حقاً بإنقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذى وقعت الجريمة فى ظله ، و لا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، إلى تاريخ نشر القانون الصادر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نص على إحتساب مدة الإنقطاع إبتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه ، و لما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها قد عدلت مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، و أعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن قضاء المحكمة برفض الدفع بإنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الوقائع يكون قضاء صحيحاً يطابق القانون .

(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢١/١٢/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٦٩٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٨٦٢

بتاريخ ١١-٦-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١
لا يستوجب القانون إجراء تحقيق إبتدائى فى مواد الجنح ، بل يجيز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٥٦)
==========
الطعن رقم ٠٨٤٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٠٩٠
بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١
نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح فى إسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، و جاء النص خلواً - فى خصوص الحق فى طلب رفع الدعوى العمومية - من تعيين موظف بعينه .

==========
الطعن رقم ٠٨٤٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٠٩٠
بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن أحوال الطلب أو الإذن الواردة فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
و القوانين المعدلة له قد وردت على سبيل الحصر إستثناء من قاعدة حرية النيابة فى مباشرة الدعوى الجنائية و لا يجوز إعمالاً لهذا الأصل التوسع فى هذا الإستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديه حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد فى خصوصها نص .

(الطعـــن رقـــم ٨٤٧ لســـنة ٢٦ ق ، جلســـة ٣٠/١٠/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٠٠٥٢ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٩٧
بتاريخ ٠٤-٠١-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٢
الدعوى العمومية فى كافة الجرائم القولية و الكتابية و فى جميع الجرائم - إلا ما إستثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضاء المجنى عليه أو شكواه مما وقع له و ليس لتقدير المجنى عليه أى تأثير على ما للنيابة من الحق المطلق فى رفع الدعوى العمومية فى هذه الأحوال .

==========

الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٩٥
بتاريخ ٢٦-١١-١٩٣٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٢
إذا أثبت الحكم أن جريمتى التزوير و الإستعمال وقعتا فى سنة ١٩٢٧ ، و أن الدعوى العمومية رفعت بشأنهما فى سنة ١٩٣٢ ، و لم يبين تاريخ البدء فى التحقيق الجنائى لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطة لرفع الدعوى قد مضت أم لا ، فهذا نقص فى البيان يعيب الحكم و يوجب نقضه .

(الطعـــن رقـــم ٢٠٤٤ لســـنة ٤ ق ، جلســـة ٢٦/١١/١٩٣٤)

==========

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٦٠٠
بتاريخ ١١-٠٥-١٩٣٦
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١
إن القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية هى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . و ليست جريمة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة . و إذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقم دليل على حصول التبديد من قبل . فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل فى تاريخ معين ، و أن الدعوى العمومية عنه قد سقطت ، فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ، ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها . أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد فى ذلك التاريخ فموجب لنقض الحكم .

(الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٦ ق ، جلسة ١١/٥/١٩٣٦)

==========

الطعن رقم ٠٩٤٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ١٦٥
بتاريخ ٨-٤-١٩٤٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٢
يجوز - طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الدكريتو الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الضائعة - أن ترفع الدعوى العمومية عن السرقة و لو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ أو التسليم ، إذ ما دامت نية التملك قد قامت عند المتهم فلا يهم أن تكون هذه المدة قد إنقضت .

(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٠ ق ، جلسة ٨/٤/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ٠٠٩٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٣١١
بتاريخ ١٦-١٢-١٩٤٠
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١
إن المحكمة الجنائية و هى تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . و ذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لإنعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل و لأن وظيفة المحاكم الجنائية و السلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب برئ أو يفلت مجرم - ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون ، مما يلزم عنه ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أوغيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع ، لا كما تقرره تلك الجهات متقيدة بما فى القانونين المدنى أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنايات ، و ملتزمة حدود طلبات الخصوم و أقوالهم فى تكييفهم هم للوقائع المتنازل عليها بينهم و هم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها .

==========

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ٤
إن قانون تحقيق الجنايات يجيز رفع الدعوى العمومية فى مواد الجنح و المخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، و لو من غير أى تحقيق سابق . فإذا كان المحضر حرر أولاً على إعتبار أن الواقعة مخالفة ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة التى سير فيها على إعتبار أن الواقعة جنحة .

(الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ٠٣١٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧٠٢
بتاريخ ٢٣-٠٤-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى عمومية
فقرة رقم : ١

إن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات و الجنح الحق فى رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها . و متى رفعت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تتحرك معها و يصبح من حق المحكمة و واجبها الفصل فيها فى الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن تكون مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التى تبديها فى الجلسة . و إذن فمتى كان الحكم لم يتجاوز فى محاكمة المتهم حدود التهمة كما وردت فى عريضة الدعوى المباشرة فلا يقبل من المتهم أن يدعى أن المحكمة تجاوزت سلطتها فى القضاء فى الدعوى العمومية إذ هى لم تأخذ بالوصف الذى أعطته النيابة للتهمة .

==========

دعوى فرعية

==========

الطعن رقم ٠٨٣١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٥٣٢
بتاريخ ١٠-٠٢-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى فرعية
فقرة رقم : ١

إن الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الإستدلال أو التحقيق فى دعوى أخرى سابقة عليها . و إذن فإن المحكمة إذا قضت بالبراءة فى الدعوى الأصلية
و حكمت بالإدانة فى الدعوى الأخرى فإنها لا تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ٨٣١ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٠/٢/١٩٥٣)

==========

دعوى كسب غير مشروع

==========

الطعن رقم ٠٧٠٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٤٠٠
بتاريخ ٢٠-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى كسب غير مشروع
فقرة رقم : ١
متى تبين أن لجنة فحص الإقرارات و الشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ و رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ و بإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة إستئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فإنها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى و لا يغير من ذلك أن هذه الدوائر هى أصلاً إحدى محاكم الجنايات طبقاً لكشف توزيع العمل الذى أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة إستئناف القاهرة .

==========

الطعن رقم ٠٧٠٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٤٠٠
بتاريخ ٢٠-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى كسب غير مشروع
فقرة رقم : ٢
متى كان المتهم فى دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة إستئناف القاهرة تكون وحدها هى المختصة بنظر الدعوى و ما دامت قد إنعقدت فعلاً فى مقر المحكمة و هو مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الإجراء أن تكون قد عقدت جلساتها فى بناء محكمة القاهرة الإبتدائية بدلاً من دار القضاء العالى .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٢٠/٣/١٩٥٦)

==========

دعوى مباشرة تحريكها

==========

الطعن رقم ٦٠٨٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢٢٢
بتاريخ ٢٥-١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية حق إقامه الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة و لو بدون شكوى سابقة خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

==========

دعوى مباشرة رفعها

==========

الطعن رقم ٨٧٩ ٠ لسنة ٠٥ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٤٦٥
بتاريخ ٢٢-٠٤-١٩٣٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة رفعها
فقرة رقم : ١
الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق إختيار المدعى المدنى الطريق المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية ، من حيث له أنه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التى سبق رفعها هى عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك . و لا تتحقق هذه العينية إلا إذا إتحدت الدعويان من حيث الموضوع و السبب و الأخصام . و يشترط أيضاً لقبول الدفع المبنى على سبق الفصل فى الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق حكم حائز لقوة الشىء المحكوم فيه .

==========

الطعن رقم ٩٤٦ ٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٤٣٦
بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٤١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها
فقرة رقم : ٣
يشترط لرفع دعوى الجنحة المباشرة من دائن المجنى عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائى الذى يعزوه إلى المتهم ، و ألا يكون المجنى عليه - و هو صاحب الحق الأصلى - قد إستعمل حقه فى المطالبة بالحقوق التى يطالب بها الدائن . فإذا كان الظاهر من وقائع دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة على المتهم من قيم المحجوز عليها و من إبنتها أن هذه الأخيرة لا تطالب - سواء أكانت مستحقة لنفقه على أمها أم دائنة لها - بحق شخصى لها مستقل عن حقوق والدتها و إنما تطالب بهذه الحقوق ، و لا تبتغى بدعواها إلا أن يعود مال والدتها إليها ، و أن القيم بصفته ممثلاً لصاحبه الحق الأصلى قد طالب بهذا المال و إختار

لذلك أولاً الطريق المدنى ، فلا يصح للبنت ، كما لا يصح للقيم ، التمسك بإختلاف الخصوم فى الدعويين .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسة ١١ ق ، جلسة ١٤/٤/١٩٤١)

==========

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٤-١٠-١٩٤٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها

فقرة رقم : ١

إنه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية - كما تقضى به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات - كان من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كيما يترتب عليها أثرها القانونى و هو إتصال المحكمة بالدعوى . فإذا كان المتهم لم يحضر ، و كان لم يعلن أصلاً ، أو كان إعلانه باطلاً ، فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فإن هى فعلت كان حكمها باطلاً . و إذا كان المتهم لم يعارض فى الحكم الغيابى الإبتدائى الذى شابه هذا البطلان ، فإنه يحق له أن يتمسك به أمام المحكمة الإستئنافية ، و فى هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة ، إذا تبينت صحة الدفع ، أن تتصدى لموضوع الدعوى و تفصل فيه على إعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد إستنفذت سلطتها فيه بالحكم الغيابى الصادر منها ، إذ محل هذا أن تكون محكمة الدرجة الأولى مختصة بنظر الدعوى و أن تكون الدعوى رفعت أمامها على الوجه الصحيح ، بل يجب عليها - أى المحكمة الإستئنافية - أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم الغيابى . و إذن فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية ببطلان الحكم الإبتدائى الصادر عليه غيابياً لعدم إعلانه بالحضور ففصلت المحكمة فى الدعوى دون أن ترد على هذا الدفاع و تفنده ، فإنها تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ١٧ ق ، جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧)

==========

الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٣٦٣
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها
فقرة رقم : ١
دعوى الجنحة التى تكون رفعت مباشرة على أحد الموظفين قبل صدور القانون رقم ٢٣ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ الخاص بحماية الموظفين هى دعوى صحيحة مقبولة لا يسرى عليها القانون المذكور . و ليس يفيد وجوب سريان أحكامه على الدعاوى المرفوعة رفعاً صحيحاً قبل صدوره كونه من قوانين الإجراءات التى يراعى فى تنفيذها ما جاء بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ الخاص بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات من أنه " يعمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت إلى يوم وجوب العمل بهذا القانون و فى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ إبتدائية و إستئنافية " . إذ ليس معنى وجوب العمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها بالقانون الجديد أن ما تم صحيحاً من الإجراءات حسب القانون القديم لا يعتبر . بل معنى ذلك هو العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الإجراءات فى القضايا القائمة ، فما لم يقفل فيه باب التحقيق مثلاً يسار فى تحقيقه و تحصل المحاكمة و يطعن على الحكم الذى يصدر و ينفذ حسب قواعد القانون الجديد . و كذلك ما إستؤنفت أحكامه منها تتبع فيه قواعد المحاكمة الإستئنافية المدونة بالقانون الجديد . أما الدعاوى التى تكون قد رفعت مباشرة إلى محكمة الجنح وفقاً للمادة ٥٢ تحقيق جنايات التى كانت تجيز رفعها على الموظفين و غيرهم بغير قيد فهى مقبولة حتماً لا يمكن أن يؤثر عليها قانون ما إلا بنص صريح .

(الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٧/١١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٢٦٧٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤٠٠
بتاريخ ١٢-١٢-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها

فقرة رقم : ١
رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجنح من المدعى بالحق المدنى يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة فيتصل بها قضاؤها سواء أوافقته النيابة و طلبت فيها العقوبة أم لم توافقه .

==========

الطعن رقم ٠٦٥٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٤
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة - رفعها
فقرة رقم : ١
لا يعتبر التوكيل الصادر من شخص مقيم فى فلسطين و لو كان مصدقاً عليه من حكومة فلسطين إلا إذا كان مصدقاً عليه من الجهات المختصة بالحكومة المصرية . فالدعوى التى ترفع من وكيل بمقتضى توكيل من هذا القبيل يجب الحكم بعدم قبولها بإعتبارها مرفوعة من غير ذى صفة .

==========

دعوى مباشرة

==========

الطعن رقم ٠٩١٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٨٨
بتاريخ ١٠-١١-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ١
إن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى فى الجنح أو المخالفات إلى المحكمة بتكليف المتهم

مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك دون أن تشترط أن يسبق تلك الإحالة أى تحقيق أو شكوى .

(الطعن رقم ٩١٦ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٠/١١/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤١٦
بتاريخ ١١-٠١-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ١
إن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، و دعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه
و بين المتهم و هو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً ، و ما لم تنعقد الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون ، فإن الدعويين الجنائية
و المدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، و ذلك لأن القانون أيضاً إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة فى حالة ما إذا كانت الدعاوى الفرعية فقط .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١١/١/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٠٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٤٩٦
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ٣
تتم إجراءات الإدعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنح
و المخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، و يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك

الدعوى الجنائية تبعاً لها و يصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

==========

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٢
بتاريخ ٠٩-١٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ١
متى كان مناط الإباحة فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن الجريمة سقطت هذه الإباحة ، و إنحسر عنه وصف المضرور من الجريمة و أضحت دعواه المباشرة فى شقيها الجنائى و المدنى غير مقبولة . و لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكن طرفاً فى عقد البيع محل جريمة النصب و أن التصرف فى العقار قد تم إلى الغير مقابل مبلغ نقدى ، فإن التعويض المطالب به لا يكون عن ضرر نشأ مباشرة عن جريمة النصب التى أقيمت بها الدعوى و لا متحملاً عليها ، مما لا يضفى على المدعى بالحقوق المدنية صفة المضرور من الجريمة و بالتالى تكون دعواه المدنية غير مقبولة بما يستتبع عدم قبول الدعوى الجنائية أيضاً ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه و تصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية .

(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ ق ، جلسة ٩/١٢/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦
بتاريخ ٢٠-٠١-١٩٨٣
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ٣
لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى بالحق المدنى هو الذى أوفى للطاعن بالدين غير المستحق نتيجة إحتياله عليه و إيهامه بصحة سند الدين الذى سرقه منه ، و يكون بهذه المثابة مجنياً عليه فى جريمتى النصب و السرقة بقطع النظر عما إذا كان هو المدين الأصلى و من ثم يجوز له إقامة دعواه بالطريق المباشر ، و يكون النعى على الحكم و قد إنتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة غير مقبول .

==========

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٧٠
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ٣
لما كان المناط فى قبول الدعوى المباشرة التى يحركها المدعى بالحق المدنى أمام المحكمة الجنائية أن تكون الدعوتان الجنائية و المدنية مقبولتين أمامها و أن تكون مختصة بالدعوى المدنية التبعية ، و من المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك - يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، و تنعقد ، الخصومة فى تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً . لما كان ذلك ، و كان البين من الأوراق أن المدعى بالحق المدنى قد رفع دعواه المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة قسم ثان الزقازيق الجزئية إستناداً لنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية و تحركت الدعوى الجنائية تبعاً لها بوصف أن المطعون ضده تقاضى مبلغ ٨٠٠ج مقدم إيجار و هى الجريمة المؤثمة بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ و يبين من مدونات الحكم الإبتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن الخصومة إنعقدت صحيحة فى الدعوى و تم إتصال المحكمة الجزئية بها ففصلت فيها على مقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية و ذلك بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ أى قبل تاريخ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة و

الذعمل به إعتباراً من أول يونيه سنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، فإن نعى الطاعن بعدم قبول الدعويين المدنية و الجنائية لتحريكهما بالطريق المباشر أمام محكمة أول درجة و هى غير مختصة بنظر الدعوى المدنية لا يكون مقبولاً ذلك بأن هذ الإجراء قد إتخذ و فصلت المحكمة فى الدعوى فى ظل قانون يخولها هذا الحق قبل أن يحظر الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة فيما يختص به دون غيرها من قضايا بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، لأن المقرر أن الإجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معين يبقى صحيحاً خاضعاً لأحكام هذا القانون ، و لا يؤثر فى صحته صدور قانون جديد يعول من شروط هذا الإجراء .

==========

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٧٠
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ٤

متى كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من أول يونيه سنة ١٩٨٠ ، و أضفى عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون إختصاصاً نوعياً بجرائم معينة ، و نص فى الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الإدعاء المدنى أمام تلك المحاكم فإن هذا المنع ينبغى أن ينصرف بمقتضى منطق اللزوم العقلى إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابغة للدعوى الجنائية فى الجرائم التى تختص بها محاكم أمن الدولة و التى ناط بها القانون - دون غيرها - الفصل فيها و بالتالى فإنه يمتنع إستمرار السير فى الدعوى المدنية فى صورتها التبعية فى تلك الجرائم التى أصبحت من إختصاص محاكم أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم . أو أمام المحاكم العادية و ذلك لما بين محكمة معينة و بين إختصاصها النوعى بدعاوى معينة من تلازم حتمى . لما كان ذلك فإن إلتزام قاعدة الأثر الفورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الإدعاء المدنى فى الدعوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية و منها جرائم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للدعوى الراهنة التى لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات عند نفاذ القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يقتضى من المحكمة التى أصدرت

الحكم المطعون فيه أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة و إذ هى لم تفعل و أيدت قضاء الحكم المستأنف فى الشق المدنى بما ينطوى ضمناً على إختصاصها بالفصل فيها فإن حكمها يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه و تصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ١٤/٦/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ٠٣٦١ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٤٤٨
بتاريخ ٠٦-٠٢-١٩٣٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ١
إن القانون إذ أوجب فى المادة ٥٢ تحقيق الجنايات أن يرسل المدعى المدنى إلى النيابة العمومية أوراق الدعوى التى يرفعها مباشرة قبل إنعقاد الجلسة بثلاثة أيام ، فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنيابة وحدها لتتمكن من الإستعداد فى الدعوى . و إذن فلا يجوز للمحكوم عليه أن يعترض على محكمة الموضوع بعد إستيفاء هذا الإجراء و يتحدى به لدى محكمة النقض ، على أن هذا الإعتراض ، حتى لو أبدى من النيابة صاحبة المصلحة فى التمسك به ، فإن الأخذ به لا يؤثر فى صحة رفع الدعوى و لا يترتب عليه سوى تأجيل نظرها للإستعداد .

==========

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٢٤٠
بتاريخ ١٧-٠٦-١٩٤٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ١
الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها إلى النيابة تحركها كما تشاء ، أما حق المدعى المدنى فى ذلك فقد ورد على سبيل الإستثناء . و إذن فلا يؤثر فى حق النيابة ما يؤثر فى حقه هو أو ما يعترضه . فإذا رفعت

الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى ، ثم أقامت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى ، و كان ذلك قبل أن يبدى المتهم الدفع الذى تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة ، و إقتصرت المحكمة الإبتدائية فى حكمها فى الدعوى على قبول هذا الدفع ، فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة . فإذا إستأنف المدعى المدنى الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الإستئنافية بقبول إستئنافه و إعادة القضية لمحكمة الجنح للفصل فى الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنظر أيضاً الدعوى المقامة من النيابة ، و لا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ١٠ ق ، جلسة ١٧/٦/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ٠٩٩٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٢-٠٣-١٩٧٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة

فقرة رقم : ١

إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات و كذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون و لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " ، لما كان ذلك ، و كان من المستقر عليه فقهاً و قضاء أن للمجنى عليه الذى يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم و لو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الإدعاء المباشر فى خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة سالفة الذكر إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة و لو بدون شكوى سابقة فى خلال الثلاثة التى نص عليها القانون .

==========

الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٥٠
بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مباشرة
فقرة رقم : ٣

لما كان الإختصاص فى خصوص التهمة موضوع الدعوى فى الطعن الماثل إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها لا يشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها و أن المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - لا يحق له أن يحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمامها او أمام المحكمة العادية بطلباته سالفة البيان , و من ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق ، أما و هى لم تفعل و إنما قضت ببراءة المطعونه ضدهما و رفض الدعوى المدنية فقد كان على المحكمة الإستئنافية و قد رفع إليها الإستئناف عن الشق المدنى فى الميعاد القانونى أن تقضى بقبول الإستئناف شكلاً و فى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية و بعدم قبولها ، و إذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بعدم قبول الإستئناف بالرغم مما جاء بمدوناته من أن الإستئناف مقبول شكلاً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

==========

دعوى مدنية استئنافها

==========

الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ١٣٧

بتاريخ ١١-٢-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية استئنافها
فقرة رقم : ١
الحكم فى الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزماً للمحكمة الإستئنافية و هى تفصل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعوتين و إن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف فى كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل فى الدعوى المدنية إستئنافاً - إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء إتصال القضاء الجنائى بهما .

(الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١١/٢/١٩٥٧)
==========
الطعن رقم ٠٣٩٤ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٦٧٦
بتاريخ ١٩-٦-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - استئنافها
فقرة رقم : ٢
بينت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التى يجوز فيها للمتهم
و النيابة العامة رفع الإستئناف ، ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الإستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، و قد فسرت محكمة النقض الخطأ فى القانون الوارد فى المادة ٤٠٢ إجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضاً وقوع بطلان فى الإجراءات أو الحكم و يبين من نص المادة سالفة الذكر
و المادتين ٤٠٣ ، ٤٢٠ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذى يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم ، و خص المتهم و النيابة العامة وحدهما بإستئناف الأحكام التى تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدنى ، و من ثم فإذا كان الإستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدنى عن تعويض يقل عن النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى ، فإن إستئنافه يكون غير جائز قانوناً و لا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الإستئناف و لم يكن فى حسبان المدعى بالحق المدنى وقت رفعه الإستئناف من عدم إيداع الحكم الإبتدائى أو التوقيع عليه فى الميعاد

القانونى مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمبديه حق إستئناف الحكم إبتداء .

(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٩/٦/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ٠٠٢٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٧٦
بتاريخ ٠٣-٠٦-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - استئنافها
فقرة رقم : ١
تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً . و من المقرر أن حقه فى ذلك قائم و لو كان الحكم فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً و حائزاً قوة الشىء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة و عن حق المتهم ، لا يقيده إلا النصاب ، ذلك أن الدعويين و إن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع فى أحداهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى . و طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم . و لما كانت المحكمة الإستئنافية قد إعتبرت الحكم الإبتدائى حائزاً لقوة الشىء المقضى به بعدم إستئناف النيابة له . بحيث يمتنع عليها و هى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم ، فإنه بذلك تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ٣/٦/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ٠٥٩٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٥٨٩
بتاريخ ١٠-٠٦-١٩٧٤
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - استئنافها
فقرة رقم : ١
إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ، ما دامت فيه نصوص خاصة بها ، لما كان ذلك ، و كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، و من ثم فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده ، متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى و لو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، و كانت هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، و بالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض .

==========

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣١٥
بتاريخ ٢٠-٠٣-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - استئنافها
فقرة رقم : ٢
تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمسئول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، و حقه فى ذلك قائم و مستقل عن حق النيابة العامة و عن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب .

==========

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٣٩٦
بتاريخ ١٢-١٢-١٩٢٩

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - استئنافها
فقرة رقم : ١
للمتهم دائماً إستئناف الحكم الصادر عليه بتعويض فقط فى مادة جنحة مهما كان مقدار المدعى به من طالب الحق المدنى سواء أكان هذا المقدار يزيد على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً أم لا يزيد عليه . لأن المادة ١٧٥ تحقيق جنايات جاءت بإطلاق قبول إستئناف المتهم عن الأحكام الصاردة فى مواد الجنح غير مفرقة بين ما إذا كان الإستئناف مرفوعاً عن حكم صادر بمسئوليته فى الدعويين العمومية و المدنية معاً أو فى الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية ، و لا بين ما إذا كانت قيمة الدعوى المدنية تزيد على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً أو كانت لا تزيد عليه . و ذلك على خلاف ما جاءت به المادة ١٧٦ تحقيق جنايات الخاصة بإستئناف المسئول عن حقوق مدنية و بإستئناف المدعى بالحق المدنى من وجوب إشتراط زيادة المبلغ المدعى به على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً .

(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٢/١٢/١٩٢٩)
==========

دعوى مدنية اقامتها
==========
الطعن رقم ٠٠٢٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٢٨٨
بتاريخ ٢٦-٠٣-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية اقامتها
فقرة رقم : ٤

أباح القانون بصفة إستثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر و لو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة و سقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى و من ثم فإن قضاء المحكمة بإلزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق المدنى عن الأضرار المادية و المعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع إبنها فى الوقت الذى إستقرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم فى الأصل - فالتضمين المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر و يكون الإدعاء به خارجاً عن إختصاص المحكمة الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠٣٥٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٥٠٩
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ١

متى كانت الدعوى المدنية وجهت إلى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثله قانوناً و هو فى هذه الدعوى والده و لم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة إذ قبلتها على الصورة التى رفعت بها تكون قد أخطأت فى القانون رغم ما إتخذه الحكم من جانبه من تعيينه ممثلاً للقاصر فى غير الحالة التى توجب ذلك .

(الطعن قم ٣٥٨ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٤/٥/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ٠٣٦٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٦٠٦
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ١

الأصل فى الدعوى المدنية التى ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها و فى موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها فى موضوع الدعوى الجنائية وحدها إمتنع عليها بعدئذ الحكم فى الدعوى المدنية على إستقلال لزوال ولايتها فى الفصل فيها و ذلك فيما عدا الأحوال التى نص عليها القانون إستثناء من هذه القاعدة .

==========

الطعن رقم ٠٣٩٤ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٦٧٦
بتاريخ ١٩-٠٦-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ١
تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى تلك المجموعة نصوص خاصة ، و من ثم فلا محل لإستناد المدعى بالحق المدنى إلى ما هو مقرر فى المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الإستئناف .

==========

الطعن رقم ٠١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٤٩
بتاريخ ٢٧-٠٣-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ١
المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد و يحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . و لما كان يبين من الأوراق أن الطاعن " المدعى المدنى " لم يطلب من المحكمة إبداء أقوال أمامها ، فإنه لا محل لما ينعاه من خطأ الحكم فى تطبيق القانون لإغفال المحكمة إعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون

الإجراءات الجنائية التى توجب سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد بعد حلف اليمين . و لا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقواله و تعويله فى قضائه على ما تضمنته التحقيقات .

==========

الطعن رقم ٠٢٩٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٤٦
بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ١
تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . و لما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى ، و بالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . و إذ كان الطاعن فى دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائى لتلك المحكمة لو وصف بأنه مؤقت . و لا يغير من الأمر أن يكون الحكم القاضى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الإستئنافية بعد أن إستأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانته و إلزامه التعويض المطالب به ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشىء للمدعى بالحقوق المدنية حقاً فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف كما تقدم القول .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ٧/٥/١٩٧٢)

==========

الطعن رقم ٠٦٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣٠
بتاريخ ٠١-١١-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ٤
لما كان الثابت من الأوراق و المفردات المنضمة أن المتهم هو الذى إستأنف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة دون أن يستأنفه المسئول عن الحقوق المدنية إذ خلت الأوراق كافة مما يفيد تقريره بإستئنافه كما خلا الحكم المطعون فيه مما ينبئ عن ذلك - خلافاً لما يذهب إليه الطاعن فى أسباب طعنه فإن المحكمة الإستئنافية إنما تكون قد إتصلت بإستئناف المتهم الذى لم يختصم المسئول عن الحقوق المدنية لأنه ليس خصماً له بل هو متضامن معه فى المسئولية المدنية و يكون قبول المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الإستئنافية و هى بصدد نظر إستئناف المتهم مجرد تدخل إنضمامى لا يسبغ عليه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن ، و إستئناف المتهم على إستقلال إذا كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية و اللزوم لا ينشئ - للمسئول - حقاً فى الطعن بطريق النقض على حكم قبله و لم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١/١١/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٢
بتاريخ ٢٧-٠١-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ٣
لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على

النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، و إنطوى العيب الذى شابه الحكم على مساس بالدعوى المدنية . لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى المدنية على أن الطاعن ترك دعواه المدنية التابعة و رفع الدعوى ذاتها إلى المحكمة المدنية ، و لم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التى تحمل قضاءه بالبراءة ، فإنه لا تكون للطاعن صفة أو مصلحة فيما يثيره فى أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية .

==========

الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٢
بتاريخ ٢٧-١-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ٤

لما كان المستفاد من نص المادتين ٢٦٢ ، ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعد تاركاً لدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية ، إذا قام برفعها من يعد أمام المحكمة المدنية ، متى أتحدت الدعويات خصوماً و سبباً و موضوعاً ، لأنه بذلك يكون قد أفصح عن إرادته فى التنازل عن الحق فى سلوك طريق التداعى أمام المحكمة الجنائية .

==========

الطعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٢
بتاريخ ٢٧-١-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ٥

لما كان الطاعن يقر فى مذكرة أسباب طعنه أن الإتفاق المحرر بينه و باقى الطاعنين و بين المطعون ضده فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ قد تلاقت فيه إرادة طرفيه على إعتبار نصوص المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ،

٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير و بيع الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر هى المحاكمة لهذا الإتفاق بالإضافة إلى الشروط الواردة به ، فإن إستناد الطاعن إلى الإتفاق المذكور فى طلب التعويض أمام المحكمة المدنية لا تتحقق به المغايرة فى السبب عنه الدعوى المدنية التابعة ، إذ الواقعة التى يستمد منها الطاعن حقه فى طلب التعويض فى الدعويين واحدة هى مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ متمثلة فى واقعة عدم الشروع فى البناء فى الموعد المقرر قانوناً ، و هى ذات الواقعة التى أقيمت بها الدعويان الجنائية و المدنية التابعة و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و جرى فى قضائه على عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تأويله . و لا يقدح فى ذلك أن يكون الإتفاق المحرر بين الطرفين قد تضمن - ضمن ما تضمنه - تحديد قيمة التعويض فى حالة مخالفة المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، إذ هذا التحديد فى جوهرة لا يعدو أن يكون مجرد تقدير إتفاقى للتعويض الواجب أداؤه و هو ما يجيزه نص المادة ٢٢٣ من القانون المدنى ، فلا يعتبر بذاته مصدراً لوجوب هذا التعويض .

==========

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٢
بتاريخ ٢-١-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ١
نظم القانون إجراءات الإدعاء بالحقوق المدنية أمام القضاء الجنائى بحيث لا يكتسب المضرور أو من إنتقل إليه حقه هذا المركز القانونى بما يترتب عليه من حقوق و آثار إلا إذا باشر الإدعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً ، و لما كانت واقعة الإدعاء بحقوق مدنية هى التى تسبغ على صاحبها الصفة فى إستئناف الأمر الصادر من النيابة العامة و من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - تعين لزاماً توافر هذه الصفة قبل رفعه ، و متى كان ذلك ، و كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت هى الأخرى للمجنى عليه و للمدعى

بالحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه و المدعى بالحقوق المدنية ، فإن الطعن المقدم من والد و أخ المجنى عليهما فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم قبول الإستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليهما - دون أن يسبق لهما الإدعاء فى التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه .

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٢/١/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ٠٠٠١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١
بتاريخ ١٤-٠٢-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - اقامتها
فقرة رقم : ٢
المادة ١٤٢ من قانون العقوبات السورى إنما قصدت بالمسئولين مدنياً - الأشخاص المسئولين قانوناً عن عمل غيرهم - و هم الذين تناولتهم المادتان ١٧٤ و ١٧٥ من القانون المدنى السورى و أساس مسئوليتهم ما أفترضه القانون فى حقهم من ضمان سوء إختيارهم لتابعيهم أو تقصيرهم فى واجب الرقابة لهم أو لمن هم تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الإتفاق ، و ليست شركة التأمين من بين هؤلاء - و ذلك بأن أساس مسئوليتها هو الإلتزامات الناشئة عن عقد التأمين - فكل نزاع يقوم حول ذلك يتعلق بالمسئولية العقدية و محله المحاكم المدنية .

==========

دعوى مدنية مدعى بالحق المدنى

==========

الطعن رقم ٠١١٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ١٠١٧
بتاريخ ٢٣-٠٤-١٩٥١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
إذا كان ما طلب المدعى بالحق المدنى التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة ، فإن القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون فى شئ .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢١ لسنة ق ، جلسة ٢٣/٤/١٩٥١)

==========

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٥٣
بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
إذا كان مما ينعاه الطاعن " المتهم " على الحكم أنه قد إنطوى على بطلان فى الإجراءات أثر فيه إذ أن المدعية بالحق المدنى وجهت دعواها المدنية إليه و إلى المسئول عن الحقوق المدنية الذى لم يكن ممثلاً أثناء نظر الدعوى و قد عدلت المدعية بالحق المدنى طلباتها أمام محكمة ثانى درجة فى مواجهته و فى غيبة المسئول عن الحقوق المدنية و قضت المحكمة فى الدعوى دون أن يعلن المسئول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل ، و كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض و التعديل الذى أجرته المدعية بالحق المدنى كان فى مواجهة الطاعن فإنه لا شأن له بما ينعاه على الحكم من بطلان فى إجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية و لا يقبل منه ما يثيره فى هذا الشأن .

==========

الطعن رقم ٥٥٨ . لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤١٤
بتاريخ ٠٢-٠١-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
إذا تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه بمقتضى محضر صلح و أثبت تنازله فى محضر الجلسة فلا يملك بعد ذلك الرجوع فى هذا التنازل . فإذا حكم له بتعويض رغم وجود هذا التنازل كان الحكم مخطئاً فى تطبيق القانون و تعين نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢/١/١٩٣٠)
==========
الطعن رقم ٢٦٢ . لسنة ٠١ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٤١
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٢
أباح القانون للمدعى المدنى تحريك الدعوى الجنائية بمجرد رفعه دعواه المدنية أمام محكمة الجنح أو المخالفات ، و متى رفعت الدعوى المدنية تحركت معها الدعوى الجنائية و أصبح من حق المحكمة و واجبها الفصل فى الدعوى الجنائية بما تراه دون أن تتقيد بطلبات النيابة و دون أن يؤثر عليها تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية ، لأن ذلك التنازل لا يؤثر على الدعوى الجنائية التى تبقى معلقة أمام المحكمة . فتنازل المدعى المدنى و تفويض الرأى من النيابة لا يمحو الدعوى الجنائية من الوجود و يكون فصل المحكمة فيها بحق و مطابقاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ١ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٣١
)
==========
الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ١٨٢
بتاريخ ٢٢-٠٥-١٩٣٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى

فقرة رقم : ٣
إذا إستبعدت المحكمة جريمة التزوير لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضى المدة فلا ضير أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير نفسه ، ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة المقررة قانوناً لسقوطها ، إذ حق المحكمة فى هذا مقرر بالمادتين ١٧٢، ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣ ق ، جلسة ٢٢/٥/١٩٣٣)

==========

الطعن رقم ٠٧٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٠٢-٠٤-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
إن حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد من ذويه فى الدعوى ، و إشتراكه فى الإجراءات التى تمت فيها ، بإعتباره مدعياً بحقوق مدنية ذلك لا يمكن عده سبباً مبطلاً للحكم و لو كان لم يقض له فى نهاية الأمر بتعويض و كان السبب هو إنعدام صفته فى المطالبة بالتعويض . و إذن فإذا تبين عند الإنتهاء من نظر الدعوى و المرافعة فيها أن المدعى لم يكن دفع الرسوم المستحقة فإن ذلك لا يصح عده سبباً لبطلان الإجراءات التى تمت فى حضوره . لأنه ما دام حضوره - بحسب النظام المقرر فى المواد الجنائية - جائزاً قانوناً عند دفع الرسوم ، و ما دام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه فى حد ذاته التأثير فى حقوق المتهم فى الدفاع ، فالطعن فى الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له فى الواقع و حقيقة الأمر من معنى سوى التعلل بعدم دفع الرسوم . و هذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . لأن الرسوم ليست إلا ضريبة مفروضة على التقاضى لأغراض لا دخل فيها أصلاً للخصم المطلوب مقاضاته . و لئن جاز أن الخصم لا تسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم ، فإنه لا يصح ألبتة بعد ثبوت صحة الدعوى و صدور الحكم فيها أن يهدر هذا الحكم لمجرد أن الرسم قد فات تحصيله مقدماً . إذ ذلك يكون كثيراً ، و الحال أن العدالة لذاتها واجب إجراؤها لكل

منتصف ، و مفروض على الدولة -بحسب الأصل و بحكم وظيفتها - أن تقيمها بين الناس بلا مقابل .

==========

الطعن رقم ٠٦٣٩ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٨-٠٤-١٩٤٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى

فقرة رقم : ١

إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد تدخلت فى الدعوى لتطالب المتهمة بتعويض الضرر الذى أصابها من جراء الإعتداء على أختها ، و كانت المتهمة قد قالت إنها لا تسلم بأن المدعية أخت المجنى عليها ، فالحكم بالتعويض على أساس ما ثبت للمحكمة من أن المدعية أخت المجنى عليها و أنها أصابها ضرر بسبب ما وقع على أختها لا يكون مخالفاً القانون . أما قول المتهمة ذلك فلا مساس له بصفة الخصوم إذ علاقة المدعية بالمجنى عليها لا تعلق لها بصميم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بها و تقدير أحقيتها فى التعويض.

==========

الطعن رقم ٠٠٥٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٩١ بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٢٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى

فقرة رقم : ١

لا مانع قانوناً يمنع محكمة الجنايات من الأخذ بأقوال المدعين بالحق المدنى إذا جاءت مؤيدة بدلائل أخرى . كما أنه لا خطأ فى الإعتماد على ما يقرره الطبيب الشرعى بشأن العاهة و سببها و لو لم يعاين الإصابة بنفسه بل كان مستنتجاً رأيه من الكشوف الطبية المقدمة فى الدعوى لدخول ذلك كله فيما المحكمة حرة فى تقديره لتكوين إعتقادها و لا مراقبة لمحكمة النقض عليها فيه .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٧/١٢/١٩٢٨)

==========

الطعن رقم ٠١٣٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ١٠٩
بتاريخ ٠٣-٠١-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
إذا حكمت محكمة الجنايات بتعويض للمدعين بالحق المدنى و لم تبين لا بالحكم و لا بمحضر الجلسة صفة هؤلاء المدعين و لا علاقتهم بالمجنى عليه و لا الضرر الذى أصابهم من الجريمة فإن حكمها يكون باطلاً واجباً نقضه لتجرده عن الأسباب التى إقتضته .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٣/١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٠٩٠٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٢٢٠
بتاريخ ٢٨-٠٢-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
لا يوجد أى مانع قانونى يمنع من سماع شهادة المدعى المدنى فى الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود . و لئن كان هو يستفيد فى دعواه المدنية من شهادته التى يؤديها بعد الحلف فهى إستفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية .

==========

الطعن رقم ٠٩٠٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٢٢٠
بتاريخ ٢٨-٠٢-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٢
مرافعة المحامى الذى تحت التمرين أمام محكمة الجنايات و إن كانت ممنوعة قانوناً إلا أن حصولها عن مدع بحق مدنى لا يصح أن تكون

متكأ لطعن المتهم فى الحكم الذى أصدرته المحكمة التى قبلت هذه المرافعة لعدم مساسها بحقوق المتهم فى الدفاع .

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٨/٢/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٠٩٩١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٢٥٦
بتاريخ ٠٤-٠٤-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
لا شئ فى القانون يمنع من سماع شهادة المدعى بالحق المدنى مع تحليفه اليمين القانونية .

==========

الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٣٥٥
بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
إذا لم ينازع المتهم و لا محاميه فى صفة المدعين بالحق المدنى أمام محكمة الموضوع و لا فى وكالة المحامى الذى حضر عنهم و حكمت المحكمة بتعويض لهم فلا يقبل من المتهم أن يطعن بعد ذلك فى صفة خصمه أو فى وكالة المحامى عنه . كما لا يقبل منه الإحتجاج بعدم دفع خصمه للرسم فإن هذا من شأن قلم الكتاب و هو ليس بنائب عنه .

(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٤/١٠/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٠٢٥٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤١٧
بتاريخ ٠٩-٠١-١٩٣٠
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٢
الأصل فى الدعاوى المدنية أن ترفع للمحاكم المدنية الإبتدائية كلية أو جزئية . و لجان المعافاة بمحاكم أول درجة هى الجهات ذات الإختصاص الأصلى فيما يراد رفعه من تلك الدعاوى . فإذا أعفت طالباً من رسوم دعوى يزمع رفعها ثم بدا لهذا المعفى أن يتدخل مدعياً مدنياً فى الدعوى الجنائية المرفوعة بسبب الحادث الناشئ عنه الحق الذى أعفى من رسوم تقاضيه فلا شك أن قرار إعفائه محترم نافذ و لو كان تدخله هو لدى محكمة الجنايات التى تقضى فيما تقضى فيه نهائياً أى إبتدائياً و إستئنافياً معاً . على أن الإعفاء من الرسوم و عدم الإعفاء منها أمر عائد ضرره أو نفعه على الخزانة العامة فتظلم الطاعن فى هذا الصدد ليس إلا فضولاً .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ٩/١/١٩٣٠)
==========
الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٢-٦-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ١
معارضة المدعى المدنى وحده فى القرار الصادر من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة تتناول الدعويين المدنية و العمومية و تطرحهما معاً أمام غرفة المشورة ، و هذه يجب عليها أن تنظرهما ، فإذا رأت الأدلة متوافرة فعليها أن تحيل المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته جنائياً عن التهمة المنسوبة إليه و مدنياً عن التعويض المطلوب منه . أما إذا أحالته على تلك المحكمة لنظر الدعوى المدنية فقط فإنها تكون مخطئة و لا سبيل إلى تصحيح خطئها إلا بالطعن على قرارها لدى محكمة النقض ، و لا يملك هذا الطعن إلا النائب العمومى وحده . فإذا لم يطعن على هذا القرار أو طعن فيه و لم يقبل الطعن شكلاً أصبح هذا القرار - على ما به من خطأ - نهائياً و فى هذه الحالة تكون محكمة الجنايات على حق إذا هى إعتبرت أن الدعوى العمومية غير قائمة أمامها .

==========

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤١
بتاريخ ١٢-٦-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٢
لا صفة للمدعى المدنى فى الطعن أمام محكمة النقض و الإبرام على حكم محكمة الجنايات القاضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة بل الصفة فى ذلك للنيابة العامة وحدها .

(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ١٢/٦/١٩٣٠)

==========

الطعن رقم ٢٩٣٣٤ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٧٤٩
بتاريخ ١٧-٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٣
إن طبيعة الطعن بطريق النقض و أحكامه و إجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدنى فى الدعوى الجنائية لأول مرة بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، و كان الحكم قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون من هذه الناحية ، و أنه و لئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية ، إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على مخالفة القانون ، فإنه يتعين وفقاً للقواعد الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ ، و تحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسه لنظر الموضوع ما دام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى الدعوى المدنية و القضاء بعدم قبولها .

(الطعـــن رقـــم ٢٩٣٣٤ لســـنة ٥٩ ق ، جلســـة ١٧/٥/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ٤٥٠٧٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢٩
بتاريخ ١٥-١١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٤
من المقرر أنه إذا إدعى المجنى عليه بحق مدنى و كان قاصراً و لم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى بل ترافع فى الموضوع و صدر الحكم عليه فذلك - لما فيه من قبول للتقاضى مع القاصر - يسقط حقه فى التمسك بالدفع أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتقاضى مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه .

==========

الطعن رقم ٤٥٠٧٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢٩
بتاريخ ١٥-١١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٥
لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة و من مدونات الحكم المطعون فيه أن دعوى الحقوق المدنية مرفوعة من المجنى عليها ..... التى حضرت بالجلسة فإن نص الحكم المطعون فيه فى منطوقه على إلزام الطاعن بأن يؤدى التعويض المؤقت للولى الطبيعى على المجنى عليها لا يخل بأن ذلك التعويض مقضى به للأخيرة و التى إستوفى الحكم و محضر الجلسة بيانها . و فضلاً عن ذلك فإنه لما كانت المصلحة هى مناط الطعن كما هى مناط الدعوى ، و كان إلزام الطاعن بأداء التعويض للولى الطبيعى على المجنى عليها بهذه الصفة ليس من شأنه المساس بمصلحة الطاعن فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم فى هذا الصدد .

(الطعـــن رقـــم ٤٥٠٧٢ لســـنة ٥٩ ق ، جلســـة ١٥/١١/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١٧٨٤٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١١٠٩
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مدعى بالحق المدنى
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معاً .

(الطعـــن رقـــم ١٧٨٤٦ لســـنة ٥٩ ق ، جلســـة ١٧/١٢/١٩٩٠)

==========

دعوى مدنية نفيها للدعوى الجنائية

==========

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٠٤
بتاريخ ١٦-٠٢-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نفيها للدعوى الجنائية
فقرة رقم : ١

تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى - على ما نصت عليه المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - للقواعد الواردة فى هذا القانون ، فيما يتعلق بالمحاكمة
و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى ذلك القانون نصوص خاصة بها ، و بذلك لا يصح الإستناد إلى ما هو مقرر فى المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات .

==========

دعوى مدنية انقضاؤها

==========

الطعن رقم ٠٧٩٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ١٨٠
بتاريخ ٠٢-١٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
إن إنقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتماً فى المسئولية المدنية ، فإن نقض الحكم فى الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٢/١٢/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ٠٢٦٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٩
بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٣
لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على إنقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى كما

نصت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدنى على أن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهبت إليه الطاعنة من أن خطأ الحكم بالتصدى مرة ثانية بالفصل فى الإستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى يضر بمصلحتها فى إحتساب مدة سقوط الدعوى المدنية بالتقادم ، مردود بأن الدعوى الجنائية لم تسقط و لا يكون سقوط الدعوى المدنية إلا بسقوطها و من ثم فلا مصلحة للطاعنة فى النعى على الحكم بالخطأ لتصديه بالفصل مرة ثانية فى الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع أنه غير مطروح على محكمة الإعادة و لا يقبل منها ما تثيره فى هذا الصدد لأن المصلحة هى مناط قبول وجه الطعن و حيث تلقى لا يكون مقبولاً .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٧/٥/١٩٧٨)

==========

الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨١٤
بتاريخ ١٢-١٠-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
لما كان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين فى أمر معين و بشروط معينة ، و لهذا وجب ألا يتوسع فى تأويله ، و أن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضى الموضوع و بين حقه فى أن يستخلص من عبارات الصلح و من الظروف التى تم فيها نية الطرفين و النتائج المبتغاة من الصلح و يحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقهما عليه - شأنه فى ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته و له رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملابسات التى تم فيها تحتمل ما إستخلصه منها ، و كان الحكم قد إستخلص من محضر الصلح المقدم أنه غير خاص بالدعوى المدنية المطروحة و كان إستخلاصه سائغاً فى العقل تحتمله عبارات الصلح و ملابساته ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبوله الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعين بالحقوق المدنية عن حقوقهم يكون قد إقترن بالصواب .

==========

الطعن رقم ٠٩٠٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٤
بتاريخ ١٠-١١-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - انقضاؤها
فقرة رقم : ١
إذا كان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى ، أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ القرير بالطعن الحاصل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنح ، دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

==========

الطعن رقم ٨٩٦٥ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٩
بتاريخ ١٣-١٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
لما كان الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفيه فى أمر معين و بشروط معينة ، فإن على محكمة الموضوع إذا ما عرض عليها عقد الصلح أن تستخلص من عباراته و من الظروف التى تم فيها تحديد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقهما عليه و بيان ما إذا كان يحمل فى طياته تنازلاً من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، لما كان ذلك و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بالتعويض دون أن يعرض لدفاعه المسطور بمحضر الجلسة و طلبه إعتبار الدعوى المدنية غير قائمة إستناداً إلى عقد الصلح الذى قدمه للتدليل على تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه و يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى

المدنية و الإعادة ، و متى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضاً فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها بالنسبة للطاعن .

(الطعـــن رقـــم ٨٩٦٥ لســـنة ٥٩ ق ، جلســـة ١٣/١٢/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٩٥
بتاريخ ١٨-١٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - انقضاؤها
فقرة رقم : ٢
لما كان الثابت من المفردات المضمومة - أن المطعون ضده تنازل عن دعواه المدنية على النحو الثابت بمحضر الصلح آنف البيان، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بإثبات هذا التنازل، أما و إنها لم تفعل، و قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بشأن الدعوى المدنية فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

==========

دعوى مدنية تحريكها

==========

الطعن رقم ٠٠٥٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٨٠٤
بتاريخ ٢٢-٠٦-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية تحريكها
فقرة رقم : ٣

إذا كان ما أثبته الحكم فى صدد مسئولية الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه إذ كان قد أقام مسئولية هذه الشركة على أساس مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه بإعتبار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أم أقام مسئوليتها على أساس تقصيرها فى وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للمتهم الذى يشتغل عاملاً لديها سبيل إستعمالها فجعلها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث مسئولية أصلية ـ فإن الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه و يستوجب نقضه بالنسبة للشركة المسئولة عن الحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٢/٦/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ١١٤٨
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ٣
إذا رد الحكم الإستئنافى على دفع الطاعن الأول بعدم جواز محاكمته بشأن جريمة التزوير بقوله " إن دعوى الإشتراك فى التزوير منظورة عن طريق الجنحة المباشرة و التى أعلنت قبل أن توجه النيابة إتهامها بالإشتراك فى التزوير و قبل قرار الحفظ الذى أصدرته النيابة عند إنتهائها من تحقيقاتها فلا يقدح فى قضاء محكمة أول درجة بإدانة المتهم أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة التزوير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانونى ثم كونت عقيدتها من حيث ثبوت الإتهام و صحته و قضت بما قضت بتأثيم المتهم عنها " فإن هذا الرد سائغ مقبول .

==========

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٨٦
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها

فقرة رقم : ١

فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمى المصلحة و المشتغلين بالعربات أو حولها - و ثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة و لا يقتربوا منها . و إذا كانت طبيعة التحذير تقضى أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين و المشتغلين بالعربات و حولها بالقرب من القطار ، فإن طلب عدم الإقتراب من العربات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل و أبان عملية المناورة لإحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة و بعد التحذير . كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من إجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ، و المستفاد من النص الأخير أن إجتياز الخط - و لو كان أمراً منهياً عنه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير ، و أن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة . و لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال و المشتغلين بالشحن و التفريغ قبل إجراء عملية المناورة

و تحريك العربات و ليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من العربات ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الإقتراب من العربات الذى يوجه إلى عمال الشحن قبل و أبان عملية المناورة ، كما أنه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن و التفريغ . و كان الحكم قد أقام قضاءه فى - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير الخاطىء للائحة السكة الحديد ، و كان هذا الخطا هو أحد العناصر التى إعتمد الحكم عليها و كان له أثره فى تكوين عقيدة المحكمة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩
بتاريخ ٢٩-٠٣-١٩٧٦
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ٥
أنه عن الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية لخضوع المدعى بالحق المدنى لأحكام حراسة الطوارئ ، فإن المشرع إذ خول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة إتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة يغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها ، و ليس فى ذلك نقص فى أهلية الخاضع للحراسة و إنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون . بيد أن هذا القيد لا يتعدى إلى حق الخاضع للحراسة فى التقاضى بشخصه إذا ما لحقه ضرر من جريمة وقعت على نفسه أو مست شرفه و إعتباره ، و من ثم فإن ما يثيره المستأنف فى هذا المنحى يكون غير قويم .

==========

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٧
بتاريخ ٠٥-٠٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها و إن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر و يرتب كافة الآثار القانونية .

==========

الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٥٦
بتاريخ ١٩-٠٥-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ١

متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مصلحة الضرائب على الإنتاج التى يمثلها الطاعن - وزير المالية بصفته - قد طلبت فى كتابها إلى النيابة العامة بشأن إقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده أن يشمل الحكم إلزامه بالحقوق المدنية المطلوبة و التى أفصحت عن أسسها و مقدارها ، و من ثم فإن هذا الطلب تتوافر له مقومات الإدعاء المدنى فى مرحلة الإستدلال مما يعتبر معه تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة شاملاً بالضرورة إحالة الدعوى المدنية إليهما دون حاجة إلى إتباع الطاعن إجراءات الإدعاء المدنى المنصوص عليها فى المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، و بالتالى فإن إستئنافه للحكم الإبتدائى بالنسبة للدعوى المدنية يكون جائزاً و لو أنه لم يتبع تلك الإجراءات أمام محكمة أول درجة ، و من ثم فإن طعنه الماثل و قد إستوفى باقى الشروط المنصوص عليها فى القانون يكون مقبولاً شكلاً .

==========

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢
بتاريخ ٠٥-٠٦-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها و أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر و يرتب كافة الأثار القانونية.

==========

الطعن رقم ٠٢٩٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠٣
بتاريخ ١٧-٠٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ٢

لما كانت جريمة البلاغ الكاذب ليست من الجرائم التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على الشكوى المنصوص عليها فى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، و لا يتوقف قبولها على تقديم الشكوى فى الميعاد الوارد بها و لو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب - فإن النعى على الحكم فى هذا المنحى يكون بعيداً عن الصواب .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٧/٢/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨٢٦

بتاريخ ٠٣-٠٧-١٩٨٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها

فقرة رقم : ١

لما كانت الدعوى الجنائية أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن إقترف جناية التوسط فى طلب رشوة لموظفين عموميين إلا أن محكمة أمن الدولة العليا بحكمها المطعون فيه إنتهت إلى أن الواقعة جنحة نصب و دانت الطاعن على هذا الأساس طبقاً للمادة ٣٣٦ عقوبات لما كان ذلك و كانت العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو قرار الإتهام و ذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة . لما كان ذلك و كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء قاطع للتقادم من تاريخ ١٩/٦/١٩٨٠ و هو تاريخ إحالتها من نيابة جنوب القاهرة إلى نيابة أمن الدولة العليا بأمر الإحالة و قائمة أدلة الثبوت حتى ٢٨/٧/١٩٨٥ و هو تاريخ إحالتها من نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن الدولة العليا فإنه يكون قد إنقضى مدة تزيد على الثلاث سنين المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح دون إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى و من ثم تكون الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه و براءة الطاعن مما أسند إليه .

(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٣/٧/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٦٩٢٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٥
بتاريخ ٠٩-٠١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تحريكها
فقرة رقم : ٥
إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط أن يصدر المدعى بالحق المدنى توكيلاً خاصاً لمحاميه إلا فى حالة تقديم الشكوى و لا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .

==========

دعوى مدنية تركها

==========

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٨٣٧
بتاريخ ٣٠-٠٦-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٣
لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد إشترطت لإعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً لدعواه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه و دون قيام عذر تقبله المحكمة ، و كان ترك المرافعة على هذه الصورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، و كان المتهم لم يتمسك بترك المدعى لدعواه أمام محكمة الموضوع - فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة لدى محكمة النقض .

(الطعـــن رقـــم ٥٦٦ لســـنة ٢٤ ق ، جلســـة ٣٠/٦/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٨٤١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٠٤٩
بتاريخ ٢٢-١٠-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٢
متى قالت المحكمة " إن الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدنى قد أعلن للحضور للجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن فى محله المختار و لا يصح لذلك إعتباره تاركاً دعواه " ، فإن هذا التعليل الذى بنت المحكمة عليه قضاءها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٠١٥٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٤٣٨
بتاريخ ٢٨-٠٤-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٣
متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى لشخصه بالحضور فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى و لم يطلب من المحكمة إعتباره تاركاً لدعواه ، فإن الدفع ببطلان الحكم فى الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى بالحق المدنى و دون حضوره يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ٢٨/٤/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٩٢
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها

فقرة رقم : ١
من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحق المدنى يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه .

==========

الطعن رقم ٠٤٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٤
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه متى إتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكا صحيحاً ، ظلت قائمة و لو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ، و أن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية و ذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية . و من ثم فإن ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه و إثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن من الجريمة بعد أن توافرت أركانها .

==========

الطعن رقم ٠٧٧٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٥
بتاريخ ٠٨-١٠-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٥
إذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنا المدعى بالحقوق المدنية لشخصه لحضور الجلسة التى تخلف عن حضورها فضلاً عن أنهما لم يحضرا أيضاً بتلك الجلسة ليطلبا إعتباره تاركاً لدعواه فإن قضاء الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض الدفع بإعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه يكون فى محله .

==========

الطعن رقم ٠٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤
بتاريخ ١٣-١١-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٦
إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " . فقد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه و دون قيام عذر تقبله المحكمة . و لذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً . و لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره فى وجه طعنه " من خصأ الحكم لعدم قضائه بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه " أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٨
بتاريخ ٠٤-١٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه . و لما كان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية قد تخلف عن الحضور بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ و قد طلب المدافع عن الطاعن الحكم بإعتباره تاركاً لدعواه المدنية إلا أن المحكمة لم تقضى بهذا الطلب ، و كان الطاعن لا يدعى بأسباب طعنه أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن

شخصياً بالحضور لتلك الجلسة و إنما يقول أنه يعلم بها من توقيع وكيله على التقرير بالإستئناف ، فإن طلبه يكون فى غير محله و ظاهر البطلان و لاجناح على المحكمة إذا هى إلتفتت عن الرد عليه .

==========

الطعن رقم ٠٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤٠
بتاريخ ١١-١١-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب و الرسوم - و من بينها المرسوم الصادر فى ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ - برسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول ، الذى ألغى و حل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - هى عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، و لما كان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية و أن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها و بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى و دون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن ما ينعاه الطاعن بأنه كان يتعين الحكم بإعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخلها عن المثول أمام محكمة ثانى درجة - بفرض صحة ذلك - يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٣٦٩
بتاريخ ٢٩-٠٣-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٢
إن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى بإعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً لدعواه المدنية مردود ، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على

الدعوى الجنائية - يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدنى ، بل إنه حتى فى الجرائم التى علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه ، فإن تركه لدعواه و كذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى و حرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لأن ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجبه و هو بوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقدره بحيث لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية ، و لأن الترك هو محض أثرقانونى يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدمها دلالتها كورقة تنطوى على تعبير عن إرادة المجنى عليه فى التقدم بشكواه يكفى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها بإعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها ، و من ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة و من حق المحكمة بل فى واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة و لم يتنازل المجنى عليه عن شكواه ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره المستأنف فى هذا الصدد يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٣٢٦
بتاريخ ٢١-٠٣-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١

إن التعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول - الذى يحكم واقعة الدعوى - و إن كانت تنطوى على تضمينات مدنية تجيز لمصلحة الجمارك التدخل فى الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها و الطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام ، إلا أنها فى حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها تحديداً تحكمياً غير مرتبط بتحقق وقوع أى ضرر على المصلحة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية و لا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جانبها فى الدعوى و تلتزم المحكمة فى هذا القضاء القدر المحدد فى القانون ، و من ثم فإن أجازه هذا التدخل

إنما هى على سبيل الإستثناء فلا يجرى عليه - و أن وصف بأنه دعوى مدنية - حكم إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً الدعوى المدنية الوارد بالمادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية لأن هذا الحكم ما وضع إلا للدعوى المدنية التى تقام بطريق التبعية ممن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات المدنية البحت - أى التعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - و الأصل فى هذه الدعوى أن ترفع أمام المحاكم المدنية و هى بذلك تختلف طبيعة و حكماً عن ذلك التدخل من مصلحة الجمارك . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و قضى برفض إستئناف الطاعن و تأييد الحكم الإبتدائى لأسبابه فيما قضى به من إعتباره تاركاً للدعوى المدنية المقامة من المصلحة قبل المطعون ضدهما بالمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و ذلك لعدم حضوره بالجلسة ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه و لما كانت هذه المخالفة قد حجبته عن نظر الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢١/٣/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٩٤٧

بتاريخ ١٧-١٢-١٩٧٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها

فقرة رقم : ٣

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات إذ نصت على أنه " يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه و دون قيام عذر تقبله المحكمة و لذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، و إذ لم يتمسك الطاعن بما يثيره فى وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ٠٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٦٥
بتاريخ ٠٤-٠٥-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه متى إتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة و لو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها فإن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية ، و ذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية و من ثم فإن ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها و إثبات الحكم لذا الترك لم يكن يستتبع القضاء مبرئة الطاعن عن الجريمة بعد أن توافرت أركانها و يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول .

==========

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥
بتاريخ ١٧-٠١-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٨
لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٥أن المدعى بالحق المدنى - عن نفسه و بصفته قرر بتنازله عن دعواه إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الإبتدائى فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون أخطأ فى القانون - بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تبيح للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه و يستوجب نقضه جزئياً و تصحيحه بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه و إلزامه بمصارفيها .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ١٧/١/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١١٠٧
بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٧
متى كان الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية قد قرر أمام محكمة الإشكال بجلسة ٣٠/١١/١٩٧٥ بأن المتهم صدد قيمة الشيكين و أنه يتنازل عن الدعوى المدنية و قدم إقراراً مؤرخاً فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ صادراً من المدعى بالحقوق المدنية يحمل هذا المعنى فإنه يتعين لذلك إثبات ترك المدعى بالحق المدنى لدعواه المدنية مع إلزامه مصاريفها السابقة على ذلك الترك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٢
بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه - و الحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقينى بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

==========

الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٩

بتاريخ ٠٦-٠١-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرسال وكيلاً عنه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة ، فقد إشترطت أن يكون غياب المدعى عليه بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه و دون قيام عذر تقبله المحكمة .

==========

الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٦
بتاريخ ١٢-٠٢-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٢
لما كان ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجرءات الجنائية - على الدعوى الجنائية . و من ثم تظل تلك الدعوى قائمة و من حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة . و يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

==========

الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤٩
بتاريخ ٢٢-٠٤-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجرءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه

- و الحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هى التحقق من علمه اليقينى بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

==========

الطعن رقم ٠٤٨٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٥
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص أن " للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى و يلتزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك ..... " و كان من المقرر و وفقاً للمادة ٢٦٦ من القانون ذاته أنه يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات ، و إذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات المدنية و التجارية تنص على أن يكون ترك الخصومة بإعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفوياً فى الجلسة و إثباته فى المحضر ، و كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع ذلك النص ، و كان المدعى بالحقوق المدنية قد ترك دعواه المدنية بإقرار صريح موقع عليه منه - على السياق المتقدم - فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه و إثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٢٢/٢/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥

بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٧
لما كان نص المادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه " إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية ، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية . ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى " ، و مفاد ذلك بمفهوم المخالفة ، و أنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية - بعد أن حكم فى دعواه المدنية من المحكمة - بالترك - و ما دام حكم الترك قائماً لم يلغ ، على السياق المتقدم ، و هو الحال فى الدعوى الماثلة - أن يعود فيجدد الدعوى تلك من جديد أمام المحكمة الجنائية لأن هذا الترك منه يعد إسقاطاً تتحقق أثاره القانونية بمجرد صدور الحكم به و لا يملك المسقط العودة إلى ما أسقط حقه فيه بإعتبار أن طبيعة الإسقاط تتأبى على الرجوع فيما تناوله من إسقاط ، و كل ماله هو اللجوء إلى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

==========

الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٥
بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٥
لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " . فقد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة ، و لذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة سالفة البيان هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً . و لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يتمسك بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية لتخلفه عن الحضور أمامها

بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فليس له أن يثير هذا الدفع - أياً كان وجه الرأى فيه - لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعـــن رقـــم ٥٨٨٥ لســـنة ٥٨ ق ، جلســـة ٢٥/١٢/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٢٨
بتاريخ ١٩-١٢-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٢
لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر رغم إعلانه لشخصه دون عذر مقبول فيعتبر تاركاً لدعواه المدنية .

(الطعـــن رقـــم ٢٤٧٥ لســـنة ٥٣ ق ، جلســـة ١٩/١٢/١٩٨٥)

==========

الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٦٧
بتاريخ ٢٧-٠١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١
أن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ قضت على أنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة ، قد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة ، و لذا فإن الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً . و لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية خلافاً لما يثيره بالطعن ، فليس له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٢٧/١/١٩٨٥)

==========

الطعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٩٣
بتاريخ ٣٠-١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ١

من المقرر أنه لا يجوز إستئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية الحكم عن حدوث هذا الترك ، و أنه حيث يغلق طريق الإستئناف وهو طريق عادى من طرق الطعن يغلق من باب أولى الطعن بطريق النقض و هو طريق غير عادى . و لما كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما أورده الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عن تركه دعواه المدنية ، فإن طعنه بطريق النقض على الحكم المطعون فيه يكون غير جائز ، و لا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الإستئنافية قد أخطأت بقبولها الإستئناف و نظرها فى موضوعه برغم وروده على حكم غير جائز إستئنافه ، لأن هذا القضاء لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً لم يقرره له القانون .

(الطعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٣٠/١/١٩٨٥)

==========

الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٢٤٤
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٣

لما كان البين من المفردات أن الطاعن طلب بمذكرة دفاعه المقدمة إلى محكمة ثانى درجة الحكم بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه و دلل على ذلك بإقرار مؤرخ فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٦ صادر من المدعى بالحقوق المدنية تضمن تنازله عن دعواه المدنية المرفوعة منه قبل الطاعن ، و كانت المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها

، و كـان الحكـم المطعـون فيـه قـد أيـد الحكـم المسـتأنف فـى قضـائه فـى الـدعوى المدنيـة بـإلزام الطـاعن بـالتعويض دون أن يقـول كلمتـه فـى المستند ذاك الذى يترتب عليه - إن صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى المدنية ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب فوق إخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١/٢/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ٧١٢١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٤٣٤
بتاريخ ٢٢-٢-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تركها
فقرة رقم : ٢
إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ قضت بأنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة قد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخص دون قيام عذر تقبله المحكمة ، و لذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، و لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية فليس له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

دعوى مدنية تضامن فى التعويض

==========

الطعن رقم ٠٠٤٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٦٤٩
بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ١
إن التضامن فى التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدنى يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدى .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ٢٥/٣/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٣٩
بتاريخ ٢٨-٠٥-١٩٣٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ٢
التضامن فى التعويض ليس معناه مساواة المتهمين فى المسئولية فيما بينهما ، و إنما معناه مساواتهم فى أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به . فلا مخالفة لقانون فى أن تحكم المحكمة بإلزام المتهمين بالتعويض متضامنين ، و لو كان أحدهما لم يشترك فى تهمة الضرب الذى أفضى إلى الموت ، بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح عضى لا علاقة له بالوفاة ، ما دام هذان المتهمان قد إتحدت فكرتهما فى الإعتداء على المجنى عليه ، و ما دام بين الجنحة المنسوبة لأحدهما " و هى إحداث الجرح العضى " و الجناية المنسوبة للآخر " الضرب المفضى إلى الموت " إرتباطاً وثيقاً لحصولهما فى زمن واحد و فى مكان واحد و لفكرة واحدة .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤ ق ، جلسة ٢٨/٥/١٩٣٤)

==========

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٢٢٣
بتاريخ ٠٣-٠٦-١٩٤٠

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ٢
إذا طلب مدعون بالحق المدني متعددون الحكم بإلزام متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغاً معيناً تعويضاً عن الضرر الذى أصابهم من جرائم وقعت عليهم من المتهمين سوياً فى زمان واحد و مكان واحد فإنهم برفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق إستئناف الحكم ما دام المبلغ الذى طلبوه يزيد على نصاب الإستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم . و ذلك لأن المبلغ إنما كان طلبه على أساس أنه تعويض عن ضرر ناشئ عن سبب واحد هو الأفعال الجنائية التى وقعت من المدعى عليهم . و إذن فإن التخصيص الذى يكون المدعون قد أجروه فيما بينهم فى الدعوى لا يكون له تأثير على حقهم فى الإستئناف إذ العبرة فى هذه الحالة هى بمجموع الأنصبة ما دام مرجعها جميعاً إلى سند واحد .

(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٠ ق ، جلسة ٣/٦/١٩٤٠)
==========
الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٦-٦-١٩٤١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ١
إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين وقت أن إعتدى كل منهما بالضرب على المجنى عليه كانا فى مكان الحادثة مع آخرين من فريقهما ، و كان كل منهما منتوياً الإعتداء على المجنى عليه و فريقه على إثر نزاع نشأ بين بعض أفراد الفريقين ، و تنفيذاً لذلك ضربا المجنى عليه ، فإن كلاً منهما يكون مسئولاً قبله عن تعويض الضرر كله ، ما أحدثه هو و ما أحدثه زميله . ذلك لأن إرتكاب كل منهما فعلته فى حضرة الآخر المتحد معه فى القصد إنما كان بناء على وجود زميله على مرأى منه و توافقه معه على فكرة واحدة هى إيذاء المجنى عليه مما شجعه و شد أزره و بعث في نفسه الإقدام على فعلته ، الأمر الذى يقتضى إعتبار كل منهما مسئولاً عن نتيجة ما وقع على المجنى عليه لما باشره هو و باشره زميله من الإعتداء الذى لم يكن ليقع لولا تآزرهما .

(الطعـــن رقـــم ١٦٢٤ لســـنة ١١ ق ، جلســـة ٢٦/٦/١٩٤١)

==========

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٤٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض

فقرة رقم : ١

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين و فريقهما حضروا معاً لمحل الحادثة و كان كل واحد منه عاقداً النية على الإعتداء على فريق المجنى عليه بسبب مضاربة سابقة وقعت بين بعض أفراد الفريقين ، و تنفيذاً لهذا الغرض ضرب كل من المتهمين بحضور الآخر على مرأى منه ، المجنى عليه المذكور فأحدثا به الإصابات التى أدى بعضها إلى وفاته ، فإن كلاً منهما يكون مسئولاً قانوناً عن تعويض الضرر الناشئ عن الضرب الذى أحدثه هو و الذى أحدثه زميله بالمجنى عليه و عن نتيجته الإحتمالية و هى الوفاة . و ذلك على أساس أن إرتكاب كل منهما فعلته إنما كان بناء على وجود زميله معه ، و هذا الظرف من شأنه أن يشجع كلاً منهما على الإعتداء الذى كانا متوافقين عليه . و إذن فالقضاء عليهما متضامنين بالتعويض للمدعى بالحق المدنى عن وفاة المجنى عليه لا مخالفة فيه للقانون ، لأن كلاً منهما يعتبر مسئولاً من الوجهة المدنية عن الوفاة و لو أن المحكمة لم تستطع تعيين من منهما الذى أحدث الإصابة التى نشأ الموت عنها .

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٢ ق ، جلسة ٢/٣/١٩٤٢)

==========

الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ٢٠-١١-١٩٤٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض

فقرة رقم : ٣

إذا كان المجنى عليه فى مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب أن يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما على أساس أنهما إرتكبا الفعل الجنائى الذى نسب وقوعه إليهما ، فإن الحكم الصادر بإلزام واحد منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمساءلة الآخر جنائياً يكون سليماً . و لا يصح نعته بأن فيه قضاء بأكثر من طلب المدعى ، إذ التضامن معناه فى القانون أن يكون كل من المطالبين به ملزماً للطالب بكل المبلغ المطلوب .

(الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٢٠/١١/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ٠١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٥-٠١-١٩٤٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض

فقرة رقم : ٢

إنه و إن كانت المادة ١٥٠ من القانون المدنى قد نصت على أن الإلتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هى و المشار إليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين الملتزمين ، ثم إنه إن جاز القول بإن الإلتزام على هذا النحو يكون مستفاداً ، بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة أشخاص بإرتكابهم الفعل الذى نشأ عنه الإلتزام ، كما إذا قضى فى حكم واحد بإدانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - فى جريمة واحدة ، أى عن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه عليه - إن كان ذلك و إن جاز هذا ، فإن التضامن لا يجوز القول به عند إختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم و لو كانوا قد أدينوا بمقتضى حكم واحد . لأن التضامن هنا يقتضى لإرجاعه إلى النص القانونى الذى يستند إليه بيان الوقائع و الأسباب التى يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم فى الضرر الواحد الذى يطلب المضرور ممن تسببوا به تعويضه عنه ، مما يجب معه ، القول به ، أن يتعرض الحكم فى صراحة لهذه الوقائع و الأسباب ليربط حكم القانون فى الدعوى بواقعتها . و إذن فإذا كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، و كانت الواقعة ، كما هى ثابتة به ، ليس

فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فإنه لا يصح إعتبار هذا الحكم ملزماً المدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

==========

الطعن رقم ٠١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٦٠٩
بتاريخ ١٥-١-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ٣
إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين و لم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له ، فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . و تحديد هذا النصيب ، ما دام غير منصوص عليه فى الحكم و لا واضح من ثناياه ، يكون مناطه عدد المحكوم عليهم إعتباراً بأن هذا هو الذى قصدت إليه المحكمة فى حكمها ، فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عيلهم و يكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه . و إذن فإذا كانت الواقعة الثابتة هى أن أحد المتهمين ضرب المجنى عليه فأصاب موضعاً من جسمه ، و الآخر ضربه فأصاب موضعاً آخر منه ، و كانت الدعوى لم ترفع على أساس إتفاق أو إصرار سابق من المتهمين على الإعتداء ، فإنه يجب ، إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليها بالتضامن فى التعويض ، أن تبين فى حكمها الأساس الذى تقيمه عليه بما يتفق و الأصول المرسومة له فى القانون ، فتذكر وجه مساءلة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشىء عن الضربتين مجتمعتين لا عن الضربة الواحدة التى أحدثها هو . فإذا هى لم تفعل و لم تتعرض للتضامن فإن المسئولية لا تكون تضامنية و لا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٥/١/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠٠٣٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ١٧٦
بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٣٠
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ١
إذا تعدد المتهمون و ثبت بالحكم أن أولهم قد إرتكب جناية الضرب المفضى إلى الموت و أن تهمة باقيهم جنحة الضرب و حكمت المحكمة عليهم جميعاً بالتعويض المدنى بالتضامن كان الحكم صحيحاً ما دام قد ثبت فى الحكم وجود الإتحاد و التطابق فى الإرادات على التعدى صراحة أو إستنتاجاً من بيانات الحكم . و لا يصح الطعن فى الحكم بزعم أن المتهم الأول هو المسئول وحده عن التعويض لأنه المدان فى جناية الضرب المفضى إلى الموت . ذلك لأن نصوص القانون الجنائى إذا كانت لا تسمح بإعتبار الشخص مسئولاً عن فعل غيره إلا إذا كان فاعلاً أصلياً معه أو شريكاً له فإن قواعد المسئولية المدنية أوسع نطاقاً من هذا لأنه يكفى فيها أن تكون إرداة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلى و لو فى لحظة إرتكابه الجريمة و أن يكون وقع منه من الأفعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلى حتى يعتبر معادلاً له فى المسئولية المدنية و إن لم يعاقبه القانون الجنائى إلا على فعله فقط و لم يعتبره شريكاً لذلك الفاعل الأصلى . و هذه المسئولية المدنية المساوية للمسئولية المدنية الواقعة على فاعل الجريمة أساسها مجرد تطابق الإرادات - و لو فجأة - على الإيذاء بنوع الفعل غير المشروع الذى حدث كنوع الضرب مثلاً . فمهما يحصل من التفريق فى الجرائم الناشئة عن هذا النوع من الفعل بسبب إفضاء بعض الضربات إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة أو إلى عجز عن العمل لأزيد من عشرين يوماً ، و مهما يحصل بناء على ذلك من التفريق بين الضاربين فى المسئولية الجنائية لتطبيق ما وقع من كل منهم على نص خاص من نصوص القانون فإن المسئولية المدنية تعم كل المتدخلين فى الضرب الذى أرادوه و إقترفوا بعضه ، قل هذا البعض فى نظر القانون الجنائى أو جل ، و سبب عمومه هو مجرد توافق إرادتهم على الإيذاء بالضرب و مضيهم فى تنفيذ إراداتهم فعلاً . و ما دامت هذه المسئولية عامة فهى مسئولية يتضامن فيها الجميع بنص المادة ١٥٠ من القانون المدنى ، و من المتعين على القاضى إذا حكم بالتضامن أن يذكر فى حكمه وجود ذلك الإتحاد و التطابق فى الإرادات على التعدى أو يكون حكمه فى مجموعه مظهراً لذلك .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٢٥/١٢/١٩٣٠

)

==========

الطعن رقم ٠٦٠٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٣٨
بتاريخ ١٥-٠٢-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تضامن فى التعويض
فقرة رقم : ٢
للمحكمة إذا تعدد المتهمون و إختلفت مسئولياتهم الجنائية أن تحكم عليهم متضامنين بالتعويض المدنى ، لأن إتحاد الفكرة و الإرادة لدى أشخاص على التعدى و إيقاع الأذى يجعلهم مسئولين متضامنين مدنياً عن نتائج أفعالهم و لو إختلفت مسئولياتهم الجنائية .

(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٥/٢/١٩٣١)

==========

دعوى مدنية تقدير التعويض

==========

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ١٤٤
بتاريخ ١٢-١٢-١٩٤٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية تقدير التعويض
فقرة رقم : ٢
متى كان تقدير التعويض عن الضرر المدعى غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى مما يجب أن تمحصه محكمة الموضوع كان لمحكمة النقض حق هذا التقدير .

==========

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩ مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ٣٢١

بتاريخ ١٣-٢-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
من المقرر فى القانون أنه ليس للمستأجر الجديد أن يطرد المستأجر القديم بالقوة من العقار المؤجر ، و ليس له أن يضع اليد على العين المؤجرة إلا بالتراضى أو تنفيذاً لحكم قضائى ، و إذن فإذا قضى الحكم على المستأجر الجديد بالتعويض للمستأجر القديم بإعتباره صاحب اليد على الأرض التى كانت لا تزال مشغولة بزرعه الذى كان قائماً بحصاده على أساس الضرر الناشىء عن مخالفة القانون بإعتداء المستأجر الجديد ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى شىء .

==========

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٨٧
بتاريخ ٢٣-١٠-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
إذا كانت المحكمة بعد أن قدرت التعويض الذى تحكم به على المتهم للمجنى عليه قد أنهت حكمها بقولها إنها ترى أخذ المتهمين بالشدة فى توقيع العقوبة زجراً لهم و عظة لغيرهم ، و الحكم للمدعى المدنى بجميع طلباته ، فالنعى على هذا الحكم بأنه قد راعى الزجر فى القضاء للمدعى المدنى بجميع طلباته فى حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسساً إلا على ما لحق المدعى من ضرر ، و أن يكون متناسباً مع الضرر - ذلك لا يكون له محل ، إذ أن حديث الزجر لم يجىء إلا منصباً على تقدير العقوبة .

==========

الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ١٤٣
بتاريخ ٧-١١-١٩٥١
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ٢
إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى ، فما دام الحكم قد أورد الإعتبارات التى من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى و كان من شأن ما أورده أن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فإن المجادلة فى ذلك لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ٧/١١/١٩٥١)
==========
الطعن رقم ٠٠٢٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ١١٣٩
بتاريخ ٢٨-٠٥-١٩٥١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد قصرت التعويض فى دعوى التبديد على مبلغ الوصول الصادر من الطاعن ، و كان الثابت بمحضر جلسة محكمة الدرجة الأولى أن المتهم " الطاعن " قد دفع للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ عشرين جنيهاً و طلب التأجيل للسداد فإن المحكمة تكون قد أخطأت فيما قضت به من مقدار التعويض إذ كان عليها أن تقصر حكمها على الباقى بعد هذا الوفاء .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ ق ، جلسة ٢٨/٥/١٩٥١)
==========
الطعن رقم ٠٨٧١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٩٧
بتاريخ ٢٢-١٠-١٩٥١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ٣
إذا أثبتت المحكمة بالأدلة السائغة إعتداء المدعى عليهم إعتماداً على سلطة وظيفتهم ، و هم من رجال البوليس على المدعين بالضرب و السب و الإيذاء الذى أخل بشرفهما .

و كان ذلك بذاته متضمناً حصول الضرر لمن وقع عليه الإعتداء ، فلا يكون ثمة محل للنعى على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، و إذ كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تتبينه من عناصر الدعوى فإنه لا يقبل النعى على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢١ ق ، لسنة ١٩٥١/١٠/٢٢)

==========

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٢٦٠
بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ٢
لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقاً لأحكام القانون ، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى و تقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير قاضى الدعوى من غير معقب .

(الطعن رقم ١٠٨٠ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

==========

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٣٣٠
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدنى جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

==========

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٩١
بتاريخ ٢٧-٠١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ٦
الضرر المادى و الأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما و كلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

==========
الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٩١
بتاريخ ٢٧-٠١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ٧
التضامن فى القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ٢٧/١/١٩٥٩)
==========
الطعن رقم ٠٧١٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٢١
بتاريخ ٢٩-٠٥-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
من المقرر أن التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى إحداث الضرر واجب بنص القانون ، ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة و الإرداة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه و لو دين أحدهم بتهمة الضرب المفضى للموت و دين الآخرون بتهمة الضرب و الجرح فقط .

==========
الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٢
بتاريخ ١٦-٠٣-١٩٧٠

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ٦
لا تثريب على المحكمة إن هى لم تبين الضرر بنوعيه المادى و الأدبى الذى حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بصفته ، لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالبه به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى إرتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفى لتقدير التعويض الذى قضت به ، أما بيان مدى الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيمما بعد ، و هذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

==========

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ٢٧-٠٤-١٩٣٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
إن ما يطلبه المدعون بالحق المدنى من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم قدره هؤلاء لدى لجنى الإعفاء ، بل العبرة فيه هى بالطلبات الختامية أمام محكمة الموضوع . و لا ينظر فى تقدير هذا التعويض إلى أنصباء طالبيه فى الميراث ، بل المعول عليه فى ذلك هو ما أصاب كلاً منهم من الضرر المادى و الأدبى . و لا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما تقدره من ذلك فى حدود الطلبات الختامية التى قدمت لها .

(الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٦ ق ، جلسة ٢٧/٤/١٩٣٦)

==========

الطعن رقم ٠٠٧٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٤١
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تقدير التعويض
فقرة رقم : ١
إن المعاش الخاص المقرر لرجال الجيش بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عند إصابتهم بعمل العدو أو بسبب حوادث فى وقائع حربية أو فى مأموريات أمروا بها لا دخل فيه للتعويض الذى يستحقه صاحب المعاش قبل من يكون قد سبب له الإصابة عن عمد أو تقصير منه . و ذلك لإختلاف الأساس القانونى للإستحقاق فى المعاش و فى التعويض . إذ المعاش مقرر بقانون خاص ملحوظاً فيه ما تقتضيه طبيعة الأعمال العسكرية من الإستهداف للمخاطر و بذل التضحيات فى سبيل غاية من أشرف الغايات ، فهو بهذا الإعتبار - فيما يزيد على ما يستحقه المصاب على أساس مدة خدمته و ما إستقطع من راتبه - ليس إلا مجرد منحة مبعثها التقدير لمن أقدم على تحمل التضحيات فى خدمة بلده دون إلتفات إلى مصدر هذه التضحيات إن كان فعلاً مستوجباً لمساءلة أحد عنه أو كان غير ذلك مما لا يمكن أن يسأل عنه أحد . أما التعويض فالمرجع فيه إلى القانون العام الذى يوجب على كل من تسبب بفعله فى ضرر غيره أن يعوضه عن هذا الضرر جزاء تقصيره فيما وقع منه ، و تقديره موكول للقاضى يزنه على إعتبار ما خسره المضرور و ما فات عليه من فائدة . بخلاف المعاش فإنه محدد فى القانون بمقادير ثابتة . و إذا كان المعاش لم يلاحظ فيه أن يكون تعويضاً عن الأضرار الناشئة عن إصابات فإن الإصابة إذا كانت ناشئة عن فعل مستوجب لمساءلة فاعله مدنياً فلا يجوز أن يحسب للمعاش حساب فى تقدير التعويض المقتضى دفعه عنها للمصاب و لو كانت الحكومة هى الملزمة بالتعويض مهما كانت صفتها فى ذلك . و لا يصح إذن فى هذا الصدد القول بأن إعطاء التعويض عن الإصابة مع ربط المعاش من أجلها فيه جمع بين تعويضين عن ضرر واحد .

==========

دعوى مدنية رفضها

==========

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٢
بتاريخ ٠٢-١٢-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها
فقرة رقم : ٤
لما كان إستئناف المتهم على إستقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذ كسبه ، بطريق التبعية و اللزوم ، و كانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا بإعتبارها تابعة للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم ، فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ، إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم و رفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل خطأ ضد المتهم لا يكون قد أخطأ فى شئ و لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد .

==========

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٤٤
بتاريخ ١٩-١٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى على أساس أن التهمة غير ثابتة فى حقه ، و إذ كان هذا القضاء إنما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدى إلى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية و قد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضده إنما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية و لو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم . قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - وفقاً

لما تشير إليه ملابسات الواقعة و ظروفها التى أثبتها الحكم - دلائل جدية و كافية على إتهام المطعون ضده .

٢،٣) من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - و أنه لا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية الأشياء محل الجريمة ، و إذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة أشهر و كانت قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - وفقاً لما تشير إليه ملابسات الواقعة و ظروفها التى أثبتها الحكم - دلائل جدية و كافية على إتهام المطعون ضده بإرتكابها فإنه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه ما دام أنه كان حاضراً و ذلك عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين كما يجوز له تفتيشه عملاً بما تخوله المادة ٤٦ من القانون السالف الذكر .

٤) و لما كان لا ينال من سلامة إجراءات القبض على المطعون ضده و تفتيشه - و هى من قبيل إجراءات الإستدلال - أن من قام بها ليس من موظفى الجمارك ، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذى تولى القبض على المطعون ضده و تفتيشه من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى حدود إختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة و شاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع فى التهريب الجمركى المسندة إلى المطعون ضده ، و لا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة فى صدد تلك الجريمة لبعض موظفى الجمارك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك السالف البيان لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الإختصاص العام .

٥) خطاب الشارع فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق و لا ينصرف الخطاب فيها

إلى غيرها من جهات الإستدلال التى يصح لها إتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً ، و من ثم فإن أعمال الإستدلال التى قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة فى صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى و بدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليهما قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون و فى تطبيقه .

٦) لما كان ما ساقه الحكم تبريراً لإطراح إعتراف المطعون ضده فى محضر الضبط لا يتضح منه وجه إستدلاله إذ أنه لم يبسط الملابسات التى أحاطت بصدور الإعتراف منه فضلاً عن تجهيله بأفعال التعدى التى نسبها إلى رجال الشرطة و تجهيله كذلك بالإصابات التى ذهب إلى القول بأنها حدثت بالمطعون ضده مما لا يتحقق به قصد الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام الجنائية و لو كانت صادرة بالبراءة و لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، و إذ كان الحكم - بالإضافة إلى ما سبق - لم يعرض للدليل المستمد من إعتراف المطعون ضده فى محضر مأمور الجمرك رغم إشارته إليه فى مدوناته و إنما قعد كلية عن مواجهته هذا الدليل و تمحيصه فإنه من ثم يكون معيباً بالقصور و لا يبرئه من هذا العيب إرساله القول بأن واقعة الضبط غير واضحة و أن وجدان المحكمة لم يسترح لإجراءات الدعوى ، إذ أنه فضلاً عما يشوب هذا القول من تعميم و إبهام فإن منعاه - و لا ريب - هو ما تردى فيه الحكم من خطأ قانونى فى تقدير صحة إجراءات القبض و التفتيش على نحو إعتبرت معه نفسها - بغير حق - مقيدة بعدم الأخذ بالدليل المستمد منهما و هو ما يعيب الحكم فى النهاية بالفساد فى الإستدلال . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و الإحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١٩/١٢/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥٢
بتاريخ ١٣-١٢-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها
فقرة رقم : ٣
لما كان شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية و صحة إسناده إلى التهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم ثبوت إرتكاب المطعون ضده للفعل المسند إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحاً - برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٣٥٩
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها
فقرة رقم : ٤
إذا برأت المحكمة المتهم و رفضت الدعوى المدنية قبله فليس محتماً عليها ذكر أسباب الرفض لأن التبرئة تغنى عن ذكر أسباب خاصة .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٧/١١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٦
بتاريخ ٠٢-٠٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها
فقرة رقم : ٣

لما كان القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن التهمة المسندة إليه غير ثابتة فى حقه إنما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى و قد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية و لو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

(الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٢/٢/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٧
بتاريخ ٢٨-١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفضها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة و ما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه و ما يطمئن إليه ، فإن تعييب الحكم فى باقى دعاماته - و هى الخاصة بعدم مسئولية المطعون ضده الأول عما ورد بمذكرة الدفاع كمحام و بعدم توافر العلانية - بالخطأ فى تطبيق القانون ، بفرض صحته يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٢٨/١/١٩٨٥)

==========

دعوى مدنية رفعها

==========

الطعن رقم ٠٩٨٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٤٢٧
بتاريخ ٠١-٠١-١٩٥٠

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية رفعها
فقرة رقم : ١
متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإنه يكون صحيحاً فى القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية قبله .

(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ١/١/١٩٥٠)
==========
الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٢٩٩
بتاريخ ٢٨-١١-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
متى رفعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه عن فعله الشخصى فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى و تحكم من تلقاء نفسها بمساءلته عن فعل تابعه ، و إلا فإنها تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠)
==========
الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٤٥٢
بتاريخ ٠١-٠١-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد إلى تخويل المحكمة الإستئنافية و هى تفصل فى هذا الإستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى و تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مما مقتضاه أن تتصدى لتلك الواقعة و تفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة و ثبوتها فى حق المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية و الجنائية

كانتا مرفوعتين معاً أمام محكمة أول درجة و ما دام المدعى بالحقوق المدنية قد إستمر فى السير فى دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . فإذا كانت المحكمة قد إعتبرت الحكم الإبتدائى حائزاً لقوة الشئ المقضى فيه لعدم إستئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها و هى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم المستأنف عليه فى الدعوى المدنية - فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ١/١/١٩٥٠)

==========

الطعن رقم ٠٣٣٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ١١٠٣
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢
إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على " أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً و على من يمثله إن كان فاقد الأهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله " . و إذن فمتى كان الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصراً إذ كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً و كانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصياً دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانوناً فإن الحكم إذ قضى بقبولها يكون مخطئاً .

(الطعن رقم ٣٣٢ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٤/٦/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ٠٩١٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٩٦١
بتاريخ ٠٩-٠٦-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
الأصل فى الدعاوى المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ، متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من

الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جناية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة ، إنتفت علة الإستثناء و إنتفى هذا الإختصاص . و إذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بتهمة قيادته سيارة دون أن يكون حاصلاً على رخصة قيادة و بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور
و ممتلكاته ، بأن قادها بسرعة و على يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدعياً بحق مدنى للمطالبة بقيمة التلف الذى أصاب سيارته ، و كان الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية و إنما نشأ عن إتلاف السيارة ، ذلك أن الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لائحة السيارات و هى مخالفة لا تنتج بذاتها ضرراً للطاعن ، أما الضرر الذى أصابه فناشئ عن واقعة إتلاف السيارة ، و هى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية و ما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال - متى كان ذلك ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب فى الضرر الذى أصاب الطاعن ، و إنما ظرفاً و مناسبة لهذا الضرر ، و تكون المحكمة الجنائية ، إذ قضت برفض الدعوى المدنية بإعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت إختصاصها . و لما كان عدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينشأ عن الجريمة ، هو مما يتعلق بولايتها القضائية ، فهو إذن من صميم النظام العام ، و يجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى و لو أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين نقض الحكم
و تصحيح الخطأ القانونى ، و القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى
المدنية .

(الطعن رقم ٩١٥ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٩/٦/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٦٤٥
بتاريخ ٢٤-٠٣-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، و لو كان متصلاً بها ، سقطت تلك الإباحة ، و كانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . و إذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض فى الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعى بالحق المدنى من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين عن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، و هو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذى كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه و القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٠٨٦ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٢٤/٣/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٢١٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة و كانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . و إذن فمتى كان الحكم قد قضى بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التى رفعت عنها الدعوى العمومية ، و هى جريمة القتل و الإصابة الخطأ ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ٥/١/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١٩٢
بتاريخ ١٦-١١-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١

إن قضاء محكمة النقض جرى على أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوىالعمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

و إذن فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد بنى طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم و إنما على الضرر الذى لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه فى تنفيذ شروط عقد النقل ، مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه ، فإن الحكم إذ قضى بإختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية و تصدى لموضوعها و فصل فيه برفض هذه الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه و القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، لأن هذا الإختصاص من النظام العام لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٦/١١/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤٨٥
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٣

ممن المقرر قانوناً أن حق المدعى المدنى فى الخيار لا يسقط إلا إذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية و كانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم و السبب و الموضوع .

==========

الطعن رقم ١٣٨ . لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٩٢٢
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٦
إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً و لا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان فاقد الأهلية .

(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٢٦/٤/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٤١٣ . لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١٠٣٣
بتاريخ ٣٠-٠٥-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٤
إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية و فى الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، و لا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية و التجارية إلا لسد نقص .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٣٠/٥/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٤٢٩ . لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١٠٩١
بتاريخ ٠٧-٠٦-١٩٥٥

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المضرور من الجريمة ، لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدنى للمطالبة بالتعويض ، أن يلجأ إلى الطريق الجنائى ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فإذا لم تكن قد رفعت منها ، إمتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ،
و يشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة إتحاد الدعويين فى السبب و الخصوم و الموضوع .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٧/٦/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ٥٢٢ ، لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١١٧٢
بتاريخ ٣-١٠-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إذا كانت المدعية بالحق المدنى لم تطلب فى الدعوى التى رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عيناً فقضى لها بذلك و أشار الحكم إلى حقها فى المطالبة بالتعويض إذا إستحال عليها التنفيذ عيناً ، و كانت المدعية لم تطلب فى دعواها المباشرة التى رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدنى و حصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٣/١٠/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ٨٢٣ ، لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٦٤٦
بتاريخ ٢٤-٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها

فقرة رقم : ١
الأصل فى الدعوى المدنية التى ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها و فى موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها فى موضوع الدعوى الجنائية وحدها إمتنع عليها بعدئذ الحكم فى الدعوى المدنية على إستقلال لزوال ولايتها فى الفصل فيها ، و قد ورد على هذا الأصل أحوال إستثناها القانون ، من بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم .

==========

الطعن رقم ١٧٥ ٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٥٦١
بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات .

==========

الطعن رقم ١٧٥ ٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٥٦١
بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢

المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة على النصاب الذى يحكم القاضى الجزئى نهائياً .

==========

الطعن رقم ٠٧٠٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٨٧١
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢
الأصل فى الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية و إنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية - جناية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة إنتفت علة الإستثناء و إنتفى الإختصاص .

(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٠٠٦١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٢٢٥
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعوى الجنائية التى هى أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفد وسائل التحقيق الممكنة ، و لا ينبغى لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات و تحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها و الفصل فيها على أساس التحقيق الذى تم .

==========

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ١٦٢
بتاريخ ١٠-٠٢-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
أوجب الشارع بالنص الصريح فى المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغاً ، فإذا كان ما زال قاصراً ، فإنها توجه على من يمثله قانوناً ، و من ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية و حين قضى فيها قبله كان قاصراً ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه فى خصوص الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٢٦٧
بتاريخ ١٠-٠٣-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
متى كان الحكم قد إنتهى فى منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما و أن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم و رفض الدعوى المدنية قبله و قبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ألا يكون الضرر راجعاً لسبب أجنبى لا يد " للحارس " فيه .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٠/٣/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ١١٤٨
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٥٨

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٥
إذا كان المدعون بالحق المدنى لم يطلبوا فى الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية إلا بطلان عقد الايجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثانى بسبب صورتيه فقضى لهم بذلك ، و كان المدعون لم يطلبوا فى دعواهم المباشرة أمام محكمة الجنح إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم ، فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا إلى القضاء المدنى يكون على غير أساس .

==========

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥٦٤
بتاريخ ٢٥-٥-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة و سقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبته الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذى يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى ، فإن قضاءه بالبراءة إعتماداً على هذا السبب يترتب عليه عدم إختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية ، أما و قد تعرضت لها و فصلت فى موضوعها فإنها تكون قد قضت فى أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية و لا شأن للمحاكم الجنائية به ، مما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه و الحكم بعدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ٢٥/٥/١٩٥٩)

==========

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٩٤٢
بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢
القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية فى الجلسة فى حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط _ أى مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - فى فقرتها الثانية .

(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠)

==========

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٢
بتاريخ ١١-١٢-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببرأة المتهم لما تكشف له بداءة من أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية بحت تدور حول إخلال بتنفيذ عقد بيع و قد ألبست ثوب جريمة التبديد على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة إعتماداً على هذا السبب يلزم عنه إعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية . أما و قد تعرض لها الحكم و فصل فى موضوعها بالرفض فإنه يكون قد قضى فى أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها و لا شأن للمحاكم الجنائية به . و لما كان ذلك ، و كان هذا الخطأ فى القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية و عدم إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

(الطعـــن رقـــم ٢٠٠٥ لســـنة ٣٢ ق ، جلســـة ١١/١٢/١٩٦٢)

==========

الطعن رقم ٠٦٩٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٧
بتاريخ ٢١-٠١-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢
الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها و طرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناه بنص صريح فى القانون .

(الطعـــن رقـــم ٦٩٥ لســـنة ٣٣ ق ، جلســـة ٢١/١/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٢
بتاريخ ١٠-٠١-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها .

==========

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٧
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها

فقرة رقم : ٣
القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن الواقعة غير قائمة فى حقه و لا أساس لها من الواقع ، إنما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى و قد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، و لو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، و إذ كان الحكم المطعون فيه - على ما تقدم البيان معيباً بما يبطله ، فإنه يتعين القضاء بنقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٤/٣/١٩٧٧)

==========

الطعن رقم ٠٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ٠٤-٠٥-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢
النعى بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية فى إختيار الطريق الجنائى مردود بأن الثابت من أسباب الطعن أن المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب فى الدعوى المرفوعة منها أمام المحكمة المدنية إلا فسخ عقد البيع و التعويض عن هذا الفسخ و هى تختلف سبباً عن دعواها المباشرة أمام محكمة الجنح بطلب تعويض الضرر الناشىء عن جنحة إستيلاء الطاعن بالإحتيال على مال المدعية بتصرفه بالبيع فى عقار ليس ملكاً له و لا له حق التصرف فيه إذ تستند الدعوى الأخيرة إلى الضرر الناشىء عن الجريمة ، و لا يدعى الطاعن بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية إبتداء أمام المحاكم المدنية تأسيساً على المطالب بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة و الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية فى الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية .

==========

الطعن رقم ٥٢٧ ، لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٦٦١
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للمضرور من الجريمة إدخال المؤمن لديه فى الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشىء عن الجريمة أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية و تسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها فى هذا القانون .

==========

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩١٢
بتاريخ ١٧-١١-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٦
لما كان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية و إنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية - فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر و لو كان متصلاً بالجريمة سقطت تلك الإباحة و سقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى - و كانت المحكمة قد قضت بإلزام الطاعن الثالث بالتعويض المدنى فى الوقت الذى إستقرت به على أن الفعل الجنائى بالنسبة له منعدم فى الأصل - فالتضمين المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون إذن عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها و يكون الإدعاء به خارجاً عن إختصاص المحكمة الجنائية - و عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر

ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام و يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها و يجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى و لو أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٨١
بتاريخ ٢٦-١١-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٥
لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق فى الواقعة لم تكن قد إنتهت منه بعد و لصدور أمر منها ما زال قائماً بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق ، جلسة ٢٦/١١/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٣٦
بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لكل من النيابة العامة و المحكوم عليه و المسئول عن الحقوق المدنية و المدعى بها الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام الجنائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات و الجنح و لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية و المسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية " و تنص المادة ٣٩ من ذات القانون على أنه " على محكمة النقض إذاقضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين " - و لما كانت الدعوى المدنية قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريقة التبعية للدعوى الجنائية فإنه كان يتعين على محكمة جنايات دمنهور - بهيئة جديدة فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض - أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه و صحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء المحكمة الأولى ، و لا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية و المدنية - و إن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى . و قد خالفت محكمة جنايات دمنهور - بهيئة جديدة هذا النظر بإحالتها الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة مستندة فى ذلك إلى نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، و على الرغم من أن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعوى الجنائية التى هىأساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، و لا ينبغى لها أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات و تحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها و الفصل فيها على أساس التحقيق الذى يتم .

==========

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٤٦٧
بتاريخ ٢٩-٠٢-١٩٣٢
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٣
من المتفق عليه أنه يجوز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المحجوز عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال الوصى أو القيم عليه ، لأن إيجاب دخول الوصى أو القيم فى الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة الجنائية يخلق شيئاً من التعارض بين إجراءات الدعويين العمومية و المدنية ، إذ ما دام المتهم مفروضاً فيه أنه قادر على الدفاع عن نفسه فى الدعوى العمومية فالواجب أن يكون أقدر على الدفاع أمام المحكمة عينها فى الدعوى المدنية التى هى فرع عنها .

==========
الطعن رقم ٠٠٤٥ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ٢٣-٠٣-١٩٣٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يجيز لمن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بصفته مدعياً بحقوق مدنية . فإذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المختلطة طالباً إلزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه و إستعماله الطرق الإحتيالية و التدليسية معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلتجىء إلى المحكمة الجنائية ليدعى أمامها مدنياً عن هذا التصرف عينه .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦ ق ، جلسة ٢٣/٣/١٩٣٦)
==========
الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٣٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١

إن المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس أو النيابة ، بل إن هذا الحق قد خول أصلاً للمدعى بالحق المدنى للمحافظة على حقوقه فى الحالات التى لا يقوم البوليس أو النيابة العامة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٨ ق ، جلسة ١٦/٥/١٩٣٨)

==========

الطعن رقم ٠٩٤٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ١٩٧
بتاريخ ١٣-٥-١٩٤٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إذا إدعى المجنى عليه بحق مدنى و كان قاصراً ، و لم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى ، بل ترافع فى الموضوع و صدر الحكم عليه ، فذلك - لما فيه من قبول للتقاضى مع القاصر - يسقط حقه فى التمسك بالدفع أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتقاضى مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٠ ق ، جلسة ١٣/٥/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٢٧٨
بتاريخ ٣١-٥-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة الجنائية فإن هذه المحكمة إذا أنتهت إلى أن أحد المتهمين هو وحده الذى قارف الجريمة المطلوب التعويض عنها ، و أن المتهمين الآخرين : أحدهما لم يقع منه سوى تقصير فالواجبات التى يفرضها عليه العقد المبرم بينه " مستخدم ببنك التسليف " و بين المدعى بالحقوق المدنية " بنك التسليف " ، و الآخر لم يثبت وقوع أى تقصير منه - إذا إنتهت إلى ذلك فإنه يكون

متعيناً عليها ألا تقضى بالتعويض إلا على من ثبتت عليه الجريمة ، و أن تقضى برفض الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين لأن حكمها على المتهم الذى خالف شروط العقد لا يكون إلا على أساس المسئولية التعاقدية ، و هو غير السبب المرفوعة به الدعوى أمامها ، و هذا لا يجوزفى القانون . و لأن حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره ما دام لم يثبت وقوع أى خطأ منه . أما القول بأن المحكمة كان عليها فى هذه الحالة أن تحكم بعدم الإختصاص فى الدعوى المدنية بالنسبة لهذين المتهمين : أحدهما أو كليهما لا برفضها فمردود بأنه ما دامت الدعوى قد رفضت على أساس إنعدام المسئولية التقصيرية فإن ذلك لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية ، و ليس من شأنه أن يمنعه ، من رفعها أمام المحاكم المدنية بناء على سبب آخر هو المسئولية التعاقدية .

(الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ١٣ ق ، جلسة ٣١/٥/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٠٠٦٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٩٤
بتاريخ ١٥-١-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٣
إن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائماً قبول الدعوى المدنية معها ، و إذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى كان قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له ، بمقتضى المادة ٢٣٩ تحقيق ، أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية و لو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية القائمة .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٥/١/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠٨٩٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧٠٥
بتاريخ ٢٤-٤-١٩٤٥
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
إن أحكام المسئولية الجنائية ، كما هى معترف بها فى قانون العقوبات ، تأبى أن يمثل المتهم أمام المحكمة الجنائية و أن لا تسمع أقواله هو شخصياً فى صدد الجريمة المطلوبة معاقبته عنها ، لما فى ذلك من إخلال بالضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية . و ما دام هذا هو الشأن ، بإجماع فى الدعوى الجنائية ، فإن الدعوى المدنية - بوصف كونها ملحقة بها و متفرعة عنها - يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكمها فتتأثر بها ضرورة تعلقها بها تعلق التابع بالمتبوع و الفرع بالأصل ، و هذا من مقتضاه أن جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية . و من هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على المتهم الذى لا يزال قاصراً و عليه وصى يدير أمواله ، دون إدخال وصيه فيها .

(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٢٤/٤/١٩٤٥)
==========
الطعن رقم ٠٤٠٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٢٢٥
بتاريخ ٠٧-٠٣-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ١
جرى قضاء محكمة النقض على قبول الإدعاء بالحق المدنى على القاصر و من فى حكمه لدى المحاكمة الجنائية بدون حاجة إلى إدخال الولى أو الوصى أو القيم فى الخصومة. و مهما يكن من وجاهة الإعتراض على هذا الرأى فإن هذه المسألة خلافية و لا محل للعدول فيها عن المذهب الذى ثبت عليه القضاء .

==========
الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤٥٣
بتاريخ ٣٠-٠١-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها

فقرة رقم : ١

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . و هذه الإباحة الإستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها بقدرها فقط بلا توسع . فرفع الدعوى المدنية للمحكمة الجنائية كمقتضى المادة ٥٤ تحقيق جنايات لا يكون إلا فى صورة ما إذا كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . و مفهوم النص أن الضرر إذا لم يكن ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة و سقط معها إختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدنى المطلوب . و

إذن فلا يجوز لأحد أن يدخل مدعياً بحق مدنى فى دعوى جنحة الإعتياد على الإقراض بربا فاحش لإنتفاء حصول ضرر ما لأحد من هذه الجريمة ، لأن الإقراض فى ذاته لا عقاب عليه قانوناً ، و إنما العقاب هو على الإعتياد نفسه أى على وصف خلقى خاص إتصف به المقرض إثر مقارفته الفعل الأخير الذى تحقق به معنى الإعتياد . و هذا الإعتياد الذى هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقترضين به ، إذ هو وصف معنوى بحت قائم بذات الموصوف ملازم لماهيته يستحيل عقلاً أن يضر بأحد لا من هؤلاء المقترضين و لا من غيرهم . و من ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضرراً و لا أن يطلب بسببه تعويضاً لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية . إنما الضرر الذى يصيب المقترضين لا ينشأ إلا عن عملية الإقتراض المادية ، و هو ينحصر فى قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية ، فالدعوى به إنما هى دعوى إسترداد هذا الزائد الذى أخذه المقرض بغير وجه حق ، و هى دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها ألا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية و ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

(الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٣٠/١/١٩٣٠)

==========

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٤٢
بتاريخ ٢-٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها

فقرة رقم : ١
المجنى عليه هو الذى يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التى يهدف إليها الشارع .

==========

الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠٥
بتاريخ ١٩-٠٢-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - رفعها
فقرة رقم : ٢
لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية - هم زوجة المجنى عليه الأول و أولاده و هو ما لم يجحده الطاعن و كان ثبوت الإرث لهم من عدمه لا يقدح فى صفتهم كزوجة و أبناء للمجنى عليه المذكور و كونهم قد أصابهم ضرر من جراء فقد المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه و الذى أودى بحياته ، و كانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على إنتصابهم مقام المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليهم .

==========

دعوى مدنية سقوطها

==========

الطعن رقم ٠٨٥٠ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ١٨١
بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها

فقرة رقم : ١
إذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه المدنية ، و كانت المحكمة قد أجابته إلى ما طلب تطبيقاً للمادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا تكون له صفة فيما يثيره فى طعنه بالنسبة إلى الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ٠٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٤٩٦
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها
فقرة رقم : ١
الإلتجاء إلى الطريق المدنى الذى يسقط به حق إختيار الطريق الجنائى إنما يكون برفع دعوى التعويض فعلاً أمام المحاكم المدنية و هى لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان عريضتها إعلاناً صحيحاً أمام جهة مختصة و من ثم فإن برتستو عدم الدفع لا يسقط به حق إختيار الطريق الجنائى .

==========

الطعن رقم ٠٣١٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٤٩٦
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها
فقرة رقم : ٢
الدفع بسقوط حق المدعى فى إختيار الطريق الجنائى ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض فى موضوع الدعوى .

==========

الطعن رقم ٠٨٨٠ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦٩٤
بتاريخ ٢٩-٠٦-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها

فقرة رقم : ٢
إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن إختلاس المستندات ، و لو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لإختلاف موضوع الدعويين .

==========

الطعن رقم ٠٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها
فقرة رقم : ٢
الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى إختيار الطريق الجنائى ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التى تحمى صوالح خاصة فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض فى موضوع الدعوى و لا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ٠٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها
فقرة رقم : ٣
الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية فى الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية . و لما كانت دعوى إشهار الإفلاس تختلف موضوعاً و سبباً عن دعوى التعويض عن جنحة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - إذ تستند الأولى إلى حالة التوقف عن دفع الديون و تستند الثانية إلى الضرر الناشئ عن الجريمة لا عن المطالبة بقيمة الدين محل الشيك . و كان الطاعن " المتهم " لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد أقامت دعواها المدنية إبتداء أمام المحاكم المدنية تأسيساً على

المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . فإن الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية فى اللجوء إلى الطريق الجنائى لسلوكها الطريق المدنى يكون على غير أساس .

==========

الطعن رقم ٣٩٨٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٩٩
بتاريخ ١٦-٠٣-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - سقوطها
فقرة رقم : ٢
لما كان تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه فى جريمة الضرب المرفوعة بها الدعوى الجنائية عليه - على ما سلف بيانه - ليس من شأنه أن يؤثر فى الدعوى الجنائية و لا فى المسئولية الجنائية نفس الجريمة تلك ، فإن النعى على الحكم عدم قضائه بالبراءة لهذا التنازل ، يكون على غير سند من القانون .

==========

دعوى مدنية قبولها

==========

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٦٩٥
بتاريخ ١٨-٠٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية قبولها
فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم قد إستظهر الواقعة فى أن المتهم بالتبديد [موظف فى شركة] هو الذى عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق

المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذى تسلمه منه إلى الجهة التى يريد السفر إليها عن طريق أحد البنوك ، و أن المبلغ لم يسلم إلى المتهم بصفته موظفاً بالشركة بل إن تصرفه كان بعيداً عن عمله ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة بإعتباره ممثلاً للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ فى شئ .

(الطعن رقم ١١٦٠ سنة ٢١ ق ، جلسة ١٨/٢/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤٠٩
بتاريخ ١١-١-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
إن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى العمومية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً .

(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١١/١/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٥٤٥
بتاريخ ٢٢-٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون و أن يكون الضرر شخصياً و مترتباً على هذا الفعل و متصلاً به إتصالاً سببياً مباشراً ، فإذا لم يكن الضرر حاصلاً من الجريمة و إنما كان نتيجة ظرف آخر و لو متصلاً بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها إنتفت علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . و إذن فالقلق و الإضطراب الذى يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الإدعاء به مدنياً أمام المحكمة الجنائية .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٢/٢/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٢١٢ ، لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤١٥
بتاريخ ١٨-٥-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢

القاعدة فى عقود إلتزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه و على نفقته و تحت مسئوليته ، و تبعاً لذلك فإن جميع الإلتزامات التى تترتب فى ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده و لا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها . فإذا ما أنهت هذه الجهة الإلتزام بالإسقاط فإنها لا تسأل عن شىء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص فى عقد الإلتزام يلزمها به . و لما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة و المعمول به إعتباراً من ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على إلتزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالإلتزامات التى علقت بذمة الشركة المذكورة إلا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون و كان ما ورد بالمادتين الخامسة و السادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الإلتزامات و الحقوق و خصم هذه الإلتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية و الشركة الملتزمة التى تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الإلتزام و ذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية . و لما كان عقد الإلتزام المبرم بين جهة الإدارة و شركة ترام القاهرة فى سنة ١٨٩٤ جاء خلواً من نص يقضى بإلتزام الحكومة فى حالة إسقاط الإلتزام عن هذه الشركة بشىء من الديون التى ترتبت فى ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق ، فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة . و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه و تصحيحه وفقاً للقانون و القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٨/٥/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ٠٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية و إن كان من الدفوع الجوهرية التى يتعين التصدى لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٥
بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ١
قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الإتفاق المبرم بينه و بين المتهم فى مصير الدعوى المدنية و ترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيباً بالقصور .

==========

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٨
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ١
يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشئاً مباشرة من الفعل المكون للجريمة

المرفوعة بها الدعوى الجنائية . أما إذا كان ناشئاً من فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٨
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى بإعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور بإعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره . و مقتضى هذا أنه إذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين و قضى برفضها فلا يجوز فى الإستئناف الفصل فى الدعوى على الأساس الآخر ، و خصوصاً إذا كان الخصم يعارض فى ذلك .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٧/١٢/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٧٢
بتاريخ ٠٣-١٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٣
متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً . و كان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجنح و المخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم و إختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها . إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما و مشروط فيه ألا تنظر الدعوى

المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، و مؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية و مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢
بتاريخ ٠٥-٠٦-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٩
من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ٥/٦/١٩٨٦)

==========

دعوى مدنية قبولها

==========

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٦٩٥

بتاريخ ١٨-٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية قبولها
فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم قد إستظهر الواقعة فى أن المتهم بالتبديد [موظف فى شركة] هو الذى عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذى تسلمه منه إلى الجهة التى يريد السفر إليها عن طريق أحد البنوك ، و أن المبلغ لم يسلم إلى المتهم بصفته موظفاً بالشركة بل إن تصرفه كان بعيداً عن عمله ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة بإعتباره ممثلاً للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ فى شئ .

(الطعن رقم ١١٦٠ سنة ٢١ ق ، جلسة ١٨/٢/١٩٥٢)
==========
الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤٠٩
بتاريخ ١١-١-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
إن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى العمومية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً .

(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١١/١/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٥٤٥
بتاريخ ٢٢-٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون و أن يكون الضرر شخصياً و مترتباً على هذا الفعل و متصلاً به إتصالاً سببياً مباشراً ، فإذا لم يكن الضرر حاصلاً من

الجريمة و إنما كان نتيجة ظرف آخر و لو متصلاً بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها إنتفت علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . و إذن فالقلق و الإضطراب الذى يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الإدعاء به مدنياً أمام المحكمة الجنائية .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٢/٢/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٠٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤١٥
بتاريخ ١٨-٠٥-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
القاعدة فى عقود إلتزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه و على نفقته و تحت مسئوليته ، و تبعاً لذلك فإن جميع الإلتزامات التى تترتب فى ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق يقع عبؤها عليه وحده و لا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها . فإذا ما أنهت هذه الجهة الإلتزام بالإسقاط فإنها لا تسأل عن شىء من هذه الأعباء إلا إذا وجد نص فى عقد الإلتزام يلزمها به . و لما كان يبين من القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة و المعمول به إعتباراً من ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ أنه لم يرد به نص على إلتزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالإلتزامات التى علقت بذمة الشركة المذكورة إلا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون و كان ما ورد بالمادتين الخامسة و السادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الإلتزامات و الحقوق و خصم هذه الإلتزامات إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من الجهة الإدارية و الشركة الملتزمة التى تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الإلتزام و ذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية . و لما كان عقد الإلتزام المبرم بين جهة الإدارة و شركة ترام القاهرة فى سنة ١٨٩٤ جاء خلواً من نص يقضى بإلتزام الحكومة فى حالة إسقاط الإلتزام عن هذه الشركة بشىء من الديون التى ترتبت فى ذمة الشركة إبان قيامها بإدارة المرفق ، فإن دعوى التعويض المقامة على مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن حادث وقع قبل

إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة . و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه و تصحيحه وفقاً للقانون و القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٨/٥/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ٠٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية و إن كان من الدفوع الجوهرية التى يتعين التصدى لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٥
بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ١
قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الإتفاق المبرم بينه و بين المتهم فى مصير الدعوى المدنية و ترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيباً بالقصور .

==========

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٨

بتاريخ ١٧-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ١
يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشئاً مباشرة من الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . أما إذا كان ناشئاً من فعل آخر فلا تصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية .

==========
الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٨
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٢
المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى بإعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور بإعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره . و مقتضى هذا أنه إذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين و قضى برفضها فلا يجوز فى الإستئناف الفصل فى الدعوى على الأساس الآخر ، و خصوصاً إذا كان الخصم يعارض فى ذلك .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٧/١٢/١٩٤٥)
==========
الطعن رقم ٠٨٤٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٧٢
بتاريخ ٠٣-١٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٣

متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً . و كان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجنح و المخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم و إختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها . إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما و مشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، و مؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية و مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢
بتاريخ ٠٥-٠٦-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - قبولها
فقرة رقم : ٩
من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ٥/٦/١٩٨٦)

==========

دعوى مدنية مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة

==========

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٣٨٤
بتاريخ ٠٧-٠١-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة
فقرة رقم : ١
إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذى نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع و قضت بالتعويض على الطاعن تأسيساً على خطئه هو فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذ لم تلتزم الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى .
و كان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن بإعتباره مسئوولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢١ ق ، جلسة ٧/١/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ٠١٢١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٢٥٦
بتاريخ ١٠-٠٣-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة
فقرة رقم : ١
يكفى لمساءلة المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ و الوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع إرتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فى إرتكابه لولا الوظيفة و يستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءه فى إستعمال هذه الوظيفة أو عن طريق إستغلالها و يستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع فى إرتكابه

للخطأ قد قصد خدمة متبوعه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن ليستطيع إرتكاب الخطأ أو لم يكن ليفكر فى إرتكابه لولا الوظيفة .

==========

الطعن رقم ٠١٦٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥٠٦
بتاريخ ٢٨-٠٤-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة
فقرة رقم : ١
تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - و المنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية و تفتيشها فى الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، و هو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذى صدر بعد ذلك - فى شأن تنظيم المدارس الحرة - ، و كذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - فى شأن تنظيم المدارس الخاصة - ، فتكون وزارة التربية و التعليم مسئولة عن الضرر الذى يحدث نتيجة خطأ تابعيها بإحدى هذه المدارس .

==========

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٦
بتاريخ ٠٣-٠١-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة
فقرة رقم : ٢
بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء إختياره لتابعه عند ما عهد إليه بالعمل عنده و تقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، و يكفى فى ذلك تحقق الرقابة من الناحية الإدارية ، كما لا ينفيها أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدى عملاً مشتركاً لهم .

(الطعـــن رقـــم ١٤٥١ لســـنة ٣٠ ق ، جلســـة ٣/١/١٩٦١)

==========

دعوى مدنية تعويض

==========

الطعن رقم ٠٦٨٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ٣

بتاريخ ١٨-١٠-١٩٤٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية تعويض

فقرة رقم : ٢

إن إغفال المحكمة الفصل فى دعوى المدعى بالحق المدنى قبل مالك السيارة المشار إليها لا يؤثر فى سلامة الحكم بإلزام مستأجرها المذكور بالتعويض عن الإصابة التى حصلت منها ما دام الطلب كان قبله و قبل المالك بالتضامن و لم يقض عليه هو بأكثر من المطلوب .

(الطعن رقم ٦٨٥ سنة ١٩ ق ، جلسة ١٨/١٠/١٩٤٩)

==========

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٤٤٩

بتاريخ ٠١-٠١-١٩٥٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

لما كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية و التجارية الجديد و الصادر بتاريخ ٢٩-٦-١٩٤٩ قد نص فى المادة الخامسة منه على وجوب العمل به إبتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، و كان هذا القانون قد جعل بمقتضى المادة ٤٦ منه للقاضى الجزئى إختصاصاً نهائياً فى دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن

إرتكاب جنحة أو مخالفة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً ، و كانت المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذى يطالب به على النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً ، فإنه متى كان الواقع فى الدعوى هو أن المدعى بالحقوق المدنية تدخل فى الدعوى الجنائية طالباً الحكم على المتهم بأن يدفع له تعويضاً قدره ٢١ جنيهاً فقضت محكمة الدرجة الأولى فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - بعد صدور قانون المرافعات المدنية و التجارية الجديد - ببراءة المتهم و رفض الدعوى المدنية فلم تستأنف النيابة و إستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، و مع ذلك قضت المحكمة بقبول إستئنافه - فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ١/١/١٩٥٠)

==========

الطعن رقم ٠٣٦٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٨٩٣

بتاريخ ٧-٥-١٩٥٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبى للمجنى عليه و لو أنه لم يصب من العيار النارى فإنها لا تكون قد أخطأت فى قضائها له بالتعويض المدنى لما تحدثه هذه الجريمة من إزعاج و ترويع للمجنى عليه .

==========

الطعن رقم ٠٤١٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ١٥٤

بتاريخ ٢٥-١١-١٩٥٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٣

إذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية إبتداء طالباً الحكم له بقرش دون أن يذكر أنه طلب مؤقت ، فقضى له إبتدائياً بما طلب ، و كانت المحكمة

الإستئنافية قد قضت له على الطاعن فى الإستئناف المرفوع إليها منه وحده بتعويض قدره قرش واحد مؤقتاً - فإن حكمها يكون مخطئاً بقضائه للمدعى المدنى بما لم يطلبه .

(الطعن رقم ٤١٦ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٢٥/١١/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٤٢٣
بتاريخ ٢٦-١٠-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستنداً فى ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعى به و تقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء
المدنى ، فإن المحكمة فى قضائها بذلك تكون قد إستعملت حقاً مقرراً لها .

(الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٢٦/١/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٩٨١
بتاريخ ١٦-٦-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر ، و إذن فإذا كانت المحكمة قد أثبتت وقوع خطأ من المجنى عليه و قالت إنه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم ، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن يربى على خطأ المجنى عليه ، و إذ كانت

الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذى طلبه والد المجنى عليه بصفة مؤقتة و هو مبلغ ٢١ جنيهاً و صدر الحكم
بذلك ، فإنه لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن فى شأن المشاركة فى الخطأ ، و تأثير ذلك على مقدار ما يتحمله من التعويض .

==========

الطعن رقم ٢١١٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٦١١
بتاريخ ١٢-٠٥-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " و كان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحق المدنى و باقى الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التأجيل لجلسة أخرى للإطلاع و صرحت بإعلان شهود نفى و فيها لم يحضر المدعى بالحق المدنى و سمعت المحكمة الشهود و المرافعة دون أن يطلب المتهم إعتبار المدعى تاركاً لدعواه ، ثم أصدرت حكمها بالعقوبة و التعويض فى جلسة لاحقة ، لما كان ذلك و كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى لشخصه بالحضور فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى و لم يطلب من المحكمة إعتباره تاركاً لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما إنتهى إليه من تأييد الحكم الإبتدائى القاضى بالتعويض .

(الطعن رقم ٢١١٨ سنة ٢٣ ق ، جلسة ١٢/٥/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٥٤٠
بتاريخ ١٩-٠٤-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢
يكفى فى القضاء بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهم .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٩/٤/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٢٥١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٥٤٢
بتاريخ ٢٠-٠٤-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
تقدير التعويض هو من المسائل التى تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب سواء أكان نهائياً أو مؤقتاً ، فلا محل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت .

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٠/٤/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٤٣٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٦٤٠
بتاريخ ١٧-٠٥-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
تقدير مبلغ التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسباً وفق ما تتبينه هى من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان تلك العناصر . و إذن فمتى كان ما أورده الحكم يتضمن بذاته حصول ضرر للمدعى من جريمة التزوير التى دين بها المتهم التابع للطاعنة ، فإن ما تثيره هذه الطاعنة من قصور الحكم فى عدم بيان عناصر الضرر يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٤٤٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٦٠٤
بتاريخ ١٠-٠٥-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٣٠٠ جنيه للمدعى بالحقوق المدنية ثم قضى الحكم المطعون فيه بتخفيض التعويض و إلزام الطاعن وحده بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط على أساس ما رأته المحكمة من عدم مسئولية باقى المتهمين ، فإن ما يزعمه الطاعن من أن الحكم سوأ مركزه يكون غير صحيح ، ذلك بأنه مسئول عن تعويض الضرر الناشئ عن الحادث بغض النظر عما إذا كان قد إرتكبه وحده أم مع غيره و قد خفف الحكم المطعون فيه من هذه المسئولية بقدر ما نقص من مقدار التعويض .

==========

الطعن رقم ٠٤٤٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٦٠٤
بتاريخ ١٠-٠٥-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٤
تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تتبينه من عناصر الدعوى و ظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان عناصره أو علة تخفيضه .

(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٠/٥/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٥٨٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٦٩٩
بتاريخ ٢٤-٠٥-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢

متى كانت المحكمة قد بينت الجريمة التى بنت عليها قضاءها بالتعويض و التى هى بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض ، فإنه لا يعيب حكمها عدم إيرادها موجبات ما قدرته من تعويض ، إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٤/٥/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٧٣٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٨١٦
بتاريخ ٢٨-٠٦-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن تعديل قيمة التعويض من المحكمة الإستئنافية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوعى يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية فلا تجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٨/٦/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٦٦٤
بتاريخ ٢١-٠٣-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن المكافأة الإستثنائية التى تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التى لحقته و أقعدته عن مواصلة العمل فى خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة ، إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الإلتزامين متحدان فى الغاية و هى جبر الضرر جبراً متكافئاً له و لا يجوز أن يزيد عليه .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢١/٣/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٥١٢
بتاريخ ٠٨-٠٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب و لو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت . و إذن فالحكم الذى يقضى بعدم جواز الإستئناف المقدم من المدعى بالحقوق المدنية عن الحكم برفض دعواه المتضمنة طلب قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٨/٢/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٣٣٠
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور ، و أن يكون هذا الضرر محققاً ، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلابد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه .
و إذن فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته و على نحو مستمر دائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله و يقضى له بتعويض على هذا الأساس .

==========

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٣٣٠
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
مجرد إحتمال وقوع ضرر فى المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض .

==========

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٣٣٠
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٤
لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادى يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر فى حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل فى ذمته و يتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالاً فى العلاج ، أما إذا كان الضرر الذى جعله المدعى بالحق المدنى أساساً لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبى لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٣/٣/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ٠٨٠٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ١٣٠٥
بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
حق المدعى المدنى فى المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو إستثناء قاصر على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه منوطاً بتوافره و هو أن يكون المدعى بالحق المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من

الجريمة .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٨٨
بتاريخ ٢٩-٠١-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
التضامن فى التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدنى يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدى .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٤٩٠
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضراً بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض و إلا وجب تأجيل الدعوى و تكليف المدعى بالحق المدنى بإعلان المتهم بطلباته و لا يغنى عن ذلك حضور محاميه إذا كان متهماً فى جنحة معاقب عليها بالحبس .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٤/٥/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٥١
بتاريخ ٢٠-٠١-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١
إن التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذى يقع عليه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(الطعن رقم ١٧١١ سنة ٢٧ ق ، جلسة ٢٠/١/١٩٥٨)
==========
الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ١٥٧
بتاريخ ١٠-٠٢-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب و لو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٠/٢/١٩٥٨)
==========
الطعن رقم ٠٦٥٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٦٧٦
بتاريخ ١٦-٠٦-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت من الحكم إتحاد إرادتهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٦/٦/١٩٥٨)
==========
الطعن رقم ٠٥٠٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٤٧
بتاريخ ٢٧-٠٦-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣

إذا كان الثابت أن المحكمة أدخلت فى عناصر التعويض الذى قضت به على المتهمين ما أصاب المجنى عليه من ضرر مادى نتيجة الإعتداء عليه بالضرب و كانت الدعوى الجنائية قد رفعت عن جناية هتك العرض المسندة إلى المتهمين ، و قد أدعى المجنى عليه مدنياً مطالباً بتعويض الضرر الذى أصابه من هذه الجريمة ، فإن المحكمة إذ قضت بالتعويض عن واقعة أخرى لم ترفع بها الدعوى إليها تكون قد خالفت القانون ، بتصديها لفعل ليس مطروحاً عليها و لا ولاية لها بالفصل فيه ، مما يعيب الحكم فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية و يستوجب نقضه فى هذا الخصوص - و لما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بعد الميعاد ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه أيضاً فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، و ذلك عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق ، جلسة ٢٧/٦/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ٠٧٩٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٩٦٩
بتاريخ ١١-١٢-١٩٦١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

متى أثبت الحكم أتحاد الفكرة و تطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب و قت و قوعه ، فإنهم جميعاً يكونون مسئولين متضامنين مدنياً عما أصاب المجنى عليه " المدعى بالحقوق المدنية " من ضرر عن إصابته ووفاة أخيه بسبب الاعتداء الذى و قع عليهما من المتهمين جميعاً أو من أى و احد منهم ، و لا يؤثر فى قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدى ، فإن هذا الإتفاق إنما تقتضيه فى الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير - أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات و لو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع ، فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء و تتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ، و مهما يحصل فى هذه الحالة من التفريق بين الضاربين و غير الضاربين فى

المسئولية الجنائية فإن المسئولية المدنية تعمهم جميعاً

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣١ ق ، جلسة ١١/١٢/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ٠٩١٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٩٩
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
من المقرر قانوناً أن الضرر المادى و الأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شىء منهما ، و تقديره فى كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

==========

الطعن رقم ٠٩١٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٩٩
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
تعويض الوالد عن فقد إبنه لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد و ما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد فى أى حال .

(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣١ ق ، جلسة ٧/١١/١٩٦١)

==========

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٤٢
بتاريخ ٣٠-١١-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزام

الطاعنين متضامنين بأن يدفعا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنياً - بالمجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية ، كما خلا من إستظهار أساس المسئولية المدنية و هى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٩
بتاريخ ١٧-٠٥-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣

إنه و إن كان الأصل أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به فى حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، لأنه فى هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد لأن المسئوليتين الجنائية و المدنية تتطلبان معاً إثبات حصول الواقعة من جهة و إثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة إخرى ، و لما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين و رفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيساً على بطلان القبض و التفتيش الواقع عليهما أن المحكمة إستبعدت الدليل المستمد من هذا الإجراء و الذى لا يوجد فى الدعوى دليل سواه فتكون الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهمين و صحة نسبتها إليهما - فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها . و من ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطاعنة بالتعويض المدنى المضبوط على غير أساس من القانون و يتعين رفضه .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)

==========

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٧
بتاريخ ١٨-١٠-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

==========

الطعن رقم ٠٢٤٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٠
بتاريخ ٠٩-٠٤-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حياً أما التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه فإنه شخصى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا إتحد بمقتضى إتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ، و ألا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته .

==========

الطعن رقم ٠٦٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٥٣
بتاريخ ٢٦-٠٦-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٤
من المقرر أن حق الإلتجاء إلى القضاء و إن كان من الحقوق العامة التى تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الإنحراف به عما شرع له و إستعماله إستعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن

المدعى كان مبطلاً فى دعواه و لم يقصد إلا مضارة خصمة . و النكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقرراً فى القانون بل يكون عمله خطأ و تحق مساءلته عن تعويض الأضرار التى تلحق الغير بسبب إساءة إستعمال هذا الحق .

==========

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨٩
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إذا كانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق إنها قد إدعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها و تكون بذلك قد خالفت القانون و هذا يعيب حكمها بما يتوجب نقضه نقضاً جزئياً و تصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائياً .

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٧/١٢/١٩٧٢)

==========

الطعن رقم ٠١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩
بتاريخ ١١-٠٢-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
متى كانت الشركة المدعية بالحقوق المدنية لم تؤسس دعواها على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات موضوع الدعوى ، و إنما أسستها على المطالبة بقيمة الضرر الناتج من عدم قابلية الشيكات للصرف ، و كان الحكم قد إنتهى إلى القضاء بهذا التعويض المؤقت بإعتباره ناشئاً عن الجريمة التى دان الطاعن بها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول إنتفاء الضرر الذى قضى به الحكم إستناداً إلى أن الشيكات موضوع

النزاع لم تكن تمثل أى مديونية حقيقية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على إنتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيكات فى ميعاد إستحقاقها .

==========

الطعن رقم ٠١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩
بتاريخ ١١-٠٢-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٤
متى كان الثابت من الحكم أن الدعوى المدنية قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ و ضرر و رابطة سببية و من ثم تكون مقبولة .

==========

الطعن رقم ٠١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٧١
بتاريخ ٠٢-٠٤-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٦
متى كان ما أورده الحكم يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ و ضرر و علاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة إذا هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب .

==========

الطعن رقم ٠٧٦٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٦

بتاريخ ١٥-١-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذى يقع عليه شخص مقصور على المضرور نفسه لا يتعداه إلى سواه ، كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقق شيء منه فى الدعوى المطروحة . و لما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر أدبى تلقاه عن المجنى عليه و إنتقل بدوره إلى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . و إذ كان لا يعرف مدى الأثر الذى ترتب على هذا التقرير القانونى الخاطئ الذى تردت فيه المحكمة - فى تقديرها لمبلغ التعويض الذى قضت به فإن حكمها يكون معيباً بما يتعين معه نقضه و الإحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق ، جلسة ١٥/١/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ٠٧٩٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٧
بتاريخ ٢٥-١١-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية و هى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو

قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل و باعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، و كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً فى الدعوى المدنية و لم تفصل فيها ، و كان الطعن من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

==========

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦
بتاريخ ٠٩-١٢-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٩

لا يشترط قانوناً فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحداً بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ و لو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضرراً واحداً و لو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد و ترتيباً على ذلك فإنه ما دام الخطأ الذى يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى فى نتيجته مع الخطأ الذى يقع ممن يخفى المسروق بالنسبة للمال الذى يقع عليه فعل الإخفاء و يتلاقى معه فى الضرر الذى يصيب المضرور بحرمانه من ماله ، فإن الحكم إذ لزم الطاعن بإعتباره مخفياً لجانب من الأموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق و لم يخطئ فى شئ .

==========

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٢٩-٠٤-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١

من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب و هو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية و الحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم فى دفاعهم . و إذ كان حق التعويض المطالب به ناشئاً عن فعل الإصابة فى ذاته ، و كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة فى حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التى نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم يكون قد إستند كما إستندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب و هو الفعل الضار أى الإصابة مما يكون معه النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى فى غير محله .

==========

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٢٩-٠٤-١٩٧٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . و لما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص و لو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر و كان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة ، و كانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذى لحق بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التى تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشىء عن الإصابة الخطأ التى هى موضوع الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، و يكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الإختصاص الولائى فى شئ .

==========

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٤٧
بتاريخ ٢٩-٠٤-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
الأصل فى المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى فى ذلك الضرر المادى و الضرر الأدبى . و لما كان مفاد ما أورده الحكم أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض من الضرر المباشر الذى أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية و ليس عن الضرر الذى أصاب المجنى عليه شخصياً و إنتقل لهم الحق فى التعويض بصفتهم ورثته ، و كان الحكم قد إنتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية - و هم زوجته و أولاده القصر - عما لحقهم من ضرر مادى و أدبى مباشر ، عن إصابة المجنى عليه لا من جراء موته ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

==========

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٩٣
بتاريخ ٠٢-١٢-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدنى < المستأنف > أصيب بكسر فى عنق عظمة الفخذ الأيمن . و كسر بأسفل الساعد الأيسر و جروح رضية بالرقبة و الشفة السفلى و الركبة اليمنى و أنه لا يزال تحت العلاج ، و هو ما ردده المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم و أضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستديمة ، فإن الحكم المستأنف إذ إلتفت عما طالب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد و خمسون جنيهاً تعويضاً مؤقتاً ، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد إستقرار حالته - أمام القضاء المدنى ، و قضى بمبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً نهائياً له ، يكون قد أخطأ لعدم إستقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض فى الدعوى لعدم تبين مؤدى ذلك الضرر حتى الآن مما يتعين

معه تعديل ذلك الحكم و القضاء بإلزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعا للمستأنف مبلغ واحد و خمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

(الطعـــن رقـــم ١٦٢ لســـنة ٤٣ ق ، جلســـة ٢/١٢/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ٠٢٢٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٣٠-٠٣-١٩٧٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

متى كانت الدعوى التى أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هى دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخاطىء الضار الذى قارفه الطاعن و هو فعل التزوير و هى بهذه المثابة تختلف فى الموضوع و السبب عن دعوى صحة التعاقد التى كانت محل الخصومة أمام القضاء المدنى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون .

==========

الطعن رقم ٠٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٢٨-٠٤-١٩٧٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٧

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، و لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى و الأدبى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية .

==========

الطعن رقم ٠٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧
بتاريخ ٢٨-٤-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٨
متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها و هى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه ، فلا تثريب على المحكمة من بعد إن هى لم تبين مدى الضرر الذى قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب .

==========

الطعن رقم ٠٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧
بتاريخ ٢٨-٤-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٩
من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدنى جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسبما أصابه من ضرر ، و من ثم فإنها لم تكن ملزمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين بالحق المدنى منه .

(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢٨/٤/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ٠٨٤٠ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨١
بتاريخ ٢-٦-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٥

لما كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يحكم بطريق التضامن على الفاعلين و الشركاء بتعويض يؤدى إلى مصلحة الجمارك على النحو التالى : مائة و خمسين جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغاً " و يبين من صريح النص أنه جعل المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو إستنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ فى ذاتها دون أى إعتبار للكمية المزروعة فإن الحكم المطعون فيه إذ حصل واقعة الدعوى بأن المتهم قد زرع التبغ وسط زراعة الفاكهة فى مساحة ستة قراريط و قضى عليه بالتعويض على أساس تلك المساحة يكون قد أصاب صحيح القانون مما لا محل معه للنعى عليه فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢/٦/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٧
بتاريخ ١٧-١١-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التى دان الطاعن بها ، و كان هذا البيان يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ و ضرر و علاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض . فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب . لما كان ذلك . و كان من المقرر أن العبرة فى صحة الحكم هى بصدوره موافقاً للقانون و كان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ، و وجه المسئولية ، فإنه لا يبطله - فى خصوص الدعوى المدنية - عدم ذكر مواد القانون التى طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التى أوردها .

(الطعـــن رقـــم ١٩١٩ لســـنة ٤٥ ق ، جلســـة ١٧/١١/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ٠٦٧٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧
بتاريخ ١٧-٠١-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت المطعون ضدها الأولى من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، إذ يستلزم ذلك حتماً رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه .

==========

الطعن رقم ٠٨٨٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢١٠
بتاريخ ٠٧-٠٢-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تنقطع المدة < المدة المسقطة للدعوى الجنائية > - بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، و كذلك بالأمر الجنائى ، أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ، و تسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع . و إذا تعددت ... الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء كما تنص المادة ١٨ على أنه إذا تعدد المتهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقين و لو تكن قد إتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " و من ثم فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته يقطع المدة ، و إن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى و لو لم يكونوا طرفاً فى تلك الإجراءات .

(الطعـــن رقـــم ٨٨٨ لســـنة ٤٦ ق ، جلســـة ٧/٢/١٩٧٧)

==========

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٤٠
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساساً على ثبوت الضرر لطالبه من جرائها لا على ثبوت حقه فى الإرث حجب أو لم يحجب ، لما كان ذلك . و كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعيين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها و أخ شقيق لها ، مما لم يجحده الطاعن ، و كان ثبوت الإرث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفتهما و كونهما قد أصابهما ضرر من جراء فقدان إبنة أولهما و أخت ثانتهما نتيجة الإعتداء الذى وقع عليها ، و كانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهما من ضرر مباشر لا على إنتصابهما مقام المجنى عليها بعد أيلولة حقها فى الدعوى إليهما ، و كان هذا ما أثبته الحكم و بينه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سليم .

==========

الطعن رقم ٠٦٦٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٣٥
بتاريخ ١٣-١١-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فى قوله : " حيث إن وقائع الدعوى حسبما تبين من أوراقها حاصلها أن المدعى بالحق المدنى ... ... أقام الدعوى الماثلة بطريق الجنحة المباشرة بعريضة أعلنت قانوناً للمدعى عليها فى ١٩/١٠/١٩٧١ طلب فى ختامها الحكم على المدعى عليه الأول - الطاعن بالعقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ ع بوصف أنه زور عقد الإيجار

المؤرخ ٦/١٠/١٩٧١ بأن وقع على العقد المذكور بتوقيعين مزورين نسب صدورهما للمدعى و زور عليه العقد جملة و تفصيلاً بأن إدعى صدوره من المدعى و إستعمل العقد المذكور بأن قدمه فى الشكوى ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ و بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت و بإلزامه المصروفات و مقابل أتعاب المحاماه مع النفاذ المعجل و بلا كفالة ، و قال شرحاً لدعواه أن المدعى عليه الأول ... ... كان قد تأخر عليه قيمة إيجار دكان من ملكه بشارع سعد زغلول بندر بلبيس و أنه حكم لصالح المدعى فى الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٣ ق المنصورة بجلسة ٩/١/١٩٧٠ بإخلاء الدكان و تسليمه للمدعى و لما أراد المدعى التنفيذ بالإخلاء و التسليم بعد عدة إشكالات قضى فيها بالرفض و بالإستمرار فى التنفيذ و بعد الإخلاء و التسليم نفاذاً للحكم سالف الذكر إغتصب المدعى عليه الأول العين مع شقيقه و آخرين فقدم المدعى شكوى عن ذلك . و فى تحقيقات الشكوى تقدم المدعى عليه الأول بعقد إيجار مؤرخ ٦/١٠/١٩٧١ نسب صدوره للمدعى مدعياً أنه بعد أن تسلم الدكان أجره إليه بالعقد الذى تقدم به و أنه إستلم منه مبلغ ٥٠ ج مقدم إيجار و ذلك فى الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ بلبيس ، و أنه لما كان قد أصيب بأضرار جسيمة من جراء فعل المدعى عليه الأول فهو يقيم الدعوى و طلب فى ختام صحيفتها الحكم بالطلبات سالفة الذكر " ، عرض إلى الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى و إطراحه على أساس أن المدعى بالحق المدنى لم يطلب فى الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن و هى تختلف فى موضوعها عن دعواه المباشرة أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن و هى تختلف فى موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجنح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار و إستعماله . لما كان ذلك ، و كان ما أورده الحكم و أسس عليه قضاءه صحيحاً فى القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هى طرد أساسه الغصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار و لو كان هذا العقد مرتبطاً بدعوى الغصب لإختلاف موضوع الدعويين و من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

==========

الطعن رقم ٠٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٤
بتاريخ ١٩-٠٦-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون هذا الضرر محققاً ، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلابد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه ، و إذن فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته و على نحو مستمر دائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله و يقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

==========

الطعن رقم ٠٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١
بتاريخ ١٧-٠٣-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل من فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه ، أما الحكم بالتعويض و لو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم لأنه فى هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المسئوليتين الجنائية و المدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة و صحة إسنادها إلى صاحبها. و لما كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر أركان جريمة الإخفاء المسندة إلى

المطعون ضده فإن هذه الأسباب بذاتها فى هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض .

==========

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٨٤
بتاريخ ١٦-٦-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع إستثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور و إذ كان البين من إستقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - المنطبق وحدة على الواقعة - أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحق فى الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الأدخنة المضبوطة و إقتصر فى نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العمل تزيد عما حدده القرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فإن تدخله فى الدعوى و مطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الإتهام يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ١٦/٦/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩
بتاريخ ٦-١-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة

بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه . أما الحكم بالتعويض و لو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى صاحبها ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم ثبوت مقارفة المطعون ضده أصلاً لجريمة إختلاس البضاعة المسندة إليه ، فإن قضاءه برفض الدعوى المدنية يكون صحيحاً ، و إذ كان طلب التعويض على سند من المسئولية التعاقدية أمراً خارجاً عن إختصاص المحكمة الجنائية و غير مطروح عليها فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون لإغفاله الحكم بالتعويض على أساس المسئولية العقدية يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٦/١/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٣٨

بتاريخ ٠٦-٠٣-١٩٨٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٣

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية هو والد المجنى عليه - على ما يبين من الإطلاع على محضر جلسة ... ... و هو ما لم يجحده الطاعن ، و كان ثبوت الإرث له أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفته كوالد المجنى عليه ، و كونه قد أصابه ضرر من جراء فقد إبنه نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه و الذى أودى بحياته ، و كانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابه من ضرر مباشر لا على إنتصابه مقام إبنه المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليه ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٦/٣/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٤٧
بتاريخ ١٩-٠٥-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٦
من المقرر أن شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة . بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية و صحة إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر الأركان القانونية للجريمة، و لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم ثبوت إرتكاب المطعون ضده للفعلين المسندين إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحاً - برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٩/٥/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٧٦٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٩
بتاريخ ١٦-١٠-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٢٦
بتاريخ ٠٢-١٠-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٥
لا يشترط قانوناً فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن

يكون الخطأ الذى وقع منهم واحداً بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ و لو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤه قد سببت للمضرور ضرراً واحداً و لو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد .

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٢/١٠/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٢
بتاريخ ٠٥-٠٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٤
من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة الى دانه بها و هى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٥/٢/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٢
بتاريخ ٠٩-٠٣-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع إستثناء إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون هذا الضرر محققاً . و أنه و إن كان لا تثريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى إن هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن

يكون الحكم قد أحاط بأركان المسئولية التقصرية من خطأ و ضرر و علاقة سببية و أن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

==========

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩١٢
بتاريخ ١٧-١١-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٥
من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، و أنه لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى و الأدبى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية ، و يوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .

==========

الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٩
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إذ كان يشترط لوقوع المقاصة أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون المدين فى كل من الدينين هو بنفسه و بذات صفته الدائن فى الآخر ، و كان المدعى عليهما فى دعوى التعويض المقامة من الطاعنين هما غير المدعية فى دعوى التعويض المقامة ضدهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين إستناداً إلى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٢٦/٤/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٦
من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله . و لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى و الأدبى ، و لا عدم بيانه عناصر الضرر ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ، ما يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ و ضرر و علاقة سببية بينهما ، و يوجب الحكم عليه بالتعويض .

==========

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤
بتاريخ ١٥-١٢-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٧
من المقرر أن القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص و لو كان غير المجنى عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر ، و كان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة ، و كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام أول درجة أن والد المجنى عليهما قد أدعى مدنياً قبل الطاعن و المسئول عن الحقوق المدنية بملغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، و كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذى أصابه عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، و ليس عن الضرر الذى أصاب المجنى عليهما شخصياً و إنتقل إليه الحق فى التعويض عنه منهما ، و كان الأصل فى المساءلة المدنية ، وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى فى ذلك الضرر المادى و الضرر الأدبى ، و كان الحكم قد إنتهى إلى تعويض

المدعى بالحقوق المدنية " و هو والد المجنى عليهما " عما لحقه من ضرر ، فأنه لا يكون قد أخطأ فى القانون . لما كان ذلك ، و كان الطاعن لا يذهب فى طعنه إلى أن المدعى بالحقوق المدنية قد رفع دعواه لحساب الغير أو نيابة عنه ، فإن أغفال الحكم ذكر صفته التى أدعى بها مدنياً صراحة ، لا يترتب عليه تجهيل لها ، بإعتبار أن الأصل فى الشخص أنه يعمل لحساب نفسه .

==========

الطعن رقم ٠٧٧٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٢٥
بتاريخ ٠١-٠٦-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣

متى كان البين من الأوراق أن المطعون ضده فحسب هو الذى إستأنف الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة و أن الطاعن قد إرتضى هذا الحكم و لم يستأنفه - رغم طلبه إلزام المطعون ضده بتعويض مؤقت قدره واحد و خمسون جنيهاً ، فلم تقض له المحكمة إلا بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت - فإن إلغاء محكمة ثانى درجة للحكم - بناء على إستئناف المتهم وحده - و رفضها الدعوى المدنية ، ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " حقاً فى الطعن بطريق النقض فى حكم قبله و لم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى ، كما أنه ليس له أن يتشكى من الحكم الإستئنافى الذى ألغى التعويض المحكوم عليه به ، لأن تقصيره فى سلوكه طريق الإستئناف ، سد عليه طريق النقض بعد أن إرتضى المبلغ المحكوم له به إبتدائياً و الذى لا يزيد على النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ١/٦/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٨٤
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
مؤدى القضاء فى الإستئناف المرفوع من المطعون ضده بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو سقوط الحكم المستأنف ، مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع . لما كان ذلك . فإن الطعن المقدم من مصلحة الجمارك فى شأن عدم جواز إستئنافها للحكم الإبتدائى فيما قضى به من تعويض يعتبر ساقطاً بسقوطه .

(الطعن رقم ٣٠٧١ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٤/٦/١٩٨٤)

==========

الطعن رقم ٠٢٦٨ لسنة ٠١ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٤١
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
لمحكمة الجنح الإستئنافية أن تقضى بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقضى ببراءتهم بناء على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية دون النيابة و لو أنها لا تملك الحكم فى مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم إستئناف النيابة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم .

==========

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٥٣١
بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات - الذى قضى بعدم جواز التحول إلى الطريق الجنائى بعد سلوك السبيل المدنى - ليس فى الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه فى المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون المذكور و الذى بمقتضاه يجوز للمدعى بالحق المدنى أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية إلى المحكمة

الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلاً من رفعها إلى القضاء المدنى المختص أصلاً بنظر الدعاوى المدنية ، و ما دام نص المادة ٢٣٩ قيداً لعموم نص المادتين ٥٢ و ٥٤ وجب تضييق مداه و قصره على نوع الحق الذى أتى بالحد من طرق إستعماله و الأخذ به كما هو الشأن فى القيود و الإستثناءات . و بما أن المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تتكلمان إلا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب للحد من حق المجنى عليه و منعه من الطريق الجنائى المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمتنع طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية . أما إذا كان الطلب المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو طلب رد و بطلان ورقة مدعى بتزويرها و الطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لإختلاف موضوعهما و لا يمكن فى هذه الحالة الإحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

==========

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٣٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إن الحدود التى خولها القانون لمحكمة الجنح الإستئنافية فى شأن الدعوى المدنية المرتبطة بجنحة قد رسمتها المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات بالإحالة على المادة ١٧٢ منه . و نص هذه المادة لا يحتم على محكمة الجنح أن تقضى فى الدعوى المدنية على المتهم الذى تبرئه أو أن تقضى له بل جوز لها ذلك . فإذا أصدرت حكماً بعدم الإختصاص كان قضاؤها سليماً فى جوهره مهما يكن لطالب التعويض من حق فيه أما إذا قضت فى موضوع الدعوى المدنية بالرفض فإن حكمها لا يكون بمنجى من الطعن الذى يوجه عليه فى الحدود التى رسمها القانون .

و على العكس من ذلك قد أوجب القانون على محاكم الجنايات بالمادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل فى التضمنيات فى نفس الحكم الذى تصدره فى الدعوى أياً كان هذا الحكم أى سواء أصدر بالعقوبة أم

بالبراءة و إلا كان حكمها مخالفاً للقانون و وجب نقضه .
(الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢ ق ، جلسة ١٦/٥/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٣
بتاريخ ٢٨-١١-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
كل مضاربة تتضمن بطبيعتها واقعتين بالنسبة لكل متضارب : واقعة يكون هو فيها جانياً على غيره ، و الأخرى يكون فيها مجنياً عليه من هذا الغير . فمن يطلب التعويض منهما تطبق على طلبه قواعد المسئولية المدنية ، و يقدر التعويض بحسب جسامة خطأ المجنى عليه الناشىء عنه الضرر ، مع مراعاة مبلغ إشتراكه هو فى إحداث هذا الضرر لنفسه أو تسببه فيه ، ثم يقضى له بالتعويض الذى يستحقه ، أو يرفض طلبه متى كان خصمه قد طلب أيضاً تعويضاً فوجدت المحكمة بعد البحث على الطريقة المتقدمة أن تعويض خصمه يعادل تعويضه ، أو وجدت أنه يربى على تعويضه ، فأوقعت المقاصة بين التعويضين ، و قضت لخصمه بالزائد . و كل ما تجريه المحكمة من ذلك يجب بيانه فى الحكم . أما القول من بادئ الأمر إنه مادام كل فريق قد إعتدى على الآخر فقد سقط حقه فى طلب التعويض على كل حال فقول ممتنع .

(الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢ ق ، جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٦٠٦
بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
لا حاجة للحكم بالتعويض للمدعين بالحق المدنى بسبب قتل مورثهم إلى

ذكر أى سبب آخر غير تقرير واقعة القتل و ثبوتها على المتهم المحكوم عليه بهذا التعويض .

(الطعـــن رقـــم ٢٣٩٣ لســـنة ٢ ق ، جلســـة ٢٤/١٠/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ١
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣

إن المعول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادى و الضرر الأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شىء منهما و إنه إذا كان الضرر الأدبى متعذر التقويم خلافاً للضرر المادى فكلاهما خاضع فى التقدير لسلطان المحكمة . فمتى رأت فى حالة معينة أن الضرر الأدبى يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الإذعان لرأيها ، إذ لا شك فى أن التعويض المادى - مهما قيل من تعذر الموازنة بينه و بين الضرر الأدبى - يساعد ، و لو بقدر ، على تخفيف الألم عن نفس المضرور .

==========

الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١

لا يصح الطعن فى الحكم بمقولة أنه قضى بتعويض للمدعى المدنى - المبينة صفته بالحكم - من غير تبيان أى سبب له و لا إيضاح من يستحقه من ورثة القتيل إذ المفهوم بالضرورة أن التعويض إنما هو عن وفاة القتيل ، و أنه إنما قضى به للمدعى المدنى وحده بصفته المبينة بالحكم .

(الطعـــن رقـــم ٢٤٣٤ لســـنة ٢ ق ، جلســـة

(٧/١١/١٩٣٢)

==========

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٣-٠٢-١٩٣٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إذا أدانت المحكمة الإبتدائية متهماً بالتزوير و الإستعمال ، و حكمت عليه عملاً بالمادتين ١٧٩و١٨٣ عقوبات بالعقوبة و بإلزامه بدفع تعويض للمدعى المدنى ، و رأت المحكمة الإستئنافية أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به ، إلا أنها رأت أيضاً تخفيف العقوبة ، و بناء على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف مع تخفيض العقوبة أن تذكر شيئاً عن التعويض المدنى ، فلا يصح الطعن فى هذا الحكم بمقولة إن المحكمة الإستئنافية أخذت بأسباب الحكم الإبتدائى بدون بحث ، بدليل أنه لم يرد بمنطوق حكمها أى ذكر للتعويض المدنى - لا يصح ، إذ مثل هذا الإغفال لا يطعن به فى الإدانة عن التزوير و

الإستعمال ، و من جهة أخرى فإنه حتى إذا فسر هذا الحكم تجوزاً بأنه رفض دعوى التعويض المدنى ، فإن هذا التفسير هو فى مصلحة المتهم ، و إذن فلا فائدة له من التظلم .

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٣ ق ، جلسة ١٣/٢/١٩٣٣)

==========

الطعن رقم ٠٠١١ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٣٠-٠٤-١٩٣٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إن المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات تعطى الحق لكل من يدعى حصول ضرر له من جريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة . فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصياً ، و الذى نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو ، و إن كان محرراً بإسم زوجته ، فليس فى

قبوله لهذه الصفة أية مخالفة لتلك المادة و لا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكاً له أم لغيره .

==========

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٢-٠٣-١٩٣٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

يجوز للوصى أن يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعرض الناشىء عن مقتل والد هذا القاصر و أن يمثله فى الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من المجلس الحسبى ، لأن قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الإذن فى مثل الدعوى المذكورة .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤ ق ، جلسة ١٢/٣/١٩٣٤)

==========

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩-٠٢-١٩٣٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إنه و إن جاز القانون فى المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات لمحاكم الجنح عند الحكم بالبراءة أن تفصل فى التعويضات التى يطلبها بعض الأخصام من بعض ، إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنياً على الفعل المطروح أمام المحكمة و المطلوب العقاب عليه . أما إذا كان طلب التعويض مبنياً على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة ، فيتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤ ق ، جلسة

(١٩/٢/١٩٣٤)

==========

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٨-٠٥-١٩٣٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إن صلح المجنى عليه قبل وفاته مع ضاربيه لا يؤثر فى حقوق الورثة فى المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الإعتداء عليه ، لأن الأساس القانونى لطلب الورثة ذلك التعويض هو الضرر الذى لحقهم من عمل من إعتدى على والدهم ، وفقاً للمادة ١٥١ من القانون المدنى و ليس أساسه وراثتهم للحق الذى ثبت لوالدهم قبل وفاته . فإذا تنازل الوالد عما ثبت له قانوناً من الحق فى تعويض الضرر الذى ناله ممن إعتدى عليه ، فإن هذا التنازل لا يؤثر فى حق الورثة المستمد مباشرة من القانون و الذى لا يملك الوالد أن يتنازل عنه قبل وجوده ، إذ حقهم لا يولد إلا من تاريخ موته هو .

==========

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٠٤ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩-١١-١٩٣٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

إذا بنى رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن لمحكمة النقض بذلك .

==========

الطعن رقم ٠٦١٤ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠-٠١-١٩٣٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١
إذا قضت المحكمة للمدعية بالحق المدنى بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى و هى شروع المتهم و آخرين فى سرقة منزلها و عن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبساً بجريمته فلا خطأ فى قضائها بالتعويض عن التعدى ، و إن لم ترفع به الدعوى العمومية ، لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٦ ق ، جلسة ٢٠/١/١٩٣٦)

==========

الطعن رقم ٠٨٦٨ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٥٨٠
بتاريخ ٢٤-٠٢-١٩٣٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم فى التعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعد العقاب عليها أو لسقوط الحق فى إقامة الدعوى بها لمضى المدة . و مقتضى هذه الإجازة أن محكمة الموضوع إذا أرادت إستعمال هذا الحق و حسم النزاع المدنى أيضاً فإنه يجب عليها كيما يكون حكمها سليماً من الوجهة القانونية أن تعرض لما يتمسك به الخصوم من المستندات و تقول فيها كلمتها . أما أن تكتفى بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى فى الوقت عينه برفض الطلبات المدنية فهذا قصور فى الحكم يعيبه عيباً جوهرياً مبطلاً له .

(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٦ ق ، جلسة ٢٤/٢/١٩٣٦)

==========

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٦٠٤
بتاريخ ٢٥-٠٥-١٩٣٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١
حكم المدينين المتضامنين فى دين واحد أنه يجوز إلزام أى منهم بوفاء جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل بقدر حصته . فمن مصلحة المدين الذى رفعت عليه الدعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر أن يقاضى فى نفس الوقت ذلك المدين الآخر و بطلب إلى المحكمة فى حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم ملزوميته هو شخصياً بشىء من الدين . و مصلحته فى ذلك محققة لا إحتمالية فقط . و هذه المصلحة المحققة من أول الأمر هى التى تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين فى نفس الوقت الذى رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معاً و المطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . و إذن فإذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه من أضرار للمدعى بالحق المدنى ، و على وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها و هى مسئولة عن أفعال رجالها و متضامنة معهم فى تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية و ظائفهم ، فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم فى حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئاً فى تطبيق القانون و تعين نقضه.

(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٦ ق ، جلسة ٢٥/٥/١٩٣٦)

==========

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٠٧ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٨٢
بتاريخ ١٨-١٠-١٩٣٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه فى الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٧ ق ، جلسة ١٨/١٠/١٩٣٧)

==========

الطعن رقم ٠٠٤٥ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٤٣
بتاريخ ١٧-٠١-١٩٣٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا طلب المجنى عليه تعويضاً من المتهمين متضامنين فمعنى ذلك أنه يطالب كلاً منهم بمبلغ التعويض . فإذا كان المتهمون أربعة ، و طلب المجنى عليه الحكم له عليهم بمبلغ ثلثمائة جنيه بالتضامن على سبيل التعويض ، فبرأت المحكمة ثلاثة منهم و قضت على المتهم الذى أدانته بمبلغ ١٥٠ جنيهاً على أساس أن هو وحده الذى أحدث العاهة المستديمة بالمجنى عليه فلا مخالفة للقانون فى ذلك .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٨ ق ، جلسة ١٧/١/١٩٣٨)

==========

الطعن رقم ٠٩٦٣ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٦٥
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٣٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن إختصاص المحكمة الجنائية فى الدعاوى المدنية مقصور على الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة . فإذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على المتهم سرقة سند الدين الأصلى و أدانته فيها ، قد تعرضت للدعوى المدنية فأثبتت أن التسوية التى عملت بين المتهم [المدين] و المدعى المدنى [الدائن] قد إنتهت بتحرير سند آخر فى تاريخ معين بمبلغ معين مقسط على خمسة أقساط سنوية ، و أن هذا التسوية تنطوى على تسلم الشيك المحرر على البنك بإسم المتهم بالمبلغ الوراد فيه ، و لكن المتهم قد حصل بفعلته على سند الدين الأصلى المعترف به ، ولم يسلم الشيك للمدعى المدنى فقضت له بقيمة ذلك الشيك الذى أبى المتهم تسليمه إليه ، و بالتعويض الذى قدرته له عن المتاعب و المصاريف غير الرسمية التى تكلفها فى الدعوى ، و فى الوقت عينه قضت بعدم إختصاصها بالحكم فى قيمة السند الذى إنتهت إليه التسوية ، فليس فيما قضت به

المحكمة تناقض بين ما حكمت به للمدعى المدنى من قيمة الشيك و بين ما لم تحكم به فى قيمة السند . كما أنه ليس فيه مخالفة للقانون إذ هى قصرت حكمها على التعويض الناشئ عن الجريمة و هو حد إختصاصها فى الدعاوى المدنية التى ترفع لها بالتبعية .

(الطعـــن رقـــم ٩٦٣ لســـنة ٨ ق ، جلســـة ١٤/٣/١٩٣٨)

==========

الطعن رقم ٠٩٦٧ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٦٦
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٣٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر عنده بينته فى حكمها فيجب عليها ، إذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه ، أن تورد أسباباً خاصة لهذا الرفض ، لأن قيام العذر لدى المتهم لا ينفى حتماً تحقق الضرر و ثبوت مسئوليته عن تعويضه .

(الطعـــن رقـــم ٩٦٧ لســـنة ٨ ق ، جلســـة ١٤/٣/١٩٣٨)

==========

الطعن رقم ٠٩٨٧ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٧١
بتاريخ ٢١-٠٣-١٩٣٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
إذا طلب مدعيان بالحق المدنى الحكم لهما بمبلغ ما على سبيل التعويض و لم يخصصا مقدار التعويض المطلوب لكل منهما فيعتبر الطلب منهما على أساس أن لكل منهما النصف . فإذا قضى الحكم لأحدهما دون الآخر بالمبلغ كله فإنه يكون قد أخطأ لقضائه بما لم يطلبه المقضى له . و إذا كانت المحكمة ترى أن أحد المدعيين لا يستحق تعويضاً فعليها أن تحكم برفض دعواه و تقضى للآخر بما يستحقه على ألا يتجاوز ما تقضى به نصف المطلوب .

(الطعـــن رقـــم ٩٨٧ لســـنة ٨ ق ، جلســـة ٢١/٣/١٩٣٨)

==========

الطعن رقم ٠٠٨١ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٣-٠٢-١٩٣٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إذا أسسس المدعى بالحق المدنى دعوى التعويض الذى يطالب به على أن خصمه إرتكب فعل إختلاس إضراراً به فقضى له الحكم بالتعويض ، و لكن بناء على سبب آخر لا يمت بصلة إلى هذا الفعل ، كان الحكم معيباً . إذ يتعين القضاء برفض طلب التعويض المبنى على الفعل المعين الذى طرح على المحكمة متى كان المدعى لا يستحق تعويضاً عنه ، و ما عدا ذلك من وجوه النزاع المدنى بين المدعى عليه و المدعى فالقضاء الجنائى يجب أن يكون يمعزل عنه تفادياً من التطرق إلى البحث فى مسائل مدينة صرف .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٩ ق ، جلسة ١٣/٢/١٩٣٩)

==========

الطعن رقم ٠٦٧٤ لسنة ٠٩ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ٢٧-٠٣-١٩٣٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

الحيازة فى المنقول سند الملكية و عنوانها الكافى بالنسبة للغير ، فللحائز أن يستند إلى حيازته للشئ فى التقاضى بشأنه . و إذن فإذا طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضاً عن تلف أصابها بفعل الغير أثناء قيادته هو لها و لم يبد من المدعى عليه بالتعويض - حتى صدور الحكم به عليه - أى إعتراض على ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيما طلبه ، فليس له فيما بعد أن يثير هذا الإعتراض أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٩ ق ، جلسة ٢٧/٣/١٩٣٩)

==========

الطعن رقم ٠٤٢٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٩٣
بتاريخ ٢٩-١-١٩٤٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١

إن التعويض المدنى الذى تقضى به المحاكم الجنائية يجب أن يكون مبنياً على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة و المطلوب المحاكمة على أساسها . فإذا رأت المحكمة أن المدعى بالحق المدنى لا يستحق تعويضاً على هذا الأساس فلا يكون لها أن تقضى له بتعويض على أساس آخر . و ذلك لأن قضاءها فى الدعوى المدنية إستئنائى لا يقبل التوسع . و إذن فإذا كان التعويض المقضى به غير مبنى على الواقعة المعينة المعروضة على المحكمة و التى طلب العقاب من أجلها ، بل كان أساسه مدنياً بحتاً ، فإن الحكم يكون متعيناً نقضه لتجاوز المحكمة فيه إختصاصها .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ١٠ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٣١٧
بتاريخ ٢٣-١٢-١٩٤٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١

إن الضرر الذى يصلح أساساً للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئاً عن مباشرة عن الجريمة . فإذا لم يكن إلا نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة إلا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويض بتدخل المدعى به فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة أو برفعها مباشرة . و إذن فإذا كان الضرر الذى بنى الحكم عليه قضاءه بالتعويض غير ناشئ عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، لأن سببه ، إنما هو منافسة المتهمين للمدعى " و هو قومسيونجى لشركة باير " فى تجارة الأسبيرين ببيعهم فى السوق أسبيرياً مقلداً على أنه من ماركة باير ، فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساساً للحكم بالتعويض فى

الـدعوى الجنائيـة ، إذ هـذه المنافسـة ، مهمـا كـان إتصـالها بالجريمـة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها أمر خارج عن موضوع الإتهام ، و الضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هى لم يضار بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل النصب بشرائهم الأسبيرين المقلد .

(الطعـــن رقـــم ١٨٦٩ لســـنة ١٠ ق ، جلســـة ٢٣/١٢/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ١
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٤٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن المادة ١٥١ من القانون المدنى قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر الذى ترتب على فعله . فإذا كان المضرور قد أخطأهو الآخر و ساهم فى الضرر الذى أصابه فإن ذلك ، و إن كان يجب أن يراعى عند تقدير التعويض
الذى يطالب به المضرور ، لا يصلح أن يكون سبباً لرفع المسئولية عن الغير الذى أشترك معه فى حصول الضرر . و إذن فإذا كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المدنية بناء على ما قاله من " تكافؤ السيئات " ، و كان المستفاد من البيانات التى أوردها أنه إنما قصد أن المجنى عليهم وقع من جانبهم هم أيضاً خطأ فى حق أنفسهم ، و لم يقصد أن هذا الخطأ تسبب عنه أى ضرر بالمدعى عليه ، فإن هذا يكون مقتضاه أن يحكم للمجنى عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة .

(الطعـــن رقـــم ١١٢٦ لســـنة ١٢ ق ، جلســـة ٢/١١/١٩٤٢)

==========

الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٣٢
بتاريخ ٣٠-١١-١٩٤٢
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى على ذراعه اليمنى ضرباً نشأت عنه العاهة ، و إستخلصت المحكمة من التقرير الطبى أن ليس بهذه الذراع إلا إصابة واحدة هى التى نشأت عنها العاهة ، ثم قالت إنه لم يتيسر لها معرفة من من المتهمين الإثنين هو الذى أحدثها ، فإن براءة كليهما تكون متعينة ، و يكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجباً . و لا يصح فى هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن ، فإن ذلك محله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب و لكن لا تعرف ، على سبيل التحقيق ، الضربة التى أحدثها .

==========

الطعن رقم ٠٦٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ١٨٦
بتاريخ ٠١-٠٣-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم فى أنه تسبب فى قتل المجنى عليه فذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة فى المطالبة بالتعويض عنه . و تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع ، و إذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قيمة مالية فإن المحكمة تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تتبينه من مختلف عناصر الدعوى ، و متى إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٣ ق ، جلسة ١/٣/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٠٦٨٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ١٩٣
بتاريخ ٠٨-٠٣-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢

ما دامت الدعوى قد رفعت على أساس المسئولية التقصيرية ، و المدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسئولية التعاقدية ، إن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية ، فليس للمحكمة أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوة على أساس غير الذى رفعها صاحبها به ، فإنها إن فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، و هذا غير جائز فى القانون .

(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٣ ق ، جلسة ٨/٣/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٢٧٤
بتاريخ ٣١-٥-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن تفسير سند التنازل و تعرف حدوده و حقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ، و لا معقب عليها فيه إلا إذا كانت عبارة السند أو سائر ما إستعانت به المحكمة فى تفسيرها ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما ذهبت إليه . فإذا كانت المحكمة قد حصلت من عبارة سند التنازل ، و من الملابسات التى حصل فيها التنازل ، أنه لا يمنع من تعويض المجنى عليه عن العاهة التى تخلفت عنده ، و كان المتمسك بهذا التنازل لا يدعى أن المحكمة قد مسخت سنده عند تفسيره بل يقول بأن التنازل حصل عقب البلاغ و أثبت بذيله أى قبل ظهور العاهة ، فلا يكون له وجه الطعن على حكم المحكمة بهذا السبب .

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٣ ق ، جلسة ٣١/٥/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٢٥٦
بتاريخ ١٧-٥-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١

إن إتحاد النية لدى عدة أشخاص على التعدى على إنسان يجعلهم مسئولين مدنياً بالتضامن عن نتيجة تعديهم عليه بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات ، فإذا كانت الواقعة التى إستخلصتها المحكمة من أدلة الدعوى هى أن المتهم و زميله إعتديا بالضرب على المجنى عليه فى زمان واحد و مكان واحد ، فهذا يبرر أن تقضى عليهما متضامنين بالتعويض على أساس توافق إرادتيهما على الإعتداء .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٣ ق ، جلسة ١٧/٥/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٠٢١١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٤٢٧
بتاريخ ١٣-٠٣-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كانت الجريمة من الجرائم التى لا تتوقف المحاكمة فيها على شكوى المجنى عليه " جريمة ضرب " فلوالد المجنى عليه بعد وفاته أن يدعى بحقوق مدنية على أساس الضرر الذى إبنه من جرائها . لأن من حقه بصفته وارثاً أن يطالب بتعويض الضرر المادى و الأدبى الذى سببته الجريمة لمورثه ، على إعتبار أن هذا الضرر يؤول فالنهاية إلى مال يورث عن المضرور . و ما دام المجنى عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن حقه فى التعويض فلا محل لإفتراض هذا التنازل و إستنتاجه من أن وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض .

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٤ ق ، جلسة ١٣/٣/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ٠٤٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٤٦٣
بتاريخ ٢٤-٠٤-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن القضاء ببراءة هذا المتهم من جريمة النصب بسبب عدم توافر الطرق

الإحتيالية لا يمنع من الحكم عليه بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية لأن ما أتاه ، على ما هو ثابت بالحكم ، يكون مع إستبعاد الطرق الإحتيالية ، شبه جنحة مدنية تستوجب إلزام فاعلها بتعويض الضرر الناشىء عنها .

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٢٤/٤/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ٠٤٧٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٤٣١
بتاريخ ٢٠-٠٣-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إنه و إن كان صحيحاً أنه لا محل لحماية الحيازة الفعلية إذا كانت قائمة على الغصب أو القوة ، و أن من يتسلم عقاراً على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائى تكون له حيازة فعلية واجبة الأحترام فى حق خصمه المحكوم عليه ، إلا أن هذا محله ألا يكون متسلم العقار قد تخلى عن حيازته ، و تركها لخصمه . أما إذا كان الثابت بالحكم أن المدعية بالحقوق المدنية ، بعد أن قضى على المتهمين بالعقوبة من أجل واقعة التعرض لها فى المنزل الذى كان فى يدها ، قد تركتهما مقيمين به فظلا سنين يشغلانه إلى أن ذهب من إستأجره منها للسكن فيه فمنعاه ، فلا تصح معاقبتهما على أساس أنهما دخلا منزلاً فى حيازتها . لأن سكوتها على ذلك أكثر من ثلاث سنين تخليا منها عن الحيازة التى حصلت لها عن تنفيذ حكم الإخلاء .

==========

الطعن رقم ٠٩٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٤٦٠
بتاريخ ١٠-٠٤-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن هذا الحكم إذا قدر التعويض على أساس مسئولية المتهم عن الضرب الذى أفضى إلى الموت يكون قد أخطأ أيضاً و يتعين نقضه فيما يتعلق

بالدعوى المدنية و القضاء بالتعويض على أساس الضرب البسيط فقط .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ١٤ ق ، جلسة ١٠/٤/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٤٢
بتاريخ ٠٤-١٢-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحق المدنى بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ضربه و أحدث ما به من إصابات ، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد . و هذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

(الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٤/١٢/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٣٦
بتاريخ ٢٠-١١-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغاً على سبيل التعويض عما إصاب إبنه القاصر من ضرر بسبب جنايتى هتك العرض و السرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم ، و لم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجريمتين ، فإن المحكمة ، إذا رأت أن جناية هتك العرض هى التى ثبتت و أن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشىء عنها ، لا تكون مخطئة إذا ما قضت بالمبلغ المطلوب .

(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٢٠/١١/١٩٤٤
)

==========

الطعن رقم ٠٠٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧٣١
بتاريخ ١١-٦-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كانت المحكمة قد إستخلصت من وقائع الدعوى و ظروفها أن المدعى بالحقوق المدنية لا يستحق قبل زوجته المطلقة طلاقاً رجعياً تعويضاً ما عن واقعة الزنا التى إتهمها بها و رفعت بها الدعوى عليها ، على أساس أنه هو الذى بتصرفاته معها بعد الطلاق الذى أوقعه عليها كشف عن قصده الأكيد فى الإنفصال عنها نهائياً و أطلقها من قيود الزوجية و أقالها من كل تبعاتها ، فإن تقرير المحكمة ذلك هو فى حدود سلطتها فى تقدير وقائع الدعوى . و إذ كان ما أوردته فى حكمها مما إستخلصت منه ذلك مؤدياً إليه و مسوغاً لما قضت به من رفض دعوى التعويض ، بغض النظر عن نوع الطلاق الذى وقع و آثاره القانونية ، إذ النتيجة واحدة و لو كان الطلاق لم يحصل ، فإن المجادلة فى هذا الصدد لا تقبل أمام محكمة النقض ما دام البحث مقصوراً على التعويض .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٤٥)
==========
الطعن رقم ٠٤٩٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٦٨٠
بتاريخ ٢-٤-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن المادة ١٥١ من القانون المدنى و إن نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً و ساهم هو الآخر بخطئه فى الضرر الذى أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى فى تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير . لأن كون الضرر الذى لحق المضرور ناشئاً عن خطأين : خطئه هو و خطأ غيره - ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . و بناء على عملية تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصاً منه ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب الخطأ الذى وقع

منه .

(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٢/٤/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠٧٣٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٤٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

إذا قضت المحكمة للمجنى عليه بالتعويض على أساس أنه طلبه لنفسه مقابل الضرر الذى لحقه عن الجريمة قائلة " إنه و إن كان قد ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بالمبلغ الذى يحكم به لجهات الخير فإنها مع ذلك تقضى له به و هو و شأنه فيه بعد الحكم " فهذا منها لا شائبة فيه .

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٦/٤/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٥-١٠-١٩٤٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام المحكمة فى طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه إلا بإنتفاء مسئوليته الجنائية على أساس عدم إعتدائه على المجنى عليه ، و لم يتعرض للصلح الذى تم بينه و بين المجنى عليه ، و كان هذا الصلح يصح أن يقال عنه إنه لم تراع فيه النتيجة التى إنتهى إليها الإعتداء ، فإن الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد إعتبر الصلح المدعى كذلك ، و لا يصح تعييبه من هذه الناحية .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٥-١٠-١٩٤٥

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت فى تقدير التعويض الذى قضت به على المتهم جسامة الضربة التى أدت إلى كسر ساق المجنى عليه " ضابط البوليس " و دعت لنقله إلى عمل أقل شأناً من عمله الأول ، كما راعت المصاريف التى أنفقها فى العلاج ، فليس فى هذا أى خطأ . و إذا كانت هى قد قالت فى حكمها " إنها راعت فى تقدير التعوض أن يكون مواسياً طالما أنها لا تستطيع أن تجعله آسياً " فذلك ليس معناه أنها قصدت أن تعطى المجنى عليه تعويضاً عن ضرر لم يكن محققاً بالفعل ، بل الظاهر أنها قصدت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقى الذى أصاب المجنى عليه فإنها تراعى فى تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام و ما أصابه من أضرار مادية و أدبية بسبب الإصابة . و لا تثريب عليها فى شىء من ذلك .

==========

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٦ بتاريخ ٠٣-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
الحكم بالتعويض المدنى غير مرتبط حتماً بمصير الدعوى الجنائية ، كما هو المفهوم من نصوص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات و المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية و لو مع الحكم بالبراءة فى الدعوى الجناية . و لئن كان الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً ، لأنه إذا كانت الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها فهذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . و إذن فإذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من جريمة

هتك العرض على أساس عدم توافر ركن القوة و أثبت فى الوقت نفسه أنه لم يحسن تقدير الحد الذى ينتهى إليه عمله و لم يحرص على ما تحرص عليه المجنى عليها من بقاء غشاء بكارتها سليماً ، مما مفاده أنه تسبب بعمله و بغير رضاء من المجنى عليها فى إحداث ضرر ظاهر بها ، فإنه يكون مخطئاً إذا قضى برفض الدعوى المدنية ، و لمحكمة النقض أن تقدر للمجنى عليها التعويض الذى تراه مناسباً .

(الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٣/١٢/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٥

بتاريخ ١٢-١١-١٩٤٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

الحكم بالتعويض المدنى غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة فى الدعوى الجنائية . و هذا مستفاد من المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات و المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى خولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض فى الدعوى المدنية و لو مع الحكم بالبراءة فى الدعوى الجنائية . و ذلك لأن الفعل قد لا يكون فى الحقيقة جريمة معاقباً عليها قانوناً ، و لكنه مع ذلك يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض . و لئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائماً رفض طلب التعويض نظراً إلى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً . لأن كون الأفعال المسندة إلى المتهم لا يعاقب القانون عليها ، لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . و إذن فإذا كان الحكم حين قضى ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر سوء القصد عندهم إذ هم لم يبلغوا العمدة كذباً بضبطهم المجنى عليه متلبساً بالسرقة مع آخرين إلا بقصد أن يدفعوا عن أنفسهم المسئولية عن الضرب الذى أوقعوه به - إذا كان حين قضى بذلك قد قضى أيضاً برفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدهم من المجنى عليه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لأن هذا الفعل الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهمين قد نشأ عنه ضرر ظاهر بالمجنى

عليه لا يصح معه أن ترفض دعواه المدنية .

(الطعـــن رقـــم ١٤٦٤ لســـنة ١٥ ق ، جلســـة ١٢/١١/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢٦
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
متى كان الحكم الإستئنافى قد تضمن الرد على أسباب البراءة التى أوردتها محكمة الدرجة الأولى و فندها بالأدلة التى ذكرها ، ثم بين واقعة السب بما يدل على أن الطاعنة قد وقع منها الفعل الضار المستوجب للتعويض الذى قضى به عليها ، فإنه يكون سليماً و لو كان لم يتحدث عن تاريخ الجريمة أو توفر ركن العلانية فيها ، لأنه إنما إقتصر على الدعوى المدنية و لم يقض بعقوبة حتى تكون المحكمة مطالبة ببيان جميع العناصر القانونية للجريمة .

(الطعـــن رقـــم ١٤٨٩ لســـنة ١٥ ق ، جلســـة ١٧/١٢/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠٠٩٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٣٤
بتاريخ ٢٤-١٢-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إن توجيه زوجة القتيل دعواها المدنية على المتهم بالقتل و على شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنهما إشتركا فى إحداث ضرر واحد هو الذى تطلب تعويضه ، و ليس معناه أنها تنسب إلى كل منهما أن الضرر الذى أحدثه بفعله يغاير الضرر الذى أحدثه زميله ، فكل منهما إذن يكون ملزماً بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما برئ أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلاً فى إحداث الضرر فإن مساءلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة و داخلة فى نطاق الطلب الأصلى و لو لم يكن

مصرحاً فيه بالتضامن بين المدعى عليهما .

==========

الطعن رقم ٠١٣٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ٠٤-٠٢-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

متى كان الثابت من تقرير الطبيب الذى كشف على المجنى عليه أنه به عدة إصابات فى رأسه من الجهة اليسرى ، و أن العاهة التى تخلفت عنده لم تنشأ من كل هذه الإصابات ، و كان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الإصابة التى نشأت منها العاهة ، فإن إدانة واحد بعينه من المتهمين بإحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب إتفاق عليه ، بل المتعين هو أخذ كل متهم بالقدر المتيقن فى حقه من الضرب و معاقبته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات .

==========

الطعن رقم ٠١٣٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ٠٤-٠٢-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

ما دامت العاهة قد نشأت من بعض الضربات التى إتحدت إرادة المتهمين على إحداثها بالمجنى عليه فأوقعوها به فى زمان واحد و مكان واحد و لمناسبة واحدة ، فإن مساءلتهم عنها مدنياً بطريق التضامن تكون مبررة و لو كان أحدهم هو الذى إنفرد فى الواقع بإحداث الضرب الذى تسببت عنه .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٤/٢/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ١٩٠٥ . لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٠٤-٠٣-١٩٤٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إن تبرئة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سيئ القصد عالماً بكذب بلاغاته لا تمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه فى الدعوى مبرراً لذلك ، كأن يكون قد أكثر من البلاغات التى قدمها فى حق المدعى مسرفاً فى إتهامه لمجرد الشبهات التى قامت لديه دون أن يتروى و يتثبت من حقيقة الوقائع التى أسندها إليه .

(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٤/٣/١٩٤٧)

==========

الطعن رقم ٢٠٣ . لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ٢١-٠٥-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إن المادة ٣٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية و التجارية تنص على أنه " إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير بإعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير إلتفات إلى نصيب كل من المدعين فيه " . و إذن فإذا رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير بإعتبار نصيب كل من المدعين فى المبلغ المطالب به . و السندات تكون مختلفة متى كانت لا تتطابق فى أى عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها ، و لو كان مصدر الإلتزام فيها واحداً . و إذن فالدعوى التى ترفع من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذى لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل ضار واحد تكون فى الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل واحد من المدعين فيها . و ذلك لأنه و إن كان مصدر الإلتزام واحداً بالنسبة إليهم جميعاً فإن الأساس القانونى للمطالبة ليس هو الفعل الضار

وحده بل هو هذا الفعل و الضرر الذى وقع على كل من المضرورين . و لما كان هذا الضرر يتفاوت و يختلف بإختلاف الأشخاص فإن كلاً من المدعين يعد مستنداً فى دعواه إلى سند خاص به ، و يجب إذن تقدير دعواه بإعتبار نصيبه وحده . و إذن فإذا كان المدعون ستة و الدعوى مرفوعة منهم بطلب مائة جنيه دون تعيين نصيب كل منهم فى هذا المبلغ ، فإنه إزاء هذا التجهيل لابد لمعرفة نصيب كل منهم من قسمة هذا المبلغ على عددهم ، و إذ كان نصيب كل منهم بالقسمة يدخل فى النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فإن الإستئناف المرفوع منهم عن الحكم القاضى برفض دعواهم هذه لا يكون مقبولاً شكلاً .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٢١/٥/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٢٢٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨-٠٣-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الإعتداء بدأ من المجنى عليه و إخوته و مع ذلك قضت له بكل التعويض الذى طلبه على أساس ما رأته من تناسبه مع الضرر الذى لحق المضرور فى الظروف التى وقع فيها ، فهذا لا يقدح فى قضائها ، إذ يجوز أن يكون المجنى عليه لم يغال فى مقدار التعويض الذى طلبه و قدره بالقدر الذى رأى أن المحكمة ستحكم له به مراعية كل الظروف . و ليست المحكمة بحاجة إلى التحدث فى الحكم عن المقاصة أو عن الخطأ الذى وقع من المجنى عليه أو فريقه ما دام أن أحداً لم يطلب إليها ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٦ ق ، جلسة ١٨/٣/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٦٧٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ٢٩-٠٤-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
للمدعى بالحقوق المدنية فى دعواه التابعة للدعوى الجنائية - سواء أكانت مرفوعة مباشرة أم بطريق التدخل فى الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة - طلب تعويض الضرر الناشئ من الجريمة . و هذا التعويض يجوز أن يشمل رد الشئ المسروق أو المختلس عيناً أو دفع ثمنه .

(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٢٩/٤/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٦٨٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١١٦
بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا طلب المجنى عليه و إخوته تعويضاً مقدراً عما لحقهم من ضرر من جراء وفاته فأجابتهم المحكمة إلى طلبهم ، و كان الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً حول تقدير قيمة التعويض و لا حول صفة المدعين فى طلبه ، هل هو على أساس أنهم ورثة للمتوفى أم على أساس الضرر الذى أصاب كلاً منهم شخصياً بإعتبارهم من أقاربه الأقربين ، فلا خطأ من المحكمة فيما فعلت إذ هى تكون قد إعتبرت ما حكمت به مقابل الضرر الذى أصاب المدعين من جراء وفاة قريبهم بغض النظر عن الوراثة .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٢٥/٣/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٩٧٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١٥٩
بتاريخ ٢١-٠٥-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كان المستفاد مما أثبته الحكم أن إرادة كل من المتهمين قد إتحدت مع إرادة الآخر فى التعدى على المجنى عليه ، ثم مضى كل منهما فعلاً فى

تنفيذ ما أراد ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى ألزمتهما معاً بالتعويض متضامنين ، و لو كان إعتداء أحدهما قد نشأت عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض و إعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إصابات بسيطة ، فإن قواعد المسئولية المدنية تبرر ذلك .

(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٢١/٥/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١١-١١-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

الأصل فى توزيع الإختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية و المحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية . و لم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة من الجرائم المرفوعة إليها بإعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية و طلب التعويض معاً . و إذن فلا إختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا إختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى . و إذن فإذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم و رفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، و فى الوقت نفسه قضت بإلزام المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض الذى قدرته للمدعى على أساس أن الفعل الضار و إن لم يثبت أنه وقع من المتهم فإنه قد وقع من تابعى المسئول عن الحقوق المدنية ، فإنها تكون قد أخطأت ، ما دام هؤلاء لم يكونوا معلومين و لم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى بجريمة أمام المحكمة .

(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ١٦ ق ، جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٧٤٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٦-٠٦-١٩٤٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

إنه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذى يدعيه ثابتاً على وجه اليقين واقعاً حتماً و لو فى المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققاً غير مخالف للقانون . و لا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت فى الطلب إبتداء قبل نظر الدعوى الجنائية ، فإن تدخل المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إطالة الإجراءات فى هذه الدعوى أمام المحكمة و إثقال كاهل المتهم فى دفاعه ، مما مقتضاه بالبداهة الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم يحمل فى ثناياه بادىء ذى بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصماً فى الدعوى سواء لإنعدام صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت التهمة أو أقوال المدعى فى دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق فى طلبه تعين إستبعاده و عدم قبوله قبل الخوض فى الدعوى الجنائية . و يكون الحكم كذلك من باب أولى إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية من غير طريقها الأصولى المقرر أصلاً للنيابة العمومية و إستثناء للمجنى عليه الذى أضرت به الجريمة .

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ١٧ ق ، جلسة ١٦/٦/١٩٤٧)

==========

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٠-١١-١٩٤٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١
إنه إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة فى الأصل بأن تقيم حراساً على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عمن يعبرون خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أقامت بالفعل حراساً لإقفالها كلما كان هناك خطر من إجتيازها ، و أصبح ذلك معهوداً للناس ، فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبته على نفسها من ذلك و أن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً إيذاناً للكافة بالمرور . فإذا ما ترك الحارس عمله و أبقى المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغى أن يقفله فعمله هذا إهمال بالمعنى الوارد فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مسؤولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ما قضت به المادة ١٥٢ من القانون المدنى . و لا محل هنا للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه ، و لا للتحدى بنص لائحة السكة الحديد على أنه لا يجوز إجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية [المزلقانات] عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند إقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التى كان بها المجنى عليهم قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، و لقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته .

==========

الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٤٥٧
بتاريخ ١٢-١-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إذا كان الحكم الإستئنافى قد ذكر أن المدعى بالحق المدنى شارك فى الخطأ الذى وقع بسببه الحادث ، و مع ذلك أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من التعويض ، فلا ضير فى ذلك ما دام المدعى بالحق المدنى إنما طلب المبلغ الذى حكم له به كتعويض مؤقت . و ذلك على إعتبار أن المحكمة الإستئنافية قد رأت أن المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يتناسب مع ما يجب الحكم به على أساس الخطأ المشترك .

(الطعـــن رقـــم ٢٢٦٣ لســـنة ١٧ ق ، جلســـة ١٢/١/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ٠٠٨٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٥٠٤
بتاريخ ١٦-٠٢-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على المتهم و آخر بإختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بعقاب المتهم و ألزمته بالتعويض و برأت الآخر ، و رفضت الدعوى المدنية قبله ، و لم يستأنف المدعى و إستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الإستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببراءته و أيدت الحكم الإبتدائى بالنسبة إلى الأول فلا خطأ فى ذلك ، إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشئ من التعويض ، فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن إرتكابه جريمة و لو كان غيره قد إرتكبها معه .

(الطعـــن رقـــم ٨٢ لســـنة ١٨ ق ، جلســـة ١٦/٢/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ٠٧٨٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٦٣١
بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إذا كانت المحكمة قد إستخلصت أن المتهمين إعتدوا بالضرب على المجنى عليه فى زمان واحد و مكان واحد ، مما إستفادت منه توافق إرادتهم على الإعتداء ، ثم حكمت عليهم بالتعويض متضامنين ، فقضاؤها بذلك مبرر بغض النظر عما وقع من كل منهم بالذات .

(الطعـــن رقـــم ٧٨٦ لســـنة ١٨ ق ، جلســـة

(٢٥/١٠/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٦٣٦
بتاريخ ٠٣-١١-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
ما دامت المحكمة قد إنتهت فى حكمها إلى أن الضرر الذى أصاب المجنى عليه سببه إعتداء المتهمين عليه فى وقت واحد و مكان واحد و ملابسات واحدة ، مما إستخلصت منه توافقهم على إيقاع الأذى به ، فهذا يبرر قانوناً إلزام كل منهم بتعويض عن كل ما وقع عليه سواء بفعله هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ١٨ ق ، جلسة ٣/١١/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٧٨٢
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٤٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
متى أثبت الحكم توافق إرادة المحكوم عليهم على السب فذلك كاف لتبرير قضائه عليهم بالتعويض متضامنين .

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ ق ، جلسة ٢/٣/١٩٤٩)

==========

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٧١٩
بتاريخ ٢٨-١٢-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
ما دامت دعوى المدعى بالحقوق المدنية قد وجهت إلى أبى المتهم

بصفته ولياً على إبنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذى قضى بإلزامه بأن يدفع التعويض من مال إبنه قد حكم بما لم يطلبه المدعى .

(الطعـــن رقـــم ١٩٤٤ لســـنة ١٨ ق ، جلســـة ٢٨/١٢/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨٩٤
بتاريخ ٢٤-٠٥-١٩٤٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إذا كانت المحكمة قد برأت متهماً من تهمة الشروع فى القتل و مع ذلك ألزمته بالتعويض عن واقعة هذه الجريمة مع المتهم الآخر الذى أدانته بها بناءً على أن الإثنين توافقا على إيذاء المجنى عليه توافقاً بلغ درجة الإتفاق الجنائى بحيث يعتبر مسؤولاً مدنياً عن الأضرار التى ترتبت على الإيذاء ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

(الطعـــن رقـــم ٢١٧٢ لســـنة ١٨ ق ، جلســـة ٢٤/٥/١٩٤٩)

==========

الطعن رقم ٠٦٤٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٣٠-٠٥-١٩٤٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم . فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم كفاية الثبوت فلا يصح بناءً على هذا الأساس طلب الحكم عليه و لا على المسؤول مدنياً بالتعويضات عن أفعاله . أما المطالبة بالتعويض على أساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به إذ هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها .

(الطعـــن رقـــم ٦٤٤ لســـنة ١٩ ق ، جلســـة

(٣٠/٥/١٩٤٩)

==========

الطعن رقم ٠٦٤٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٣-٠٦-١٩٤٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون التعويض مبنياً على الفعل الضار المطروح أمام المحكمة و المطلوبة معاقبة مرتكبه جنائياً ، فإذا رفعت النيابة الدعوى على قائد سيارة بأنه تسبب بغير قصد و لا تعمد فى قتل المجنى عليه ، فتدخلت زوجة المجنى عليه طالبة الحكم بالتعويض على صاحب السيارة و على شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة ، فإن المحكمة إذا قبلت الفصل فى دعوى الزوجة بالنسبة إلى الشركة تكون قد أخطأت ، إذ أن مطالبة الشركة بالتعويض مقامة على أساس آخر هو عقد التأمين الذى لا صلة له بالفعل الضار .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ١٩ ق ، جلسة ١٣/٦/١٩٤٩)

==========

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٩-١١-١٩٢٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ٢

دعوى البنوة و دعوى التعويض عن الأضرار المترتبة على شهادة الزور فيها هما دعويان مختلفتان طلباً و سبباً و أخصاماً . و كل ما تقتضيه دعوى التعويض من البحث فى أقوال الشهود و وزنها لا يعتبر تجديداً للنزاع فى موضوع البنوة الثابتة بحكم إنتهائى . بل إن كل ما ينشئه ذلك بين الدعويين هو وحدة المسألة المبحوث فيها . و هذه الوحدة فى الدعويين لا تغير من إختلافهما فى موضوعيهما . و الفقه الإسلامى نفسه و إن كان يضمن الشهود الزور إلا أنه لا يفسخ الحكم القائم على شهادتهم .

==========

الطعن رقم ٠٣٦٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ٣١-١-١٩٢٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

الطعن بطريق النقض لا يكون إلا فى الأحكام الفاصلة نهائياً فى الموضوع أو ما يشبهها . فالحكم الإستئنافى الذى يقضى بقبول الدعوى المدنية دون أن يتعرض لموضوع الحق المطلوب من المتهمين لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٣١/١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٠٣٩٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ٢٤-١-١٩٢٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

يكفى للحكم بالتعويض المدنى أن يثبت للمحكمة أن ما أتاه المتهمون من الأفعال ترتب على مجموعة ضرر حقيقى للمجنى عليه و لو كانت هذه الأفعال فى ذاتها لا تتكون منها جريمة مستوجبة للعقاب .

(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٢٤/١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٠٤٠٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ٣١-١-١٩٢٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض

فقرة رقم : ١

لا حرج على محكمة الجنايات فى أن تلزم متهمين بإحداث عاهة مستديمة و آخرين متهمين بإحداث جروح بسيطة متضامنين معاً بالتعويض المدنى مع تفاوت العقوبات المحكوم بها عليهم ما دامت هى قد لاحظت تداخل الأفعال الواقعة من المتهمين و وقوعها بتوافقهم و إصرارهم على إرتكابها .

(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٣١/١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٣٦٨
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
ليس يطعن على الحكم أن المحكمة لم تخصص فيه لكل مدع مدنى نصيبه فى التعويض المقضى به . إذ الشأن فى تقسيم المبلغ الكلى المقضى به على المتهم بين المدعين بالحق المدنى هو لهؤلاء المدعين أنفسهم .

==========

الطعن رقم ٠٠١٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٦
بتاريخ ٢٧-٠٣-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
إن ضمان السيد عن أعمال خادمه لا يقوم قانوناً إلا على مظنة خطئه فى إختيار خادمه و فى مراقبته إياه بما له عليه من حق التأديب و الفصل من الخدمة . و هى مظنة قانونية تعفى المضرور من إثبات وقوع خطأ من المخدوم فى إختيار الخادم أو فى مراقبته . و لا يندفع الضمان عن السيد إلا إذا ثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو أنه نشأ عن خطأ المجنى عليه نفسه .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ٢٧/٣/١٩٣٠

)

==========

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٦
بتاريخ ١٧-٤-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
إذا حكمت المحكمة الجزئية لمدع مدنى على متهمين بالتعويض مع العقوبة و لم تنص فيه على التضامن . ثم إستأنف المتهمون الحكم دون المدعى المدنى و حكمت المحكمة الإستئنافية ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحداً منهم و ألزمته بمبلغ من التعويض يزيد على ما كان يصيبه من مبلغ التعويض المحكوم به إبتدائياً عليه و على المتهمين الذين برئوا إستئنافياً كان هذا الحكم باطلاً لصدوره بأكثر مما كان يخصه فيما صدر به الحكم الإبتدائى فى حين أن الإستئناف رفع من المدعى بالحق المدنى ، و كان لمحكمة النقض فى هذه الحالة تطبيق القانون بجعل التعويض مساوياً لما إستحق بالحكم الإبتدائى .

==========

الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٨٧
بتاريخ ٢٧-١٠-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
التعويض عن الجرائم يقوم أساساً على ثبوت الضرر لطالبه من جرائها لا على ثبوت حقه فى الإرث حجب أو لم يحجب . و لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذى توفى مما لم يجحده الطاعنان ، و كان ثبوت الإرث له أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفته و كونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه ، و كانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على إنتصابه مقام أخيه بعد أيلولة حقه فى الدعوى إليه ، و كان هذا ما أثبته الحكم و بينه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

==========

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٥
بتاريخ ٠٤-٠١-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣

متى كانت الدعوى المدنية مقامة أصلاً من الطاعن و أخرى أمام المحكمة الجزئية بالمطالبة بمبلغ إجمالى قدره واحد و خمسون جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، و قد قضى الحكم الإبتدائى - الذى قبلاه - بهذا المبلغ لهما دون تعيين نصيب كل منهما فيه ، و من ثم يتعين لمعرفة نصيب الطاعن قسمة المبلغ بينهما بالتساوى ، و لايلتفت إلى مجموعه فى تقدير قيمة دعوى الطاعن ما دام الثابت أن تلك المطالبة إنما تتضمن دعويين مستقلتين خصوماً و موضوعاً و سبباً " أولاهما " موضوعها تعويض الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الإشتراك فى جريمتى سرقة منقولات من محله و إتلاف أبوابه ، " و أخراهما " و هى التى قضى فيها " إستئنافياً " بعدم الإختصاص - موضوعها تعويض جدة الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الإعتداء على حقها فى إستغلال محلها المغاير لمحل الطاعن و إغتصابه و سرقة ما به من منقولات . لما كان ما تقدم ، فإنه لا يجوز للطاعن - من بعد - أن يطعن فى الشق من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية برفض دعواه المدنية ، لأن التعويض المؤقت المطالب به فيها - و الذى كان قد قضى به إبتدائياً له عن نفسه و إرتضاه ، يدخل فى النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى ، و هو خمسون جنيهاً طبقاً للمادة ٤٢ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٤/١/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩١٢
بتاريخ ٠٩-١٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢

إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسن جنيهاً . و كان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدنى فى صحيفة دعواه المباشرة إقتصرت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب فى القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٩/١٢/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٨
من المقرر أن التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة و الإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .

(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢١
بتاريخ ٩-١-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
١) من المقرر أن النيابة العامة و إن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها

عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون إلا أنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها لتفصل فيها و تستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢) لما كانت المحكوم عليها الثانية و إن قررت بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنها لم تودع أسباباً لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣) من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر إختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التى ترد إليهم بشأن الجرائم و أن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤسيهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأى كيفية كانت و أن يستحصلوا على جميع الإيضاحات و الإستدلالات المؤدية لثبوت أو نفى الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الإستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية و مرتكبيها و أن يسألوا المتهم عن ذلك . و لما كان إستدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعن و سؤاله عن الإتهام الذى حام حوله فى نطاق ما أسفرت عنه التحريات و ما يتطلبه جمع الإستدلالات - التى كلفته النيابة العامة بها على ما يبين من المفردات - لا يعتبر بمجرده تعرضاً مادياً فيه مساس بحريته الشخصية فإن ما يثيره الطاعن بصدد ذلك عن بطلان القبض يكون غير سديد .

٤) من المقرر أن الإستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله و مناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكراً أو يعترف بها إن شاء الإعتراف .

٥) من المقرر أن تقدير قيمة الإعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل و تحديد مدى صلة هذا الإعتراف بهذا الإجراء و ما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها . و إذ كانت المحكمة قد قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن إعتراف المتهمين أمام النيابة كان دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه و منبت الصلة بها و إطمأنت إلى صحته و سلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلتها فى ذلك و يضحى ما يثيره الطاعن بصدد بطلان الإعتراف على غير أساس .

٦) من المقرر أن تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم فإن ما ينعاه من أن النيابة لم تواجه المتهم بالتهمة و عقوبتها يكون فغير محله هذا فضلاً عما هو ثابت من المفردات من أن المحقق قد أحاط الطاعن بالتهمة المنسوبة إليه و بعقوبتها .

٧) من المقرر أن البحث فى توافر سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى و عناصرها ما دام موجب تلك الظروف و هذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج .

٨) من المقرر أنه و إن كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ألا يصدر الحكم بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضاء المحكمة و أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية فلم تستوجب أن يكون أخذ رأى المفتى قد صدر بإجماع آراء قضاتها هذا إلى أن الحكم و قد أثبت أنه تم إستطلاع رأى المفتى قبل إصدره فلا أهمية لإثبات أن ميعاد العشرة أيام المقررة لإبداء رأيه قد روعى و يضحى منعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

٩) من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم و يبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبته البعض الآخر و لا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

١٠) من المقررأنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من

أجله و لا يعيب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى و الأدبى ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية و يوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض و كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها إرتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها و هى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تثريب على الحكم من بعد إن هو لم يبين مدى الضرر الذى قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديره بغير معقب و من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

١١) لما كان البين إعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين المحكوم عليه بالإعدام بها و ساق عليها أدلة مردوده إلى أصلها فى الأوراق و من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، و قد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة و بعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٣٨١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية - و جاء خلواً من حالة مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، و قد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون و لها ولاية الفصل فى الدعوى و لم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم و من ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٩/١/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٣٥
بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة الجنائية أمامها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا

إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم ، و كانت المحكمة قد برأت المطعون ضدهم من تهمة إحداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها فى حقهم فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه .

==========

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٣٥
بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
لما كان الطاعن لم يضمن طلباته الختامية التعويض عن الإضرار التى لحقت به نتيجة إصاباته فى جريمة الضرب البسيط التى دين المطعون ضدهم بها ، و الذى يستطيع و لوج باب القضاء المدنى للمطالبة به إذا توافرت شروط إستحقاقه فإن ما يثيره بشأن مخالفة حجية الحكم الجنائى النهائى بالإدانة فى جريمة الضرب البسيط و عدم تنازله عن طلب التعويض عن باقى الإصابات يكون غير صحيح .

==========

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٣٥
بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٣
لما كانت محكمة الإعادة تتقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الأولى ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقى إصاباته ، بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية و أعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٣/٤/١٩٨٥)

==========

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧٠٨
بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية و تنص المادة ٢٥١ منه على أنه لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة ... و المستفاد من هذين النصين أن حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون للمدعى بالحقوق المدنية الذى يدعى حصول ضرر له فى جنحة أو مخالفة سواء أكان مجنياً عليه أو شخصاً آخر خلافه ، إذ ليس فى القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص و لو كان غير المجنى عليه ما دام قد أثبت قيام هذا الضرر و كان ناتجاً عن جريمة ، ذلك أن مناط فى صفة المدعى المدنى ليس وقوع الجريمة عليه و إنما هو إلحاق الضرر الشخصى به بسبب وقوع الجريمة ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قصر حق الإدعاء على المجنى عليه وحده فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون.

==========

الطعن رقم ٥٢٦٧ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٧
بتاريخ ١٦-٠١-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
لما كانت المحكمة قد إنتهت إلى ثبوت الإتهام فى حق المتهم و كانت عناصر التعويض قد توافرت من خطأ فى جانب المتهم سبب ضرراً

مباشراً من الجريمة لحق بالمدعية بالحق المدنى تمثل فى فقدان إبنتها فإن الدعوى المدنية تكون قد قامت على أساس صحيح من القانون .

(الطعـــن رقـــم ٥٢٦٧ لســـنة ٥٤ ق ، جلســـة ١٦/١/١٩٨٦)

==========

الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٦٠
بتاريخ ٢٩-١-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١

من المقرر أن التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة و الإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - و لا يؤثر فى قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت إتفاق بينهم على التعدى فإن هذا الإتفاق إنما تقتضيه فى الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات و لو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء و تتلاقى إرادة كل متهم مع إرادة الآخرين على إيقاعه و مهما يحصل فى هذه الحالة من التفريق بين الضاربين و غير الضاربين فى المسئولية الجنائية فإن المسئولية المدنية تعمهم جميعاً .

==========

الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٦٠
بتاريخ ٢٩-١-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، و كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها إرتكاب الطاعنين للجريمة

التى دانهما بها و هى الفعل الضار الذى ألزمهما بالتعويض على مقتضاه فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعـــن رقـــم ٥٤٧٥ لســـنة ٥٤ ق ، جلســـة ٢٩/١/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨١١
بتاريخ ٢٠-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٦
من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذى يقع عليه شخصى مقصور على المضرور نفسه لا يتعداه إلى سواه كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، ما لم يقل الحكم يتحقق شئ منه فى الدعوى المطروحة و لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المدعين بالحقوق المدنية قد ناله ضرراً أدبياً إنتقل إلى ورثته فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

==========

الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨١١
بتاريخ ٢٠-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٧
من المقرر أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون إخلال بمصلحة مالية للمضرور ، و أن يكون هذا الضرر محققاً ، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه ، و إذن فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة أخر هو أن

يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته و على نحو مستمر دائم و أن فرصة الإستمرار على ذلك فى المستقبل كا نت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلة و يقضى له بالتعويض على هذا الأساس . و لما كان الحكم المطعون فيه - حسبما سلف - قد خلا من بيان ذلك فإنه يكون معيباً فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٢
بتاريخ ٠١-١١-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٨
من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشىء عن إرتكابه جريمة و لو كان غيره قد إرتكبها معه - و هو ما لم يخطىء الحكم فى تقديره - فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١/١١/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥٧٤
بتاريخ ١٢-٠٤-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ب
١) لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الإستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه

رئيس المحكمة الإبتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك فى الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلة من إثنين من مستشارى محكمة إستئناف طنطا و عضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة شبين الكوم الإبتدائية ، فإن تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم يكون صحيحاً و إذ كان الأصل إن الإجراءات التى يتطلبها القانون قد روعيت ، و كان إدعاء الطاعن بإنتفاء عنصر الإستعجال لا سند له ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون .

٢) من المقرر أن وزن أقوال الشهود و تقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم و تعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن و حام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها و تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، . و إذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات و حصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها و يحرفها عن مواضعها و بما يكفى بياناً لوجه إستدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل و هو ما تستقل به محكمة الموضوع و لا تجوز مجادلتها فيه .

٣) من المقرر أنه ليس فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل فى الدعوى ، ما دام له أصل فيها ، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم إغفاله تحديد مصدر شهادة الشاهد ... ما دام لا ينازع فى أن لها أصلها فى الأوراق .

٤) الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة و التوفيق ، و كان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولى و الفنى ورد عليه بأن " المحكمة تطمئن إلى أن المتهم و إن كان قد أطلق عيارين ناريين على المجنى عليه ..... إلا أنه لم يصب إلا من عيار واحد حسبما كشف عنه تقرير الصفة التشريحية " و هذا الذى رد به الحكم على قالة التناقض بين الدليلين

القولى و الفنى سائغ و يستند إلى أدلة مقبولة فى العقل و المنطق لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى التى إطمأنت إليها عقيدة المحكمة .

٥) من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تجزىء الدليل المقدم لها و أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود و تطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر فى هذا الشأن إلى إقتناعها هى وحدها و من ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

٦) من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر و إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى و الإمارات و المظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى و تنم عما يضمره فى صدره و إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٧) لما كانت نية القتل قد تتوافر أثر مشادة وقتية ، فإنه لا محل للنعى على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبته من توافر نية القتل لدى الطاعن ، و بين ما قاله فى معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التى حدثت بينه و بين المجنى عليهم .

٨) لما كان الدفاع الشرعى عن النفس لا يجيز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الإعتداء المبيح له درجة من الجسامة بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة - الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التى أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يجيز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك ، و كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبت عليها .

٩) لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق المجنى عليهم بادر بإطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتها الحكم لا

ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . لما كان ذلك و كانت المشادة بين الطاعن و فريق المجنى عليهم التى أعقبها إطلاقه النار عليهم حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع و هو ما لا يقوم به أصلاً حق الدفاع الشرعى إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانوناً بإستعمال القوة .

١٠) لما كان إدعاء الطاعن بأن إطلاقه النار على فريق المجنى عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له فى حيازة أرض النزاع بفرض صحته لم يكن ليبيح له القتل العمد دفاعاً عن المال لأن ذلك مقرر فى حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها التعرض للحيازة أو إغتصابها بالقوة ، و من ثم يكون ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من نفى حيازة الطاعن لأرض النزاع أياً كان وجه الرأى فيه ما هو إلا تزيد غير لازم ، و تكون النتيجة التى خلص إليها من رفض الدفع بالدفاع الشرعى متفقة مع صحيح القانون و يضحى منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله .

١١) من المقرر أنه على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية و هى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل و بإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، و يضحى منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

١٢) لما كانت النيابة العامة و إن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول

عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية و عدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية و التعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً ، و على أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر و تفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم و سواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

١٣) لما كان يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها المحكوم عليه بالإعدام ، و أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق و من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن ، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون و إعمالاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام و صدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، و قد خلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، و صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون و لها ولاية الفصل فى الدعوى ، و لم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة و إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٢/٤/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٠
بتاريخ ٣٠-١١-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
لما كان الفعل محل الدعوى الجنائية و مناط التعويض فى الدعوى

المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه ، فإنه يتعين القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدها المدعية بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٥٧٠٣ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٣٠/١١/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨٤٢
بتاريخ ٢٧-٠٩-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدنى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات و هى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات من نص مماثل و بإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك و كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً فى الدعوى المدنية و لم تفصل فيها ، و كان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من الطاعن - فى هذا الصدد - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٩٧٤
بتاريخ ٠١-١١-١٩٩٠

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ب

١) إن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة .

٢) من المقرر أن تقدير آراء الخبراء ، و الفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة ، و أنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير الذى أخذت به لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد فيها ما يستحق إلتفاتها .

٣) لما كان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة و التوفيق ، و كان مؤدى ما حصله الحكم عن المجنى عليه من أن الطاعن أصابه بطعنة سكين سددها إليه بإتجاه من أعلى إلى أسفل لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من أن إصابة المجنى عليه قطعية طعنية تحدث من إستعمال جسم صلب حاد مثل سكين أو مطواة أو ما شابه ، فإن دعوى التعارض بين الدليلين القولى و الفنى تكون على غير أساس .

٤) لما كانت التهمة التى وجهت إلى الطاعن هى إحداث إصابة بعينها هى التى تخلفت عنها العاهة المستديمة و كان التقرير الطبى الشرعى قد أثبت وجود هذه الإصابة و تخلف العاهة عنها و إطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها فإن ما يثيره من وجود إصابة أخرى خلاف تلك التى رفعت بشأنها الدعوى لا يكون له محل .

٥) إن وزن أقوال الشهود و تقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم و تعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن و حام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها و تقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب عليها فيه .

٦) إن تناقض الشاهد فى بعض التفاصيل - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، و لم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته .

٧) إن خصومة المجنى عليه للمتهم لا تمنع من الأخذ بشهادته متى إقتنعت المحكمة بصدقها .

٨) لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود و سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها ، و أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً يستند إلى أدلة مقبولة فى العقل و المنطق و لها أصلها فى الأوراق ، و كان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه مفصحاً عن إطمئنانه إليها ، و إستحلص منها و من سائر الأدلة التى أوردها أن الحادث وقع على الصورة المبينة به ، و كان هذا الإستخلاص سائغاً لا يتنافى مع العقل و المنطق ، فإن كافة ما يثيره بشأن أقوال المجنى عليه و إحتمال حصول الحادث على صورة أخرى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة المحكمة فى وزن أدلة الدعوى و إستنباط معتقدها منها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٩) إن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة و الرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

١٠) لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى سرده لأدلة البثوت لا يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، و كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١١) لما كان مناط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية هو أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه قد نشأ مباشرة عن الفعل المكون

للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، و كان لا يوجد ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة شخصاً آخر خلاف المجنى عليه ، و كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن زوجة المجنى عليه قد لحقها ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة التى وقعت على زوجها ، فإن ما يثيره الطاعن بخصوص قبول دعواها يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١/١١/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٨٨٦
بتاريخ ٢٦-٠٦-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ١
الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٩٠
بتاريخ ٠٤-٠٤-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٢
لما كان من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع إستثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور و أن يكون هذا الضرر محققاً ، و أنه و إن كان لا تثريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى إن هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ و ضرر و علاقة سببية و أن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد قضى

بالتعويض دون أن يبين البتة أساس قضائه به ، إذ لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعنين فضلاً عن أنه خلا من بيان ركن الضرر الذى لحق بالمدعى بالحقوق المدنية ، و من ثم فإنه يكون قد قضى فى الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها ، مما يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه و ذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، و لما كان الطعن مقدماً لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع فى هذا الشق من الدعوى و ذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض السالف الإشارة إليه .

(الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٤/٤/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٥٢١
بتاريخ ١١-٠٦-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - تعويض
فقرة رقم : ٥
القضاء برفض الطعن فى شطره الخاص بالدعوى الجنائية من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائياً ، بحيث يكون للحكم الجنائى قوة الشئ المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة و بوصفها الجنائى و نسبتها إلى فاعلها . و من ثم فإنه لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية - إكتفاء بتصحيح الحكم - طالما أن التعويض المحكوم به هو قرش صاغ واحد .

(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١١/٦/١٩٦٣
دعوى مدنية نظرها

==========

الطعن رقم ٠٤٤٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ٣٩٠
بتاريخ ١٩-١٢-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية نظرها

فقرة رقم : ١
تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه " إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضى ببراءة المتهم و يجوز له أن يحكم بالتعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض " مما مفاده أن للمحكمة الجنائية فى مواد الجنح عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية فى الأحوال السالف ذكرها الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، و ذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يتراءى لها عند تقديرها للوقت و الجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية ، و إذن فمتى كان الواقع فى الدعوى هو أن المحكمة قد قضت ببراءة المتهم و عدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تتعرض لنفى الخطأ المدنى من جانب المتهم مما يضار به المدعى بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فإنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ١٩/١٢/١٩٥٠)

==========

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٢٦٢
بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها فى مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد و العشرين جنيهاً الذى كانت قد طلبته مع زوجها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٠٨٣ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٩٨١

بتاريخ ١٦-٠٦-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات قد جاء إستثناء من الحكم الوارد فى الفقرة الأولى من تلك المادة الذى لا يجيز فى الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً فى الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف و كانت المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات - لما كان ذلك ، و كان الحكم برفض تدخل المسئولة عن الحقوق المدنية خصماً منضماً إلى المتهم قد صدر فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، الذى لم يكن به نص مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذى إستحدثه الشارع
و أجاز به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها - فإن ما قضت به المحكمة من رفض طلب تدخل المسئول عن الحقوق المدنية لأول مرة بعد نقض الحكم الأول ، هو قضاء سليم مطابق للقانون .

(الطعن رقم ١٣١٤ سنة ٢٢ ق ، جلسة ١٦/٦/١٩٥٣)
==========
الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٧١١
بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدنى و أن السند الذى يتمسك به الطاعن متنازع على صحته ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

==========
الطعن رقم ٠٤٤٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ٨٥٧

بتاريخ ١٩-٠٥-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم و ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف . و إذن فإذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدنى على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلى يكون قد تم فى حدود ما رخص به القانون ، و لكن إذا كانت المحكمة قد قضت فى هذه الحالة بعدم الإختصاص فإنها تكون قد أخطأت و كان يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية ، و يتعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ و الحكم بمقتضى القانون تطبيقاً لنص المادة ٤٣٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ١٩/٥/١٩٥٣)
==========
الطعن رقم ٠٤٧٠ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٩٠٥
بتاريخ ٠٦-٠٧-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون على " أن المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسئولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعاً
و لو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية " فإذا كان يبين مما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذى وقع كان مفاجئاً أثناء عبث المجنى عليه هو و المتهم
و هما صديقان و قد بلغ المتهم ثمانية عشر عاماً ، فلم يكن حدوثه راجعاً إلى نقص فى الرقابة من جانب الطاعن على ابنه المتهم ، و مع ذلك

قضى الحكم بمساءلة الطاعن مدنياً على أساس الخطأ المفترض و أن المتهم ما دام قاصراً فإن رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه من إيقاع الضرر بغيره وإلا إلتزم بتعويض هذا الضرر - فإنه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ٦/٧/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٤ صفحة رقم ١٠٥٢
بتاريخ ٣٠-٠٦-١٩٥٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١

إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى صراحة على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، و ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف . و إذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى الذى كان يجيز للمحاكم الفصل فى الدعوى المدنية رغم البراءة فى الدعوى الجنائية ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ كان متعيناً على المحكمة إما أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته فى الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها و إما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٣ ق ، جلسة ٣٠/٦/١٩٥٣)

==========

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٠٥ صفحة رقم ٧٠٣
بتاريخ ٢٥-٠٥-١٩٥٤
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
ولاية محكمة الجنح و المخالفات مقصورة فى الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم و إختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ، و مشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية . و مؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلاً على الطاعن تعويضاً عن الضرر الذى أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التى كانت مطروحة أمام محكمة الجنح للفصل فيها و كانت محكمة الجنح الجزئية قد إستظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالاً و لكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء و ما إفترضته المادة ١٧٧ من القانون المدنى من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فإذا إستأنف الطاعن هذا الحكم و طلب قبول الإستئناف شكلاً و الحكم من باب الإحتياط بعدم الإختصاص و كانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الإستئناف فى هذه الحالة لإنعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل فى الدعوى المدنية ، و كانت تلك المحكمة قد تغاضت عن هذا الدفع فلم تتعرض له و لم تناقشه و لم ترد عليه و قضت بعدم جواز الإستئناف بمقولة إن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً - فإنها تكون قد أخطأت فى تأويل القانون و فى تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه و القضاء بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣ ق ، جلسة ٢٥/٥/١٩٥٤)

==========

الطعن رقم ٠٦٠٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٨٧١
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٥٥
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
إن ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم و إختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو إستثناء من القاعدة للإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما ، فيشترط ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٢٤ ق ، جلسة ٢٦/٤/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ٠٣٩٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١٠٦٢
بتاريخ ٣١-٥-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
متى كانت الدعوى المدنية داخلة فى إختصاص المحكمة الجنائية تعين على هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إما أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى تصدره فى الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها - و إما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن الفصل فيها يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية . و إذن فإذا كانت المحكمة قد قضت فى الدعوى الجنائية
و أحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية و بنت قضاءها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة و على ما إرتأته من وجود إرتباط وثيق بين الدعويين ، و كان قانون الإجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الإرتباط و هو وفقاً لقانون المرافعات لا يحكم به إلا إذا دفع به من له مصلحة فيه ، و كان أحد لم يدفع به ، فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون و يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٣١/٥/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ٠٨٣٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ١٥٣٦
بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٥٥

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
الأصل فى توزيع الإختصاص بين المحاكم الجنائية و المحاكم المدنية هو أن نظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية و المحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية و لم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها بإعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية و طلب التعويض معاً ، فلا إختصاص للمحكمة الجنائية فى الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٥٦٧
بتاريخ ٢٨-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

(الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ٢٨/٥/١٩٥٧)
==========
الطعن رقم ٠٠٢٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٢٨٨
بتاريخ ٢٦-٠٣-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٥
عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض

ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام و يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها و يجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى و لو أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ٢٦/٣/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ٠٠٦١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٢٢٥
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
حق المحكمة الجنائية فى الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضى المدنى .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ٥/٣/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ٠٠٨٣ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٢٣١
بتاريخ ١١-٠٣-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين و رفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليهم ، و كانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا بإعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التى قضى فيها بالبراءة فإنه يمتنع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض فى هذه الدعوى التابعة بحالتها التى رفعت بها ما دام المسئول الحقيقى عن الحادث لم يعين و لم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١١/٣/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ٠٣٥١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٨ صفحة رقم ٤٨٦
بتاريخ ١٣-٠٥-١٩٥٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
عدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام ، و من ثم فمتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التبديد التى رفعت بها الدعوى فليس فى وسع المحكمة - و قد إنتهت إلى القول بإنتفاء الجريمة - إلا أن تقضى برفضها و ما كان فى مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة - كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً فى إختصاص المحكمة الجنائية أى تكون ناشئة عن الجريمة و أن تكون الدعوى فى حاجة إلى تحقيق تكميلى قد يؤدى إلى تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٣/٥/١٩٥٧)

==========

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٦٤٤
بتاريخ ١٠-٠٦-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر و لو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٣٥٨ ، لسنة ٢٨ مكتب فنى ٠٩ صفحة رقم ٩٣٩
بتاريخ ١٨-١١-١٩٥٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
الأصل أن نصوص الإجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق فى المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر لا لسد نقص أو للإستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ، و لما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن " يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى . و يتبع فى تقدير هذه المصاريف و كيفية تحصيلها ما هو وارد فى لائحة الرسوم القضائية " و كان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة و المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أساسية عندما يسلك هذا الطريق الإستثنائى برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواه واجب الإتباع فى هذا الشأن ، و من ثم فقد إمتنع إعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية و رسوم التوثيق فى المواد المدنية فيما يخالفه ، و لم يبق لقوانين الرسوم فى هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف و كيفية تحصيلها كما جاء بعجز المادة ٣١٩ سالفة الذكر .

(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ١٨/١١/١٩٥٨)

==========

الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٩١٨
بتاريخ ١٩-١٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
ما يقوله الطاعنان فى شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد أبتنى على إجراءات باطلة - ذلك بأنهما أنكرا صفة المدعيين بالحقوق المدنية ، و قرر هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم إعلام الورثة إذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى ، مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الإعلام - و إلا فكان

على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها - ما يقوله الطاعنان فى هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل فى الدعوى المدنية ، و كل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها فى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فأحالتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رأته من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل فى الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠)

==========

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٤٢
بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١

متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع فى جملتها لحمل مضمونها على أنها تغيير للأساس الذى تستند إليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها و قضت - بناء على ذلك - بعدم إختصاصها بنظر تلك الدعوى قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذى لحق المدعى من الجريمة ، فإن حكمها يكون معيباً .فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها فى الدعوى المدنية بالتعويض على ما إستبان لها من أن الضرر ناشىء عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم و بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيساً على أن التعويض المطلوب ليس ناشئاً عن جريمة التبديد و أن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء بإعتباره وكيلاً عن البنك " المدعى بالحقوق المدنية " و إستندت فى ذلك إلى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - إجابة منه على إستفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه " المطالبة بقيمة المبلغ التى إختلسها المتهم و التى إضطر البنك إلى سدادها لعملائه "-فإن ما قاله الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد لا يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك أنه لم يبين كيف إنتهى إلى أن حق البنك المدعى به و المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له و التى دين المتهم بإختلاسها

غير ناشىء عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية و كيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارته سالفة الذكر - و التى قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقييم المبلغ المطالب به و بيان سببه بأنه يمثل الضرر الذى أصابه فيما خسره من مال مختلس .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق ، جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)

==========

الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٣٩

بتاريخ ٠٤-٠٣-١٩٦٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

الدعوى المدنية التى تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ إجراءات و التى تنص على أنه " رفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً و على من يمثله إن كان فاقد الأهلية ، فإن لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله " فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدينة قد رفعت على المتهم " الطاعن" و بوشرت إجراءاتها فى مواجهته مع أنه كان قاصراً عندما رفعت عليه الدعوى و عندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين إستند إلى نص المادة ١٧٣ من القانون المدنى فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يتعين معه نقضه و القضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ٤/٣/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٥٤

بتاريخ ٢٣-٠٤-١٩٦٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة فى

قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها . و لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً - و كانت هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للمدعى المدنى أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى .

==========

الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣١٧
بتاريخ ٠٩-٠٤-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و أنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادىء الأمر ، سقطت تلك الإباحة و زال معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، و من ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ٩/٤/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٠٣
بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٢
إذا كانت المحكمة قد قدرت فى نطاق إختصاصها الموضوعى المطلق أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة و مقدارها بالضبط
و هو ما لا يتسع له وقتها و قضت بإحالة دعوى المدعية بالحق المدنى إلى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، و كانت قيمة المسروقات ليست عنصراً من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل فى الدعوى الجنائية بالإدانة و بين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

==========
الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٧٦
بتاريخ ٠٩-٠٣-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
من المقر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية و متفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به الدعوى .
و من ثم كان يتعين على الحكم و قد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتى القذف و السب العلنى أن يقضى فى الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعاً لذلك ، أما و قد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً و تصحيح الحكم فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ٩/٣/١٩٦٤)
==========
الطعن رقم ٠٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤١٥
بتاريخ ١٨-٠٥-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية مؤقتاً حتى يفصل فى

الطعن المرفوع بشأنه ، لا سند له من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها و طرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .

(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ٥/١/١٩٦٥)

==========

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٣٣
بتاريخ ١٥-٠٢-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إذا أجاز القانون للمدعى بالحق المدنى أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله فى دعوى جنائية أقيمت فعلاً على المتهم أو بإلتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض و محركاً للدعوى الجنائية . فإن هذه الإجازة إن هى إلا إستثناء من أصليين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، و مؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . و من ثم يتعين عدم التوسع فى الإستثناء المذكور و قصره على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه فيها منوطاً بتوافره و هو أن يكون المدعى بالحق المدنى و هو أساس الإدعاء مدنياً و المحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد

شابه القصور الذى يعيبه و يوجب نقضه و ذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية و الجنائية .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق ، جلسة ١٥/٢/١٩٦٥)

==========

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٠
بتاريخ ٠٩-١١-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . و لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالنسبة للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات فى المادة ٣٦٨ منه ، و كان مفاد منطوق الحكم المطعون فيه " الإستئنافى " أن الحكم الإبتدائى أغفل الفصل فى الدعوى المدنية بالنسبة إلى المطعون ضدهما فضلاً عن أن مدونات الحكم لم يتحدث عنها . فإن الطريق السوى أمام المدعية بالحقوق المدنية " مصلحة الجمارك " أن ترجع إلى ذات المحكمة التى نظرت الدعوى و أصدرت الحكم و أن تطلب منها الفصل فيما أغفلته و ليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، و طالما أنها لم تفصل فى جزء من الدعوى فإن إختصاها يكون لا زال باقياً بالنسبة له ، و لا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنفسها فى أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه .

(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٩/١١/١٩٦٥)

==========

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٤
بتاريخ ١٩-١٠-١٩٦٥
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند إلى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه .

==========

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٤
بتاريخ ١٩-١٠-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
محل التمسك بطلب إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل فى التعويضات إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية و هذا مناطه أن يكون الإختصاص الإستئنافى بالفصل فى دعوى التعويض منعقداً للمحاكم الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٣٥٤
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
تخضع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها . و لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية و المسئول عنها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بالحقوق

المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى و لو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويلة . و كانت هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت و بالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى بطريق النقض ، إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الإستئناف فى هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها و فى الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض . و مؤدى ذلك أنه ما دام إستئناف المدعى جائزاً كان الطعن بطريق النقض جائزاً متى كان الحكم صادراً من آخر درجة وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . و لما كان الطاعن قد إدعى مدنياً بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية . و لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن إستأنف المتهم الحكم الإبتدائى الذى قضى بالإدانة و التعويض - ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقاً فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف . و القول بغير ذلك و بجواز الطعن بالنقض من المدعى فى هذه الحالة يؤدى إلى التفرقة - فى القضية الواحدة - بين المدعى بالحقوق المدنية و المسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير - فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بإلزامه بالتعويض المطالب به الذى لا يجاوز النصاب النهائى لتلك المحكمة - أن يطعن على الحكم بأى طريق من طرق الطعن بما فى ذلك النقض ، يكون للمدعى - إذا ما إستأنف المتهم و قضى من محكمة ثانى درجة برفض الدعوى المدنية - أن يطعن على الحكم بطريق النقض و بذلك يباح للمدعى - ما حرم منه المسئول - من حق الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بطريق النقض ، فى حين أن القانون سوى - فى المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية - بين المدعى بالحقوق المدنية و المسئول عنها فى حق الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه - و لو لخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويله - إذ كانت التعويضات

المطلوبة فى حدود النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)

==========

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٧٨
بتاريخ ٠٨-٠٣-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢

من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها . و لما كانت المادة ٢٦٠ من القانون المذكور قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم فى التعويضات إن كان لها وجه و دون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية ، و كان المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الماثلة قد أبان بإقراره عن نزوله عن دعواه ، و هو الإقرار الذى تقدم به المتهم ذاته للمحكمة الإستئنافية دعماً لدفعه بعدم قبول الدعويين المدنية و الجنائية و لطلبه القضاء ببراءته و رفض أولاهما و إلزام رافعها مصروفاتها ، و كان المتهم لم يطالب ذلك المدعى بتعويض أمام المحكمة الجنائية ، فكان لزاماً عليها الإستجابة لطلب النزول غير حافلة بطلب المتهم القضاء بعدم قبول الدعوى ، و من ثم كان قضاؤها إستناداً إلى هذا الطلب - بتأييد الحكم المستأنف فى قضائه فى الدعوى المدنية بإلزام المتهم بالتعويض على الرغم من ذلك النزول - منطوياً على خطأ فى تطبيق القانون يتسع له الطعن و يستوجب نقض الحكم المطعون فيه و تصحيحه فى هذا الشق من قضائه و الحكم بإثبات ذلك النزول و إلزام المدعى بالحقوق المدنية مصاريف دعواه .

==========

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٠٠
بتاريخ ١٤-٠٢-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٦
متى كان الثابت من مراجعة المفردات أن المدعية الأولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الإبتدائى القاضى برفض دعواها و أن باقى المدعين و قد إدعوا بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت لم يستأنفوا أيضاً ذلك الحكم - و ما كان لهم أن يستأنفوه - و مفاد ذلك أن الدعوى المدنية لم تكن مطروحة أمام المحكمة الإستئنافية . و من ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يعيبه و يستوجب نقضه نقضاً جزئياً و تصحيحه بإلغاء ما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ١٤/٢/١٩٦٧)

==========

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٩٢
بتاريخ ٠٤-٠٤-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
الأصل أن الحكم بالتعويض المدنى لا يرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة ، إذ يصح الحكم به و لو قضى بالبراءة ، و إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً ، أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم ، لأنه فى هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئوليتين الجنائية و المدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة و صحة إسنادها إلى صاحبها . و لما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم تأسيساً على بطلان محضر الضبط لحصوله قبل الطلب أنه إستبعد الدليل المستمد من ذلك الإجراء و الذى لا يوجد فى الدعوى دليل سواه ، فإن الواقعة التى بنى عليها طلب التعويض تكون قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم ، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لطالبته .

==========

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٧٩

بتاريخ ٢٧-١١-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم المطعون فيه و إن أحال إلى أسباب الحكم الإبتدائى فيما يتعلق بما قضى به فى الدعوى الجنائية إلا أنه بالنسبة إلى الدعوى المدنية و بعد أن إستبعد المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض عما أصاب سيارته من تلف محتفظاً بالحق فى رفع الدعوى به على حدة ، فقد أنشأ الحكم المطعون فيه لنفسه أسباباً جديدة إرتأى فيها تقدير التعويض مقابل ما فات المدعى بالحقوق المدنية من كسب فى فترة مرضه و ما أصابه من آلام مادية و أدبية و ما تكبده من مصاريف العلاج و إنتهى إلى تعديل مبلغ التعويض المقضى به إلى المبلغ الوارد بالمنطوق . و إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه فى الدعوى المدنية لا يتضمن أنه قد أدخل ضمن عناصر التعويض الذى قضى به ما أصاب سيارة المدعى بالحقوق المدنية من تلف خلافاً لما جرى به قضاء محكمة الدرجة الأولى ، و كان الحكم قد بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ و ضرر و علاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية و لم يخالف القانون فى شئ .

==========

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٢٣
بتاريخ ١٩-٠٢-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
لا يملك المدعى بالحقوق المدنية إستعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها و إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه ، فدعواه مدنية بحتة و لا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها .

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق ، جلسة

(١٩/٢/١٩٦٨)

==========

الطعن رقم ٠٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٠٢
بتاريخ ٠٨-٠٤-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
لا تتقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة و هى بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

==========

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٠٤٢
بتاريخ ٠٢-١٢-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
من المقرر فى القانون أن إحتمال الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققاً ، و إذ كان ذلك و كانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاءها على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، و هو ما تملكه فى حدود سلطتها التقديرية ، فإنه لا معقب عليها .

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ٢/١٢/١٩٦٨)

==========

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٤
بتاريخ ١٨-١١-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١
تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات و الجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً و حقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة و عن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب .

==========

الطعن رقم ٠٧١٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٥٥
بتاريخ ٠٨-٠٦-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له و تقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه ، ما دام الدفاع قد تمسك به ، و إذ أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع ، فإنه يتعين نقض حكمها فى هذا الخصوص .

==========

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧١
بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى تبعاً لها ، و متى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة وحدها دون المدعى المدنى بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، كما أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة و

المتهم . و من ثم فلا محل لما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن إستئنافه ينصب على الدعويين الجنائية و المدنية . و لما كان الثابت أن المدعى بالحق المدنى هو وحده دون النيابة الذى إستأنف حكم محكمة أول درجة الذى قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية ، فإن الحكم الصادر منها فى الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائياً حائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه . و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قام بتصحيح ما وقع فيه الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ و قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ٠٠٠٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٣٠٨
بتاريخ ٠٦-٠٣-١٩٧٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، و كان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل - عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية . فإن أغفل الفصل فيها فإنه - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذى فات على المحكمة الجزئية أن تحكم فى دعواه أن يرجع إلى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الجديد الذى يحكم واقعة الدعوى و التى تقابل ٣٦٨ من القانون القديم ، و هى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . فمتى كان الحكم الإستئنافى المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى الإسناد و فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، و إذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى و الإدلاء فيها فيها برأى فإنه يتعين أن يكون مع النقض و الإحالة .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ٦/٣/١٩٧٢)

==========

الطعن رقم ٠١٠٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤١٦
بتاريخ ١٩-٠٣-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
نصت المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى الفقرة الثانية منها على أنه " إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات تكون عليه المصاريف التى إستلزمها دخوله فى الدعوى . أما إذا قضى له ببعض التعويضات التى طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم ، و إذ كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به إبتدائياً لكل من المدعيين بالحقوق المدنية و الذى يقل عن المبلغ الذى طلب كل منهما الحكم له به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامهما بالمصاريف المدنية الإستئنافية المناسبة لا يكون قد خالف القانون فى شىء .

==========

الطعن رقم ٠١٠٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤١٦
بتاريخ ١٩-٠٣-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أنه - وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجزئية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات ، و إذ

كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين ، و كان قانون الإجراءات قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر ، فإن المحكمة الإستئنافية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير فى شأن الإستئناف المرفوع أمامها فى الدعوى المدنية ، و متى كان يبين من الأوراق أن شركة التأمين قد حكم إبتدائياً بإلزامها بأداء التعويض للمدعيين بالحقوق المدنية بالتضامن مع سائر المدعى عليهم الذين إستأنفوا الحكم الإبتدائى فى الميعاد فإنضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثانية فى طلب رفض الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئنافها شكلاً - لهذه الأسباب - يكون سليماً لا شائبة فيه مما يعيبه به الطاعنان .

==========

الطعن رقم ٠٣٣٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٤
بتاريخ ١٥-٠٥-١٩٧٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

==========

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٢٢
بتاريخ ١٢-٠٣-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
متى كان يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها

تحقيقاً لوجه الطعن أن المحكمة الإستئنافية قررت تأجيل نظر الدعوى لإشعار المدعى بالحقوق المدنية و قد تم إعلان الطاعن الثانى للحضور بهذه الجلسة و أثبت بمحضرها حضور " المدعى المدنى " دون بيان إسم الحاضر من المدعيين بالحقوق المدنية ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى أثبت فى صدر محضرها حضور المدعيين و أثبت بعد ذلك فى ذات المحضر حضور أحد الورثة دون تحديد واضح لصفته ثم حجزت الدعوى للحكم لجلسة لاحقة أصدرت فيها المحكمة حكمها المطعون فيه ، و لما كانت البيانات التى أثبتت بمحاضر الجلسات على النحو المتقدم قد شابها من الإضطراب و الغموض ما يتعذر معه تحديد من حضر من المدعيين بالحقوق المدنية فى هذه الجلسات ، و كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد إعلان الطاعن الأول للحضور أمام المحكمة الإستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر ضده بإلغاء الحكم المستأنف و براءة المتهم - المطعون ضده - و رفض الدعوى المدنية قبله و إلزام المدعيين بالحقوق المدنية بالمصروفات ، يكون قد بنى على إجراءات باطلة بالنسبة إليه و إنطوى على إخلال بحقه فى الدفاع مما يعيبه و يستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية محل الطعن و ذلك بالنسبة إلى الطاعنين معاً نظراً لوحدة الواقعة و تحقيقاً لحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٢/٣/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٠

بتاريخ ٢٢-١-١٩٧٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٢

متى كان يبين أن أرملة المجنى عليه إدعت مدنياً أمام مستشار الإحالة قبل الطاعن بطلب الحكم بتعويض مؤقت لها و لأولادها القصر المشمولين بوصايتها و قدمت الإعلام الشرعى المثبت للوراثة و قراراً بتعيينها وصية على أولادها و صدر الحكم فى الدعوى على هذا الأساس ، فإن النعى على الحكم بأنه قضى للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت عن نفسها و بصفتها دون أن تقدم ما يثبت هذه الصفة لا يكون

له محل .

==========

الطعن رقم ٠٣٨٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٨٩٧
بتاريخ ٠٤-١١-١٩٧٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٥
المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية و لو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة ما دام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، و كان الثابت من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد إختار الطريق المدنى بإقامته دعوى مدنية قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة ، و كان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، و أنه لم يترك دعواه المدنية و إنما قضى بإيقافها حتى يفصل فى الدعوى الجنائية المماثلة و التى طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها ، و كان البين من الأوراق إتحاد الدعويين سبباً و خصوماً و موضوعاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعاً للدعوى الجنائية المقامة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للدعوى المدنية - و تصحيحه بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق ، جلسة ٤/١١/١٩٧٣)

==========

الطعن رقم ٠٢٠٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٨
بتاريخ ٣١-٠٣-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة بالفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩

من قانون الإجراءات . فإن منعى الطاعن على هذا الحكم لعدم قضائه بعدم الإختصاص بنظر الدعوى المدنية يكون مردوداً بأنه فضلاً عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى فمصلحته فيه منعدمة إذ أن الحكم لم يفصل فى تلك الدعوى أصلاً .

==========

الطعن رقم ٠٢١٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٠
بتاريخ ٢٤-٠٣-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
إن حق الإستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية بالمادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو حق مستغل عن حق النيابة العامة و المتهم ، فعلى المحكمة الإستئنافية - بناء على إستئناف ذلك المدعى - أن تبحث أركان الجريمة و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم ، بغير أن يكون حكمها هى نفسها الصادر فى الدعوى الجنائية ، حائلاً دون ذلك ، لأن الدعويين الجنائية و المدنية و إن نشأتا عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كلتيهما مختلف مما لا يسيغ التمسك بقوة الأمر المقضى ، و إلا لعطل حق الإستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية و لعطلت وظيفة محكمة الجنح المستأنفة فى شأنه إذا ما نظر إستئنافه على إستقلال فلا جلسة لاحقة لتلك التى سبق أن فصل فيها فى إستئناف النيابة العامة إذ قد لا يتحد ميعاد الإستئناف فى بدايته أو فى مداه - وفق المادتين ٤٠٦ و ٤٠٧ من ذلك القانون بالنسبة إلى المتهم أو النيابة العامة أو النائب العام ، و قد لا يتحد تاريخ الجلسة الذى تحدد فى تقرير الإستئناف وفق المادة ٤٠٨ و قد لا يتحد تاريخ تقديم الإستئناف إلى الدائرة المختصة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

==========

الطعن رقم ٠٢٢٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٥
بتاريخ ٣٠-٠٣-١٩٧٥

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إن الحكم الصادر فى دعوة مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية و لا يقيد القاضى الجنائى عند نظر الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل و الأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها و أن يقدر تلك الأسانيد و الدلائل بكامل سلطته و لا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائياً .

==========

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٠
بتاريخ ١٨-٠١-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
إن ما يثيره الطاعن بشأن عدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بإعتبار الواقعة جناية مردود بأنه متى كانت الشركة التى يمثلها هى المدعية بالحقوق المدنية ، و كانت المادة ٣٠ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بهذه الحقوق ، فإنه لا يقبل منه ما ينعاه على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص لأن الجدل فى وصف الجريمة هو فى واقعة الدعوى ، مقطوع الصلة بوجوه النعى التى يثيرها الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية .

==========

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٩
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه و الحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقينى بالجلسة المحددة لنظر الدعوى و هو ما تتوافر فى الدعوى محل الطعن التى أقامها الطاعن بإعلان منه للمطعون ضدهم حدد فيه الجلسة التى تخلف عن حضورها .

(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١/٢/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ٠٣١١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ١٢٤
بتاريخ ٠٣-٠١-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٥
١) إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الإشتراك بالإتفاق و المساعدة لمتهم آخر هو الذى قارف الجريمة بإطلاق عيار نارى على القتيل و سمعت المحكمة الدعوى على هذا الإعتبار ثم حكمت عليه بالعقوبة معتبرة إياه أنه هو الفاعل الأصلى المطلق للعيار النارى بنفسه و لم يسبق لها أن نبهت الدفاع إلى هذا التغيير فى التهمة كان حكمها باطلاً يجب نقضه لمخالفته للمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٣/١/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٠٠٦٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٠
بتاريخ ١٥-٠٥-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة

ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية و المدنية لسبق صدور أمر - ما زال قائماً - من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات واقعة الرشوة موضوع الدعوى الماثلة ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٥/٥/١٩٧٨)

==========

الطعن رقم ٠٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١
بتاريخ ١٧-٠٣-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية لأسبابه ، و كان مفاد ذلك أن محكمة ثانى درجة إعتبرت الحكم الإبتدائى حائزاً لقوة الشىء المقضى فيه بعدم إستئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها و هى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة و مدى خطأ المجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذى أصابه ، و هذا القول ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات و الجنح ، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً و حقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة و عن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب ، و متى رفع إستئنافه كان على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه و صحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، و لا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين الجنائية و المدنية و إن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى

مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى .

==========

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨
بتاريخ ٠٧-٠٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه " على محكمة النقض إذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين - و لما كانت الدعوى المدنية قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن الحكم الصادر من محكمة جنايات المنصورة - بهيئة جديدة - فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض يكون قد صادف صحيح القانون ، و يكون النعى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة و بأنه كان يتعين على المحكمة - محكمة الجنايات - أن تحيل الدعوى إلى محكمة مدنية غير سديد .

==========

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧١٢
بتاريخ ٠٨-٠٦-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى أن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون ، فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و طرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها .

==========

الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧١٢
بتاريخ ٠٨-٠٦-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ٢٥١ نم قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ من ذلك القانون و يكون الإدعاء مدنياً - بالتبعية للدعوى الجنائية - بإعلان المتهم على يد محضر أو بطلب فى الجلسة المنظورة فيها الدعوى ، إذا كان المتهم حاضراً ،و إذا سبق قبوله فى التحقيق بهذه الصفة فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة يشمل الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، و كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - بعد أن طلبت فى مواجهة المطعون ضده أمام محكمة أول درجة عادت و عدلت طلباتها - بعد إقفال باب المرافعة و فى فترة حجز الدعوى للحكم إلى واحد و خمسين جنيهاً فى المذكرة المقدمة منها و المصرح لها بتقديمها ، دون إعلان المطعون ضده بهذا التعديل عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، فإن طلب التعديل يصبح غير ذى أثر .

==========

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٨٤
بتاريخ ٠٨-٠٥-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
من المقرر أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضى المدنى .

(الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ ق ، جلسة

(٨/٥/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ٠٦٥٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٥
بتاريخ ٢٩-١٠-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب إنقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

==========

الطعن رقم ٠٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٨٢
بتاريخ ٠٨-١٢-١٩٨٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، و كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدنى " الطاعن " قد أعلن لشخصه للحضور بجلسة ٢٩/١/١٩٧٨ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، مما ينتفى معه القول بعلمه اليقينى بتلك الجلسة ، و كان لا يغنى عن إعلانه بها علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصيل الذى غاب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التأجيل . فإنه ما كان يجوز الحكم بإعتبار الطاعن تاركاً لدعواه المدنية إستناداً إلى عدم حضوره فى جلسة ٢٩/٣/١٩٧٨ التى أجلت إليها الدعوى فى غيابه و التى لم يكن قد أعلن بها لشخصه . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إبتنى على إجراءات باطلة ، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به فى الدعوى المدنية و الإحالة ، بغير حاجة إلى بحث باقى ما أثير فى الطعن .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٨/١٢/١٩٨٠)

==========

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٤٠

بتاريخ ٣٠-٤-١٩٨١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية و إجراءاتها فى المواد ٢٥١ و ما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، و كانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه " يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون " فإن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى ذلك القانون نصوص خاصة بها ، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الإدعاء المدنى أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصماً فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان و إبداء الطلبات و الدفوع و مناقشة الشهود و إبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه فى ذلك شأن المتهم و المسئول عن الحقوق المدنية الخصوم الآخرين فى ذات الدعوى ، لما كان ذلك و كان الأصل أنه و إن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، و كان الثابت مما تقدم أن المحامى الحاضر عن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد تمسك فى جلسة ٢٤/٦/١٩٧٨ بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامى الموكل لإبداء دفاع الطاعن بعد ما إستحال عليه الحضور لعذر قهرى تمثل فى مرضه الذى إستدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بمحضر الجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف و برءاة المطعون ضده و رفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن و دون أن يفصح فى قضائه عن العلة التى تبرر عدم إجابته إلى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الموكل يكون باطلاً لإبتنائه على مخالفة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة و للإخلال بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه و الإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ٣٠/٤/١٩٨١)

==========

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٠
بتاريخ ١٨-٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة و رفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى و أحاطت بظروفها و بأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام و وازنت بينها و بين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الريبة فى عناصر الإتهام .

==========

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٤٦
بتاريخ ٨-٤-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها ، و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

==========

الطعن رقم ٤٥٨٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢١٤
بتاريخ ١٦-٢-١٩٨٢
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم و إختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - أو عند الإتهام بها - إنما هو إستثناء من القاعدة فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ، و متى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية بطلب التعويض ممن لحقه ضرر من الجريمة و من المتهم عن الضرر العائد من رفع الدعوى عليه ، فإنه يتعين الفصل فى هاتين الدعويين و فى موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة البيان ، فإن هو أغفل الفصل فى إحداها فإنه يكون للمدعى بها أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته ، و ذلك عملاً بالقاعدة المقررة فى المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، و هى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية بإعتبارها من القواعد العامة فى قانون المرافعات المدنية و لعدم وجود نص يخالفها فى قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعـــن رقـــم ٤٥٨٠ لســـنة ٥١ ق ، جلســـة ١٦/٢/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٨
بتاريخ ١٣-٥-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
إذ كانت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم و ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، و مفاد هذا أن ولاية المحكمة الجنائية فى الأصل مقصور على نظر ما يطرح عليها من الجرائم و إختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو إستثناء من ا لقاعدة

للإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ، و متى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتعين الفصل فيها و فى موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد .

==========

الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٨
بتاريخ ١٣-٥-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
لما كان الواضح من منطوق الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة الإستئنافية لم تنظر إطلاقاً فى الدعوى المدنية و لم تفصل فيها ، فإن الطريق السوى أمام الطاعن هو أن يرجع إلى ذات المحكمة التى نظرت الدعوى و أصدرت الحكم و أن يطلب منها الفصل فيما أغفلته إذ ليس له أن يلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص ذلك بأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة و طالما أنها لم تفصل فى جزء من الدعوى فإن إختصاصها يكون ما زال باقياً بالنسبة له ، و لا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنفسها فى أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد و لا يتها فى الفصل فيه . لما كان ذلك ، و كان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن الطعن الحالى بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص هذه الدعوى مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية المقامة من الطاعن و إلزامه المصاريف .

(الطعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٠٧
بتاريخ ١٤-٦-١٩٨٢

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
و حيث أنه لما كان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية و إنما أباح قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٥١ منه إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .

==========

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٣
بتاريخ ٢٩-١٢-١٩٨٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان الفعل الضار الصادر عن المتهمة ، لم يدفع إليه ضرر خارجى ، و إنما إستلزمه خطر صادر من المضرور نفسه ، فهو بذاته محدث ذلك الخطر الذى توفرت به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فإن مسئولية المتهمة تنتفى بتاتاً ، ما دامت لم تجاوز فى دفاعها القدر الضرورى ، بما يوجب رفض الدعوى .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٢)

==========

الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٢
بتاريخ ٢٥-٠١-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
المحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون

الإجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية ، و ليس لدى المحاكم الجنائية نفسها و هى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ٢٥/١/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٣٦
بتاريخ ١٦-٥-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
حق المحكمة الجنائية فى الإحالة إلى المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية ، بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضى المدنى .

==========

الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٣٦
بتاريخ ١٦-٥-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
لما كان قرار إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية يعد منهياً للخصومة على خلاف ظاهره لأن المحكمة المدنية سوف تتقيد ضمناً بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية - المحكمة الأولى - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية التى يعمل بحكمها لدى المحاكم المدنية و ليس لدى المحاكم الجنائية نفسها و هى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية مما لازمه القضاء برفض الدعوى المدنية دون إعادة بحث عناصر الجريمة .

(الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ١٦/٥/١٩٨٣

)
==========
الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٣٢
بتاريخ ١٣-٢-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون - و بذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية ، و كانت المادة ١٩٩ مكرراً من ذات القانون تنص على أنه " لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق فى الدعوى و تفصل النيابة العامة فى قبوله بهذه الصفة فى التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الإدعاء ... " . كما نصت المادة ٢٥١ فى فقرتها الثالثة على أنه إذا كان قد سبق قبول المدعى المدنى فى التحقيقات بهذه الصفة ، فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية ، كما نصت المادة ٢٣٢ المعدلة فى فقرتها الأولى على أنه " تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد من أعضاء النيابة أو من المدعى بالحقوق المدنية " فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به تحريك الدعوى الجنائية و تترتب عليه كافة الآثار القانونية و أن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية إذا كان قد سبق قبول المدعى المدنى فى التحقيق بهذه الصفة ، مما لامجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، لما كان ذلك ، و كان الطاعن يسلم بأسباب طعنه بأن الإدعاء المدنى قد تم أثناء التحقيق الإبتدائى و لا ينازع فى قبوله ، فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل أيضاً الدعوى المدنية و من ثم فإن ما دفع به الطاعن من إعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن لعدم إتمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر هو دفع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً و يكون

الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض قد أصاب صحيح القانون .

==========

الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٠٠
بتاريخ ١٠-٠٤-١٩٨٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم قد صدر ببراءة المطعون ضده دون سماع دفاع المدعية بالحقوق المدنية و دون إعلانها بالحضور أمام المحكمة فإنه قد صدر باطلاً لإبتنائه على مخالفة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة ، و لا ينال من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض فى منطوقه للفصل فى الدعوى المدنية ما دام قد أسس البراءة على أن الإتهام المسند إلى المطعون ضده على غير أساس فى الواقع فإنه ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها .

(الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ١٠/٤/١٩٨٣)

==========

الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٩
بتاريخ ٠٩-٠٢-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ آنفة الذكر قد حجبت الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة فإن تصدى المحكمة للدعوى المدنية و القضاء برفضها بعد صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ و سريانه يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه مما ينطوى على مخالفة للقانون . و من ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً و تصحيحه بإلغاء ما قضى به من رفض دعوى الطاعنين المدنيين قبل المطعون ضدها و القضاء بعدم قبولها و ذلك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و

إجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ٩/٢/١٩٨٤)

==========

الطعن رقم ٦٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٩٠
بتاريخ ٥-٤-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
ما ذهب إليه الطاعن من خطأ الحكم بالتصدى لدعواه المدنية و قضائه بعدم جواز الإستئناف لقلة النصاب لم يضر به و قد سلم فى أسباب طعنه بأنه قبل الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية المقامة منه بالطريق المباشر قبل المطعون ضده و لم يستأنف هذا الحكم و ما كان له أن يستأنفه ما دام التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى و من ثم فلا مصلحة له من الطعن على الحكم .

==========

الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٦
بتاريخ ٢٤-٤-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٥
لما كان الحكم لم يفصل فى الدعوى المدنية - بشقيها - بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة بالفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن منعى الطاعنين على الحكم سواء بإغفاله إيراداً و رداً دفعهما بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه ، أو بعدم إثبات ترك النقابة الفرعية للمحامين بالإسكندرية لدعواها يكون مردوداً بأنه فضلاً عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى فمصلحتهما فيه منعدمة إذ أن الحكم لم يفصل فى تلك الدعوى أصلاً ، و من ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد و يكون طعنهما - برمته جديراً برفضه موضوعاً

و مصادرة الكفالة .

(الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ٢٤/٤/١٩٨٤)

==========

الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٢١
بتاريخ ١٩-١٢-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان الطعن على الحكم الصارد فى الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة غير جائز لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى فضلاً عن إنعدام مصلحة الطاعن فى طعنه على هذا الشق إذ أن الحكم لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة و من ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة لما قضى به من إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية .

==========

الطعن رقم ٤٠٠٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٦١
بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٨٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
نصت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع إلى المحاكم الجنائية ، الإجراءات المقررة بهذا القانون إلا أن نطاق هذا النص - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصور على إخضاع الدعوى المدنية التابعة للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ، أما القواعد الموضوعية التى تحكم الدعوى المدنية آنفة الذكر و قواعد الإثبات فى خصوصها ، فلا مشاحة فى خضوعها لأحكام القانون الخاص بها .

==========

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٠٢ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٥٣١
بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٣٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لا يجوز الطعن فى الحكم بمقولة إن المحكمة إعتمدت على إقرار سبق الطعن فيه بالتزوير و كانت دعواه لا تزال معلقة أمام المحكمة المدنية ، إذ هذا الإقرار هو دليل من أدلة التزوير ، و ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من النظر فى الأدلة التى تقدم لها و أن تقضى بصحتها أو بطلانها . و هى ليست مجبرة على إيقاف الفصل فى الدعوى حتى يقضى فى قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى ، إذ القانون لم يخص جهة معينة بنظره دون غيرها و إلا كان قلباً للأوضاع المتعارفة التى تقضى بإيقاف المدنى إلى حين الفصل فى الجنائى لا العكس .

==========

الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٠٣ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٢٠٠
بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٣٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
إن المدعى بالحق المدنى لا يملك إستعمال حقوق الدعوى العمومية ، و إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه . فدعواه مدنية بحتة و لا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها . فإذا ما قضى للمدعى المدنى فى دعواه المدنية بالتعويض الذى قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض و الإبرام بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذى يراه هو أو الذى تراءى للنيابة ، لأن طعنه مقصور على حقوقه المدنية فقط .

(الطعـــن رقـــم ٢٠٧٧ لســـنة ٣ ق ، جلســـة

(٣٠/١٠/١٩٣٣)

==========

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٠٥ مجموعة عمر ٣ع صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٠-٦-٠٦-١٩٣٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المشكو منه ناشئاً مباشرة عن جناية أو جنحة او مخالفة . فإذا كان مصدر الضرر فعلاً لا يعده القانون جريمة فى ذاته فلا يجوز أن يكون أساساً لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية و إذن فلا يجوز لأحد أن يدعى بحق مدنى على شخص تقاضى منه فائدة تزيد على الحد الأقصى الجائز الإتفاق عليه قانوناً ، لأن هذا الإفتراض وحده لا جريمة فيه ، و إنما الجريمة فى الإعتياد عليه ، و الإعتياد - و هو مناط العقاب - لا يمكن أن يكون مصدر الضرر للمقترض ، إذ هو وصف معنوى بحت قائم بذات الموصوف ، و لا علاقة له ألبتة بالضرر الذى أصاب المقترض من عملية الإقراض المادية .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥ ق ، جلسة ١٠/٦/١٩٣٥)

==========

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩-٤-٠٤-١٩٣٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٥

لا يقبل من المتهم التمسك بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها " النظارة " و عدم تمثيله الوقف تمثيلاً صحيحاً ، لأن البطلان المترتب على تغيير صفة المدعى بالحق المدنى إنما هو بطلان نسبى يتمسك به من شرع البطلان لمصلحته و هو جهة الوقف وحدها عن طريق من يمثلها تمثيلاً صحيحاً . و إذا قبل هذا الممثل صراحة أو ضمناً ما إتخذه المدعى بالحق المدنى من الإجراءات أثناء وجود الوقف شاغراً صحت هذه الإجراءات فى حقه أيضاً .

(الطعـــن رقـــم ٢٤٨٣ لســـنة ٦ ق ، جلســـة ١٩/٤/١٩٣٧)

==========

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٠٧ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٢-١١-١٩٣٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٢

الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية فى سير المحاكمة و الأحكام و الطعن فيها من حيث الإجراءات و المواعيد ، و لا تخضع فى شىء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو إنحصرت الخصومة - بسبب عدم إستئناف النيابة لحكم البراءة - فى الدعوى المدنية وحدها بين المتهم و المدعى بالحق المدنى . و إذن فلا يسوغ لمحكمة الجنح الإستئنافية أن تقضى ، عند غياب أحد طرفى الخصوم ، بإبطال المرافعة فى الدعوى المدية المنظورة وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم فى موضوعها غيابياً كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها ، فإذا هى حكمت بإبطال المرافعة كان حكمها مخالفاً للقانون و جائزا الطعن فيه بطريق النقض .

==========

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٠٧ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٢-١١-١٩٣٧

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٣

الحكم بإبطال المرافعة فى الإستئناف يترتب عليه ، طبقاً لقواعد المرافعات المدنية ، إزالة أثر ورقة الإستئناف المعلنة و ما تلاها من إجراءات المرافعة . فإذا أصدرت محكمة الجنح الإستئنافية خطأ حكماً بإبطال المرافعة فى الدعوى المدنية المرفوعة أمامها ، و لم يطعن فى هذا الحكم بطريق النقض و صار بذلك واجب الإحترام ، فإن هذا الحكم لا يتناول إلا أوراق الإجراءات الحاصلة لدى المحكمة الإستئنافية ، و لا

يتناول تقرير الإستئناف بل يبقى هذا التقرير قائماً رغم زوال أثر إجراءات المحاكمة الإستئنافية . ذلك لأن هذا التقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة الدرجة الأولى ، فهو إذن مستقل عن أوراق الإجراءات الحاصلة أمام المحكمة الإستئنافية و منفصل عنها كل الإنفصال ، و هو كذلك مغاير كل المغايرة لعريضة الإستئناف المدنية التى يحررها المستأنف ، ثم إنه لا يعلن إلى أحد من الخصوم لأنهم لا يعلنون إلا بتاريخ الجلسة التى تحدد لنظر الإستئناف . و إذن فللمستأنف الذى صدر ضده حكم بإبطال المرافعة ، على خلاف القانون ، أن يجدد دعواه بناء على تقرير الإستئناف الحاصل منه ، و على المحكمة الإستئنافية أن تعتبر هذا الإستئناف قائماً و تنظر فيه . و لا يمنعه من ذلك عدم طعنه بطريق النقض فى حكم إبطال المرافعة ، لأن هذا الحكم و إن كان قابلاً بذاته للطعن بطريق النقض إلا أنه لا لزوم لإتخاذ سبيل هذا الطعن ما دام أثر حكم إبطال المرافعة لا يتناول - كما سلف - تقرير الإستئناف .

(الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٧ ق ، جلسة ٢٢/١١/١٩٣٧)

==========

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٠٨ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٣٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٢

لا يشترط إدخال ممثل المتهم القاصر فى الدعوى المدنية التى توجه إليه أمام المحكمة الجنائية ، فإن هذه الدعوى ، و هى تابعة للدعوى الجنائية ، لا يقتضى القانون إدخال ممثل القصر فيها .

(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٨ ق ، جلسة ٢٤/١٠/١٩٣٨)

==========

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢١-١٠-١٩٤٠

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١
إذا كانت المحكمة قد رفعت إليها الدعوى عن واقعة إستعمال السند المزور قد إستخلصت أن الدعوى التى رفعت من المدعى المدنى أمام المحكمة المدنية قد تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من المتهم من تزوير السند و إستعماله ، ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول طلب التعويض المقدم لها ، فلا تجوز إثارة الجدل أمام محكمة النقض فى ذلك متى كانت الوقائع التى إستندت إليها المحكمة مؤدية إلى النتيجة التى رتبتها عليها .

(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٠ ق ، جلسة ٢١/١٠/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ٠٩٤٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٤١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى السابق رفعها من القيم أمام لمحكمة المدنية يطلب إبطال العقود و التصرفات الصادرة من محجوزه و تعويضه عما لحقه من الضرر بسبب ذلك على أساس أن تلك العقود وليدة إستغلال الغفلة و ضعف الإدراك ، و الإكراه الأدبى ، هو فى حقيقته موضوع الدعوى التى رفعها مباشرة أمام المحكمة الجنائية ، فإن الصبغة الجنائية التى أعطاها فى هذه الدعوى لحصول المتهم على العقود المذكورة ليس من شأنها أن تؤثر فى وحدة السبب فى الدعويين . و كذلك لا تأثير لما يضيفه فى الدعوى الجنائية من جرائم متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى المدنية إذا لم تكن هذه الجرائم قائمة إلا على القول بتزوير تلك الأوراق .

==========

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ٠٨-٠٦-١٩٤٢
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
ليس للمحكمة وهى تقضى فى جريمة إتلاف زراعة قائمة على أرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الإتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التى أتلفت و هو المستأجر . أما مالك الأرض فإنه كان هو الآخر يصيبه ضرر قائماً فإنما ذلك يكون عن طريق غير مباشر ، و بذلك لا تكون له صفة فى رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذى يكون قد لحقه ، فإن هذا الحق مقصوراً على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة و شخصياً دون غيره .

(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ١٢ ق ، جلسة ٨/٦/١٩٤٢)
==========
الطعن رقم ٠٢٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٨-١-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إنه و إن كان صحيحاً أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص بالإجراءات فتكون خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات لا لأحكام قانون المرافعات المدنية ، و كان صحيحاً كذلك أنه إذا لم يكن المدعى بالحقوق المدنية حاضراً فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة فإن الحكم الصادر برفض دعواه يعتبر أنه صدر فى غيبته و لو كان قد حضر جلسات سابقة - و إن كان هذا و ذاك صحيحين إلا أن وصف المحكمة ذلك بأنه حضورى لا يصح بأية حال أن يتخذ منه المدعى سبباً للطعن عليه . فإن الحكم إذا كان بذاته قابلاً للمعارضة فيه من أحد الخصوم فخطأ المحكمة التى أصدرته فى وصفه بأنه حضورى ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة فيه ، إذ العبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها ، و إذا كان فى ذاته غير قابل لأن يطعن فيه بهذا الطريق فإن وصفه لا يمكن أن يكون محل شكوى ، لأنه ليس من شأنه

الإضرار بأحد . هذا . و لما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الواردة فى الباب الخاص بمحاكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة فى الأحكام الغيابية و ما يترتب عليها إلخ .... قد نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردتان فى باب محاكم الجنح قد نصتا على أن المعارضة تقبل فى مواد الجنح على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣ المذكورة ، و قد جاء النص فيهما عاماً مطلقاً بما يفيد أن الإحالة منسحبة على جميع أجزاء المادة المحال عليها بما فى ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادة ١٧٧ الواردة فى باب الجنح أيضاً قد نصت على أن ميعاد الإستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم إلا فى حالة صدوره غيابياً فلا يبتدىء ، فيما يتعلق بالمتهم ، إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى مواد الجنح أيضاً ، و لما كانت الأحكام الغيابية فى مواد الجنايات لا تخضع بالنسبة للمتهمين لأحكام المعارضة ، و كان خلق قانون تحقيق الجنايات فى باب محاكم الجنايات من أى نص ينظم المعارضة أمامها فى الأحكام الغيابية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض فى الأحكام الغيابية الصادرة من هذه المحاكم - لما كان كل ذلك كان واجباً القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كافة . هذا هو قصد الشارع البادى فى النصوص المتقدم ذكرها . و قد أفصح عنه بجلاء قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر فى سنة ١٩٣٧ إذ نص فى المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . و متى كان ذلك مقرراً فإنه - كما سلف - لا يجدى المدعى بالحقوق المدنية تمسكه بأن الحكم الصادر برفض دعواه كان يجب وصفه بأنه غيابى .

==========

الطعن رقم ٠٠١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٣٧٥
بتاريخ ١٠-١-٠٠-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٦

إنه لما كان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات و الجنح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمامها " المادة ٥٢ تحقيق جنايات " فتتحرك بذلك الدعوى العمومية فتفصل فيها المحكمة هى و الدعوى المدنية ، و لما كان التكليف بالحضور أساس إتصال المحكمة بالدعوى ، لما كان ذلك كان من المتعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على أساس الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون إعتداد بالوصف الذى تصفها به النيابة العمومية .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ ق ، جلسة ١٠/١/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ٠٤١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٠٣-٠٤-١٩٤٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

الأصل فى رفع الدعاوى المدنية أن يكون أمام المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جناية كانت أو جنحة أو مخالفة . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة ظرف آخر ، و لو متصلاً بالواقعة موضوع المحاكمة ، إنتفت علة الإستثناء و إنتفى هذا الإختصاص . و إذن فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم عن جريمة إشتراكه مع آخر مجهول فى إرتكاب تزوير فى ورقة رسمية هى وصول تسلم خطاب مسجل مرسل من بنك مصر إلى أحد عملائه ، و عن جريمة إستعماله الوصول المزور بأن قدمه مع علمه بتزويره لموزع البريد و تسلم بمقتضاه الخطاب المسجل ، و عن جريمة إرتكابه تزويراً فى أوراق عرفية هى الشيكات المسحوبة على بنك مصر التى كانت مع هذا الخطاب بأن جعلها صادرة لأمره - إذا كان ذلك و تدخل صاحب الخطاب المسجل فى الدعوى مدعياً بحقوق مدنية طالباً الحكم له على البنك بالتضامن مع المتهم بقيمة الشيكات ، و طلب البنك رفض الدعوى ، ثم طلب أخيراً إخراجه منها ، فحكمت المحكمة بالعقوبة على

المتهم و بإلزامه مع البنك بأن يدفعا متضامنين المبلغ المطلوب و المصاريف المدنية ، و بنت قضاءها بذلك على خطأ البنك فى عدم التحقق من صحة الإمضاءات الموقع بها على الشيكات قبل صرف قيمتها ، فهذا الحكم يكون خاطئاً . لأن الضرر الذى قضى بتعويضه ليس ناشئاً عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى بل منشؤه الخطأ الذى وقع من البنك ، و هذا الخطأ و إن كان متصلاً بالوقائع المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها . و إذ كان ذلك كذلك ، و كان البنك غير مسئول بمقتضى أى نص عما وقع من المتهم فإن المحكمة إذ حكمت عليه تكون قد تجاوزت إختصاصها .

==========

الطعن رقم ٠٢٧٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ٢٩-١-١٩٤٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة فى الدعاوى المدنية الملحقة بالدعوى العمومية ، إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته و آثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية و وجوب سيرهما معاً بقدر المستطاع ، مما مقتضاه توحيد الإجراءات فيهما أمام المحكمة الجنائية .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠١٢٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ٧-١-١٩٤٦

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

إنه لكى تخول المحكمة الجنائية الحكم فى الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذى تسبب فى وقوعه للمدعى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئاً عن العمل الجنائى محل المحاكمة . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه سرق

أوراقاً مملوكة لبنك معين فقضت المحكمة الإبتدائية بعدم حصول سرقة ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فأقرت ذلك . و لكنها حكمت فى ذات الوقت على المتهم بتعويض على أساس أنه إستعمل بلا حق صور أوراق خاصة بالبنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها إلى المحكمة الجنائية فى دعوى مرفوعة عليه للإستفادة منها فى براءته غير مبال بما يترتب على ذلك من الإضرار بمصلحة صاحبها فحكمها هذا يكون خاطئاً ، إذ الإستعمال الذى أشارت إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية و الذى إستقرت محكمة الموضوع على أنه منعدم من الأصل .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٧/١/١٩٤٦)

==========

الطعن رقم ٠٣٩٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٦٠٢
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إن طبيعة الطعن بطريق النقض و أحكامه و إجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . و إذن فمن الخطأ أن يقبل الحكم الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٤/٦/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ٠٧٣٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٥٧٥
بتاريخ ٢٤-٠٥-١٩٤٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، فإذا ما رفعت أمامه الدعوى و رأى هو بناءً على ما

أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه فى ذلك و لو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحكمة المدنية لما يفصل فيه ، و فى هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضى المدنى حتى يفصل القاضى الجنائى نهائياً فى أمر الورقة .

(الطعـــن رقـــم ٧٣٧ لســـنة ١٨ ق ، جلســـة ٢٤/٥/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٤٨

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

القاضى فى المواد الجنائية غير ملزم - بحسب الأصل - بوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها . فإذا دفع الحارس فى دعوى إختلاس المحجوز بأنه سلم المحجوز للمدين و أن هذا باعه و وفى الحاجز دينه و أن المدين رفع دعوى ببراءة ذمته من الدين ، و طلب التأجيل حتى يفصل فى دعوى براءة الذمة ، فعرض القاضى لهذا الدفاع وفنده و أدان الحارس فى جريمة الإختلاس ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

(الطعـــن رقـــم ١٦٤٢ لســـنة ١٨ ق ، جلســـة ٢٥/١٠/١٩٤٨)

==========

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٧-٥-١٩٣١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٨

المادة ٥٤ تحقيق جنايات واسعة النص . و هى ترخص لكل من إدعى بإصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنياً أمام القضاء الجنائى ، و لم يفرق النص بين الضرر المباشر و الضرر غير المباشر .

==========

الطعن رقم ٠٣٨١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٣٢٣
بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إذا غاب المدعى بالحق المدنى فى دعوى الجنحة المباشرة التى رفعها و حكم ببراءة المتهم و بشطب الدعوى المدنية فلا تجوز إعادة نظر القضية فى حالة حضور المدعى المدنى قبل إنتهاء الجلسة ، إذ لا يمكن فى هذه الحالة إعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٧/٥/١٩٣١)

==========

الطعن رقم ٠٢٠٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٨١١
بتاريخ ٠٢-٠٦-١٩٦٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
تخضع الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية فى إجراءاتها و طرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون و ليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر فى الدعوى المدنية لأن أسباب الطعن يرجع معها نقض الحكم المطعون فيه و أنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

==========

الطعن رقم ٠٩٩٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨
بتاريخ ١٢-٠٣-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢

لما كان الثابت من صحيفة الدعوى المباشرة أنها قد أعلنت بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٠ إلى المتهم أى بعد الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ علم المستأنف ضده " المجنى عليه " بالجريمة و مرتكبها فإن الدفع بعدم قبولها يكون على أساس صحيح من القانون و لا يقدح فى ذلك ما جاء فى مذكرة " المستأنف ضده " الأخير من إنكاره تارة للتحقيق الذى أجرته شركة التوزيع السينمائى و عدم علمه به ثم عودته تارة أخرى بالتسليم جدلاً بحصوله إلا أنه يذهب إلى أن مدة الثلاثة شهور هى قيد على حرية النيابة و ليس على المدعى بالحقوق المدنية و هو رأى لا تستند إلى صحيح القانون و لا يؤثر فيما إستخلصته المحكمة مما سطره المدعى بعريضة دعواه من ثبوت علمه يقنياً بالشكوى المقدمة ضده و مرسلها فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ لما كان ما تقدم جميعه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحاً و يتعين قبوله .

(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ١٢/٣/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٠١٧٥٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٨-٠٢-١٩٧٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . لما كان ذلك ، و كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهائى للقاضىالجزئى و لو

شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله و هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت .

==========

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٠
بتاريخ ٢١-١-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يمنع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون و بذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . لما كان ذلك ، و كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٦٢ تنص فى فقرتها الأولى على أنه تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المجنى فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور و هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشرة و يترتب عليه كافة الآثار التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، و من ثم فإن دفع به الطاعنان من إعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب هذا دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً و يكون منعاهما فى هذا الصدد غير قويم .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٢١/١/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٦
بتاريخ ٢١-١-١٩٧٩

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . و لما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى و لو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، و كانت هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت و بالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الإستئناف و لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، و كانت الطاعنة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت و هو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائى لتلك المحكمة و لو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية و لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن إستأنف المتهم الحكم الإبتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً فى الطعن الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ٢١/١/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٠٦٤٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٥

بتاريخ ٠٨-١٠-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٥
لئن كان نعى الطاعن على الحكم بالخطأ حين إستجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن إهماله فى حراسة مسدسه صحيحاً - لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على إفتراض المسئولية فى جانب حارس الشئ و ليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته ، غير أنه لما كان إستناد الحكم على هذه المسئولية لا يعدو أن يكون تزيداً لم تكن المحكمة فى حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعن الثانى عن الأعمال التى يرتكبها ولده القاصر - فإ النعى بذلك يكون غير مجد .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٨/١٠/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٠٩٥١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٢
بتاريخ ٠٣-١٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا إنطوى العيب الذى شاب الحكم على مساس الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٤
بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٧
لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحداً من الطاعنين قد نازع فى صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض إنطوائه على منازعة تستدعى تحقيقاً موضوعياً .

==========

الطعن رقم ٠٤٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٦
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان الحكم الإبتدائى المذكور قد عرض لدعوى الطاعن المدنية المرفوعة منه على المطعون ضده " المدعى بالحقوق المدنية " و رفضها فى قوله : " و متى كان ذلك فإن دعوى المتهم المدنية قبل المدعى بالحق المدنى فى الدعوى المطروحة و المؤسسة على تعمد الإساءة إليه بغير حق تكون على غير أساس من الواقع و القانون و من ثم يتعين القضاء برفضها و إلزام رافعها المصروفات " ، فإن ما يدعيه الطاعن من أن الحكم أغفل الإشارة إلى دعواه المدنية و لم يفصل فيها يكون غير صحيح ، هذا فضلاً عن أنه على فرض صحة ما يدعيه الطاعن فى هذا الشأن فإن الطريق السوية أمامه هى أن يرجع إلى ذات المحكمة و أن يطلب منها الفصل فيما أغفلته ، و ما دام أنها لم تفصل فى شق من الدعوى فإن إختصاصها يكون ما زال باقياً بالنسبة له ، و يكون الطعن فى الحكم بالنقض فى خصوص ما لم تفصل فيه المحكمة غير جائز .

==========

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤١
بتاريخ ١٥-٠٦-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٤
من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية و التجارية و هى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل و بإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

==========

الطعن رقم ٤٦٣٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٨٨
بتاريخ ٢٧-١١-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضاً على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم بعدم ثبوت الواقعة سواء إستأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الإبتدائى قد قضى ببراءة المتهم و برفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعيين بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى- فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية و القضاء فيها إستئنافياً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية ، نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة ، و لإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون باطلاً لتخلف شرط صحته و يتعين لذلك نقضه و تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية دن حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعـــن رقـــم ٤٦٣٢ لســـنة ٥٨ ق ، جلســـة ٢٧/١١/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤

من المقرر وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

==========

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٨

إن الأصل المقرر أن تختص المحاكم المدنية بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة ، و أجاز المشرع للمضرور إستثناء من ذلك الأصل أن ترفعها أمام المحكمة الجنائية و من ثم فإنه إذا ما سلك الطريق الإستثنائى ثم عدل عنه مسقطاً حقه فيه فلا يجوز له العودة إليه مرة أخرى ، لما كان ما تقدم ، و كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاد من بعد إلى العدول عن قضائه السابق بإثبات ترك المدعيين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية ، و أجاز لهما تجديد دعواهما المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية مرة ثانية ،

و القضاء من ثم بقبول الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية المقامة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى الدعوى المدنية - و إلغاء الحكم الإبتدائى الصادر بجلسة ١٨/٣/١٩٨٥ و تأييد الحكم الإبتدائى الصادر بجلسة ١٧/٥/١٩٨٢ القاضى بإثبات ترك المدعيين بالحقوق المدنية لدعواهما المدنية . و ذلك بالنسبة للطاعن و المحكوم عليه الآخر .... ، عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، و ذلك لإتصال وجه الطعن به و وحدة الواقعة مع إلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٥/١/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ٨٤٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ٠٩-٠٣-١٩٨٩

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١

من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا ينفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، و كان الحكم المطعون فيه لم يتضمن قضاء فى الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن بالتبعية للدعوى الجنائية و كانت محكمة أول درجة قد قضت فى هذا الشق بعدم قبول الدعوبين المدنية و الجنائية ، و كانت المحكمة الإستئنافية لم تضمن قضاءها فصلاً فيه ، و كان القضاء ذاك قد أغفل الفصل فى ذلك الشق و سبيل السير فيه يكون بإعادة طرح الأمر على محكمة الموضوع فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية و التجارية الواجبة الإعمال فى هذا الخصوص لعدم وجود نص فى قانون الإجراءات يعرض لهذه الحالة ، و لأن ما جاء بالنص يقرر قاعدة عامة لا تتأبى على التطبيق فى المواد الجنائية .

==========

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦٥

بتاريخ ٠٤-٠٥-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات و الجنح - فى الأحوال المبينة فيها - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، و حق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة و المتهم و المسئول عن الحقوق المدنية ، و متى رفع طعنه بطريق النقض و قضى بقبوله شكلاً و فى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه و الإعادة ، كان على محكمة الإعادة أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها و ثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه و صحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة بالقضاء السابق ، و لا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية و المدنية - و إن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى و إلا لعطل حق الطعن بطريق النقض المقرر للمدعى بالحقوق المدنية و لعطلت وظيفة محكمة الإعادة فى شأنه إذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو الطاعن وحده .

==========

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٤٢
بتاريخ ٠٢-٠٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
الضرر الذى يتحمله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقاً خاصاً - له الخيار فى أن يباشره أمام القضاء المدنى أو أمام القضاء الجنائى بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر فى الأحوال التى يجيز القانون فيها ذلك ، و هذا الحق الشخصى و إن كان الأصل أنه مقصور

على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره و من بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

==========

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ١٤٢
بتاريخ ٠٢-٠٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
نظم القانون إجراءات الإدعاء بحقوق مدنية أمام القضاء الجنائى بحيث لا يكتسب المضرور أو من إنتقل إليه حقه هذا المركز القانونى بما يترتب عليه من حقوق و آثار إلا إذا باشر الإدعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً .

==========

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٦٣
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، و متى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ، و يكون توزيع الإختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .

==========

الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٣
بتاريخ ٢٤-١-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقض بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . و لما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا تجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى و لو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله و كانت هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت و بالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٢٤/١/١٩٨٥)

==========

الطعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧١
بتاريخ ١٦-٤-١٩٨٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات

المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها ،و لما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى و لو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، و كانت هذه القاعدة تسرى و لو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت و بالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن أستأنف المتهم الحكم الإبتدائى .

==========

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٩
بتاريخ ٢٦-١١-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر أن قبول المحكمة الجنائية الأدعاء المدنى ، يجعل المدعى المدنى خصماً فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان و إبداء الطلبات و الدفوع و مناقشة الشهود و إبداء دفاعه .

==========

الطعن رقم ٧٠٥٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣٥٩
بتاريخ ٠٩-٠٣-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٢
من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هو أغفل الفصل فيها فأنه و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية و هى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل و بإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

==========

الطعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٠
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة لازمة رفض طلب التعويض لأنه ليس للتعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه ، و هو الحال فى الحكم النهائى السابق صدوره ببراءة الطاعن ، و كانت الواقعة التى قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض عنها هى ذاتها التى طرحت على المحكمة التى خولها القانون الفصل فيها و ذلك فى الجنحة رقم ٦٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ طهطا ، و أصدرت فيها حكماً نهائياً ببراءة الطاعن منها ، و هو ما لازمه القضاء بالتعويض.

==========

الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٣٥
بتاريخ ٠٤-٠٦-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ٢

من حيث أن واقعة الدعوى - فى حدود الدعوى المدنية - تتحصل فى أن المتهم المرحوم ..... أثناء قيادته لسيارته على الطريق الزراعى مصر / إسكندرية متجهاً إلى مدينة الإسكندرية ، كانت تسير أمامه سيارة يلتزم قائدها أقصى يمين الطريق ، كما كانت سيارة المجنى عليه المرحوم ..... تسير بجوار تلك السيارة ملتزماً قائدها أقصى يسار الطريق ، فأراد المتهم أن يتقدم السيارتين بالسير بسيارته فى المساحة التى تفصل بينهما إلا إن هذه المساحة لم تسمح بمرور سيارته فإنحرف بها يساراً حيث إصطدم مؤخرة الجزء الأيسر فيها بالجانب الأيمن لسيارة المجنى عليه ، فإندفعت السيارة الأخيرة بقوة إلى الطريق المقابل المتجه إلى القاهرة و إنقلبت على جانبيها ، فحدثت بالمجنى عليه عدة إصابات بالرأس و باقى أجزاء الجسم أدت إلى وفاته . و من حيث أن الواقعة على النحو المتقدم ذكره ثبت صحتها و نسبتها إلى المتهم المرحوم .... من أقوال ..... و من محضر معاينة مكان الحادث و تقرير المهندس الفنى بفحص السيارتين و أوراق علاج المجنى عليه فقد شهد ..... بأنه كان يستقل السيارة قيادة المجنى عليه جالساً بالمقعد الأمامى المجاور له و الذى كان يسير بالسيارة ملتزماً الجانب الأيسر من طريق مصر / إسكندرية الزراعى و متجهاً إلى مدينة الإسكندرية ، و كانت سيارة نقل تسير بجوارها فى الإتجاه ذاته ملتزماً قائدها الجانب الأيمن من الطريق فأراد المتهم أن يتقدم بسيارته هاتين السيارتين إلا أن المسافة بينهما لم تسمح له بالعبور ، فإنحرف بسيارته يساراً فإصطدم بمؤخرة الجزء الأيسر منها بالجانب الأيمن لسيارة المجنى عليه حيث إنقلبت و إستقرت على الطريق المقابل المتجه إلى القاهرة و حدثت إصابات المجنى عليه التى أودت بحياته . و أضاف بأن حالة الطريق لم تكن تسمح لسيارة المتهم أن تتقدم السيارات التى أمامها و أنه أشار بيده للمتهم محذراً إياه حتى لا يحاول المرور بسيارته بين السيارتين إلا إنه تمادى فى السير فوقع الحادث نتيجة خطئه . كما ثبت من محضر معاينة مكان الحادث ، أن الواقعة حدثت على طريق مصر/ إسكندرية الزراعى ، و إن سيارة المجنى عليه كانت متجهة إلى مدينة الإسكندرية فصدمتها سيارة أخرى حيث فقدت توازنها و إتجهت ناحية اليسار فى الطريق المتجه إلى القاهرة و أتلفت بعض الشجيرات المنزرعة وسط الطريق لمسافة ١٦ خطوة ثم إنقلبت و إستقرت على هذا الجانب من الطريق . كما تبين من مطالعة التقرير الفنى الخاص بفحص السيارتين ، أن سيارة المتهم تحمل

رقم .... ملاكى إسكندرية و بها تلفيات عبارة عن كسر بالفانوس الخلفى الأيسر و آثار تصادم بالجهة الخلفية اليسرى ، و أن سيارة المجنى عليه تحمل رقم .... ملاكى بحيرة و بها تلفيات بمؤخرتها و كسر الزجاج الأمامى والخلفى و تطبيق صاج سقفها و كسر المساعدين الأيمن بسبب إنقلابها كما يوجد بها تلف بالفانونس الأيمن . و ثبت من مطالعة أوراق علاج المجنى عليه أن به عدة كسور وجروح بالرأس و باقى أجزاء الجسم و حدثت وفاته بسبب تلك الإصابات . و من حيث أن المتهم مثل بجلسات المرافعة أمام هيئات أخرى و إنحصر دفاعه على أنه كان يقود سيارته على طريق مصر / إسكندرية الزراعى متجهاً إلى الإسكندرية و ملتزماً الجانب الأيمن من الطريق حيث فوجىء بسيارة تصطدم بسيارته من الخلف و تدفعها إلى الأمام و بعد أن إستطاع التحكم فى عجلة القيادة لم يشاهد السيارة الأخرى و لم يتبين طريقها فواصل سيره إلى الإسكندرية حيث قام بإصلاح سيارته . و أشهد زوجته على هذا الدفاع و التى أيدته فى أقواله . و المحكمة لا تثق بهذا القول لأنه ضرب من الدفاع قصد به الإفلات من الإتهام خاصة و إنه يتعارض مع ماديات الدعوى و أقوال الشاهد .... التى وثقت بها المحكمة و إطمأنت إليها . و من حيث أنه بذلك يكون قد وقر فى جدران المحكمة و ثبت لديها على وجه اليقين أن المتهم أخطأ حين حاول أن يتقدم بسيارته السيارات التى أمامه دون أن يسمح له الطريق بهذا التقدم ، فإصطدم بالسيارة التى كان يستقلها المجنى عليه حيث إنقلبت و نتج عن هذا التصادم حدوث الإصابات الموصوفة بأوراق علاجه و التى أودت بحياته ، و من ثم فإن أركان المسئولية التقصيرية المنصوص عليها فى المادة ١٦٣ من القانون المدنى من خطأ و ضرر وعلاقة سببية تكون قد توافرت فى الدعوى و يلزم لذلك إجابة ورثة المجنى عليه إلى طلبهم بإلزام ورثة المتهم بأن يؤدوا لهم من مال و تركة مورثهم المرحوم .... تعويضاً مؤقتاً قدره ٥١ جنيهاً جبراً لما أصابهم من ضرر أدبى و مادى يتمثل فيما نالهم من آلام بسبب فقد مورثهم و حرمانهم من رعايته لشئون حياتهم مع إلزامهم بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٤/٦/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥١٧
بتاريخ ٣١-٠٣-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية و القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٣١/٣/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٨٤
بتاريخ ١٣-٠٥-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات القائم المقابلة لنص المادة ٤٦٨ من قانون المرافعات الملغى ، إذ نصت على أنه " إذ أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظرها الطلب و الحكم فيه ، فقد دلت - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للخصم فى الدعوى ، جنائية كانت أم مدنية ، الحق فى الرجوع إلى المحكمة التى فاتها الفصل فى طلباته الموضوعية كلها أو بعضها ، للفصل فيما أغفلته ، و هى قاعدة عامة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجزئية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص يحكم هذه الحالة ، و بإعتبارها من القواعد العامة التى لا تتأبى طبيعة المحاكم الجنائية على إعمالها على الدعويين الجنائية و المدنية التابعة لها . لما كان ما تقدم فإن الطريقة السوية أمام الطاعن بصفته ، هى أن يرجع إلى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم فى الدعوى الجنائية و أغفلت الفصل فى دعواه المدنية ليطلب منها الفصل فيها ، لأن إختصاصها بذلك ما زال باقياً بالنسبة له .

==========

الطعن رقم ٠٧٨٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٧٢
بتاريخ ٠٤-١٠-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة . . . . . أن الطاعن قدم للمحكمة مخالصة عن قيمة الشيكين فطلب الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية أجلاً للرجوع إلى موكله بشأنها فتأجل نظر الدعوى لجلسة . . . . . و فيها لم يحضر الطاعن أو المدعى بالحقوق المدنية سواء بشِخصه أو بتوكيل عنه فأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه و إذ كان الطاعن لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى بشخصه بالحضور فى الجلسة الأخيرة التى نظرت فيها الدعوى و لم يطلب من المحكمة إعتباره تاركاً لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما إنتهى اليه من الفصل فى الدعوى المدنية و تأييد الحكم الإبتدائى القاضى بالتعويض .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٤/١٠/١٩٨٧)

==========

الطعن رقم ٠١٤٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٨٠٥
بتاريخ ١٤-٠٦-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب و الرسوم ، و من بينها تلك المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على الواقعة محل الطعن الماثل هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض و أن هذه الصفة المختلطة توجب أن تسرى عليها بإعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، و يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، و أن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ، و أنه لا يقضى بها إلا على

مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم و لا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، و تلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، و لأنها تقوم على الدعوى الجنائية - فإن وفاة المتهم بإرتكاب الجريمة يترتب عليه إنقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون ، و لا تسرى فى شأنها أحكام إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه . لما كان ذلك و كان مؤدى خضوع التعويض المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ آنف الذكر للقواعد القانونية المقررة فى شأن العقوبات و إنقضاء الدعوى بمضى المدة وفق أحكام المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن دعوى المطالبة به تنقضى بإنقضاء الدعوى الجنائية و هو ما خلص إليه الأمر بشأنها وفق ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بإنقضاء الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٠٠٩٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٢
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢

لما كان يبين من مراجعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية كان قد إدعى مدنياً لدى محكمة أول درجة و فات المحكمة الجزئية أن تحكم فى هذه الدعوى . فإستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم لما كان ذلك ، و كان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، و ذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية و هى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل و بإعتبارها من القواعد العامة

الواردة فى قانون المرافعات . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الخطأ بالقضاء بعدم جواز إستئناف المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ٢١/٢/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٦
بتاريخ ١٤-١-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها و إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه إذ أن دعواه مدنية بحته و لا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها .

==========

الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٢١
بتاريخ ١٨-١٠-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية و من ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها .

==========

الطعن رقم ١٧٤٠٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١١٨
بتاريخ ١١-١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية بوصفها صاحبة الولاية العامة بنظرها و الحكم فيها ، إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، و متى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ، و لما كان الثابت من المفردات أن ورثة المرحوم ..... لم يكونوا طرفاً فى عقد البيع موضوع جريمة النصب ، و إذ ما كان الضرر الذى لحق بهم - إن وجد - و الذى جعله الحكم أساساً للقضاء بالتعويض لهم ، لم ينشأ عن جريمة النصب و إنما نشأ عن التعرض لهم فى ملكيتهم ، و هو فعل و إن إتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها مما لا يجوز الإدعاء به أمام المحكمة الجنائية لإنتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية .

==========

الطعن رقم ٨٩٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٤٦
بتاريخ ١٧-١-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
لما كان الفعل و قد إنحسر عنه التأثيم فإنه لازم ذلك أن تكون المحكمة

الجنائية غير مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية و هو ما تقضى به هذه المحكمة .

(الطعـــن رقـــم ٨٩٩٦ لســـنة ٥٨ ق ، جلســـة ١٧/١/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ٧١٢١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٤٣٤
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
لما كانت الثابت من الإطلاع على الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ..... أنه قضى بنقض الحكم المطعون فيه - الصادر من محكمة جنح دمنهور المستأنفة بتاريخ ..... بقبول المعارضة الإستئنافية شكلاً و إلغاء الحكم المعارض فيه و براءة المتهم - الطاعن - و رفض الدعوى المدنية و ذلك فيما قضى به فى الدعوى المدنية و الإحالة فى خصوصها وحدها ، و من ثم فإن تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى الجنائية - الذى صار حكم البراءة فيها باتاً - بإلغاء هذا الحكم و إدانة الطاعن يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه و فصلاً فيما لم ينقل إليها و لم يطرح عليها مما هو مخالفة للقانون و يكون الحكم المطعون فيه معيباً من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض و تصحيحه بإلغاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية ، و رفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعـــن رقـــم ٧١٢١ لســـنة ٥٨ ق ، جلســـة ٢٢/٢/١٩٩٠)

==========

الطعن رقم ١١٤٠٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦١٧
بتاريخ ١٢-٠٤-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها

فقرة رقم : ١
لما كان مبنى البراءة حسبما جاء فى مدونات الحكم هو بطلان الدليل المستمد من إجراءات القبض و التفتيش بما مفاده عدم كفاية الأدلة على الإتهام ، و هو ما ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بالرفض و لو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

==========
الطعن رقم ١١٤٥٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٢١
بتاريخ ١٢-٤-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٤
ليس من شأن إعتبار الواقعة مخالفة بالمادة ٣٧٨/أخيرة من قانون العقوبات ما يؤثر على التعويض المقضى به ، إذ العبرة فى التعويض إنما هى بالضرر و ليس بوصف الفعل الخاطىء من حيث كونه جناية أو جنحة أو مخالفة .

(الطعن رقم ١١٤٥٧ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٢/٤/١٩٩٠)
==========
الطعن رقم ١٣٨٤٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٩٩
بتاريخ ١٠-٥-١٩٩٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٣
من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها .

==========

الطعن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٩٤
بتاريخ ١٠-٠٣-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز الحكم من محكمة ثانى درجة بتأييد حكم أول درجة القاضى برفض الدعوى المدنية إذا تخلف المدعى بالحق المدنى عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول ، إذ أنه فى صحيح القانون كان يتعين القضاء بإعتباره تاركاً لدعواه المدنية بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه - و الحكمة من إشتراط الإعلان لشخص المدعى هى التحقق من علمه اليقينى بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

==========

الطعن رقم ٤٦٨٢٦ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٠٤
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ٢
لما كان من المقرر أن الإتفاق على التحكيم لا يمتد أثره إلى غير أطرافه . و من ثم فإنه و إن كان لمحكمة الموضوع أن تبنى قضاءها على حكم المحكمين - إذا إستوفى شرائطه القانونية إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادراً بين الخصوم أنفسهم ، و إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتى المتهمين و المجنى عليهم دون أن يبين أن المدعية بالحقوق المدنية كانت ممثلة فيه فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الموجب لنقضه و الإعادة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٤٦٨٢٦ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٤/٣/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٥٥٢
بتاريخ ٢٨-٠٣-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تاركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه و كذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه و دون قيام عذر تقبله المحكمة و لذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، و إذ لم يتمسك الطاعن بما يثيره فى وجه طعنه أمام محكمةالموضوع بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ٠٠٠١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١
بتاريخ ١٤-٠٢-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية - نظرها
فقرة رقم : ١
إن القانون إذ أجاز بالمادتين ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ١٤٢ من قانون العقوبات السورى - للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر عن الجريمة أمام المحاكم الجزائية - إما عن طريق الدعوى العمومية التى تقيمها النيابة العامة على المتهم ، أو بإلتجائه مباشرة إلى المحاكم المذكورة مطالباً بالتعويض عن طريق تحريك الدعوى الجزائية ، فإن هذه الإجازة إنما هى إستثناء من أصلين مقررين - أولهما أن المطالبة بالحقوق المدنية محلها المحاكم المدنية ، و ثانيهما أن تحريك الدعوى الجزائية هو من شأن النيابة العامة - و هذا الإستثناء مبناه الإرتباط بين الدعويين و وحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ، و مشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى

الجزائية و أن يكون موضوعها طلب التعويض الناشئ مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجزائية .

==========

دعوى مدنية

==========

الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ٠١ صفحة رقم ٣٦٤
بتاريخ ٢٨-٢-١٩٥٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم وجود جريمة فى الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، و أن النزاع بين المتهم و المدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحت يدور حول قيمة ما تسلمه المتهم من المدعى من نقود و ما ورده له من أدوية تنفيذاً للإتفاق الحاصل بينهما و أن هذا النزاع لم يصف بعد ، فهذا كان يقتضى منها حتماً أن يكون فصلها بالنسبة إلى الدعوى المدنية إما بعدم قبولها أمام المحكمة الجنائية و إما بعدم إختصاصها بنظرها و ذلك ما دامت هى قد فصلت فى الدعوى العمومية بالبراءة و لم تر تصفية النزاع المدنى بنفسها . فإذا هى كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية فإنها تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ١٨٢٤ سنة ١٩ ق ، جلسة ٢٨/٢/١٩٥٠)

==========

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٠٢ صفحة رقم ١١١
بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٥١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إن القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه لا تقبل

هو قول القانون الرومانى ، تأسيساً على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث و يحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته . أما القانون المصرى فإنه لم يأخذ بذلك بل رأى أن الحق فى التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانوناً .

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠ ق ، جلسة ٣٠/١٠/١٩٥١)

==========

الطعن رقم ٠٣٦٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٠٣ صفحة رقم ٩٠٢
بتاريخ ٠٧-٠٥-١٩٥٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم فى المواد الجنائية ، و المادة ١٨ منه التى أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية فى القضايا الجنائية هو أن الأصل فى رسوم الدعوى المدنية التى ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع فى شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، و إنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور و أحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه . و ظاهر من نص المادتين الثالثة و الرابعة من القانون المذكور أن ما ورد بهما إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائياً عند الحكم فى الدعوى فيعين فيه الملزم فيها و مدى هذا الإلزام . فإذا كان الإستئناف قد رفع من المتهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية و قضى بإلغاء الحكم المستأنف و براءة المتهمين و رفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية الإستئنافية ، فتسوية الرسوم فى هذه الحالة لا تكون إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التى تقضى بسريان قانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها .

(الطعن رقم ٣٦٤ سنة ٢٢ ق ، جلسة ٧/٥/١٩٥٢)

==========

الطعن رقم ٠٧٥٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٣٠٠

بتاريخ ١٥-١٢-١٩٥٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
ليس فى القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص و لو كان غير المجنى عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر و كان ناتجاً عن الجريمة مباشرة .

(الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٥/١٢/١٩٥٤)
==========
الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٥٤١
بتاريخ ٢٢-٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً لم تر معه المحكمة تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، فإن هذه الإحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٢٢/٢/١٩٥٥)
==========
الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٤٨٢
بتاريخ ١-٢-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إن القانون إذ أجاز للمدعى بالحق المدنى أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، إما عن طريق تدخله فى دعوى جنائية أقيمت فعلاً على المتهم ، أو بإلتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض و محركاً للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إنما هى إستثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحكمة المدنية ، و مؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى

الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، و من ثم يتعين عدم التوسع فى الإستثناء المذكور ، و قصره على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه فيها منوطاً بتوافره ، و هو أن يكون المدعى بالحق المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة ، و إلا كان من شأن إجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدنى ، أن يدخل إستعماله فى نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق و النظام العام .

(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١/٢/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٠٦ صفحة رقم ٥٨٢
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٥٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إن إحتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض ، بل يلزم تحققه .

(الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ٥/٣/١٩٥٥)

==========

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٥٧
بتاريخ ١٦-٠١-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
تقدر قيمة الدعوى ، إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم ، بقيمة المدعى به بتمامه بغير إلتفات إلى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد فإذا طلب المجنى عليهما فى جريمة ضرب مبلغ ٥١ جنيهاً تعويضاً عن هذا العمل الضار فإنه يجوز إستئناف الحكم الذى يصدر فى دعوى التعويض هذه .

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٦/١/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٥٩٦
بتاريخ ١٧-٠٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته بالبراءة فى الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم تر أن الفصل فى التعويضات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه تعطيل الفصل فى الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق ، جلسة ١٧/٤/١٩٥٦)

==========

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٩١
بتاريخ ٢٧-٠١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - فى جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول [صيدلى] فيما قاله : من أنه حضر محلول " البونتوكايين " كمخدر موضعى بنسبة ١% و هى تزيد على النسبة المسموح بها طبياً و هى ١/٨٠٠ و من أنه طلب إليه تحضير " نوفوكايين " بنسبة ١% فكان يجب عليه أن يحضر " البونتوكايين " بما يوازى فى قوته هذه النسبة و هى ١/١٠٠٠ أو ١/٨٠٠ و لا يعفيه من المسئولية قوله إن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١% طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس فى التليفون أنه لا يدرى شيئاً عن كنه هذا المخدر و مدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية
و منها المخدر ، و مسئول عن كل خطأ يصدر منه ، و من أنه لجأ فى الأستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ و قد يصيب ، و كان لزاماً عليه أن يتصل بذوى الشأن فى المصلحة التى يتبعها أو الإستعانة فى ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها " كالفارماكوبيا " ، و من إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا

المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التى يحضر بها ، فلا ينساق فى ذلك وراء نصيحة زميل له ، و من أنه لم ينبه المتهم الثانى و غيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه إستعاض به عن " النوفوكايين " - فإن ما أثبته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئوليته جنائياً و مدنياً .

==========

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٣
بتاريخ ١٢-١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(الطعن رقم ١٦٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٩)

==========

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥٠٦
بتاريخ ٢٨-٤-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة ، و إلى هذا يشير الشارع فى مذكرته الإيضاحية عن المادة " ٢٤١ " المقابلة للمادة " ١٧٣ " من القانون المدنى الجديد من أن مسئولية المكلف بالرقابة هى مسئولية أصلية أساسها خطأ مفترض
و لا تنتفى المسئولية إلا إذا أثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعنة ، أو لناظر المدرسة التى يتبعها التمسك بأن الحادثة - التى هى محل المساءلة - كانت نتيجة ظرف فجائى للخلاص من المسئولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يقم عليه دليل من الحكم الذى أثبت أن الحادث وقع فى فترة تغيير الحصص ، و

أنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة فى ذلك الوقت .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٢٨/٤/١٩٥٩)

==========

الطعن رقم ٠٢٩٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤١٥
بتاريخ ٠٦-٠٤-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته و يكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٦/٤/١٩٥٩)

==========

الطعن رقم ٠٥٩٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٢٩
بتاريخ ٠٢-١١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين فى أمر معين و بشروط معينة، و لهذا وجب ألا يتوسع فى تأويله ، و أن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضى الموضوع و بين حقه فى أن يستخلص من عبارات الصلح و من الظروف التى تم فيها نية الطرفين و النتائج المبتغاه من الصلح و يحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له بإتفاقهما عليه - شأنه فى ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته ، و لا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد و الملابسات التى تم فيها تحتمل ما إستخلصه منها - فإذا إستخلص الحكم من عقد الصلح و الظروف التى تم فيها أن القصد من إجرائه كان تهدئة الخواطر ، و أنه لا يحمل فى طياته تنازلاً من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، و كان هذا الإستخلاص سائغاً فى العقل و تحتمله عبارات الصلح و ملابساته ، فيكون ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه

- صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٢/١١/١٩٥٩)

==========

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٤٩
بتاريخ ٠٣-١١-١٩٥٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة فى الدعوى الجنائية ، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية - فالفعل و لو لم يكن جريمة معاقباً عليها قانوناً إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح و كان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية و إستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تنتسب إليه وفاة المجنى عليه ، فإنه كان متعيناً على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته ، أما و قد قضت بعدم إختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون و يتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٣/١١/١٩٥٩)

==========

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٩٧
بتاريخ ١٦-١٠-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٥
المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت فى نطاق اختصاصها الموضوعى المطلق أن تحديد التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها - أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها ، و كان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه فى المطالبة بتعويض أكثر و لم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية

لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها فى هذا الشأن لا معقب عليه مادام سائغاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

==========

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٨٦١
بتاريخ ٠٥-١٢-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
تنص الماده ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائيه على أنه إذا حكم بإدانه المتهم فى الجريمه وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنيه بالمصاريف التى تحملها ، وتنص الماده ٣٥٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنيه و التجاريه على أنه يجب على المحكمه عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومه أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ، كما تنص الماده ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماه ، و من ثم فإن قضاء الحكم وبإلزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنيه و مقابل اتعاب المحاماه من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنيه ذلك صراحه لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، و إنما إعمالاً لحكم القانون .

==========

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٠
بتاريخ ٠٨-٠١-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هى ولاية إستثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصى مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية و متصل به إتصالاً سببياً مباشراً و لا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة و لو كانت متصلة بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها لإنتفاء

علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فإذا كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المسندة إلى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلاً على المتهم الآخر - الذى حرر الشيك بإسمه - و الذى إقتصر دوره على تظهيره إلى المدعى بالحقوق المدنية " الطاعن " تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجارى ، على غير مقتضى القانون ، و كان الطاعن لم يصبه ضرر ناشىء عن هذه الجريمة و متصل بها إتصالاً سببياً مباشراً و هو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى ،
و يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً فى القانون .

==========

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٧
بتاريخ ٢٩-١-١٩٦٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣
متى كانت المحكمة قد تخلت - فى حدود سلطتها - عن نظر الدعوى المدنية بعد أن رأت أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية ، و قررت إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة الجزئية المختصة ، فإن طلب ضم عقد الصلح الذى أشار إليه الدفاع بشأن الدعوى المدنية يكون قد أصبح غير ذى موضوع .
و لما كان القانون لا يلزم المحكمة بتحقيق دفاع المتهم إلا إذا كان متعلقاً بالدعوى المنظورة أمامها ، فإن النعى على الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحقه فى الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٦٩
بتاريخ ٥-٣-١٩٦٣
الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٥
شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية و صحة نسبته إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى نفى مقارفة المطعون ضده الفعل المادى المكون للخطأ الذى نشأ عنه الحريق ، و من ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسئوليته على أساس شبه الجنحة المدنية .

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ٥/٣/١٩٦٣)

==========

الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٣-٤-١٩٦٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
القاعدة فى عقود إلتزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه و على نفقته و تحت مسئوليته بما يترتب عليه أن جميع الإلتزامات التى ثبتت فى ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تقع على عاتقه وحده و لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الإلتزام بها ما لم يرد نص خاص فى عقد الإلتزام الجديد أو فى القانون المسقط للإلتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بهذه الإلتزامات السابقة . و لما كان البين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة أنه لم يرد به نص على إلتزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالإلتزامات التى ترتبت بذمة الشركة المذكورة ، إلا فى حدود ما ورد بالمادة الثالثة فى شأن عقود العمل التى كانت قائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون ، و كان ما ورد بالمادتين الخامسة و السادسة خاصاً بتشكيل لجنة لتقييم جميع الإلتزامات و الحقوق و خصم هذه الإلتزامات انما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من جهة الإدارة و الشركة الملتزمة التى تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الإلتزام و ذلك قطعاً لكل نزاع عند التصفية ، فإن دعوى التعويض

المقامة على مؤسسة النقل العام عن حادث وقع قبل إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة و يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه و الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة .

(الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٣/٤/١٩٦٤)

==========

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ٢٧-١٢-١٩٦٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ١

من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة - و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية و متى تقرر أن هذه الإباحة مبناها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون و يكون توزيع الإختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية و إذ قضت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بالسيارة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون و ليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن إصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمة الإصابة الخطأ فى حق المطعون ضده و هو حد إختصاصها فى الدعاوى المدنية التى ترفع لها عن التعويض الناشئ عن الجريمة و بين ما حكمت به من عدم إختصاصها بالتعويض عن تلفيات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئاً مباشرة عن الجريمة .

==========

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١١١
بتاريخ ١٥-١١-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١

الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى يصح تحرك الدعوى المدعية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائى . و لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم - و هو موظف عمومى - أثناء تأدية وظيفته بغير الطريق المرسوم فى المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلة . و لما كان للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى النص السالف الذكر لأن العيب الذى يرمى به الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية و يترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع إستناداً إلى أن الحكم فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً بعدم إستئنافه من المتهم و النيابة العامة - على الرغم من تسليمه بأن الدعوى الجنائية أقيمت ممن لا يملك إقامتها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه و يوجب نقضه و تصحيحه و القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وحدها بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية .

==========

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٤٩
بتاريخ ٢٨-١١-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى "

و تضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدنى حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة ، فنصت على أن دعوى التعويض لا تسقط فى تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية . و لما كان ما إنتهى إليه الحكم من إنقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوع عنها الطعن .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ٢٨/١١/١٩٦٦)

==========

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩٩٧
بتاريخ ١٨-١٠-١٩٦٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١

متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موضوع الدعوى ، و إنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، و قد إنتهى الحكم إلى القضاء بهذا التعويض بإعتباره ناشئاً عن الجريمة التى دان الطاعن بها . فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه من منازعة حول إنتفاء الضرر الذى قضى به الحكم إستناداً إلى إتفاق لاحق بإستبدال الدين الذى أعد الشيك للوفاء به و تقسيطه على آجال مختلفة بموجب سندات إذنية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على إنتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك فى ميعاد إستحقاقه ، و يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ و ضرر و رابطة سببية .

==========

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤١٥
بتاريخ ١٤-٠٣-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ١

إن شرط توافر الضرر المادى هو الإخلال بحق أو بمصلحة للمضرور ، و فى إعتداء الجانى على المجنى عليه و القضاء على حياته إخلال جسيم بحقه فى سلامة جسمه و صون حياته ، و إذ كان الإعتداء يسبق بداهة الموت بلحظه فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلاً لكسب الحقوق و من بينها الحق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه و حسبما يتطور إليه هذا الضرر و يتفاقم ، و متى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بجبر الضرر الذى لحق مورثهم من جراء الجروح التى أحدثها به و من جراء الموت الذى أدت إليه تلك الجروح بإعتباره من مضاعفاتها . و لئن كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجنى عليه ضرراً مادياً محققاً بل هو أبلغ الضرر إذ يسلبه أثمن ما يمتلكه الإنسان و هو الحياة ، و القول بغير ذلك و إمتناع الحق فى التعويض على المجنى عليه الذى يموت عقب الإصابة مباشرة و بجواز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة عقب الإصابة يؤدى إلى نتيجة تتأبى على المنطق ، و إلا كان الجانى الذى يصل فى إعتدائه إلى حد الإجهاز على ضحيته فوراً فى مركز يفضل ذلك الذى يقل عنه خطورة فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت .

==========

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٦٧
بتاريخ ١٦-٠٥-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة ، و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر

الدعوى المدنية . و متى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون . و لما كان الثابت من مدونات الحكم أن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن طرفاً فى عقود البيع موضوع جريمة النصب ، و إذا ما كان الضرر الذى لحق بها و الذى جعله الحكم أساساً للقضاء بالتعويض - فيما يتعلق بجريمة النصب فقط - لم ينشأ عن جريمة النصب التى دين الطاعن بها و إنما نشأ عن التعرض لها فى ملكيتها و هو فعل و إن إتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها مما لا يجوز الإدعاء به أمام المحكمة الجنائية لإنتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، و يكون الحكم فى هذا النطاق وحده قد أخطأ فى تطبيق القانون و يتعين لذلك نقضه نقضاً جزئياً و تصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية و القضاء بعدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

==========

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤
بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٦٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٥
عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعيين بالحقوق المدنية فى التعويض المفضى به لا يعيبه ، ما دام أن الإلتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس " أى بأنصبة متساوية " ما لم يعين الإتفاق و القانون نصيب كل منهم .

==========

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٢٣
بتاريخ ١٩-٠٢-١٩٦٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه و إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى

بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى و أنها متى إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية من خطأ و ضرر و علاقة سببية إحاطة كافية و أن يكون ما أورده الحكم فى هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

==========

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٢٥
بتاريخ ٠٢-٠٣-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الإباحة و سقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. و لما كان الحكم بالبراءة بنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية بحت تدور حول عدم الوفاء بقرض و قد ألبست ثوب جريمة التبديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الإختصاص بالفصل فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ٢/٣/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٧٦
بتاريخ ١٦-٠٣-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف إنتهى إلى أن حق الهيئة العامة للبريد فى التعويض - المطالب به مؤقتاً - و المؤسس على

المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها و التى دين المتهم بإختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، و كيف أن الدعوى المدينة تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . و إذ كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه و يستوجب نقضه و الإحالة .

(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٦٩
بتاريخ ٢٦-١-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
لا صفة للمدعين بالحق المدنى فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت فيما أثاروه بالنسبة لتهمتى العاهة المسندتين إلى التهمين الثانى و الثالث ، لأن ذلك خارج عن نطاق إدعائهم بالحق المدنى و لا يمس حقاً لهم .

==========

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٠
بتاريخ ٩-٢-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣
إن مؤدى الحكم بالبراءة تأسيساً على بطلان التفتيش إستبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء - الذى لا يوجد فى الدعوى دليل سواه - فتكون الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم و صحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم عليه بالتعويض عنها .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ٩/٢/١٩٧٠

)
==========
الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٢
بتاريخ ١٦-٣-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ب

١) متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبى الشرعى قد دل على إمكان حصول المواقعة دون أن تترك أثراً بالنظر إلى ما أثبته الفحص من أن غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الحلقى القابل للتمدد أثناء الجذب ، فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما إستقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها ، مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض .

٢) لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليها، و من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣) الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتلك العرض يتحقق بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل و لا عبرة بما يكون قد دفعه إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها فيصبح العقاب و لو لم يقصد الجانى بفعلته إلا مجرد الإنتقام من المجنى عليها أو ذويها ، و لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع و ظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

٤) من المقرر أن تقدير العقوبة و تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات المحكمة دون معقب و دون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتأته كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الإثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، و هذا التقدير فى الحدود المقررة قانوناً من سلطة محكمة الموضوع .

٥) إذا كان يبين من الحكم أن المحكمة أسست قضائها بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد إرتكب خطأ هو الإعتداء على عرض المجنى عليها و قد أصابتها نتيجة هذا الخطأ أضراراً مادية و أدبية تتمثل فى إستطالة عورته إلى موضع العفة منها و خدش عاطفة الحياء عندها و ما نال من سمعتها منه ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى فى القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار ، و هو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ و ضرر و علاقة سببية ، مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض .

٦) لا تثريب على المحكمة إن هى لم تبين الضرر بنوعيه المادى و الأدبى الذى حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بصفته ، لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالبه به ، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى إرتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفى لتقدير التعويض الذى قضت به ، أما بيان مدى الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيمما بعد ، و هذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

٧) من المقرر أن الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها ، و قيمتها فى الإثبات ، و لها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف متهم فى محضر ضبط الواقعة ، متى إطمأنت إلى صدقه و مطابقته للحقيقة و الواقع ، و متى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الإعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت فيه جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، بما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٨) قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتبرة فى القانون و التى يصح إتخاذها ضمائم إلى الأدلة الأخرى و إذ كان ذلك ، و كان ما أثبته الحكم عن مضمون الخطابات المتبادلة بين الطاعن و بين المجنى عليها من تفريطها فى نفسها له و سؤاله لها عن ميعاد الدورة الشهرية، إنما إتخذه قرينة ضمها إلى الأدلة الأخرى ، فهو إستدلال يؤدى إلى ما إنتهى إليه من ذلك ، فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد .

٩) إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن بإعترافه و مضمون الخطابات المتبادلة بينه و بين المجنى عليها و لم تؤاخذه بغيره من الأدلة الأخرى حتى يصح له أن يشكو منه ، و كانت أقوال المجنى عليها و والدتها خارجة عن دائرة إستدلال الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم صدق أقوالهما ، لا يكون له محل .

١٠) من المقرر أن لا عبرة لما إشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قررته المجنى عليها فى محضر الشرطة مغايراً لما إستند إليه الحكم ، و إنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته بعد التحقيقات .

١١) إن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد و يحلف اليمين إذا طلب ذلك ، أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . لما كان ذلك ، و كان الطاعن لا يدعى أنه طلب من المحكمة سماع المدعية بالحق المدنى ، فضلاً عن أنه يبين من محضر جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩ أمام محكمة ثانى درجة أن الدفاع عن الطاعن قد ترافع فى موضوع الدعوى و أبدى دفاعه كاملاً فيها ، فإنه لا يحق له من بعد النعى على الحكم شيئاً فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ٠٢٦٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٠٨
بتاريخ ٠٧-٠٦-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على إعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم أدعوا مدنياً بصفتهم ورثة والد المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى و قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه و الإحالة .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ٧/٦/١٩٧٠)

==========

الطعن رقم ٥٤٣ . لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٣٩
بتاريخ ٢٥-٥-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع إستثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور .

==========

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣١
بتاريخ ٢١-١٢-١٩٧٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣
القرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المستأنف و الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو فى ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحق المدنى .

==========

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٩٤
بتاريخ ٢٨-٣-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
تبيح المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . و لما كان يبين من

الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدعى بالحق المدنى قرر بتنازله عن دعواه و مع ذلك قضت المحكمة فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الإبتدائى فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون بما يعيبه و يستوجب نقضه نقضاً جزئياً و تصحيحه بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه .

==========

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦١
بتاريخ ١٨-١-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إن الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها .

==========

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦١
بتاريخ ١٨-١-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
إن البين من إستقراء نصوص المواد ٢٦٦ ، ٣٨١ ، ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن مراد الشارع - بما نص عليه فى المادة ٤٠٣ من القانون المذكور ، فى باب الإستئناف - من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية ، من المدعى بالحقوق المدنية ، هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائى للقاضى الجزئى ، و لو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، إنه قد إنصرف إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها إلى الطعن بالنقض ، إذ لا يعقل أن يكون باب الطعن بالإستئناف فى هذه الأحكام الصادرة من محكمة

الجنح ، قد أوصد ، لقلة النصاب ، فى الوقت الذى يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض ، و من ثم يكون المشرع قد سوى فى ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنح و محكمة الجنايات فى هذا الصدد ، إذ القول بغير ذلك يؤدى إلى المغايرة فى الحكم فى ذات المسألة الواحدة بغير مبرر ، و هو ما يتنزه عنه الشارع و يخرج عن مقصده ، فلا يتصور أن يكون الحكم فى الدعوى المدنية - الصادر من محكمة الجنح - غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة النصاب ، و يكون فى الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن - لمجرد صدوره من محكمة الجنايات ، رغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافراً . لما كان ما تقدم ، و كان الطاعن فى دعواه المدنية أمام محكمة الجنايات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد ، و هو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى ، فإن طعنه بطريق النقض فى الحكم القاضى برفض دعواه المدنية ، يكون غير جائز .

(الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ١٨/١/١٩٧١)

==========

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨

بتاريخ ١٨-١-١٩٧١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ٤

إنه و إن كان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية إلا أن القانون أباح إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة و كانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . و لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب القضاء له بقيمة الشيك و إنما القضاء له بتعويض ما أصابه من ضرر ناشئ عن عدم صرف قيمة الشيك و متصل به إتصالاً سببياً مباشراً ، و من ثم فلا تثريب على الحكم المطعون

فيه فيما قضى به من إلزام الطاعن بالتعويض .

==========

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٢
بتاريخ ٢٢-٠٣-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إن الدعاوى المدنية التابعة ، تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ، ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص فى قانون الإجراءات ، فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات . و إذ كان ذلك ، و كانت مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى للحكم - تأجيل إصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية فى المادة ١٧٢ منه ، و من ثم وجب إتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، و بالتالى فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية فى الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها ، مهما تعدد تأجيل النطق به .

==========

الطعن رقم ٠١٢٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٧٩
بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٧١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس فى وسع المحكمة و قد إنتهت إلى القول بإنتفاء الجريمة ، إلا أن تقضى برفضها ، و ما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية ، لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون

الدعوى المدنية داخلة أصلاً فى إختصاص المحكمة الجنائية ، أى أن تكون ناشئة عن الجريمة ، و أن تكون الدعوى فى حاجة إلى تحقيق تكميلى قد يؤدى إلى تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، و هو ما لا يتوفر فى الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، و مثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع و ليس من شأنه أن يمنع الطاعنون من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولاً على سبب آخر .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق ، جلسة ٢٦/٤/١٩٧١)

==========

الطعن رقم ٠٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤

بتاريخ ١٥-٠٥-١٩٧٢

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ب

١) يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذاً لهذا الغرض ، و أن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم و ظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم و أن تكون الجرائم التى إرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة و لم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إليها السير الطبيعى للأمور و قد وقعت جميعاً حال التجمهر .

٢) متى كانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم الثمانية الأول إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأى غرض غير مشروع و عللته بأدلة سائغة ، فلا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة فى معتقدها .

٣) تنفى الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات المسئولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته و إرتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما إعتقد أن إجرائه من إختصاصه .

٤) متى كان الحكم قد أثبت حسن نية المطعون ضده التاسع مرتكب

الحجز و قال عنه أنه لم يصدر عن هوى فى نفسه و إنما كان يعتقد مشروعيته و أن إجراءه من إختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة و المسئول عن الأمن فيها و أنه إضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تتمثل فى أن يقتص الطاعن الثانى من قاتلى أخيه و كان المطعون ضده التاسع قد تثبت و تحرى عن ظروف الحادث من العمدة " المطعون ضده العاشر " و قد علل الحكم إعتقاد المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من إحتجازه الطاعن الثانى بديوان النقطة بأسباب معقولة هى أن للطاعن المذكور من العصبة و القوة ما يمكنه من الإعتداء على قاتلى أخيه - فإن الحكم إذا إنتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهما التاسع و العاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون .

٥) لا صفة للطاعنين المدعيين بالحقوق المدنية فيما أثاراه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم فى تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعواهما المدنية .

٦) من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة و العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها دون أن تتقيد فى هذا الشأن بدليل بعينه و أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائغاً و مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل و المنطق و لها أصلها فى الأوراق .

٧) وزن أقوال الشهود و تقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم و تعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن و حام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها و تقدره التقدير الذى تطمئن إليه .

٨) لمحكمة الموضوع أن تجزىء أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه و تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة فيما أعرضت عنه من أدلة الثبوت أو أخذت به من أقوال شهود النفى ، ما دام لقضائها وجه مقبول .

٩) إن عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفى وجودها .

١٠) لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد دون قول آخر له و دون أن تبين العلة فى ذلك فمرده إطمئنان المحكمة و إقتناعها .

١١) من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة و رفض الدعوى المدنية ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى و ألمت بظروفها عن بصر و بصيرة .

١٢) إن إستطراد المحكمة فى نفى تهمة القتل بمقولة وجود صلة قربى وثيقة تربط المطعون ضدهم بالقتيل لا يعدو أن يكون تزيداً لا يعيب الحكم بعد الذى أثبتته المحكمة من أنه قد داخلتها الريبة فى عناصر الإثبات .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)

==========

الطعن رقم ٠٦١١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٥٩٦
بتاريخ ١٦-٠٦-١٩٧٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
لما كان ما أفصحت عنه المجنى عليها من إقتضائها من زوجها الطاعن كل حقوقها يعنى نزولها عن إدعائها بالحقوق المدنية ، فإن الحكم فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٦/٦/١٩٧٤)

==========

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥
بتاريخ ٠٥-٠١-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ٦
لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هى والدة المجنى عليه إستناداً إلى الإعلام الشرعى المقدم منها - على ما يبين من الإطلاع على محضر الجلسة - و هو ما لم يجحده الطاعن و كان ثبوت الإرث لها أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفتها و كونها قد أصابها ضرر من جراء فقد إبنها نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه و الذى أودى بحياته ، و كانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصابها مقام إبنها المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليها فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ٥/١/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٤
بتاريخ ٢٦-١-١٩٧٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى ، و أنه لما كان من المقرر وفق المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المنصوص عليها فى ذلك القانون ، فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية و التجارية ، و إذ ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية إحتساب المواعيد ، و كانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية و التجارية قد نصت على أنه " إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجرياً للميعاد ... و ينقضى الميعاد بإنقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء " ... لما كان ذلك ، و كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - قد علم يوم ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧١ بالجريمة - جريمة القذف - و بمرتكبها ، و قد أقام دعواه الماثلة فى ٢٨ من سبتمبر من ذلك العام . فإن أعمال حكم تلك المادة يقتضى عدم إحتساب يوم العلم

بإعتباره الأمر المعتبر قانوناً مجزياً للميعاد ، و إحتساب مدة ثلاثة الشهور المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية . من اليوم التالى ، فتنقضى المدة يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧١ - بإعتباره اليوم الأخير الذى يجب أن يحصل فيه الإجراء - و هو رفع الدعوى خلال ثلاثة الشهور سالفة البيان و يكون الحكم المطعون فيه - و قد قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ٢٦/١/١٩٧٦)

==========

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٨٧
بتاريخ ٢٨-١٢-١٩٧٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١

لئن كان صحيحاً - على ما ثبت من مراجعة مذكرة الطاعنة المصرح لها بتقديمها أمام المحكمة الإستئنافية و مدونات الحكم المطعون فيه - ما قالت به الطاعنة من أن المحكمة أغفلت الرد على دفعها بعدم قبول الدعوى المدنية لإنتفاء صفة رافعيها ، و هو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتعييب حكمها بإعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الجوهرية التى تلتزم المحكمة أن تقول كلمتها فيه إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم فى الطعن الماثل أن دعوى الطاعنة فى هذا الصدد لا تعدو أن تكون قولاً مرسلاً عارياً عن دليله يكذبه الواقع الذى أحتكمت إليه ، ذلك بأن الثابت من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المدعيين بالحقوق المدنية قد أعلنا كلاً من المحكوم عليه و المسئول عن الحقوق المدنية - الطاعن - بالدعوى المدنية بإعتبارهما والدى المجنى عليه و قدما شهادة ميلاد المجنى عليه و ملفه المدرسى تدليلاً على ثبوت صفتهما فى إقتضاء التعويض المطالب به فى الدعوى المدنية على هذا الأساس المتقدم ذكره ، و لم يجادل الطاعن فى صحة هذين المستندين و ما إشتملا عليه من بيانات دالة بذاتها على أبوة المدعيين بالحقوق المدنية للمجنى عليه ، بل أنه سلم ضمناً بتوافر هذه الصفة ، فراح يناقش موضوع الدعوى و أدلتها و عدم تناسب التعويض المطالب به مع

الضرر ، كما سارت الدعوى شوطاً طويلاً فى مرحلتى التقاضى دون ثمة منازعة من جانب الطاعن فى صفة المدعيين بالحقوق المدنية ، و من ثم فإن عودته - من بعد - للمنازعة فى صفة المدعين بالحقوق المدنية ، فى المرحلة الأخيرة من المحاكمة الإستئنافية ، و على خلاف ما تنطق به الأوراق من توافر هذه الصفة لهما ، يكون دفاعاً لا يتسم بطابع الجدية و عارياً عن دليله إذ يدحضه الواقع و لا يسانده ، وتكون المحكمة فى حل من الإلتفات عنه دون أن يعتبر سكوتها عن تناوله و الرد عليه عيباً فى حكمها ، لما هو مقرر من أنه يشترط فى الدفاع الجوهرى كيما تلتزم المحكمة بالتعرض له و الرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع و يسانده ، فإذا كان عارياً عن دليله و كان الواقع يدحضه ، فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها ، و لا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع و لا قصوراً فى حكمها .

(الطعـــن رقـــم ١٩٤٢ لســـنة ٤٥ ق ، جلســـة ٢٨/١٢/١٩٧٥)

==========

الطعن رقم ٠٧٤٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٠٣
بتاريخ ٠٢-١٠-١٩٧٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحداً من الطاعنين قد نازع فى صفة المدعيين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لإنطوائه على منازعة تستدعى تحقيقاً موضوعياً .

==========

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٤٩
بتاريخ ٠٥-١٢-١٩٨١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢

من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح و المخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم ، و إختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها إستثناء من هذا الأصل - مبنى على الإرتباط بين تلك الدعوى و الدعوى الجنائية و وحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما ، و مشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، و مؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية و مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً كما هو الحال فى الدعوى الراهنة ، و من ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٠٦ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٢٠
بتاريخ ٠٧-١٢-١٩٣٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢

الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ، و لا يقيد المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى ، فالمتهم فى جريمة الإعتياد على إقراض نقود بالربا لا ينفى عنه هذه التهمة تمسكه بحكم صادر من إحدى المحاكم المختلطة يفيد أن معاملته مع المجنى عليه كانت تجارية متعلقة بشراء أقطان . و إذا كانت المحكمة قد فندت ما دفع به المتهم من أن معاملته مع المجنى عليه كانت تجارية ، و لم تشر فى حكمها إلى الحكم المدنى المختلط الذى تمسك به ، فتفنيدها هذا الدفع فيه الرد الضمنى على ما جاء بالحكم المختلط .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٦ ق ، جلسة ٧/١٢/١٩٣٦)

==========

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٠٧ مجموعة عمر ٤ع صفحة رقم ٩٧

بتاريخ ٢٢-١١-١٩٣٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
لا مانع قانوناً من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها ، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية و تأخذ حكمها . و متى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته فى الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق فى الدفاع عنها فى الدعوى المدنية .

==========

الطعن رقم ٠٠٢٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥ع صفحة رقم ٢٨٦
بتاريخ ٢٥-١١-١٩٤٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
للمحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها . و ذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يتراءى لها عند تقديرها للوقت و الجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ١١ ق ، جلسة ٢٥/١١/١٩٤٠)

==========

الطعن رقم ٠٣٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ١٢٩
بتاريخ ٠١-٠٢-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إذا كانت الدعويان العمومية و المدنية قد رفعتا على المتهم على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب الذى وقع على عين المدعى بالحق المدنى و سبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض ، و إستمر النظر فيها

على هذا الأساس طوال المحاكمة ، فإن المحكمة إذا داخلها الشك فى أن المتهم ضرب المجنى عليه ، و لم تر أنه قارف أية جريمة أخرى من سلطتها أن تحاكمه عليها فبرأته لعدم ثبوت التهمة عليه ، و تبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه إرتكب بنفسه الفعل الضار - إنها تكون قد أصابت إذ لم يكن فى وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به . ذلك بأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى بإعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور بإعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره ، و ليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذى تقام عليه الدعوى أمامها و إلا فإنها تكون قد تجاوزت سلطتها و حكمت بما لم يطلب منها الحكم به .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ١٣ ق ، جلسة ١/٢/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٢٠١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٣-١٢-١٩٤٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ١

يكفى للحكم بالتعويض أن يثبت للمحكمة أن الفعل الذى وقع من المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه و لو ظهر أنه فى ذاته لا يكون جريمة مستوجبة للعقاب . و متى أثبتت المحكمة ذلك فى حكمها فإنه يكون سليماً و لو كان خالياً من بيان الواقعة المرفوعة بها الدعوى فإن هذا البيان لا يكون لازماً إلا فى حالة الحكم بالعقوبة ، كما هو نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات .

(الطعن رقم ٢٠١٩ لسنة ١٣ ق ، جلسة ١٣/١٢/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٠٧٢٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ٢٢-٠٥-١٩٤٤

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ذ
١) إن عدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية ، فيصح الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . فالحكم الذى يقضى برفض هذا الدفع بمقولة إن الحق فى التمسك به سقط لعدم إبدائه قبل أى دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى ، أو لإعتباره من الطلبات الجديدة التى لا يصح عرضها على المحكمة الإستئنافية لأول مرة ، هو حكم مخطىء فى تطبيق القانون .

٢) إن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع المحاكم المدنية و إنما أباح القانون بصفة إستثنائية رفعها أمام المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية و كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ، و لو كان متصلاً بالجريمة ، سقطت تلك الإباحة و إمتنع إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هى أن المتهم سرق موتوراً من البلدية فأدعى شخص مدنياً ضد المتهم بالمبلغ الذى دفعه له ثمناً للموتور المسروق طالباً الحكم به عليه متضامناً مع المجلس البلدى ، فإنه إذ كان الضرر الذى لحق المدعى بالحق المدنى و أسس عليه دعواه لم ينشأ إلا عن واقعة شرائه للموتور ، و إذ كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التى ما كانت تؤدى بذاتها إلى هذا الضرر ، إذ كان هذا و ذاك لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجباً رفعها إلى المحكمة المدنية .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٢٢/٥/١٩٤٤)
==========
الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٤٤
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣

للمدعى بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الإستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض و إن لم يكن قد إستأنفه . و ذلك بغض النظر عن مسلك المتهم فى دفاعه فى الدعوى الجنائية أو المدنية ، و له فى هذا السبيل أن يتعرض لجميع الأسس التى تبرر طلباته . فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مسلماً بالمبلغ الذى قضى به عليه إبتدائياً .

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ ق ، جلسة ٣٠/١٠/١٩٤٤)

==========

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٧١١
بتاريخ ١٤-٠٥-١٩٤٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
ما دام المدعى بالحقوق المدنية لم يوجه دعواه على الوالد بإعتباره مسئولاً مدنياً عما وقع من إبنه إضراراً به ، فلا يصح له أن ينعى على المحكمة أنها لم تلزمه معه بالتضامن كمسئول عن الحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٤/٥/١٩٤٥)

==========

الطعن رقم ٠٧٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٢٥٩
بتاريخ ١١-٠٤-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
إذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجنح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فإن محكمة الجنح يجوز لها مع ذلك الحكم فى الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية . أى أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية . و لكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١١/٤/١٩٢٩)

==========

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤٤٦
بتاريخ ٣٠-١-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
وضع قانون تحقيق الجنايات بالمواد ٢٥٠ إلى ٢٥٧ لمصاريف الدعاوى الجنائية نظاماً كاملاً ، و هو دون غيره الذى يرجع إليه فى تعرف أحكامها و كيفية تصرف القضاء بشأنها . و قد تناول فى المواد ٢٥٥ - ٢٥٧ مسألة المصاريف فى الدعاوى التى يكون فيها مدع بحقوق مدنية ، فوضع بالمادة ٢٥٥ مبدأ خاصاً بتنظيم العلاقة بين الحكومة و المدعى بالحق المدنى جعل فيه هذا المدعى مسئولاً أولاً و بالذات للحكومة عن تلك المصاريف . ثم وضع بالمادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ المبادئ الخاصة بالعلاقة بين المدعى بالحق المدنى و بين المتهم فى شأن هذه المصاريف و كيف يسويها القضاء مقرراً فى المادة ٢٥٧ أنه لا يرجع فى أحكام هذه العلاقة إلى القواعد المدنية و التجارية إلا فى صورة واحدة هى صورة ما إذا برئ المتهم و مع تبرئته قد ألزم بتعويضات للمدعى بالحق المدنى . أما باقى الصور فالمادة ٢٥٦ هى وحدها اللازم الرجوع إليها للفصل فيها .

==========

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٤٤٦
بتاريخ ٣٠-١-١٩٣٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
تقضى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦ بأن المتهم الذى تقررت إدانته هو الذى يجب إلزامه بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدنى من المصاريف . و قد جاءت هذه القاعدة عامة مطلقة لا تفرق بين ما إذا قضى لهذا المدعى بكل التعويض الذى طلبه أو ببعضه و بين ما إذا كان لم يقض له

بشـــــــــــــــــــــــئ أصـــــــــــــــــــــــــلاً .
لكن الشارع قد حد من عموم هذه القاعدة ، فإستثنى من متناول تطبيقها صورتين : الأولى أن يكون المدعى المدنى لم يحكم له بشئ من التعويض مع تقرير المحكمة بإدانة المتهم ، ففيها لا يلزم المتهم بشئ من مصاريف الدعوى المدنية بل تكون المصاريف على المدعى وحده . الثانية هى صورة ما إذا قضى للمدعى ببعض طلباته فقط ، و فيها رأى القانون أن من العدل أن يترك للقاضى مطلق الحرية و الإختيار فى تقسيم المصاريف المدنية بين المدعى و المتهم على النسبة التى يراها بحسب ظروف الدعوى ، أو إلزام المتهم بكل المصاريف المدنية جرياً على أصل القاعدة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ٣٠/١/١٩٣٠)

=================================

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١ع صفحة رقم ٣٦٢
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٢٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
المناقشة فى مقدار التعويض هى مناقشة فى مسألة موضوعية صرف لا تصلح أن تكون محلاً للتظلم بطريق الطعن بالنقض .

(الطعـــن رقـــم ٢٣٨٦ لســـنة ٤٦ ق ، جلســـة ٧/١١/١٩٢٩)

=================================

الطعن رقم ٠٧٠٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢ع صفحة رقم ٢٥٧
بتاريخ ٠٥-٠٣-١٩٣١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
الإشتراك فى الخطأ يكون محل نظر فى تقدير المسئولية المدنية فلا يسأل سائق السيارة وحده عن التعويض كله مع إعفاء شريكه فى الخطأ من تحمل شئ فيه ، بل مسئولية ذلك السائق إنما تكون بمقدار ما وقع منه

من خطأ .

==========

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٧
بتاريخ ١٥-١-١٩٧٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٢
لما كان المسئول عن الحقوق المدنية قد إستأنف فى ٩ يوليه سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٧٥ فإن ما إستأنفه يكون بعد الميعاد المحدد فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية و لا محل لما ذهب إليه الطاعن فى وجه طعنه من تمكسه بنص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات وفقاً لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية و لا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد النقص . لما كان ذلك ، و كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت للمسئول عن الحقوق المدنية حتى إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فى المخالفات و الجنح و هو حق مستقل عن حق النيابة العامة و عن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب و هو قائم حتى و لو كان الحكم فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً و حاز قوة الشئ المحكوم فيه ذلك أن الدعويين و إن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى إحداهما لايختلف عن الأخرى لما كان ذلك و كان قانون الإجراءات الجنائية قد حقق طرق الطعن فى الأحكام و مواعيدها فهى الواجبة الإتباع و لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ورد به نص فى قانون الإجراءات .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٥/١/١٩٧٩)

==========

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٥
بتاريخ ٨-١٠-١٩٧٩

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣
إن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءا ت المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الإستئناف المرفوع من المدعين الحق المدنى لعدم أدائهما الرسم إلا أمام المحكمة الإستئنافية ذلك أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانونى ظاهر البطلان .

==========

الطعن رقم ٠٧٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣١
بتاريخ ٢٠-٠٤-١٩٨٩
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٤
لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ..... أن المدعيين بالحقوق المدنية تنازلا عن دعواهما إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الإبتدائى فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية . و من ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - بمخالفتة نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى تبيح للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يعيبه و يوجب نقضه و تصحيحه بإثبات ترك المدعين بالحقوق المدنية لدعواهما و إلزامهما بمصاريفها السابقة على ذلك الترك .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٢٠/٤/١٩٨٩)

==========

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣
بتاريخ ٢١-٠٣-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية

فقرة رقم : ١
المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - و إن أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه إليه إدعاء مدنى فيها - إلا أن هذا التدخل الإنضمامى لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية وحدها الذى لا يمسه الحكم فيها ، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ فى فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى وضوح و صراحة - على أن الطعن بطريق النقض و هو طعن غير عادى لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه - و فيما يختص بحقوقه فقط، و لا يعتبر الشخص طرفاً فى الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما إنتهت إليه المحكمة فى قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر فى الدعوى الجنائية التى أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين - و لم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة و لم يلزمها بشىء ما - فإن طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائر .

==========

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٤٦
بتاريخ ١١-٤-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على إعتبار أن المدعى بالحق المدنى هو والد المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة و صدر الحكم من أنه إدعى مدنياً بصفته ولياً طبيعياً على ولده المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى و قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، و لما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بإلزامهم جميعاً بالتعويض متضامنين ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعاً

عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

==========

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٧٧١
بتاريخ ٠٧-١١-١٩٦٠
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
إذا إقتصر الحكم فى بيان موجب التعويض المدنى على ماقاله من أن المتهم فى رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية و تحت إشرافه دون أن يبين العناصر التى إستقى منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم و هل تجاوز سن الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

==========

الطعن رقم ٥٧٨١ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٠
بتاريخ ٠٩-٠٤-١٩٨٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
لما كان القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم ثبوت التهمة إنما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية و لو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، فإن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - و التى طرفاً فى الخصومة الإستئنافية أمام محكمة ثانى درجة - تتوافر لها الصفة و المصلحة فى الطعن ، و أن لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواها المدنية .

==========

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٢
بتاريخ ٠٥-٠٦-١٩٨٦

الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣
لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية و إجراءاتها فى المواد ٢٥١ و ما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية و كانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون فإن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة و الأحكام و طرق الطعن فيها ما دام يوجد فى ذلك القانون نصوص خاصة بها فإذا قبلت المحكمة الجنائية الإدعاء المدنى أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصماً فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان و إبداء الطلبات شأنه فى ذلك شأن المتهم.

==========

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠١٥
بتاريخ ١٩-١١-١٩٨٧
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٥
لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هى إبنة المجنى عليه - على ما يبين من الإطلاع على بطاقتها الشخصية التى أوردها الحكم بمدوناته - و هو مالم يجحده الطاعن ، و كان ثبوت الأرث لها أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفتها كأبنة المجنى عليه ، و كونها قد أصابها ضرر من جراء فقد والدها نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه و الذى أودى بحياته ، و كانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصابها مقام والدها المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليها ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيح .

==========

الطعن رقم ٠٠١٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٢١

بتاريخ ٢٤-١١-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
من المقرر أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى لإنعدام صفته فى ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم بيانه صدور طلب بتحريك الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده لا يكون مقبولاً .

==========

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٦
بتاريخ ٠٥-١٢-١٩٨٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٤
لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها ، فإن القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ٥/١٢/١٩٨٨)

==========

الطعن رقم ١١٦٥٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٣٣
بتاريخ ٠٥-٠٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ١
حيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت و المصاريف و عشرة جنيهات مقابل أتعاب

المحاماة دون أن يبين علاقتهم بالمتهم و صفتهم فى الدعوى المدنية و أسمائهم و هى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم - أما و هى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١١٦٥٢ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٥/٢/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٥٢
بتاريخ ٠٦-٠٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٤

من المقرر أنه لا يجوز إلغاء الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية برفضها أو بعدم قبولها و القضاء بالتعويض إلا بإجماع آراء القضاة ، إلا أن النظر فى إستواء حكم القانون لا يحتاج إلى إجماع ، و هو الحال فى الدعوى ، إذ خالف الحكم الإبتدائى القانون حين تصدى لعلاقة المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بوكيله بغير أن ينكر صاحب الشأن هذه الوكالة و عول على ذلك فى قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية و قد إقتصر الحكم المطعون فيه على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً فى هذا النطاق ، و هو بذلك لم يكن بحاجة إلى صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة .

==========

الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٥٢
بتاريخ ٠٦-٠٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٥

لما كانت المحكمة الإستئنافية ، و قد قضت - فى الإستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية و بقبولها ، فقد كان يتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى

لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على الطاعن - المدعى عليه بالحقوق المدنية - و ذلك إعمالاً لحكم المادة ٤١٩/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما و هى لم تفعل و تصدت لموضوع الدعوى المدنية و فصلت فيه فصلاً مبتدأ بإلزام الطاعن بالتعويض فإنها تكون قد خالفت القانون بيد أن هذه المحكمة لا تستطيع أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لأن هذا النعى لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعى سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، و ليس ذلك شأن المادة ٤١٩/٢ من القانون الأخير .

(الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ٦/٢/١٩٩١)

==========

الطعن رقم ٠٠٠١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ١
بتاريخ ١٤-٢-١٩٦١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
فقرة رقم : ٣

المراد بنص المادة ١٣٧ من قانون السير الصادر فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أن يكون للمضرور حق مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن به مباشرة أمام المحاكم المختصة - و هى المحكمة المدنية - دون اللجوء إلى إستعمال حق مدينه فى الرجوع عليها - و هو أمر لا يمس القاعدة المقررة بالمادة الرابعة من قانون أصول المحاكم الجزائية - و هى قاعدة قد وردت على سبيل الإستثناء فيتعين عدم التوسع فيها و قصرها على المحالة التى يتوافر بها الشرط الذى قصد به المشرع أم يجعل الإلتجاء إلى المحاكم الجزائية منوطاً بتوافره - و هو قيام السببية المباشرة بين الجريمة و بين الضرر ، فمتى كان التعويض المطلوب يستند إلى عقد التأمين كان لا محل للقول بإختصاص المحاكم الجزائية بنظره ، و متى تقرر ذلك ، و كانت الدعوى المدنية قد إختصمت بها الشركة الطاعنة على أساس عقد التأمين و قضت المحكمة الجزائية

بإختصاصها بنظرها و فصلت فيها على مبدأ جرى به قضاء الدائرة الجزائية لمحكمة النقض بالإقليم الشمالى ، فإن الهيئة العامة ترى العدول عنه و الفصل فى الدعوى وفقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، و يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض ، و القضاء بعدم إختصاص المحاكم الجزائية بنظر الدعوى المدنية قبلها .

(الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق ، جلسة ١٤/٢/١٩٦١)

==========

رسوم الدعوى

==========

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٣٢
بتاريخ ٣٠-٣-١٩٦٥
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : رسوم الدعوى
فقرة رقم : ١

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية و رسوم التوثيق فى المواد المدنية على أنه " لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة ، فإذا حكم فى الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف إستحقت الرسوم الواجبة " . و لما كانت مؤسسة النقل العام - الطاعنة - تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية و ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة و هى من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن المادة ٥٠ سالفة الذكر لا ينصرف إليها و لا تعفى بالتالى من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى و يكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم و ألزم به الطاعنة بمناسبة خسرانها إستئناف الحكم الإبتدائى بالتعويض البالغ مقداره ألفى جنيه ، و هو كل ما ينصب عليه نعى الطاعنة بصدد التقدير صحيحاً فى القانون .

==========

سقوط الدعوى

==========

الطعن رقم ٠٦١٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ١٦٧
بتاريخ ٢٢-٠٢-١٩٤٣
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : سقوط الدعوى
فقرة رقم : ١

إنه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ فى كل جريمة من وقت وقوعها ، و لما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف فى ذلك عن غيرها إلا من جهة ما تووضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمثليات فإن فعل الإختلاس إنما يقع بعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ، و لما كان إختلاس المحجوزات - حتى ما هو منه معتبر فى حكم خيانة الأمانة - لا يصح فيه ما قالوا به فى جريمة خيانة الأمانة من التفريق بين المثليات و القيميات من الأموال ، لأن توقيع الحجز على مال - مهما كان نوعه مثلياً أو قيمياً - يترتب عليه ، و يجب أن يترتب عليه أن يبقى هذا المال المحكى عنه فى محضر الحجز بعينه على ذمة السلطة التى أمرت بالحجز ، إذ الحجز فى لغة القانون معناه وجوب إبقاء الشىء المحجوز كما هو و بالحالة التى هو عليها و حظر تغييره و لو بمثله لتنافى ذلك مع الغرض الذى شرع الحجز من أجله - لم كان ذلك فإن التصرف فى المحجوز يجب دائماً إعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية فى جريمة إختلاس المحجوز . و لا دخل فى هذا المقام للمطالبة التى تكون محل إعتبار فى صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بنقود أو غيرها من الأموال التى يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة هى فى قيمتها دون ذاتها فلا يمسه من وراء رد مثلها أى ضرر ، خلافاً لما هى الحال فى الحجز فإن المصلحة تكون متعلقة بعين الشىء المحجوز كما مر القول . و إذن فإذا كان المتهم قد تصرف فى المحجوز ، و كان تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦ ، و لم تبدأ إجراءات التحقيق فى الدعوى إلا بعد مطالبته بالمحجوزات فى سنة ١٩٤١ ، فإن الجريمة تكون قد وقعت بذلك

التصرف ، و يكون إذن من الواجب عد تاريخه مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية .

(الطعـــن رقـــم ٦١٨ لســـنة ١٣ ق ، جلســـة ٢٢/٢/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢٤-٠٥-١٩٤٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : سقوط الدعوى

فقرة رقم : ٢

إن تاريخ محضر الحجز ليس هو تاريخ وقوع الفعل المكون لجريمة الإختلاس . فمتى كان وصف التهمة التى أعلن بها المتهم قد تضمن أن الإختلاس وقع فى تاريخ معين ، و لم يعترض المتهم على ذلك أمام محكمة الموضوع ، و أخذ الحكم بهذا الوصف مثبتاً أن الإختلاس وقع فى التاريخ المذكور بوصف التهمة ، و لم يرد فيه ما يفيد إنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ، فلا يكون للمتهم أن يتمسك أمام محكمة النقض بسقوط الحق فى إقامة الدعوى ، إذ أن تعيين تاريخ الجريمة متعلق بالموضوع .

(الطعـــن رقـــم ١٣٤٧ لســـنة ١٣ ق ، جلســـة ٢٤/٥/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٠٠٣٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٩-١١-١٩٤٣

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : سقوط الدعوى

فقرة رقم : ١

من المقرر أن الجريمة تعتبر فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا فى حكم تعيين مبدأ المدة و لا فى حكم ما يقطعها من الإجراءات . و إذن فإن أى إجراء يوقظ الدعوى العمومية يقطع التقادم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم ، و لو لم يكن متخذاً ضدهم جميعاً .

(الطعـــن رقـــم ٣٥ لســـنة ١٤ ق ، جلســـة ٢٩/١١/١٩٤٣)

==========

الطعن رقم ٠٢٧١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦ع صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ٠٢-٠٤-١٩٤٥

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : سقوط الدعوى

فقرة رقم : ١

إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : " إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ، و لذلك لا يجوز فى أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابياً الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر و يطلب إبطال الحكم الصادر فى غيبته و إعادة النظر فيه " ، و إذ لم تفرق - كما هو المستفاد من عبارة نصها بالفرنسية - بين المحكوم عليه غيابياً فى مواد الجنايات " par contumace " و بين المحكوم عليه غيابياً فى مواد الجنح و المخالفات " par defaut " ، فقد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبتدىء من الوقت الذى يكون فيه للنيابة أن تنفذ العقوبة على إعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد فى ذاته و بحسب ظاهره قابلاً للطعن فيه من المحكوم عليه بأى طريق من الطرق . و فى هذه الحالة لا يصح القول بسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت النيابة تكون إزاء حكم هو فى نظرها - بناء على ما تم فى الدعوى من إجراءات - قابل للتنفيذ و ليس أمامها إلا المبادرة إلى تنفيذه . و كون مدة سقوط الحق فى تنفيذ العقوبة هى التى تسرى فى هذه الحالة لا يصح الإعتراض عليه بالصور التى يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله الطعن فى الحكم ، فإن هذه الأسباب الخافية بطبيعتها على النيابة لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده و له - دون غيره - الشأن فى إثارتها و التمسك بها و عليه إقامة الدليل على صحة أساسها ، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائياً و عدم إجراء آثار هذه النهائية . على أن تلك المادة لم يفتها أن تلحظ هذه الصور الإستثنائية إذ هى على تقدير إحتمال حصول الطعن من المحكوم عليه فى الحكم الصادر ضده فى أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت فى نصها حكماً يحظر هذا الطعن بعد إنقضاء المدة التى تسقط بها العقوبة ، و لم تر فى أمر سقوط

الدعوى بمضى المدة ما يقتضى منها فى هذا الصدد أن تعرض له . ثم إن الطعن فى أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجيز على سبيل الإستثناء من القواعد العامة ، و قبوله يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود سيرتها الأولى و مدة سقوط العقوبة بصرف النظر عنها بطبيعة الحال . و هذا هو عين المقرر للأحكام الغيابية فى مواد الجنايات ، بفارق أنه عام مطلق فى الجنايات و إستثنائى فى مواد الجنح و المخالفات ، بمعنى أن الحكم الغيابى إذا كان فى جناية فإنه يسقط دائما و حتماً بالقبض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة ، أما إذا كان فى جناية أو فى مخالفة فإنه يعتبر نهائياً بفوات ميعاد المعارضة و الإستئناف محسوباً من اليوم المقرر لذلك فى نص القانون ، و لكن يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه إذا ما أثبت أن عذراً قهرياً منعه من الطعن فى الميعاد المقرر بالنص . و إذن فإذا كان الحكم الإبتدائى القاضى بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر فى ١٨ مارس سنة ١٩٤١ و لم يستأنف فى ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره ، فإنه يجب فى القانون إعتباره حكماً نهائياً قابلاً للتنفيذ ، كما هو الشأن فى سائر الأحكام التى على شاكلته . و مدة السقوط التى تسرى فى خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة . و لا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد إستأنفه بعد مضى ميعاد الإستئناف المقرر ثم قبل إستئنافه للأعذار القهرية التى تقدم بها و أقام الدليل على ثبوتها ، و مدة السقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الإستئناف ، و من تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ١٥ ق ، جلسة ٢/٤/١٩٤٥)

==========

ضم الدعاوى

==========

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٨

بتاريخ ٢-١-١٩٦١

الموضوع : دعوى

الموضوع الفرعي : ضم الدعاوى
فقرة رقم : ١
مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الإرتباط و دون الدفع بإنطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو مما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

==========

عقيدة القاضى

==========

الطعن رقم ٠٣٠٤ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٦٧٢
بتاريخ ٢٣-١٠-١٩٦٢
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : عقيدة القاضى
فقرة رقم : ٢
من المقرر أن القاضى و هو يحاكم متهماً يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة ، غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، و لا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه و الحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٢)

==========

مصروفات الدعوى

==========
الطعن رقم ٠١٧٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٠٧ صفحة رقم ٥٦١
بتاريخ ١٦-٠٤-١٩٥٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : مصروفات الدعوى
فقرة رقم : ٣
الإلتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الإلتزامات التى يعتبر القانون مصدراً لها وفقاً لنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات و لا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم إلزامه بتعويض عن خطأ إرتكبه فى حق الخصم الآخر و إنما أوجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحقات المنوه عنها فى المادة ٣٠ من القانون المشار إليه و لا تدخل فى تقدير قيمة موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٦/٤/١٩٥٦)
==========

نطاق نظر الدعوى الجنائية

==========
الطعن رقم ٠٠٣٧ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٨٩
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : نطاق نظر الدعوى الجنائية
فقرة رقم : ٥
أن القول بإلزام المحكوم عليه الآخر و المطعون ضده بالغرامة المقضى بها متضامنين يخالف ما هو مقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

==========

نطاق نظر الدعوى الجنائية

==========

الطعن رقم ٠٠٣٧ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٨٩
بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : نطاق نظر الدعوى الجنائية
فقرة رقم : ٥
أن القول بإلزام المحكوم عليه الآخر و المطعون ضده بالغرامة المقضى بها متضامنين يخالف ما هو مقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

==========

نظر الدعوى والحكم فيها

==========

الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٦٠٤
بتاريخ ٠٩-٠٤-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : نظر الدعوى والحكم فيها
فقرة رقم : ٢

من المقرر أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى و جمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم . يوجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق و من ثم فلا تثريب على المحكمة إن عدلت عن تأجيل الدعوى للسداد و فصلت فيها - فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تعرض لطلب التأجيل إيراداً و رداً يكون غير سديد .

==========

الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٨٤
بتاريخ ٠٥-١٢-١٩٩١
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : نظر الدعوى والحكم فيها
فقرة رقم : ٥
من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، و كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة و الدفاع إكتفيا بأقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات و أمرت المحكمة بتلاوتها فتليت و لم يثبت أن الطاعن قد إعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

==========

وقف الدعوى

==========

الطعن رقم ٠٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٢

بتاريخ ٠٩-٠١-١٩٧٨
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : وقف الدعوى
فقرة رقم : ٥
لما كانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى و تحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الإختصاص " . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع و ما إذا كان يستوجب وقف السير فى الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى و إستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، و لما كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الأمر يقتضى وقفها ريثما يتم إستصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية و مضت فى نظرها مقررة للإعتبارات السائغة التى أوردتها أن الطاعن هو بعينه ... . و ليس ... ... كما زعم حين إتخذ إجراءات تحقيق الوفاة و الوراثة محل الجريمة ، و من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ٩/١/١٩٧٨)
==========
الطعن رقم ٠٣٩٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٧ع صفحة رقم ١١٩
بتاريخ ٠٨-٠٤-١٩٤٦
الموضوع : دعوى
الموضوع الفرعي : وقف الدعوى
فقرة رقم : ١
إنه و إن كان يجب على المحكمة الجنائية إذا ما أثيرت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل فى الدعوى العمومية أن توقف الفصل فى الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة فى المسألة الفرعية ، فإن هذا محله أن يكون الدفع جدياً يؤيده الظاهر . فإذا تبين للمحكمة أن الطلب لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى و تأخير الحكم فيها ، و أن مسألة الأحوال الشخصية لا شك فيها ، كان لها أن تلتفت عن الطلب و تفصل فى موضوع الدعوى .

****

أحمد صلاح